



حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

التَّيَّسَاتُ فِي تَشْرِيحِ مَوَازِيهِ الظَّاهِرَاتِ

لِلْأَبِيِّ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ
الشَّهْرِيبَانِ آجَطًا

أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ:

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ لَمِينُ بْنُ عَبْدِ الْحَفِيزِ بُوْرِيَّةِ

المجلد الثالث

التَّبَيَّاتُ

فِي شَرَحِ

مَوْزِنِ الظَّانِّ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ

الشَّهْرِيَّانِ أَجْطَا

(٣)

ع
233٠٦
ابن - ف

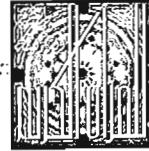
الطبعة الأولى

٢٠١٩ هـ - ١٤٤٠ م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©
طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات
رقم (MC-03-01-0170714) تاريخ (١٤ / ٠٣ / ٢٠١٨ م)

ISBN: 978-9948-24-428-8

ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة



جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٦٦٦ +
فاكس: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae
البريد الإلكتروني : research@quran.gov.ae

سِلْسِلَةُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

جَابِرٌ لَدُنِي الدُّرَيْمِيُّ الْقُرْآنِيُّ الْكَبِيرُ

وَحَدَّةُ البُّحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ

التَّبَيَّاتُ

فِي شَرْحِ

مَوْزُونِ الظَّاهِرَاتِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ
الشَّهْرِيبَانِ آجَطًا

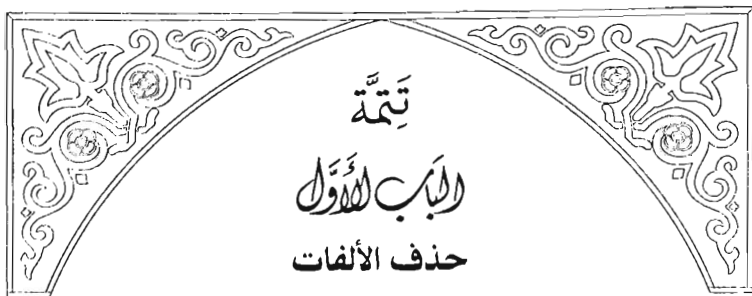
دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ:

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ لَمِينُ بْنُ عَبْدِ الحَفِيظِ بُوْرُوبَةِ

المجلد الثالث

جَابِرٌ لَدُنِي الدُّرَيْمِيُّ الْقُرْآنِيُّ الْكَبِيرُ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



وقوله: «ومثلها»؛ أي: في الاستثناء لأبي داود، «الأول» أي: اللفظ الأول «من غلسم»، وهو في سورة آل عمران في قول زكريا: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [الآية: ٤٠] (١).

(١) جرى عمل المشاركة على إثبات الموضع الأول - وهو الذي في آل عمران - لسكوت أبي داود عنه، وحذفوا بقية المواضع، وأما المغاربة، فجرى عملهم على تعميم الحذف فيه، وهو الصواب، وذلك حملا على نظائره؛ إذ صرح الإمام أبو داود بالحذف في المواضع الأخرى، فقال في موضع يوسف: ﴿غُلَمٌ﴾ بحذف الألف، وقال في موضع مريم: ﴿بِغُلَمٍ﴾ و﴿غُلَمٍ﴾ بحذف الألف، واكتفى فيه بقوله: «إنه مذكور»، وهو سهو منه كما سبق تقريره. انظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٤٣ و٣/ ٧١١ و٤/ ٨٢٦).

وحكى صاحب نثر المرجان (٢/ ٢٥) الإجماع على حذف ألفه، فقال: «أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع»، كما نص الإمام أبو عمرو الداني على حذف ألفه، ووافقه الشاطبي في العقيلة، وكذلك الإمام البلنسي في المنصف.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، البيت رقم (١٣٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧١)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٥/ ب]، فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ ١]، ودليل الحيران =

وقوله: «وكل حلاف» أراد: قوله تعالى في سورة ن: ﴿وَلَا تُطْعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [الآية: ١٠] (١).

وقوله: «غلاظ» أراد: قوله في التحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ﴾ [الآية: ٦]، وهو متحد (٢). (١١٩)

وقوله: «لاهيمة» أراد: قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَا هِيَّةَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الآية: ٣]، وهو متحد (٣).

= للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦٣ - ٦٥).

(١) وهو متحد، وجرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه؛ وأثبت الداني ما كان على وزن «فَعَالٍ»؛ نحو: ﴿خَوَّانٌ﴾ و﴿خَتَّارٌ﴾ كما سيأتي ذكره في البيت رقم (٢٥٤).

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) جرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه؛ وأيضاً: أثبت الداني ما كان على وزن «فِعَالٍ».

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، تبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) جرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه.

وقوله: «ومثلها»؛ أي: في الاستثناء لأبي داود «التلاق»، أراد: قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [الآية: ١٥]، وهو متحد^(١).
 وقوله: «مع علانية» يريد: ﴿التَّلَاقِ﴾ مستثنى مع كلمة ﴿علانية﴾، وهي متعددة، في هذه السورة وفي غيرها^(٢).
 وقوله: «ثم فلانا» أراد: قول الظالم فيما حكى الله في سورة الفرقان: ﴿يَتَوَلَّى لِيَتَّبِعْنِي لِمَ أَخَذْنَا مَا خَلَقْنَا بِهَذَا لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُم مِّمَّا كَفَرْتُمْ بِآيَاتِي﴾ [الآية: ٢٨] ^(٣).

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(١) استثناء الناظم ﷺ هنا لأبي داود، واستثناءه في البيت رقم (١٤٥) للداني، والصواب عدم استثناءه له؛ حيث ذكر فصل: ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً، فقال: «وكذلك حذفها بعد اللام... وفي قوله: ﴿مَلَقُوا﴾ و﴿مَلَقُوهُ﴾ و﴿مَلَقِيهِ﴾ و﴿يَلَقُوا﴾ حيث وقع»؛ وقد جرى عمل المشاركة على إثباته؛ لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه اتباعاً للمنصف.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

=

وقوله: «لائم» أراد: «ولائم» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة العقود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ يَوْمَهُمْ لَا يُبْرَأُونَ﴾ [الآية: ٥٤] (١).

وقوله: «ولازب» أراد: قوله تعالى في سورة: والصفات: ﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الآية: ١١] (٢).

هنا انتهى المستثنى منها، ويعني: هذه الألفاظ المتقدمة الذكر كلها بالاستثناء من قوله: «قل اصلاح» إلى «لازب» هي لأبي داود ثابتة [لسكوته عنها] (٣).

وفي كتاب «المنصف» حذفها مطلقاً، في جميعها من غير تفصيل، وهو المراد بقوله: «وأطلقت في منصف»؛ أي: أطلقت هذه الكلمات بالحذف في «المنصف»؛ لأنه قال في «المنصف» (٤):

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(١) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) زيادة من «ت».

(٤) هذه الأبيات ذكرها الرجراجي - أيضاً - في تنبيه العطشان (ص ٤١٠).

وَحَذَفُوا الْأَلْفَ بَعْدَ اللَّامِ فِي إِلَهِ وَتَمَّ فِي سَلَامٍ
 وَفِي أَوْلَيْكَ وَفِي لَكِنَّا بَعْدُ وَمِثْلُهُ أَضْلُبِكُمْ رَسْمُنَا
 وَفِي الْمَلَأَيْنِكَ وَالْبِلَادِ وَفِي غَلَمٍ كُلُّ ذَاكَ بَادٍ
 [وذكر مثولاً غير هذه مما فيه لام واحدة]^(١)، وذكر مثولاً مما جاء فيه

ألف بين لامين؛ مثل قوله:

مِنْ سُلَيْلَةٍ وَكَذَا خِلَالُ وَمِنْ خِلَالِهِ وَكَذَلِكَ الْأَغْلَالُ
 وَاللَّعِينُونَ مِثْلَهَا لَعِينِينَ وَاللَّتِ أَيْضاً بَعْدُ تَمُّ اللَّعِبِينَ

ثم أتى بكلية تشمل النوعين، وحكم لهما بالحذف في [الكلمتين]:

فقال:

فِي كُلِّ مَا قَدْ أُتْبِتُوا بِلَامٍ أَوْ بِأَتْنَيْنِ الْحَذْفُ فِي الْإِمَامِ^(٢)

فذكر أن الحذف في الألف مع اللام المفردة مثل الحذف في الألف بين

لامين، ونقل أن الحذف في ذلك كله في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والحذف في الألف بين لامين متفق عليه، وقرن به صاحب «المنصف»

التي مع لام واحدة، ونسب ذلك إلى الإمام، فهو عنده محذوف كله،

ولذلك خير الناظم رحمه الله من كتب مصحفاً أو لوحاً بين أن يحذف المواضع

المستثناة لأبي داود على مذهب صاحب «المنصف»، أو يشبتها على مذهب

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

أبي داود، فقال: «فالكاتب مخير» هذا البيت فيه التضمين، وهو أن يكون معنى بيت في بيت آخر، لأن قوله: «فالكاتب» معناه وفائدته في البيت الآخر.

«مخير في رسمها»؛ أي: في كتب المواضع الثلاثة عشر المذكورة؛ إما أن يرسمها محذوفة، أو ثابتة^(١).

هنا انتهى كلامه - عفا الله عنا وعنه - في حكم الألف مع اللام المفردة في مذهب هذين الشيخين، وهما: أبو داود، وصاحب «المنصف»، ثم أخذ من هنا يذكر مذهب الداني [٥٧/ب] ﷺ فيها، وما اختص بذكره في «المقنع» منها؛ فقال: «وحذفت في مقنع خلئف حيث أتت».

أول البيت الأول: «مخير في رسمها وحذفت»، إلا أن تمام الكلام فيه على قوله: «في رسمها»، وقوله: «وحذفت» استئناف كلام.

وقوله: «في مقنع»؛ أي: الكتاب المنسوب لأبي عمرو^(٢).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٨٤): «كيف يصح التخيير في ما نص أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف، وسكت عنه أبو داود؟ هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى الليب، إجماع المصاحف على حذف ﴿سُبُلَ السَّكْرِ﴾».

وانظر: دليل الحيران للمارغني: (ص: ٨٦).

(٢) أخبر الناظم ﷺ عن صاحب المقنع: أنه حذف الألف الواقع بعد اللام في ثلاث وعشرين كلمة؛ أولها: ﴿خَلَيْفَ﴾، وآخرها: ﴿سَلَّمَ﴾، وسكت عن ما عداها.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤١١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٦).

وقوله: «خَلُئْف»؛ أي: أَلْف ﴿خَلَّتِفَ﴾؛ أي: أَلْف هذه الكلمة.
 «حيث أتت»؛ أي: حيث جاءت في كتاب الله ﷺ^(١)؛ ففي سورة
 الأنعام: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلَّتِفَ الْأَرْضِ﴾ [الآية: ١٦٥]، وفي سورة يونس:
 [﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَّتِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الآية: ١٤]، وفي سورة فاطر^(٢)]:
 ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ خَلَّتِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ﴾ [الآية: ٣٩].
 ثم قال ﷺ:

[١٤٣] كَيْفَ ثَلَثُونَ ثَلَاثَةً ثَلَاثٌ سَلْسِلٌ^(٣)، وَفِي النَّسَاءِ: وَثَلَاثٌ
 قوله: «كيف ثلاثون» يريد: أنه محذوف الألف [كيفما أتى^(٤)]،^(٥)
 سواء كان بالواو مثل ما ذكر؛ كقوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ، وَفَصَلَّهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾
 [الأحقاف: ١٥].

- (١) باتفاق الشيخين على حذفها، ووافقهما الشاطبي.
- انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٥٢٧ - ٥٢٨)، البيت رقم (١٣٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧).
- (٢) سقطت من الأصل؛ وفي سورة يونس - أيضاً -: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَّتِفَ بِأَيِّنَّا وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا﴾ [الآية: ٧٣].
- (٣) «سلسل» جاء في بعض النسخ: «سلسلاً» بالنصب، والرفع أولى؛ لإطلاق الحكم في كل ما جاء من هذا اللفظ.
- (٤) باتفاق الشيخين الداني وأبي داود، ووافقهما الشاطبي.
- انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٨٦ و ٣/ ٥٧٠)، والبيت رقم (١٤٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٢).
- (٥) سقطت من الأصل.

أو كان بالياء مثل قوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].
 وقوله: «ثلاثة» مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرِيضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلا رَمَزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، وقوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، و﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا﴾ [التوبة: ١١٨]^(١).

وأراد: «وثلاثة» بحذف واو العطف.

وقوله: «ثلث» أراد: «وثالث» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، وقوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [النور: ٥٨]، وقوله: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النور: ٥٨]، وقوله: ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦].

وقوله: «سلسل» أراد: «وسلسلا» بحذف واو العطف، وأراد: ﴿سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا﴾ [الإنسان: ٤]، ومثله: ﴿وَالسَّلْسِلُ﴾ [غافر: ٧١].

وقوله: «وفي النساء وثالث» [أراد: قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ﴾ [النساء: ٣]^(٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «ت».

وذكر هذا في «المقنع» في سورة النساء فيما روى قالون عن نافع^(١)، فأدخله الناظم فيما ذكر أبو عمرو بعد ذلك عن المصاحف، ولم يذكر الذي في سورة فاطر: ﴿وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ [الآية: ١]؛ لأن أبا عمرو لم يذكره في «المقنع» في الباب المذكور، ولا فيما ذكر عن المصاحف، فقال الناظم: «وفي النساء وتلث»؛ احترازاً مما في سورة فاطر.

ثم قال [ﷺ]:

[١٤٤] ثُمَّ خَلَفَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمْ لَكِن، أَوْلَيْتِكَ، وَقُلْ: لَمَسْتُمْ

قوله: «ثم خلف بعد مقعدهم» أراد به: قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٨١]، وقيده: «بمقعدهم»؛ لأن الداني لم يحذف إلا هذا^(٢).

واحترز به الناظم مما شابهه من لفظه، مثل ما في سورة المائدة: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [الآية: ٣٣]، وفي الأعراف: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [الآية: ١٢٤]، ومثله في طه [الآية: ٧١]، والشعراء [الآية: ٤٩].

هذا كله محذوف في «التنزيل»^(٣) و«المنصف»، وثابت في «المقنع»؛ لأنه لم يذكر إلا الذي في التوبة - كما قدمنا في الباب المروري عن نافع -.

(١) انظر: المقنع (ص ١١).

(٢) انظر: المقنع (ص ١١).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٥٦٣ و ٣/ ٦٣٣ و ٤/ ٨٤٨ و ٤/ ٩٢٤).

وقوله: «لكن» أراد: حرف القرآن، أي: «ولكن» بحذف واو العطف؛
 أي: أُلِفَ ﴿لَئِكَ﴾ كيف ما أتى في القرآن؛ سواء كان هكذا، أو ﴿لَئِكَأُ هُوَ
 اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أو ﴿لكنكم﴾، أو ﴿لكنهم﴾، أو ﴿لكنه﴾^(١).
 وقوله: «أولئك» يريد: ﴿وَأُولَئِكَ﴾ كيف أتى؛ سواء كان هكذا، أو
 ﴿أُولَئِكَ﴾^(٢).

وقوله: «وقل للمستم» أراد:

(١) وذلك باتفاق شيوخ الرسم والعربية، إلا الإمام الشاطبي اقتصر على ذكر ساكنة
 النون فقط؛ قال الجعبري: «حذفت الألف في كل المصاحف من «لكن»
 مخففة ومشددة كيف وقعت»، ثم قال: «وحيث كان وضع الباب على
 العموم، عمت عوارضها، فاندرجت (لكن) المشددة في المخففة».
 انظر: المقنع: (ص ١٦ - ١٧)، ومختصر التبيين: (٢ / ٩٤)، والبيت رقم (١٣٠)
 من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم
 المصحف لابن وثيق: (ص ٤١)، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط): [٥٤ / ب]،
 والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٣ / ١]، تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤١٣)،
 وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٦).

(٢) وأجمع على ذلك - أيضاً - علماء الرسم والعربية، وزيدت الواو للفرق بينها وبين
 ما يشابهها في اللفظ، كما أنه لا يندرج فيه ﴿أُولَئِكَ﴾.

انظر: المقنع: (ص ١٦ و ٥٣)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٩
 و ١٩٠)، ومختصر التبيين: (٢ / ٧٥)، والبيت رقم (١٣٠) من العقيلة في الوسيلة
 للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط): [٥٤ / ب]، والجميلة
 للجعبري (مخطوط): [٧٣ / ١-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٧)، ودليل
 الحيران للمارغني: (ص ٨٧).

موضعين^(١): في سورة النساء: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الآية: ٤٣]، ومثله في سورة العقود [الآية: ٦]. ثم قال ﷺ:

[١٤٥] وَفِي الْمَلَاقَةِ سِوَى التَّلَاقِ وَفِي غَلَمَيْنِ وَفِي الْخَلْقِ

قوله: «وفي الملاقة» يريد: وفي «المقنع» حذف الألف بعد اللام «في الملاقة»؛ أي: في هذه الكلمة، ثم استثنى منها كلمة ﴿التَّلَاقِ﴾؛ لأن الحافظ لم يذكرها.

قال في «المقنع»: «وحذفوا الألف بعد اللام في قوله: ﴿مَلَقُوا﴾، و﴿مَلَقُوهُ﴾، و﴿فَمَلَقِيهِ﴾، و﴿يَلَقُوا﴾ حيث وقع»^(٢).

وسكت عن ذكر [١/٥٨] ﴿التَّلَاقِ﴾ فلم يذكره، ولذلك استثناء الناظم له^(٣)،

(١) وافق الشيخان على حذف الألف فيهما، ووافقهما الإمام الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٢/ ٤٠٢)، والبيت رقم (٥٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٢).

(٢) المقنع: (ص ١٨).

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٨٧): «استثناء الناظم ﴿التَّلَاقِ﴾ من «الملاقة» يقتضي أن: المراد بـ: «الملاقة» في عبارته هذه المادة، كيف ما تصرفت، مجردة أو مزيدة، وكيفما كانت الزيادة؛ إذ لولا إرادة هذا، ما احتاج إلى استثناء ﴿التَّلَاقِ﴾، وحينئذ يرد عليه بحث، وهو شمول كلامه لقوله تعالى: ﴿فَهُوَ لَنَقِي﴾ =

واستثناءه - أيضاً - قبل هذا فيما^(١) استثناءه للشيخ أبي داود^(٢)، فلم يبق حذف ﴿التَّلَقُّ﴾ إلا لصاحب «المنصف».

وقوله: «وفي غلّمين» أراد: قوله: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ﴾ [الآية: ٨٢] في سورة الكهف^(٣).

وقوله: «وفي الخَلْق» أراد: قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿إِنَّ

= [القصص: ٦١]؛ إذ هو اسم فاعل من «لَقِيَ»، ولم يذكره أبو عمرو، فكان حقه أن يستثنيه له، كما استثنى ﴿التَّلَقُّ﴾، وتبعد دعوى إرادة الناظم المزيد دون المجرد، كما تبعد دعوى دخول ﴿لَقِيَ﴾ في عبارة أبي عمرو دون ﴿التَّلَقُّ﴾.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في البيت رقم (١٤٠)، وقد سبق التنبيه عليه، وجرى عمل المشاركة على إثباته؛ لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه؛ اتباعاً للمنصف، وهو الصواب إن شاء الله.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤١٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين: للضباع: (ص ٥٩). ي

(٣) اتفق الشيخان على حذفه، ووافقهما الشاطبي، وقد سبق التنبيه عليه عند استثناءه لأبي داود في البيت رقم (١٣٩).

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧١١)، والبيت رقم (١٣٣) من العقيلة في الوسيلة: (ص ٢٧١).

رَبَّكَ هُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ ﴿[الآية: ٨٦]، ومثله في سورة يس [الآية: ٨١]؛ ووزنه: «فَعَّالٌ»^(١)، وهو الذي نبه عليه الناظم في آخر الجزء الرابع من ص إلى آخر القرآن، في قوله: «ووزن فَعَّالٍ وفاعل ثبت البيت»^(٢).

(١) باتفاق الشيخين على حذفه - أيضاً -، ووافقهما الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٣٠)، والبيت رقم (١٣٢) من العقيلة في الوسيلة: (ص ٢٦٩).

(٢) البيت رقم: (٢٥٤).

قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤١٥): «ذكر الناظم ﷺ في هذا الرجز سبعة مصادر لم يردها بعينها، وإنما أراد الألفاظ المتصرفه منها، وهي:

المعاهدة؛ كما قال: «ولأبي عمرو من المعاهدة» [في البيت رقم (١١٢)].

والثاني: الملاقة؛ كما قال هنا: «وفي الملاقة سوى التلاق».

والثالث والرابع: النزاع والتنازع؛ كما في قوله: «والفعل من نزاع أو تنازع» [في البيت رقم (١٦٧)].

والخامس والسادس: الاستئذان والمرادة؛ كما في قوله: «كذا رواسي والاستئذان فعل المرادة والبنيان» [في البيت رقم (٢١٦)].

والسابع: المناجاة؛ كما في قوله: «كذا المناجاة له قد وقعت» [في البيت رقم (٢٤٨)].

ثم قال ﷺ [ونفعنا به ، وغفر لنا وله بمنه]:

[١٤٦] وَفِي الْمَلَأِكَةِ حَيْثُ تَأْتِي وَاللَّتْ ثُمَّ اللَّيْ ثُمَّ اللَّيْ

كل ما جاء في هذا البيت ذكره أبو عمرو في «المقنع»^(١)، بحذف

الألف [التي بعد اللام .

ف ﴿الْمَلَأِكَةِ﴾: محذوف الألف^(٢) [٢]^(٣) حيث جاء في كتاب الله ﷻ؛

معرفا كان [أو منكرا، فالمعرف]^(٤) مثل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَأِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤]،

و﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢]^(٥)، والمنكر مثل: ﴿عَلَيْهَا مَلَأِكَةُ﴾

[التحریم: ٦].

[وكذلك ﴿أَلَلَّتْ﴾^(٦) أراد: قوله تعالى في سورة: والنجم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ

أَلَلَّتْ وَأَلْعَزَى﴾ [الآية: ١٩]^(٧).

(١) في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف . انظر: المقنع: (ص ١٧ و ١٨ و ٨٢).

(٢) ووافق على ذلك أبو داود، والشاطبي، والمهدوي .

انظر: مختصر التبيين: (٢ / ١١٥)، والبيت رقم (١٣١) من العقيلة في الوسيلة

للسخاوي: (ص ٢٦٦)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠٥).

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) زيادة من «ت» .

(٥) سقطت من «س» .

(٦) أي: محذوف الألف لأبي عمرو الداني، ووافق على ذلك أبو داود، والشاطبي .

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٥٤)، والبيت رقم (١٣٧)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧).

(٧) سقطت من «س» .

وكذلك ﴿التَّى﴾ حيث وقع^(١)، وجاء في أربعة مواضع: في سورة الأحزاب [الآية: ٤٤]، وفي سورة المجادلة [الآية: ٢]، وفي سورة الطلاق اثنان [الآية: ٤].

ومثله ﴿التِّي﴾ في سورة النساء في مواضع [الآيات: ١٥ و ٢٣ و ٣٤ و ١٢٧]. ثم قال ﷻ:

[١٤٧] كَذَا إِلَهٌ وَبَلَّغٌ وَعُلْمٌ وَالثَّنَّ يَلْفٍ مَعًا ثُمَّ سَلَّمُ
قوله: «كذا إله» يريد: بحذف الألف بعد اللام في لفظة ﴿إِلَهٌ﴾ حيث أتى في القرآن^(٢)، وهي كثيرة؛ منها: ﴿وَاللَّهُكَرُّ إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ومثله كثير^(٣).

(١) أي: بحذف ألفه لأبي عمرو، ووافقه أبو داود والشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨ و ٤٨ - ٤٩)، ومختصر التبيين: (٢ / ٥٧)، والبيت رقم (١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣).

(٢) أي: لأبي عمرو الداني؛ حيث ذكره في فصل: ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ووافقه على ذلك أبو داود، والشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٢ / ٢١٢)، والبيت رقم (١٣١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٦).

(٣) لم يذكر الناظم ﷻ لفظ ﴿إِلَهَيْنِ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلْإِنهَيْنِ أَنثَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]؛ لأنه يندرج في قول أبي عمرو الداني في المقنع (ص ١٧): =

وقوله: «وبلغ»^(١) في سورة الأحقاف: ﴿بَلِّغْ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ
الْفَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٣٥]، وفي سورة الجن: ﴿إِلَّا بَلِّغْنَا مِنْ أَلَلِّهِ وَرَسُولِنَا﴾ [الآية: ٢٣]،^(٢)
وفي سورة إبراهيم: ﴿هَذَا بَلِّغٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٥٢]، وفي الرعد:
﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلِّغُ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي الشورى: ﴿إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلِّغُ﴾
[الآية: ٤٨]،^(٣)

وقوله: «وغلّم» كذلك أيضا في سورة آل عمران: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي
عُلْمٌ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي سورة مريم موضعان^(٤)، وفي سورة الكهف:
﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَٰ غُلَامًا﴾ [الآية: ٧٤]، وفيها: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الآية: ٨٠].

= «[و]إِلَهُ» و «إِلَهَكَ» و «إِلَهُنَا» و «إِلَهُهُ» وشبهه من لفظه حيث وقع،
وهو لا يندرج في عبارة الناظم هذه - أي: «إله» -؛ لأنه مثنى، وهذه مفردة، ولذا
احتاج إلى ذكر «عُلْمَيْنِ» مع «عُلْمٍ»، وقد أخطأ الرجراجي حينما قال باندرجاه
فيه.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤١٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٩).

(١) أي: بحذف الألف - أيضاً - لأبي عمرو، ووافقه أبو داود، والشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٢/ ٣٣٦)، والبيت رقم (١٣٦)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) زيادة من «ت».

(٤) في: [الآيتين: ٨ و ٢٠].

لم يستثن منه لفظه كما استثنى لأبي داود اللفظة الأولى منه كما قدمنا^(١)؛ بل هو محذوف لأبي عمرو كله^(٢).

وقوله: «والثن»^(٣) مثل قوله: ﴿قَالُوا لَنْ نَجْتَنِّيَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، وهو متعدد.

وقوله: «إيلف معاً» يعني: الموضعين^(٤)، وأراد قوله تعالى: ﴿لِيَلْفَ فُرَيْشٍ﴾ [فرش: ١-٢].

(١) انظر: البيت رقم (١٣٩) وشرحه: (٣/ ١٠٠٥).

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٧).

(٣) أي: أنه محذوف الألف لأبي عمرو الداني، ووافقه على ذلك أبو داود، والشاطبي، و- أيضاً- البلنسي، إلا موضع سورة الجن؛ فإنه مثبتٌ لجميعهم كما سيأتي ذكره في البيت الموالي، وهو الذي عليه العمل في جميع المصاحف.

انظر: المقنع: (ص ١٨-١٩)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٦١)، والبيت رقم (١٣٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(٤) أيضاً: بحذف الألف لأبي عمرو، ووافقه على ذلك أبو داود، والشاطبي، ونقل اللبيب عن ابن أشته: أنه لا خلاف بين المصاحف في حذف الألف فيهما.

انظر: المقنع: (ص ١٨-١٩)، ومختصر التبيين: (٥/ ١٣٢١-١٣٢٢)، والبيت رقم (١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٦٩/ ب- ٧٠/ أ].

وقوله: «ثم سلّم»^(١) مثل قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، وهو في مواضع^(٢)، وقوله: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّعَ النَّجْرِيَّ﴾ [القدر: ٥].
ثم قال ﷺ:

[١٤٨] وَكُلُّهُمْ فِي الْجَنِّ الْآنَ ذَكَرُوا بِأَلْفٍ حَسَبَمَا قَدْ أَثَرُوا
قوله: «وكلهم» يريد: جميع الرواة عن المصاحف، ذكروا ﴿الآن﴾ في سورة الجن [الآية: ١٣] بألف ثابتة، فاستثنى هذا الحرف من قوله في أول البيت الذي قبل هذا: «والثنن إيلف معا».

قال أبو عمرو: «وكذلك حذفوها بعد اللام في قوله: ﴿قَالُوا لَئِن جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، و﴿لَئِن بَشَرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و﴿لَئِن حَفَّفَ اللَّهُ عَنكُم﴾ [الأنفال: ٦٦]، وشبهه من لفظه، إلا موضعا واحدا فإنهم اثبتوا الألف فيه، وهو قوله في سورة الجن: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثُ﴾ [الآية: ٩] الآية»^(٣).

(١) أي: بحذف الألف - أيضاً - لأبي عمرو، ووافقه على ذلك الشاطبي، وصاحب المنصف، وكذلك أبو داود، إلا موضع المائدة؛ فإنه سكت عنه؛ وقد سبق الكلام على ذلك كله عند شرح البيت رقم (١٣٩): (ص ٦١٨).

انظر: المقنع: (ص ١١ و ١٧)، ومختصر التبيين: (٢ / ٤١٣)، والبيتان رقم (٥٨ و ١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٢ و ٢٦٣).

(٢) منها في: [الحجر: ٥٢] و[الفرقان: ٦٣] و[الذاريات: ٢٥].

(٣) المقنع: (ص ١٨ - ١٩).

ومثله لأبي داود^(١)، ومثله لصاحب «المنصف»^(٢).

وقوله: «حسبما قد أئروا» أي: مثل ما قد روي عن المصاحف^(٣).

ثم قال ﷺ:

[١٤٩] وَأَوْ كِلَاهُمَا بِخُلْفٍ جَاءَ وَلَيْسَ يَرْسُمُونَ فِيهِ يَاءً

وقوله: «أو كلاهما» أراد قوله في سورة الإسراء: ﴿إِنَّمَا يَلْفُظَنَّ
عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الآية: ٢٣].

وقوله: «أو» ليس بمقصود حتى يكون قيداً له؛ إذ ليس في القرآن
﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ غير هذا الموضع.

وقوله: «بخلف جاء» يعني: لجميعهم، ويعني: أن الخلاف لجميع
الكتاب والرواة في الألف المعانقة لللام بالحذف والإثبات، ففي بعض

(١) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١٦١ - ١٦٢).

(٢) وهذا هو الذي عليه العمل في كل المصاحف؛ كما سبق بيانه عند شرح البيت
الذي قبل هذا -.

وانظر: تبيين العطشان للرجاجي: (ص ٤٢٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٣)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨).

(٣) قال المارغني في دليل الحيران (ص ٨٨) ملخصاً ما عليه العمل في الألف المفردة
الواقعة بعد اللام: «والعمل عندنا على ما في المنصف من تعميم الحذف في
الألف الواقعة بعد اللام المفردة، لا فرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه، أو
انفرد أحدهما بحذفه، أو سكتا معاً أو أحدهما عنه، إلا ﴿الآن﴾ في سورة
الجن؛ فإنه ثابت باتفاق».

المصاحف ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بغير ألف بين اللام والهاء، وفي بعضها ﴿كِلَاهُمَا﴾ بلام ألف.

قال^(١): «ليس في شيء من المصاحف [ب / ٥٨] فيها ياء؛ هذا نص الحافظ في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار^(٢).

وقال أبو داود: «﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بلام ألف، وفي بعضها كتبوه بلام وهاء، من غير ألف على الحذف والاختصار، كما فعلوا في ألف التثنية حيث ما وقعت في القرآن، والأول اختياري - أعني: إثبات الألف هنا وفي كل القرآن - ولم يرسم أحد منهم في موضعها ياء؛ إذ ليس للياء فيها طريق، فاعلمه.

وإن كان الأخوان^(٣) [- وهما: حمزة، والكسائي -]^(٤) يُميلان فتحة اللام؛ فإنما ذلك من أجل كسرة الكاف الجالبة للإمالة، لا غير ذلك^(٥)؛ هذا نصه.

(١) أي: أبو عمرو الداني.

(٢) انظر: (ص ٩٤).

(٣) ووافقهما على إمالتها خلف العاشر.

انظر: التيسير للداني: (ص ٤٩)، وحرز الأمانى للشاطبي البيت رقم (٣١٣) مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ٢٢٠ - ٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٥٠ - ٥١)، واتحاف فضلاء البشر للديماطي: (ص ٥٠٢).

(٤) زيادة من الأصل؛ وهي غير موجودة في مختصر التبيين.

(٥) مختصر التبيين: (٣ / ٧٨٨ - ٧٨٩).

وقال الناظم: «وليس يرسمون فيه ياء» اعتماداً منه على قولهما: «وليس في شيء من المصاحف فيها ياء»، وذكر ما ذكرا.

ويحتمل أن يحترز بقوله: «وليس يرسمون فيه ياء» مما ذكره أبو داود من أن حمزة والكسائي يميلانه من أجل كسرة الكاف للاتباع، فإذا سمع سامع إمالتها، أو قرأها قارئاً بالإمالة لهما، توهم أنها ترسم بالياء.

ويحتمل أن يحترز به - أيضاً - من أن ألفها تنقلب ياء في حال النصب والخفض^(١).

وقد اختلف في ﴿كَلَاهُمَا﴾ هل من التثنية والمعنى؟ وهو مذهب الكوفيين، أو في المعنى دون اللفظ؟ وهو مذهب البصريين^(٢).

ثم قال ﷺ:

[١٥٠] فَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَ لَامَيْنِ فَقَدْ حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدَ

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٢٣ - ٤٢٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٤).

(٢) انظر: الكتاب لسبويه: (٣ / ٣٦٤)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٨٥)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١ / ١٥١)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٣٥٥)، والأصول في النحو لابن السراج: (٣ / ٧٨)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٢٨٦)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١ / ٣٩٨)، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق: (ص ٣٨٩).

يريد: فإن يكن الألف المعانق للأم ما بين لامين، فهو محذوف عند جميع الرواة^(١)، مثل: ﴿كَكَلَّةٌ﴾، و﴿سَلَلَةٌ﴾، و﴿أَغْلَلًا﴾، و﴿وَوَلَدًا لَهُمْ﴾، إلى غير ذلك مما يشابهه.

ثم قال ﷻ:

[١٥١] وَمَا أَتَى تَنْبِيهَا أَوْ نِدَاءً كَقَوْلِهِ: هَاتَيْنِ يَأْنِسَاءَ

هذا حكم مطلق لجميعهم، معطوف على قوله: «حذف عن جميعهم حيث ورد».

قال: وكذلك «ما أتى تنبيها أو نداء» وفي هذا الكلام تجوز وإيهام، لأن ظاهره يقتضي أن الألف هي التي تأتي للتنبيه أو للنداء، وليس كذلك؛ بل التي تأتي للتنبيه أو للنداء الحرف الذي قبل الألف، وهي الهاء والياء.

فكأنه يقول: والألف الآتية بعد هاء التنبيه، أو بعد ياء النداء محذوفة عن جميعهم، ثم أتى بمثالين: مثال من هاء التنبيه، ومثال من ياء النداء؛ [فقال: «كقوله هتين»، وأراد: قوله: ﴿إِحْدَى أَبْنَتَيَّ هَتَيْنِ﴾ [الآية: ٢٧] في سورة القصص، و﴿هَاتِنُورٌ﴾ و﴿هَوُلَاءِ﴾، وما كان مثله.

(١) أي: باتفاق جميع الشيوخ.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٢/ ٩٨)، والبيتان رقم (١٣٢ و ١٣٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٩ و ٢٧١)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٢٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٥).

وقال في ياء النداء: «ينساء»^(١)، وأراد: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: ٣٠]،
﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ﴾، ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِيكَ﴾، ﴿يَتَأَرَضُ﴾ [هود: ٤٤]، إلى غير ذلك.

قال أبو عمرو: «وأجمع كتاب المصاحف على حذف الألف من الرسم بعد الياء التي للنداء، وبعد الهاء للتبنيه اختصاراً، وذلك في نحو قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ﴾، و﴿يَتَأَرَضُ﴾، و﴿تَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾، و﴿تَأَخَّتْ هَرُونَ﴾، و﴿يَتَادُمُ﴾، و﴿يَتَنُوحُ﴾ [٢]، و﴿يَتَلُوطُ﴾، و﴿يَتَهُودُ﴾، و﴿يَتَشْعَبُ﴾، و﴿يَتَمُوسَى﴾، و﴿يَتَفَرِّعُونَ﴾، و﴿يَتَهَمَّنُ﴾، و﴿يَتَمَلِّكُ﴾ [٣]، و﴿يَتَأَسْفَى﴾، و﴿يَتَوَلَّنَا﴾، و﴿يَتَحَرَّرْنَ﴾، و﴿يَتَرَبَّ﴾، و﴿يَتَبَيَّ إِسْرَءِيلَ﴾، و﴿يَتَقَوِّرُ﴾، و﴿هَاتِمٌ﴾، و﴿هَتُولَاءَ﴾، و﴿هَذَا﴾، و﴿هَذِهِ﴾، و﴿هَذَانِ﴾، و﴿هَتَيْنِ﴾ [٤] و﴿هَكَذَا﴾، وما كان مثله حيث وقع»^(٥).

ومثل هذا لأبي داود^(٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل. وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٣) سقطت من الأصل. وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٤) سقطت من الأصل. وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٥) المقنع: (ص ١٦).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ١٠٠ - ١٠٢ / ٢) و (١١٧).

قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٢٩): «واختلفوا - أيضاً - في المحذوف فيما وقع فيه ألف بعد ألف النداء، نحو: ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ هل المحذوف ألف النداء،

أو ألف الهمزة؟

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[١٥٢] «وَلَيْسَ هَاؤُمْ وَهَاتُوا مِنْهَا لِعَدَمِ التَّنْبِيهِ فَأَعْلَمَ مِنْ هَا^(١)»

قوله: «وليس هاؤم وهاتوا منها»؛ أي: من هاء التنبيه، فألفهما ثابتة.

= فقال أهل الرسم مع جمهور النحاة: المحذوف هو ألف النداء.

وقال بعض النحاة: المحذوف هو ألف الهمزة، وحبّتهم على ذلك: قالوا: لأنه جاء بالثقل؛ إذ به وقع التكرار والاجتماع بين صورتين.

وحجّة أهل الرسم وجمهور من النحاة القائلين بأن المحذوف الأول فيما وقع بعده ألف، أربعة أوجه:

أحدها: وقوع ألف النداء في الطرف، بخلاف الذي بعده، فإنه واقع في أول الكلمة، والذي وقع في الطرف أولى بالحذف من الذي وقع في أول الكلمة؛ لأن الأطراف محل التغيير، والحذف من أنواع التغيير.

والوجه الثاني: أن ألف النداء ساكن، بخلاف الذي بعده، وحذف الساكن أولى من حذف المتحرك.

والوجه الثالث: أنه محمول على ألف النداء الذي لم يقع بعده ألف، نحو: ﴿يُسْوِجُ﴾ وشبهه؛ لأن ألف النداء محذوف هناك باتفاق، فحُمل عليه هذا.

والوجه الرابع: أنه محمول على الساكنين؛ لأن الذي يغيّر من الساكنين إنما هو الأول منهما، فيغيّر بالحذف أو بالإدغام أو بالتحريك، وكذلك هاهنا يغير، فحذفه كظاثره.

وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٣ - ١٥٥)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٧٥ - ١٨١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٦ - ٥٩٨).

(١) قوله: «فَأَعْلَمَ مِنْ هَا» جاء في بعض النسخ: «فَأَعْلَمْتُهَا».

قوله: «لعدم التنبيه فاعلم من ها»؛ أي: من هاءيهما، أي: من هاء ﴿هَآؤُمْ﴾^(١)، وهاء ﴿هَآؤُوا﴾^(٢)؛ بل هما اسم فعل، فليست الهاء فيهما للتنبيه؛ لأن ﴿هَآؤُمْ﴾ اسم فعل بمعنى: «خذوا كتابيه»، و﴿هَآؤُوا﴾ فعل متعدّد إلى مفعول واحد تقديره: «أحضروا برهانكم»، فليست الهاء في الكلمتين للتنبيه^(٣).

[ثم قال ﷺ:]

[١٥٣] وَلَفْظٌ سُبْحَانَ جَمِيعاً حُذِفَا لَكِنَّ: قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ اخْتِلَفَا

قوله: «ولفظ» مفعول لما لم يسم فاعله مقدم لقوله: «حذفاً»، هذا على مذهب [١/٥٩] الكوفيين الذين يعتبرون تقديم المفعول على الفاعل، أما على مذهب البصريين، فإن «لفظ» مبتدأ، والخبر في الجملة في قوله: «حذفاً» هو مفعوله^(٤).

(١) وردت في موضع واحد: [الحاقة: ١٩].

(٢) وردت في أربعة مواضع: [البقرة: ١١١]، و[الأنبياء: ٢٤]، و[النمل: ٦٤]، و[القصص: ٧٥].

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٠٠): «يشترط في حذف ألف هاء التنبيه أن لا تكون طرفاً، نحو: ﴿يَتَأَيُّهَا﴾، فلا يحذف ما كان كذلك، إلا ما سيذكره الناظم بعد في قوله: «وأيه الزخرف» [البيت رقم (٢٣٩)]، وهذا الشرط ربما يستفاد من مثال الناظم».

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه: (١/٣٤)، والخصائص لابن جني: (١/٢٩٣)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢/٢٢٨)، وشرح ابن عقيل: (١/٤٣٩).

وقوله: «جميعاً حذفاً» حال مقدم من المفعول المستتر في «حذفاً»، ولا يكون حال من «سبحن»؛ لأنه مع «لفظ» كلمة واحدة، و«لفظ» مبتدأ، و«سبحن» مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والحال لا يكون من المبتدأ، كأنه يقول: وحذف لفظ ﴿سُبْحَانَ﴾ لجميعهم؛ أي: أُلِّفَ هذه الكلمة، وهي من الأحكام المطلقة^(١)؛ لأنهم كلهم ذكروا أن أُلِّفَ ﴿سُبْحَانَ﴾ محذوفة في جميع القرآن، إلا قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الآية: ٩٣]؛ فإن المصاحف اختلفت فيه بالإثبات والحذف كما ذكر الناظم^(٢).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٠٢): «هذا الاختلاف ساقه الناظم مطلقاً، وليس لصاحب المنصف فيه كلام، وهذا مما يؤيد أن الناظم لا يعتبر في الإطلاق صاحب المنصف كما تقدم».

(٢) وشهر اللبيب في الدرّة الحذف فيه، وشهر المجاصي في شرحه على المورد الإثبات، وجرى العمل فيه بالحذف في مصاحف أهل المغرب عدا مصحف الجماهيرية اللببية، وبالإثبات في مصاحف أهل المشرق، اتباعاً لأصولهم العتيقة؛ أي: مصاحف أهل العراق العتق.

انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٣٩]، وتبنيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٣٢)، وشرح المجاصي في الرسم (مخطوط): [٩٢/ب]، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣٧/ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي: (مخطوط): [٥/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٠١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).

قال أبو عمرو: «ولذلك حذفوها في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ﴾، و﴿سُبْحَانَهُ﴾، و﴿سُبْحَانَكَ﴾ حيث وقع، إلا موضعاً واحداً في الإسراء، وهو قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الآية: ٩٣]؛ فإن المصاحف اختلفت فيه لا غير.

قال أبو عمرو: ورأيت أنه في مصاحف أهل العراق والعتق بالألف^(١).

ومثل هذا لأبي داود في «التنزيل»^(٢).

[وقوله: «لكن» حرف استدراك، استدرك الخلاف مما أطلق في أول البيت من لفظ ﴿سُبْحَانَ﴾، اسم «لكن» فيه جار ومجرور، والضمير يعود على ﴿سُبْحَانَ﴾، «اختلف»: فعل ماض مبني لما لم يُسمَ فاعله، وهو غير

(١) المقنع: (ص ١٧)؛ وقال في فصل: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار (ص ٩٤ - ٩٥): «وفي بعضها: ﴿سبحان ربي﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿سبحن﴾ بغير ألف، ولا يكتب في جميع القرآن بألف غير هذا اختلفوا فيه».

ولفظه ﴿سُبْحَانَ﴾ من المستثنيات لأبي عمرو؛ لأنها على وزن «فعلان» كما سيأتي للنظام قوله في البيت رقم (٢١٧): «وذكر الداني وزن فُعلانَ بألف ثابتة كالعُدوان».

(٢) قال في مختصر التبيين (٣/ ٧٩٦) في موضع الإسراء: «واختلفت المصاحف في كلمة ﴿سبحن﴾ هنا، ففي بعض المصاحف بألف بين الحاء والنون، وفي بعضها بغير ألف كسائر ما ورد من ذلك في القرآن، ولم يختلف في غير أنه بغير ألف». وانظر - أيضاً - : (٢/ ٢٠٣ و ٣/ ٧٨٥).

وكذلك نقل الإمام الشاطبي في العقيلة الخلاف فيه. انظر: البيت رقم (٨٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٥).

متعدّ، والمجرور الذي قبله متعلق به، وهو قوله: «فيه»، [تقول: اختلف في هذا؛ فهو غير متعدّ] ^(١) [٢].

وقوله في البيت: «قل» هذه اللفظة قيدٌ للفظ «سبحان»؛ [لأن] ^(٣) في سورة الإسراء ذكر ﴿سُبْحَانَ رَبِّي﴾ قبل هذه اللفظة ^(٤) وبعدها ^(٥)، ف«قل» قيد له، وأراد قوله: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الآية: ٩٣].

والألف في قوله في البيت: «حذفا» [و«اختلفا»] ^(٦) لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ [وعفا عنا وعنه، وغفر لنا وله آمين]:

[١٥٤] وَكَاتِبًا وَهُوَ الْأَخِيرُ عَنْهُمَا وَمُقْنَعٌ لَدَى الثَّلَاثِ مِثْلَ مَا

[١٥٥] وَابْنُ نَجَاحٍ ثَالِثًا قَدْ أَتَبْنَا وَالْأَوْلَى لَانَ عَنْهُمَا قَدْ سَكْنَا

«وكاتباً» معطوف على اسم «لكن»، وهو قوله: «سبحان» بالنصب فيه إعراب ^(٧)، وإن كان لفظه كذلك، فهو ليس محكياً؛ فهو بالخلاف عن الشيخين، لكنه معطوف على قوله آخر البيت قبله: «فيه اختلفا».

(١) سقطت من «س».

(٢) سقطت من «ت».

(٣) في الأصل: «قل»، وهو خطأ.

(٤) في: [الآية: ١]؛ وهو محذوف باتفاق.

(٥) في: [الآية: ١٠٨]؛ وهو محذوف باتفاق.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) في «ت» في هذا الموضوع زيادة: «فيه»: جار ومجرور، والضمير يعود على

«سبحان»، و«اختلف»: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وهو غير متعدّ، =

[ثم قال: «وكتاباً» اختلف فيه^(١)] كما اختلفا في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾،
 وقيده بقوله: «الأخير»، وأراد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ
 سَاقِرِينَ لَم تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ [الآية: ٢٨٣].

قال أبو داود: «اختلفت المصاحف في قوله: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾،
 [فكتب في المصاحف]^(٢) بألف وبغير ألف، ولا خلاف بينهم في قوله:
 ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أنه بالألف الثابتة^(٣).

هذا مراده بقوله: «وابن نجاح ثالثاً قد أثبتنا».

أما قوله: «ومقنع لدى الثلاث مثل ما» مراده: أن الثلاثة الألفاظ
 الباقية - غير الأخير الذي ذكر الخلاف فيه عنهما معاً - أنها بالخلاف في
 «المقنع» لأبي عمرو.

وقوله: «مثل ما»؛ أي: مثل ما تقدم في الأخير.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «ورأيت بعض مصاحف أهل العراق:
 ﴿كَاتِبٌ بِالْمَكْدَلِ﴾ في سورة البقرة، و﴿وَلَا يَأْبُ كَاتِبٌ﴾، و﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾،
 و﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ بألف ثابتة في الأربعة، ورأيت ذلك في بعضها بغير

= والمجرور الهاء قبله متعلق به، وهو قوله: «فيه»، تقول: اختلف في هذا، فهو
 غير متعد.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «فكتبته الصحابة».

(٣) مختصر التبيين: (٢/ ٣٢١).

ألف، وقال الغازي في كتابه: ﴿كَاتِبٌ﴾ في البقرة بألف^(١)؛ يعني: لفظ ﴿كَاتِبٌ﴾، فعمّ الأربعة.

قال أبو عمرو: «وإثباتُ ألفها أوجهٌ عندي؛ لقلّة دورها في القرآن، ولثلاثا يشبهه ﴿كَتَبًا﴾ و﴿كَتَبٌ﴾»^(٢).

وقوله: «وابن نجاح ثالثاً قد أثبتنا»؛ أي: أثبت ألفه كما قدمنا عنه في قوله: «ولا خلاف بينهم في قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ [٥٩/ب] أنه بألف ثابتة».

وقوله: «والأولان عنهما قد سكتا» يريد بالأولين: قوله: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

سكت عنهما في «التنزيل»، فلم يتعرض لهما؛ أي: لذكرهما، فهما ثابتان على الأصل، فخرج من كلامه: أن الألف في كلمة ﴿كَاتِبٌ﴾ الأربعة بالخلاف لأبي عمرو كما قدمنا، وهي تنقسم لأبي داود ثلاثة أقسام: قسم صرح فيه بذكر الخلاف: وهو الرابع.

وقسم صرح فيه بالإثبات: وهو الثالث.

وقسم مسكوت عنه: وهما الأولان^(٣).

(١) المقنع: (ص ٢٣ - ٢٤)؛ في العبارة التي نقلها الشارح تقديم وتأخير.

(٢) المقنع: (ص ٢٤).

(٣) وجرى العمل فيها بالإثبات لاختيار الإمام الداني ذلك

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي: [١/٤]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦ - ٥٧).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٥٦] وَأَحْذِفْ يُضَعِّفُهَا لَدَى النِّسَاءِ وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءِ

قوله: «واحذف»؛ أي: وهو من الأحكام المطلقة؛ أي: احذف لجميعهم ﴿يُضَعِّفُهَا﴾، أي: ألف هذه الكلمة.

وقوله: «لدى النساء»؛ أي: في النساء، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِّفُهَا﴾ [الآية: ٤٠].

ذكره أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع؛ قال: «وفي النساء: ﴿يُضَعِّفُهَا﴾»^(١)[٢].

وذكره صاحب «التنزيل» في سورتها: «و﴿يُضَعِّفُهَا﴾ بحذف الألف على نية التشديد، وحسب قراءة الابنين»^(٣)[٤].

وقوله: «ومعه للداني سواء جاء» [«ومعه» أي: ومع ﴿يُضَعِّفُهَا﴾؛ «سواء»]^(٥) أي: سوى ﴿يُضَعِّفُهَا﴾، «جاء»: أتى بالحذف، كأنه يقول:

(١) المقنع للداني (ص ١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: ابن كثير، وابن عامر، ووافقهما يعقوب وأبو جعفر على قراءتها ﴿يُضَعِّفُهَا﴾ بالقصر والتشديد، والباقون ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ بالألف والتخفيف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٣٣)، والتيسير للداني: (ص ٨١)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٢٨).

(٤) مختصر التبيين: (٢/ ٤٠١).

(٥) سقطت من الأصل.

ومع ﴿يُضْعِفُهَا﴾ كل ما كان من لفظ «المضاعفة» لأبي عمرو بالحذف، ثم استثنى له [بالخلاف]^(١) ثلاثة مواضع، فقال:

[١٥٧] وَذَكَرَ الْخُلْفَ بِأَوْلَى الْبُقْرَةَ ثُمَّ بَحْرَفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ

قوله: «وذكر الخلف» يريد: أبا عمرو رضي الله عنه، ذكر الخلاف في «المقنع» في هذه الثلاثة المواضع التي ذكر، فقال: «وذكر الخلف بأولى البقرة»؛ أي: في الكلمة الأولى من لفظ «المضاعفة» في سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿فِيضْعَفُهُ لَمْ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [الآية: ٢٤٥].

واحترز به من الذي بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١].

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «قال نصير: وفي بعضها - يعني: في بعض المصاحف - ﴿فِيضْعَفُهُ﴾ بألف، وفي بعضها بغير ألف»^(٢).

وقوله: «ثم بحرفي الحديد ذكره» الفاعل بـ «ذكره» أبو عمرو - أيضاً -، والضمير يعود على الخلف؛ أي: «ثم بحرفي الحديد»؛ أي: بالموضعين من لفظ «المضاعفة» في سورة الحديد [الآيتين: ١١ و١٨] ذكر الخلف أيضاً كما ذكره في سورة البقرة.

(١) في الأصل: «بالحذف»، وهو خطأ.

(٢) المقنع: (ص ٩٢).

قال أبو عمرو في الباب المروي المذكور: «وفي الحديد في بعض المصاحف ﴿فِيضَلْعِفُهُ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ بألف، وفي بعضها ﴿يِضَاعِفْ لَهُمْ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف»^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٥٨] وَلَأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثُمَا إِلَّا يُضَاعِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَا

الفاعل بـ «جاء» هو الخلف المذكور في قوله في البيت الذي قبله: «ذكره»؛ أي: الخلف.

ثم قال: «ولأبي داود جاء» الخلف في لفظ «المضاعفة» حيثما وردت في كتاب الله؛ إلا ﴿يُضَاعِفُهَا﴾، فإنه لا خلاف فيه كما تقدم في قوله: «واحذف يضاعفها».

فذكر ﷺ: أن لفظ «المضاعفة» حيث جاءت في كتاب الله ﷻ محذوفة لأبي عمرو؛ إلا ثلاثة أحرف حكى فيها الخلاف، وهي: الأول في سورة البقرة [الآية: ٢٤٥]، واللذين في سورة الحديد [الآيتين: ١١ و١٨]. وكل ذلك لأبي داود مختلف فيه، إلا كلمة ﴿يُضَاعِفُهَا﴾، فهي محذوفة.

وهذا الذي ذكره ﷺ في هذا النظم هو الذي وجدته له بخط يده في طرة نسخة من هذا الرجز لبعض الطلبة ممن كان يلزمه، ويقرأ عليه هذا

(١) المقنع: (ص ٩٨).

الرجز، فكتب له ﷺ [في قوله] ^(١) في هذا الموضع: «ولأبي داود جاء
حيثما» [ما] ^(٢) [١/٦٠] نصه:

«في هذه الألفاظ كلها عند الداني بالحذف إلا الثلاثة المواضع،
وهي: الأولى من البقرة، والحرفان في الحديد؛ فإنها بالخلاف،
وهي كلها عند أبي داود بالخلاف إلا ﴿يُضَعِّفُهَا﴾؛ فإنه بالحذف».

وهذا وهمٌ منه ﷺ في هذا ^(٣)؛ لأن أبا داود لم يذكر في «التنزيل» في
لفظ «المضاعفة» إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماعاً من المصاحف.

لأنه قال في سورة البقرة: «وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿يُضَعِّفُهَا﴾
﴿الآية: ٢٤٥﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين حيثما وقع، وكذلك
﴿يُضَعِّفُهَا﴾ [التغابن: ١٧]، و﴿مُضَعِّفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠]» ^(٤).

(١) في الأصل: «أنه».

(٢) زيادة ليستقيم الكلام.

(٣) بَيْنَ اللَّيْبِ ﷺ - وسنذكر قوله عند التعليق على البيت الموالي -: أن الذي أوقع
اللبسَ هو قول الداني في المقنع في فصل: ذكر ما حذفت منه الألف اختصاراً:
«حيث وقعن»، ثم ذكره عن نصير في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار
اختلاف المصاحف، والإجماع خاص بمصاحف أهل المدينة فقط، والخلاف
في بقية المصاحف.

انظر: المقنع: (ص ١٠ و ٩٢)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠١ و
١٠٤)، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط): [١/٢٥-ب].

(٤) مختصر التبيين: (٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

ثم ذكر بعد هذا اختلاف القراء فيها في القراءة بحذف الألف وإثباتها^(١).

فلعله ﷺ حين طالع «التنزيل» وقع نظره على قول أبي داود: «واختلف القراء في حذف الألف وإثباتها»، فتحقق عنه: أنه أراد حذف الألف وإثباتها خطأً، فعمل على ذلك، ثم إنه ﷺ لم يراجع مطالعته فيه، ولا نظر لم قبل ذلك، وإلا، فهذا وهم كبير، مع أنه كان ﷺ محققاً فيما ينقله، متقناً في ضبطه، محترزاً عن الغفلات [السقطات]^(٢).

ولو ذكر له، أو عثر عليه، لبدله بما يزيل الوهم، [ولذا]^(٣) قلتُ بيتاً مكانه:

«واحذفِ يَضْعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ [وَعَنْهُمَا أَيْضاً سِوَاهُ جَاءَ]^(٤)
وَالخُلْفُ لِلدَّانِي بِأَوْلَى البَقْرَةِ ثُمَّ بِحَرْفِي الحَدِيدِ ذَكْرَةَ^(٥)

(١) سبق بيان ذلك قريباً.

(٢) في الأصل: «والمسقطات».

(٣) في «س»: «ولقد».

(٤) في الأصل: «وغيره لابن نجاح جاء»، وهو ملحق في هامش «س» - أيضاً، وما أثبتته من «س»؛ ليستقيم كلام ابن عاشر الآتي ذكره.

(٥) قال ابن عاشر بعد ذكره لقول الشارح هذا: «وبحث الشارح صحيح، ولقد تتبع أبو داود ذكر أفعال «المضاعفة» بالحذف واحداً واحداً، زيادة على ما قال في البقرة. =

وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ «.....» .

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٥٩] وَفِي الْعَقِيلَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَيْسَ لَفْظٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ

يعني: والخلاف في «العقيلة» في لفظ «المضاعفة» على الإطلاق من غير تخصيص حرفٍ منها، إلا أنها كلها مختلف فيها عنده؛ لقوله ﷺ في «عقيلته»: «يُضَاعَفُ الْخِلَافُ فِيهِ كَيْفَ جَاءَ»^(١).

= وأما إصلاحه، فمُؤَوَّفٌ بالمقصود، على ما رأيت من نسختين قديمتين منه، مظنون بهما الصحة، إلا أنه يبقى تخصيص الذي في النساء بالذكر ابتداء، مع فرض مساواته لغيره من نظائره، قليل الجدوى.

وقد نسب بعضهم - يقصد هنا التزوالي في مجموع البيان - إلى الشارح: أن في إصلاحه: «وغيره لابن نجاح جاء» قال: «وهذا إصلاح غير موف بالمعنى، فإنه أهمل الحكم للداني، ولم يعين مذهبه، ثم نسب الإصلاح المتقدم عن الشارح إلى بعضهم - يقصد الرجراجي -». انتهى.

ولقد كنتُ أصلحت أبيات الناظم الثلاثة في بيت واحد، وهو:

واحذف يضلّعها وللداني اختلف في أول حرفي الحديد صف
وذكر الرجراجي إصلاحاً آخر قال صاحبه:

ولأبي داود جاء حيثما الحذف من غير خلافٍ رؤسا

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٣٨)، مجموع البيان للتزوالي (مخطوط):

[١/٣٨]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٠٧)

(١) من البيت رقم (٥٣) وتامه: «وَكِتَابِهِ وَنَافِعٌ فِي التَّحْرِيمِ ذَلِكَ أَرَى» .

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١١٠).

وهذا من [الزيادة]^(١) التي يقال: «هذا من زيادة «العقيلة» على ما في «المقنع»، وهو صحيح كما قال؛ لأنه لم يذكر في «المقنع» الخلاف إلا في الثلاثة التي قدمنا ذكرها، وباقيها بالحذف، وذكر في «العقيلة» [الخلاف]^(٢) فيه كيف جاء؛ سواء كان بالفاء في أوله مثل: ﴿فِيضُغِفُهُ لَهُ﴾، أو بالواو، أو عارٍ عنهما، أو اتصل به ضمير، أو لم يتصل، فليس لفظ «جاء» باتفاق، إلا كله مختلف مطلقاً^(٣).



(١) في «س»: «الزيادات».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال اللبيب رحمه الله معلقاً على إطلاق الشاطبي: «هذا البيت من تخليط المقنع، ولكن الشاطبي رحمه الله اتبع تراجم المقنع، وذلك أن أبا عمرو ذكر في المقنع في سورة البقرة: «أن الألف محذوفة في قوله تعالى: ﴿فِيضُغِفُهُ لَهُ﴾ و﴿يَضْعَفُ﴾ و﴿مَضْعُفَةٌ﴾ حيث وقعن»، ثم قال في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف في سورة الحديد في بعض المصاحف: «﴿فِيضُغِفُهُ﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿فِيضُغِفُهُ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿يَضْعَفُ لَهُمْ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿يَضْعَفُ﴾ بغير ألف»، فكان يجب عليه لما ذكر المواضع التي في البقرة أن يسقط لفظه: «حيث وقعن»، وها أنا أبينه لك حتى لا يبقى فيه إشكال - إن شاء الله تعالى -؛ قال أبو بكر بن أخته في كتاب علم المصاحف: «قال نافع بن أبي نعيم: في مصحف أهل المدينة: ﴿فِيضُغِفُهُ لَهُ أضعُفًا﴾، و﴿يَضْعَفُ﴾ و﴿مَضْعُفَةٌ﴾ حيث وقعن، بحذف الألف في جميعهن...».

الدرة الصقيلة: (مخطوط): [١/٢٥-ب].

والذي جرى عليه العمل هو الحذف في جميع أفعال المضاعفة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٣)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٥١-٥٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

الفصل الثالث

باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه
ونظائره من آل عمران إلى الأعراف

ثم قال ﷺ :

[١٦٠] مِنْ آلِ عِمْرَانَ إِلَى الْأَعْرَافِ عَلَى وَفَاقِ جَاءٍ أَوْ خِلَافٍ

ذكر الناظم ﷺ الحذف في هذا الرجز، ونوعه: مطرد، أو غير مطرد، فالمطرد: هو الذي أطرد حكمه؛ أي: اتفق حكمه، فتحمل فيه بعض الأشكال على بعض، وهو الظاهر من البابين اللذين فرغنا من ذكرهما؛ وهما: ترجمة أم القرآن، وترجمة البقرة.

وغير المطرد: هو الذي اقتصر حكمه على كلمات معلومات بالحذف، أو بالإثبات، أو بالخلاف، وهو ما شرع في ذكره من هذه الترجمة^(١).

وجزأه ﷺ على أربعة أجزاء، على حسب أرباع القرآن العظيم، وليخف ذلك ويسهل على قارئه والناظر فيه:

[الجزء الأول]^(٢): من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف.

(١) وهذا الحكم في المطرد وغير المطرد على العموم، وذلك أن المفروغ منه أكثر ألفاظه متعددة ومطرّدة، وأكثر وقوعاً، وبقية التراجم أكثر ألفاظها غير متعددة، والمتعدد منها، أقلّ وقوعاً.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤).

(٢) في «س»: «فَأَوْلُهَا هَذَا الْجُزْءُ».

والثاني: من سورة الأعراف إلى سورة مريم.

والثالث: من سورة مريم إلى سورة ص.

والرابع: من سورة ص إلى آخر القرآن.

واقتردى في ذلك بالإمام الشاطبي رحمته الله، إلا أن الإمام الشاطبي رتبته على السور؛ كما قال: «مرتباً على السور»^(١).

والأستاذ رحمته الله أتى به غير مرتب على السور؛ بل على ما تهيأ النظم له وقاده إليه؛ لكون الحذف الذي ذكر فيه أكثر مما ذكر الإمام الشاطبي، وهو مجموع من كتب؛ كما ذكر في الصدر، فلم يقيد الناظم لترتيبه على السور، لكنه مرتب [ب/٦٠] من وجه آخر، وهو الترتيب بالنسبة إلى أجزائه، فالجزء الأول: هو الأول من القرآن، [والثاني: هو الربع الثاني]^(٢).

فهو مرتب بهذه [النسبة]^(٣)، وترتيب الإمام على السور؛ لقلّة حذفه، وتهييء النظم [له]^(٤) - رحمة الله عليهما -.

وقوله في [الترجمة: «من آل عمران إلى الأعراف»]^(٥) ف «من» لا ابتداء

(١) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٧)، والدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [٢١/١]، والجمعة للجعبري (مخطوط): [٣٥/ب]، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ١٩).

(٢) في الأصل: «الثاني... إلخ».

(٣) في «س»: «المناسبة».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س»: «ترجمة آل عمران».

الغاية، وغايتها سورة الأعراف كما قال، وهي متعلقة بفعل محذوف تقديره: «أذكر من آل عمران»، ومفعول «أذكر» محذوف تقديره: «أذكر الحذف والإثبات من سورة آل عمران إلى الأعراف».

وقوله: «على وفاق»؛ «وفاق» مصدر: وافق يوافق وفاقاً وموافقة؛ مثل: قاتل يقاتل قتالاً ومقاتلة، وضرب يضرب ضرباً ومضاربة.

و«الوفاق» بمعنى: «الاتفاق»، إلا أن «الاتفاق» افتعال بُني من «وَفَق» مثل: «كسب» إذا بنيت منه «اكتسب»، فيبنى من «وفق»: «اتفق»، وأصله: «اوتفق [يوتفق]»^(١)، فأبدل من الواو تاء، فأدغمت في التاء الأخرى، فصار: «اتَّفَق»، فـ «الاتَّفَاق» و«الوفاق» بمعنى واحد.

وقوله: «جاء أو خلاف» الفاعل بـ «جاء» محذوف يعود على الحذف أو الإثبات؛ لأن كل واحد منهما يتضمن صاحبه.

و«خلاف»: مصدر: خالف يخالف خلافاً، فكأنه ﷺ قال: أذكر ما جاء من الحذف والإثبات مما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف.

ويحتمل أن تكون «من» في قوله: «من آل عمران» متعلقة بالثبوت والاستقرار، على أن تكون في موضع خبر مبتدأ محذوف، ويكون تقديره: «القول في الحذف والإثبات من آل عمران إلى الأعراف»، والأول أحسن؛ وهو تعلقه بفعل - كما قدمنا -.

(١) سقطت من «س».

وهذه الترجمة تحصر ما فيها، وما يأتي بعدها، ولا يدخل فيها ما تقدم قبلها.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٦١] وَالْحَذْفُ فِي الْمُقْنَعِ فِي ضِعْفًا وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ أَضْعَفًا

ذكر في هذا البيت كلمتين: كلمة ﴿ضِعْفًا﴾، وخص حكمها بالحذف لصاحب «المقنع»، وفي الشطر الثاني كلمة ﴿أَضْعَفًا﴾، وخص حكمها بالحذف لصاحب «التنزيل»، فقال: «والحذف في المقنع في ضِعْفًا»؛ أي: الحذف لصاحب «المقنع» في ألف هذه الكلمة التي هي: ﴿ضِعْفًا﴾. و«الحذف»: مبتدأ، والخبر في الجار والمجرور بعده ﴿فِي ضِعْفًا﴾، وهو متعلق بالثبوت والاستقرار، وهو محل الفائدة.

ويحتمل أن يكون «الحذف» فاعلاً بفعل مضمّر تقديره: وجاء الحذف، أو أتى الحذف.

وأتى بقوله: «ضِعْفًا» على الحكاية، ولو أعربه، لأتى به مخفوضاً؛ لدخول حرف الجر عليه، لكنه أتى به كما هو في القرآن، وأراد: قوله في سورة النساء: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعْفًا﴾ [الآية: ٩].

ذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع فيما رواه قالون عنه^(١).

(١) انظر: المقنع: (ص ١١).

وقوله: «وعن أبي داود جاء أضعفا» يريد: حذف ألف ﴿أَضَعَفًا﴾، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وكان حقه رفع ﴿أَضَعَفًا﴾؛ لأنه الفاعل بـ «جاء»، لكنه أتى به محكيًا - أيضاً - على لفظ القرآن؛ كما قال قبله ﴿فِي ضِعْفًا﴾، ولو أعربه، لأتى به مرفوعاً.

ويحتمل أن يكون مفعولاً بالحذف المذكور في أول البيت، ويكون عن أبي داود جاء حذف ﴿أَضَعَفًا﴾، بمعنى: [وصله^(١)] الحذف، أو بلغه الحذف، وأراد: قوله في سورة آل عمران: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي رَزَقْتُمْ بِهَا﴾. [الآية: ١٣٠].

فذكر أبو عمرو ﴿ضِعْفًا﴾ وسكت عن ذكر ﴿أَضَعَفًا﴾، كما ذكر أبو داود ﴿أَضَعَفًا﴾، وسكت عن ذكر ﴿ضِعْفًا﴾، فسكوت كل واحد منهما عن ذكر ما ذكره الآخر دليل على أن السكوت عنه لكل واحد منهما ثابت الألف^(٢).

وذكر الناظم رحمه الله لأبي داود ﴿أَضَعَفًا﴾ الذي هو [١/٦١] في هذه السورة^(٣)، وأضرب عن ﴿أَضَعَفًا كَثِيرَةً﴾ [الآية: ٢٤٥] في سورة البقرة؛ لأنه خارج هذه الترجمة؛ لأنها ترجمة لما بعدها؛ لا لما قبلها - كما قدمنا -

(١) سقطت من «س».

(٢) وهذا غير صحيح كما قدمنا في أن السكوت من الشيوخ لا يبنى عليه حكم.

(٣) أي: آل عمران.

وسكوته عنه يؤذن بأنه ثابت^(١)، وبذلك ذكره أبو داود في موضعه في سورة البقرة، فقال: «أَضْعَفًا كَثِيرَةً» بألف ثابتة^(٢).

ثم قال ﷺ:

[١٦٢] يَصْلِحًا أَفْوَاهِهِمْ وَرِضْوَانٌ وَعَنْهُمَا مُرْغَمًا وَسُلْطَانٌ

ذكر في هذا البيت خمسة ألفاظ: ثلاثة منها في الشطر الأول، الحذف فيها مختص لأبي داود، وهي: «يصلحًا»، و«أفواههم»، و«رِضْوَانٌ»؛ ولفظين منها في الشطر الثاني الحذف فيهما عن أبي داود وأبي عمرو، وهما: لفظ «مُرْغَمًا»، ولفظة «سُلْطَانٍ».

فقال: «يصلحًا» يريد: «ويصلحًا» بحذف واو العطف، وهو معطوف على «أضعفا» في آخر البيت الذي قبله، فكانه يقول: وعن أبي داود «أَضْعَفًا»، و«يصلحًا»، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء: «فَلَا

(١) وهذا - أيضاً - غير صحيح؛ لأن السكوت لا يبنى عليه حكم - كما تقدم مراراً -، ولأن أبا عمرو الداني ذكره في ما رواه عن قالون عن نافع بالحذف، وأبو داود يعتمد رواية الداني؛ كما صرح في غير ما مرة، فيكون له محذوف أيضاً، وتركه له إنما كان غفلةً وسهواً، بالإضافة إلى حمله على نظائره.

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٢٩٤).

وعلى ذلك العمل فيها، وأما «أَضْعَفًا»، و«ضِعْفًا» المذكوران، فجرى

جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا ﴿[الآية: ١٢٨].

قال في «التنزيل»: «وكتبوا ﴿أن يصلحا﴾ بغير ألف بين الصاد واللام، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف»^(١).

وقوله: «أفواههم» يريد: «وأفواههم» بحذف واو العطف، [وأراد: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿يَقُولُونَ يَاأَفْوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الآية: ١٦٧].

قال في «التنزيل»: «﴿بِأَفْوَهِهِمْ﴾»^(٢) بحذف الألف بين الواو والهاء، [ومثله في سورة براءة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ﴾ [الآية: ٣٢]، ومثله في سورة الصف [الآية: ٨]، وإن أتى في غير هذه السورة،.....

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٤٢٠).

نسب الشيخ الضباع الحذف فيها للشيخين، وليس كذلك؛ إذ لم يتعرض لها الداني ولا الشاطبي، ورسمت بالإثبات؛ لسكوت الداني عليها، وهو خطأ ظاهر؛ لأن أبا داود نقل في هذا الموضوع إجماع المصاحف على الحذف وعدم اختلافها.

انظر: تبيينه العطشان للرجراجي: (ص ٤٤١)، وفتح المان لابن عاشر: (ص ٦١٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٥).

(٢) سقطت من «ت».

فهو محذوف كله حيث ورد»^(١)[٢].

وقوله: «ورضون» كذلك - أيضاً - بحذف الألف بين الواو والنون حيث ما جاء^(٣)، وأراد: قوله في هذه السورة: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [الآية: ١٥].

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٣٨٣).

وهو محذوف كله لأبي داود حيث ورد مضافاً إلى ضمير الغيبة، وكذلك المضاف إلى ضمير الخطاب، إلا أنه سكت عن قوله تعالى: ﴿وَقَوْلُونَ يَا قَاهِئُ مَائِلَسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥] فاستثناه له الناظم هنا، وقيده بالإضافة إلى ضمير الغيبة، وتبعه على ذلك شراح المورد، وقالوا بالإثبات فيه، وعليه مصاحف أهل المشرق والمغرب، ولا وجه لتخصيصه بالحذف؛ لأن أبا داود نفسه كان لا يرتضي التفريق بين الناظر، ويستحب حملها على بعضها البعض، ولم يتعرض لذلك كله الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٤١)، ومجموع المنان للرزالي (مخطوط): [١/٣٩]، وشرح المجاصي (مخطوط): [١/٩٣]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) لأبي داود، ولم يتعرض له الإمام الداني، إلا أنه نص على حذف ألف «فِعْلَان» والعمل فيه على الحذف.

المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٢/ ٣٣٣)، دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤).

وقوله: «وعنهما» يريد: عن الشيخين^(١) «مراعما وسلطن»، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مُرَعَمًا﴾ [الآية: ١٠٠]. قال في «التنزيل»: ﴿مُرَعَمًا﴾ بغير ألف^(٢).

وذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع قال: «وفي النساء كذا وكذا و﴿مُرَعَمًا كَثِيرًا﴾»^(٣). وقوله: «وسلطن» يريد: لهما - أيضاً -.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوها»^(٤)؛ يريد: الألف بعد الطاء في قوله: [﴿سُلْطَنٌ﴾، و﴿سُلْطَنًا﴾]^(٥) حيث وقعا. ومثله لأبي داود، ذكره في سورة آل عمران في قوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَنًا﴾ [الآية: ١٥١]^(٦).

(١) ووافقهما عليه الإمام الشاطبي، وهو الذي عليه العمل فيهما.

انظر: البيتين رقم (٥٨ و ١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٢ و ٢٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٥).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٤١٤).

(٣) المقنع: (ص ١١).

(٤) المقنع: (ص ١٨).

(٥) في الأصل: «سلطن ميين»، و«من سلطن»؛ وما أثبتته من «س»، والذي ورد في المقنع: «وكذلك حذفوها من الشَّيْطَن»، و«من سُلْطَن» حيث وقعا.

(٦) قال في مختصر التبيين (٣/ ٣٧٤): «سُلْطَنًا» بغير ألف.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٦٣] مُبْرَكَةٌ، وَمُقْنِعٌ: تَبَارَكَ مُبْرَكٌ^(١)، وَأَبْنُ نَجَاحٍ: بَارَكَ

[١٦٤] وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَتَى مُبْرَكٌ ثُمَّ مِنَ الرَّحْمَنِ قُلٌ: تَبَارَكَ

[١٦٥] وَجَاءَ عَنْهُمَا بِلاَ مُخَالَفَةٍ فِي لَفْظِ بَارَكْنَا وَفِي مُضَاعَفَتِهِ

ذكر الناظم ﷺ في هذه الآيات ما تصرف من لفظ «البركة»، وهي:

﴿مُبْرَكَةٌ﴾، و﴿تَبَارَكَ﴾، و﴿مُبَارَكٌ﴾، و﴿وَبَارَكَ﴾، و﴿بَارَكْنَا﴾.

وذكر أن الشيخين اختلفت طريقتهما في هذه الألفاظ؛ فمنها ما اتفقا على حذف ألفه منهما، ومنها ما اختلفا فيه، فاخص كل واحد منهما بحكم دون صاحبه.

فالذي اتفقا عليه بالحذف من هذه الألفاظ: الكلمة الأولى في هذه

الآيات، والكلمة الآخرة، وهما: ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ و﴿بَارَكْنَا﴾.

واختلفا في ما بقي، فمذهبُ الداني: حذف الألف منها كلها حيث وردت هذه الألفاظ؛ إلا كلمة: ﴿وبارك فيها﴾ [فصلت: ١٠] فإنها عنده ثابتة، وعند أبي داود محذوفة.

وخالف أبو داود أبا عمرو في لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾ ولفظ ﴿مُبَارَكٌ﴾، فلم يحذف من لفظ ﴿مُبَارَكٌ﴾ إلا ما كان [ب/٦١] من سورة ص إلى آخر القرآن، وسكت عن كل ما تقدم من سورة البقرة إلى سورة [ص]، فلم يتعرض

(١) قوله: «مُبْرَكٌ» جاء في بعض النسخ: «مُبْرَكًا».

لذكره، فهو عنده ثابت، ولم يذكر من لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾ بالحذف إلا من سورة الرحمن إلى آخر القرآن، وسكت عن كل ما تقدم من سورة البقرة إلى سورة [١] الرحمن، فلم يتعرض لذكره، فدل على أنه ثابت عنده (٢).

وقوله: «مبركه» يريد: لهما (٣)، معطوف على قوله: «وعنهما مُرَاغِمًا وَسُلْطَنًا».

ثم قال: «مبركه» بحذف واو العطف، وكان حقه أن يقدم ﴿مُبَارَكٌ﴾؛ لأنه هو الذي في هذا الجزء من سورة آل عمران إلى الأعراف، وأما ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ وغيرها من لفظها ففي غير هذا الجزء.

والذي في هذا الجزء: ﴿مُبَارَكًا﴾ في سورة آل عمران: ﴿مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٦) فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴿[الآيتين: ٩٦ - ٩٧].

فكان حقه أن يبدأ به ويركب عليه ما بعده، وإنما قدمه - والله أعلم - لأنه لما كان متفقاً عليه بالحذف من الشيخين، وكان في البيت الذي قبله لفظان متفق - أيضاً - عليهما بالحذف لهما، وهما: ﴿مُرْعَمًا﴾، و﴿سُلْطَنًا﴾، عطفه عليهما لاتفاق الحكم فيهما مع أن التقديم والتأخير في هذا قريب؛

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهذه - أيضاً - يقال فيها ما سبق تقريره في أن ما سكت عنه الشيخ لا يبنى عليه حكم، لا بحذف ولا بإثبات.

(٣) أي: بحذف الألف لأبي عمرو، وأبي داود، ووافقهما الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٠٥)، والبيت رقم (١٣٩)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٠).

لأن النظم - أيضاً - يقود ناظمه، فيقاد له ضرورة على حسب ما يتهيأ له ذلك، والأحسن أن يذكر ما في الجزء، ثم يركب عليه ما يشاكله من لفظه.

وقوله: «ومقنع تبرك» هذا ما انفرد به صاحب «المقنع» دون أبي

داود.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد الباء في

قوله: ﴿تَبْرُكٌ﴾ حيث وقع، وكذلك ﴿بَرَكْنَا﴾، و﴿مَبْرُكًا﴾، و﴿مُبْرَكَةٌ﴾، و﴿الْمَبْرَكَةَ﴾^(١).

وسكت عن ذكر: ﴿وبارك فيها﴾، فلم يذكره، وهو الذي نبه عليه

أبو الحسن السخاوي في قول الشاطبي رحمته:

[«بَارَكْنَا وَكُنْ حَذِرًا»^(٢)]^(٣).

قال السخاوي: «نبه به على قوله تعالى: ﴿وبارك فيها﴾ [فصلت: ١٠]،

فإنه كتب بألف باتفاق، فحذرك أن تقيسه على ﴿بَرَكْنَا﴾^(٤).

وقوله: «مبرك» أراد: «ومبرك» بحذف واو العطف، ويريد:

بالحذف لصاحب «المقنع» - أيضاً -.

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) البيت رقم (١٣٩) من العقيلة، وأوله: «حتى يلقوا ملقوه مبركاً احفظه مُلْقِيهِ». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٠).

(٣) في الأصل: «باركنا».

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨١).

وقوله: «وابن نجاح بـسركا» هذا مما انفرد أبو داود بحذف ألفه^(١) دون أبي عمرو، وأراد: قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَبَرَكًا فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠]، [بحذف الألف]^(٢).

وقوله: «وعنه من صاد أتى مبسرك»؛ أي: عن أبي داود أتى لفظ ﴿مُبْرَكٌ﴾ بالحذف من سورة ص إلى آخر القرآن^(٣)، ولأبي عمرو محذوف حيث جاء، وقد قدمنا ذلك.

ثم قال: «ثم من الرحمن»؛ أي: من سورة الرحمن، «قل»: كلمة من كلام الناظم.

«تبسرك» هذه الكلمة لم تأت بالحذف لأبي داود إلا من سورة الرحمن إلى آخر القرآن^(٤)، ولأبي عمرو حيث ما وردت، وقد قدمنا ذلك.

وقوله: «وجاء عنهما بلا مخالفة في لفظ بـسركنا» قد قدمنا أن ﴿بَسْرَكُنَا﴾

(١) انظر: مختصر التبيين: (١٠٨٣/٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) والواقع منه في هذا الجزء موضعان هما: قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا﴾ [ق: ٩].

وانظر: مختصر التبيين: (١٠٥١/٤ و ١١٣٥)، وتنبیه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٥).

(٤) والواقع منها في هذا الجزء موضعان: في: ﴿بَسْرَكُكُمْ رَبِّكُمْ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وفي: ﴿بَسْرَكُ الَّذِي يَدِيهِ الْمَلِكُ﴾ [الملك: ١].

مما اتفقا عليه بالحذف مع لفظ ﴿الْمُبْرَكَةَ﴾^(١).

وقوله: «مخالفة» مصدر: خالف يخالف خلافاً ومخالفة، مثل: قاتل يقاتل قتالاً ومقاتلة، ويريد: أن ﴿تَرْكَنَا﴾ جاء عنهما بالحذف [بلا خلاف بينهما]^(٢)[٣].

وقوله: «وفي مضعفة» يريد: وجاء بلا خلاف - أيضاً - عنهما^(٤)، وأن ألفه محذوفة، وأراد قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿أَضَعَفْنَا مُضْعَفَةً﴾ [الآية: ١٣٠].

قال أبو داود: «﴿مُضْعَفَةٌ﴾ بحذف الألف»^(٥).

قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «﴿فِيضُوعَةٌ﴾ و﴿فِيضُوعٌ﴾، و﴿مُضْعَفَةٌ﴾ حيث وقع بحذف الألف»^(٦).

(١) انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٣/ ٥٦٧).

(٢) وجرى العمل على حذف جميع ألفاظ البركة حيث وقعت عند المغاربة، وعلى ما عند أبي داود عند المشاركة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١ - ٤٢).

(٣) في «ت»: «بلا مخالفة».

(٤) ووافقهما الإمام الشاطبي. انظر: البيت رقم (٥٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٨).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤ و ٢/ ٣٦٦).

(٦) المقنع: (ص ١٠).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٦٦] وَفِي ثَمَنِينَ ثَمَنِي مَعَا وَفِي ثَمَنِيَّةٍ أَيْضاً جُمَعَا

يريد: وجاء - أيضاً - عنهما بلا خلاف حذف الألف^(١) من «ثمنين

ثمنين» بحذف واو [١/٦٢] العطف.

وقوله: «مَعَا» يعني: هاتين الكلمتين، وأراد: قوله تعالى في سورة

النور: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً﴾ [الآية: ٤]، وقوله في سورة القصص: ﴿ثَمَنِي

حِجَجٍ﴾ [الآية: ٢٧].

وقوله: «وفي ثمنية أيضاً»، وأراد: قوله في سورة الأنعام: ﴿ثَمَنِيَّةٍ

أَزْوَاجٍ﴾ [الآية: ١٤٣]، وكان حقه أن يبدأ به؛ لأنه هو الذي في هذا الجزء، ثم

يذكر بعده ما في غير جزئه، وإنما أخره؛ لأن الحكم فيهما واحد، والنظم

(١) ووافقهما - أيضاً - الإمام الشاطبي، ونظم الليب بيتاً فيها، فقال:

وَفِي ثَمَنِينَ أَيْضاً مَعَ ثَمَنِيَّةٍ كَذَا ثَمَنِي حَذَفُ الْكُلِّ قَدْ شُهِرَا

ثم قال: «قد شهر حذف الألف فيها عند جميع المصنفين لكتب الرسم»، وعليه العمل.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/ ١١٢ و ٣/ ٥٢١ و ٥/ ١٢٢٣ -

١٢٢٤)، والبيت رقم (١٤٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٢)،

والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٥٩/ ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط):

[١/ ٧٨]، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٤٥)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٦١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٦).

لم يعطه غير ذلك .

ثم قال :

[١٦٧] وَلَا بِي دَاوُدَ: وَالْقَنْطِيرُ أَعْقَابِكُمْ بَلِغَةً أَسَاطِيرُ

كل ما ذكر في هذا البيت والذي بعده: «وَفَحْشَةٌ»، من أول البيت الثالث من هذا البيت إلى قوله: «وعنهما أكبر»^(١) جميع ذلك لأبي داود دون أبي عمرو.

وقوله: «ولأبي داود والقنطير»؛ أي: احذف لأبي داود ألف كلمة ﴿وَالْقَنْطِيرِ﴾، الواو لفظ القرآن، وأراد: قوله في سورة آل عمران: ﴿وَالْقَنْطِيرِ الْمَقْنَطَرَةَ﴾ [الآية: ١٤].

[قال في «التنزيل»: «بحذف الألف بين النون والطاء من القنطير»^(٢)] [٣].

وقوله: «أعقبكم» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة

(١) البيت رقم: (١٦٩).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٣٣١).

وجرى العمل فيه على الحذف؛ وقال الناطي في نثر المرجان (١/ ٣٩٧): «وأما إثباتها كما وقع لبعض، فلحن».

وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٣) سقطت من «ت».

آل عمران: ﴿يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ آعْقَابِكُمْ﴾ [الآية: ١٤٩] بحذف الألف بين القاف والباء^(١)، وهو مقيد هكذا بالكاف والميم احترازاً من قوله: ﴿وَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ آعْقَابِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]؛ فإن ذلك ثابت الألف.

وقوله: «بلغة» أراد: بحذف واو العطف، وأتى بهذه اللفظة منكراً لتدخل تحتها المعرفة، بخلاف العكس في الأغلب، ولم تأت في هذا الجزء إلا معرفة: في الأنعام: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وفي سورة: ن والقلم: ﴿أَمْ لَكُمْ آيَاتُنْ عَيْنًا بَلِغَةً﴾ [الآية: ٣٩] بحذف الألف فيهما معاً، وفي سورة القمر: ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ﴾ [الآية: ٥] كذلك - أيضاً^(٢).

وقوله: «أسطير» أراد - أيضاً -: «وأسطير» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿أَسْطِيرُ الْأُولِينَ﴾.

قال في «التنزيل»: «حذف الألف بين السين والطاء من ﴿أَسْطِيرُ﴾ حيث ورد»^(٣).

(١) أي: لأبي داود، ولم يتعرض له الداني، وبه العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٦٨)، وتبيين العطشان للرجراجي: (ص ٤٤٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٨).

(٢) وهذا مما اختص بحذفه - أيضاً - أبو داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٤٥٩ - ٤٦٠ و ٣/ ٥٢٢ - ٥٢٣ و ٤/ ١١٥٨ و ٥/ ١٢٢٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٤٧٦). وعلى ما ذكر جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

ثم قال :

[١٦٨] وَالْفَعْلُ مِنْ نِزَاعٍ أَوْ تَنَازُعٍ أَوْ الْجِدَالِ قُلْ بِلَا مُنَازَعٍ
كل ما في هذا البيت لأبي داود.

قال : «الفعل من نزاع» أراد: قوله تعالى في سورة الحج : ﴿فَلَا
يُنزِعُكَ فِي الْأَمْرِ﴾ [الآية: ٦٧].

وقوله : «أو تنازع» يريد: الفعل منه ؛ وأراد: قوله تعالى في سورة
النساء : ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الآية: ٥٩].

ولم [يحترز]^(١) به من الاسم ؛ إذ لم يأت في القرآن الاسم من واحد
منهما.

وقدم - أيضاً - هنا ما في غير الترجمة الذي هو «النزاع» على ما فيها
الذي هو «التنازع»، وكان حقه أن يبدأ بما فيها^(٢).

وقوله : «أو الجدل» ؛ أي: أو الفعل من الجدل، مثله قوله تعالى :

= انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص٤٤٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦١٨)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص٩٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٤٩).

(١) في «س»: «يتحرز».

(٢) أي: بحذف الألف منه لأبي داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٧٤ و ٢/ ٤٠٣ و ٤/ ٨٨١)، وتنبيه العطشان
للجرجاني: (ص٤٤٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦١٩)، ودليل الحيران
للمارغني: (ص٩٧).

﴿ وَلَا يُجْدِلُ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٧]، وقوله: ﴿ قَالُوا يَا نُوْحُ قَدْ جَدَلْنَاكَ ﴾ [هود: ٣٢]، وقوله: ﴿ هَاتِنَا هَؤُلَاءِ جَدَلْتَهُ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجْدِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ [النساء: ١٠٩]، ومثله: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجْدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة: ١]، ومثله: ﴿ وَلَا تُجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فهو محذوف الألف، [حيث^(١) كان ماضياً أو مضارعاً، هكذا قال أبو داود^(٢)].

وقوله: «قل» من كلام الناظم، «بلا منازع»؛ أي: بلا مخالف.

وقوله: «أو الجدال» يريد: الفعل كما قدمنا، واحترز به من الاسم، وقد ذكر في الجزء الذي بعد هذا ﴿ جِدَلْنَا ﴾ [الآية: ٣٢] في سورة هود بحذف الألف^(٣)، ولم يأت «الجدال» اسماً إلا هناك، وفي سورة البقرة: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ ﴾ [الآية: ١٩٧]، فهو ثابت^(٤)، والذي في سورة هود، وهو قوله تعالى: ﴿ فَأَكْثَرْتَ جِدَلْنَا ﴾ [الآية: ٣٢] فهو محذوف^(٥).

(١) في «س»: «سواء».

(٢) وعليه العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٤١٦)، وتنبه العطشان للرجراجي: (ص ٤٤٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧).

(٣) انظر: البيت رقم (٢٠٣).

(٤) لم يتعرض له أبو داود.

(٥) أي: لأبي داود. انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٨٣).

ثم قال ﷺ:

[١٦٩] فَحِشَّةٌ، وَعَنْهُمَا أَكْبَرًا وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَيْرًا

قوله: «فحشة» أراد: «وفحشة» بحذف واو العطف - أيضاً -، وهي بالحذف لأبي داود - أيضاً - [٦٢/ب] كما نبهنا عليه في أول البيت، وهو قوله: «ولأبي داود والقنطير»؛ أي: كل ما ذكر في هذين البيتين المتقدمين مختص بأبي داود، وهذه الكلمة آخر ما ذكر له هنا، وأراد: قوله تعالى: ﴿فَلْحِشَّةٌ وَمَقْتَاوَسَاءٌ سَكِيلاً﴾ [النساء: ٢٢].

ويدخل تحته: ﴿أَتَاتُونَ الْفَحِشَّةَ﴾ [الأعراف: ٨٠]، و﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ

الْفَحِشَّةَ﴾ [العنكبوت: ٢٨]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾ [النور: ١٩].

كل ذلك محذوف الألف؛ معرفاً كان أو منكرًا، ذكر ذلك أبو داود^(١).

وقوله: «وعنهما أكبرا» يريد: عن الإمامين أبي عمرو، وأبي

داود^(٢)، وأراد: قوله في سورة الأنعام: ﴿أَكْبَرُ مُجْرِمِهَا﴾ [الآية: ١٢٣].

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ٣٩٥): «و﴿الفحشة﴾، و﴿فحشة﴾ أين ما أتت هذه الكلمة بغير ألف»، وجرى العمل على ما ذكره ﷺ، ولم يتعرض له الإمام الداني.

وانظر: - أيضاً - مختصر التبيين: (٢/ ٣٦٧ و ٢/ ٣٩٦ و ٤/ ٩٠٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧ - ٩٨)

(٢) ووافقهما الشاطبي. انظر: البيت رقم (٦٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٣٨).

قال أبو داود: ﴿أَكْبِرَ﴾ بحذف الألف بين الكاف والباء»^(١).
 قال أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع: «وفي الأنعام:
 ﴿أَكْبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ بحذف الألف»^(٢).

وقوله: «في الموضعين طئرا» يريد: ومثل ﴿أَكْبِرَ﴾ في كونه
 محذوف عنهما ﴿طئرا﴾ في الموضعين، يريد: في سورة آل عمران:
 ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وفي سورة العقود: ﴿طَيْرًا
 يَأْذِنُ﴾ [الآية: ١١٠].

ذكرهما أبو عمرو في الباب المروي عن نافع^(٣)، كل واحد في سورته.
 [وكذلك أبو داود؛ قال في سورة آل عمران: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذِنُ اللَّهُ﴾
 محذوفاً الألف بين الطاء والياء، التي هي صورة الهمزة المكسورة]^(٤)، هنا^(٥)
 وفي المائدة على لفظ الجمع، كذلك قرأ القراء كلهم حاشا نافعاً^(٦)؛ فإنه

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥١٣).

(٢) المقنع: (ص ١١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ١٠ و ١١).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أي: في سورة آل عمران.

(٦) وأيضاً: وافقه على قراءته بالتوحيد: أبو جعفر، ويعقوب.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٠٦)، والتيسير للداني: (ص ٨٨)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٢٤٠ و ٢/ ٢٥٦).

قرأ فيهما [معا بألف] ^(١) على التوحيد ^(٢).

ثم قال:

[١٧٠] كَذَا وَلَا طَيْرٌ أَيْضاً جَاءَ وَإِنَّمَا طَيْرُهُمْ سَوَاءٌ

كل ما ذكر في هذا البيت والشطر الذي قبل هذا البيت، وهو قوله: «ومثله في الموضعين طائرا» إلى قوله: «وستة الألفاظ في التنزيل» هي ألفاظ متعددة في القرآن، فذكر منها في هذه الآيات ما اتفق الشيخان على حذف ألفه منها.

وما بقي من ألفاظها لم يتعرض أبو عمرو لذكره، وذكرها أبو داود كلها بالحذف، ولم يستثن منها كلمة، وهو المراد بقوله:

«وَسِتَّةُ الْأَلْفَاظِ [فِي التَّنْزِيلِ مَحذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ] ^(٣) ^(٤).

فقوله: «كذا ولا طير» أي: مثل ما ذكرت لك ﴿طَائِرًا﴾ في الموضعين عنهما بحذف الألف، كذلك جاء ﴿وَلَا طَائِرٍ﴾ عنهما بالحذف، وأراد: قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الآية: ٣٨].

[قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الأنعام:

(١) في الأصل بياض.

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٣) البيت رقم (١٧٤)، وسيأتي شرحه (٣/ ١٠٧٤).

(٤) سقطت من الأصل.

﴿وَلَا طَيْرٌ بِمَنَاجِدٍ﴾^(١) [٢] يريد: بالحذف.

وقال في التنزيل: ﴿وَلَا طَيْرٌ﴾ اجتمعت المصاحف على كتابته بغير ألف . . . واجتمعت القراء على قراءته - أيضاً - بالتوحيد، [فأثبتوا ألفاً، ومدّوا فتحة الطاء، وهمزوا الياء، وكسروا الراء مع تنوينها هنا خاصة]^(٣)، من غير اختلاف عنهم عطفًا على اللفظ^(٤).

وقوله: «وإنما طشّروهم سواء»؛ أي: مساوٍ في الحذف كما تقدم قبله، وأراد: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِنَّمَا طَئِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٣١].

قال أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع: «وفي الأعراف: ﴿إِنَّمَا طَئِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٥) يريد: بحذف الألف.

وقال في «التنزيل»: ﴿إِنَّمَا طَئِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، واجتمع على ذلك المصاحف، ولم تختلف، واجتمعت القراء على قراءة ذلك بالتوحيد^(٦).

(١) المقنع: (ص ١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «مَا عَدَا نَافِعًا لَأَغْيُرُ، فَأَثَبْتُ الْأَلِفَ، وَمَدَّ فَتَحَةَ الطَّاءِ، وَهَمَزَ الْيَاءَ، وَكَسَرَ الرَّاءَ مَعَ تَنْوِينِهَا»، وهو خطأ، وما أثبتته من «س وت»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٤) مختصر التبيين: (٢ / ٤٨١ - ٤٨٢).

(٥) المقنع: (ص ١١).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ و ٣ / ٥٦٥).

ثم قال ﷻ :

[١٧١] وَقَالَ طٰثِرٌكُمْ فِي النَّمْلِ وَقَبْلُ فِي الْاِسْرَاءِ تَمَامُ الْكُلِّ

يريد: بحذف الألف - أيضاً - للإمامين في هاتين الكلمتين في

النمل: ﴿قَالَ طٰثِرٌكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ اَنْتُمْ﴾ [الآية: ٤٧] الآية .

والواو عاطفة في قول الناظم: «وقال طٰثِرِكُمْ»، وليست من القرآن .

وفي سورة الإسراء: ﴿وَكُلَّ اِنْسَانٍ اَلَزَمْنَاهُ طٰثِرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الآية: ١٣] .

قال في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي بني إسرائيل^(١):

﴿طٰثِرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾»^(٢)؛ يريد: بحذف الألف .

ولم يذكر في «المقنع» في هذه السورة عن نافع غير هذا الحرف .

وقال في سورة النمل عن نافع في الباب المذكور: ﴿قَالَ طٰثِرٌكُمْ عِنْدَ

اللَّهِ﴾^(٣) يريد: بحذف الألف . [١/٦٣]

وقال في «التنزيل»: ﴿اَلَزَمْنَاهُ طٰثِرُهُ﴾ بحذف الألف، ومثله في النمل:

﴿قَالَ طٰثِرٌكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤) .

(١) أي: في سورة الإسراء .

(٢) المقنع: (ص ١٢) .

(٣) المقنع: (ص ١٢) .

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٦٨٦ - ٦٨٧) .

[هذه الألفاظ المذكورة في هذا النظم؛ وهي لفظ ﴿طَائِرٍ﴾^(١)، هي التي وقع اتفاق الشيخين فيها^(٢)، وسكت في «المقنع» عن الذي في سورة يس، فلم يذكره^(٣)، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [الآية: ١٩].

وذكره أبو داود في سورة الأنعام بالحذف كنظائره؛ فقال: «﴿وَلَا طَائِرٍ﴾ اجتمعت المصاحف على كتبه بغير ألف، وكذلك الذي في الأعراف: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، و﴿طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ في يس، واجتمع القراء - أيضاً - على قراءة ذلك كله بالتوحيد [لا غير، فأنبتوا ألفاً، ومدوا فتحة الطاء،

(١) سقطت من «ت».

(٢) ووافقهما الشاطبي في العقيلة. انظر: الأبيات رقم (٥٦ و ٦٦ و ٦٩ و ٨٦ و ١٠٠) في الوسيلة للسخاوي: (١٢٠ و ١٣٨ و ١٤٣ و ١٧٤ و ١٩٧).

(٣) والذي يظهر - والله أعلم - أنه له بالحذف - أيضاً -؛ لأنه قال في المقنع (ص ١٠) حين ذكر أول مواضعه: «حيث وقع»، وسكت عنه الشاطبي - أيضاً - تبعاً له، واستثناه له شُرَّاحُ المورد، وتبعهم الضباع في ذلك، ونصوا على إثباته له، وبه جرى العمل في المصاحف التي اعتمدت رسم الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٤٦)، وشرح المجاصي (مخطوط): [٩٣/ ب]، وتبيين العطشان للرجاجي: (ص ٤٥٢)، ومجموع البيان للتزوالي (مخطوط): [٤٠/ ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧ و ١٠٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

وهمزوا الياء... [١] «(٢)».

وهو الذي أراد بقوله: «وقبل في الإسراء تمام الكل»؛ أي: الحرف الذي في سورة [الإسراء] (٣).

«تمام الكل»؛ أي: ألفاظ: «طائر»، «لهما» يعني: الشيخين، وبقي الذي في سورة يس، زاد أبو داود على أبي عمرو بحذفه، وهو المراد بقول الناظم: «وستة الألفاظ في التنزيل» (٤)، لفظ ﴿طَائِرٍ﴾ منها؛ وهو أولها، لا قوله: «أكبر»؛ لأن ﴿أَكْبَرَ﴾ متحد اللفظ.

وقوله: «وقبل» بني على الضم لما قطعه عن الإضافة، وأراد: وقبل الذي في سورة النمل الحرف الذي في سورة الإسراء، وهو الذي تمت به ألفاظ ﴿طَائِرٍ﴾ مما اتفقا عليه (٥).

(١) في الأصل: «مَا عَدَا نَافِعًا لِأَعْيُنٍ، فَأَثَبَتِ الْأَلْفَ، وَمَدَّ فَتْحَةَ الطَّاءِ، وَهَمَزَ الْيَاءَ»، وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٤٨١ - ٤٨٢).

(٣) في الأصل: «الأعراف»، وهو خطأ.

(٤) البيت رقم: (١٧٤).

(٥) قال الرجرجي رحمته في تنبيه العطشان (ص ٤٥٢): «استعمل الناظم الإكثار في موضع الاختصار، فلو قال عوض قوله أولاً: «وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَائِرًا وَطَائِرٌ بِغَيْرِ يَسٍ أَيْرًا» ويسقط ما بعده من لفظ «الطائر»، لكان أوجز وأخصر وأكمل لمقصوده».

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٧٢] إِلَّا إِنْشَاءً، وَرُبَّعَ الْأَوَّلَا كَذَا قِيَامًا فِي الْعُقُودِ نَقْلًا

هذا - أيضاً - مما اتفقا عليه بالحذف، وبقيت من هذه الألفاظ [الألفاظ]^(١)

لم يتعرض أبو عمرو لها، وذكرها أبو داود بالحذف.

وقوله: «إلا إنشأ» لم يرد به الاستثناء، وإنما أراد: لفظ القرآن، وهو

قوله في سورة النساء: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْشَاءً﴾ [الآية: ١١٧].

وقوله: «إلا إنشأ» يريد: «وإلا إنشأ» بحذف واو العطف، وأراد:

ما في سورة النساء - كما قدمنا -، وأن هذا مما اتفقا معاً على حذف ألفه.

لم يذكر أبو عمرو الحذف من هذا اللفظ إلا هذا الحرف الذي في

سورة النساء^(٢)،

= وقال ابن عاشر ﷺ في فتح المنان (ص ٦٢٢): «أطنب الناظم في العبارة هنا، وكان يمكنه أن يقول عوض بيتين ونصف: «وغير ياسين بحذف طشر»، ويقيد القافية، فيحصل العموم، لكن العذر له - والله أعلم -: أنه احتاط بذكر ما حذف منه حتى يبقى غيره، على تقدير تعدده مسكوتا؛ فإن الجزم يكون الثاني منه هو واحد فقط، لا يحصل إلا بعد بحث طويل، وتفتيش كثير، ولا يخفى صعوبة مثل هذا».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال أبو عمرو في المقنع (ص ٨٤) في باب: ما انفقت على رسمه مصاحف أهل

الأمصار: «وكتبوا ﴿إِلَّا إِنْشَاءً﴾ بغير ألف».

وذكره أبو داود بالحذف حيث ما ورد^(١).

وجاء هذا اللفظ هنا^(٢)، وفي سورة سبحان^(٣): ﴿وَأَتَّخِذُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا﴾ [الآية: ٤٠]، وفي سورة: والصفات: ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَكِيَّةَ إِنْتًا﴾ [الآية: ١٥٠]، وفي سورة الشورى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنْتًا﴾ [الآية: ٤٩]، و﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنْتًا﴾ [الآية: ٥٠]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَكِيَّةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتًا﴾ [الآية: ١٩].

وقوله: «وربّع الأولا» يعني: اتفقا على حذفه، واحترز بقوله: «الأولا» من الذي في سورة فاطر: ﴿أَوَّلِ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [الآية: ١]؛ لأن أبا عمرو لم يذكره، وهما معاً لأبي داود محذوفان^(٤).

وأراد هنا: الذي في سورة النساء: ﴿مَّثْنَى وَثُلُثَ وَرُبْعَ﴾ [الآية: ٣]، ذكره أبو عمرو في سورته فيما روى عن نافع^(٥).

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (١٠٩٦ / ٤) في موضعي سورة الشورى: «بحذف الألف في الموضعين، وكذا حيث ما وقع»؛ وانظر - أيضاً - : (٤ / ١١٠٠).

(٢) أي: في سورة النساء.

(٣) وهي سورة الإسراء.

(٤) قال في مختصر التبيين (٣٩١ / ٢): «وثلث وربّع» بغير ألف فيهما، ومثله في سورة فاطر. وانظر - أيضاً - : (٤ / ١٠١٦).

(٥) انظر: المقنع (ص ١١).

وقوله: «الأولا» الألف فيه لإطلاق القافية.

وقوله: «كذا قَيْلِما» أي: كما ذكرت لك بالحذف والاتفاق فيما تقدم من هذه الألفاظ.

«نقلاً» الألف للثنية، يريد: [الشيخين؛ الحافظ وأبا داود نقلاً حذف الألف في قوله تعالى في سورة العقود: ﴿جَمَلَ اللهُ الْكُفْبَةَ أَبَيْتَ الْحَرَامَ﴾^(١) قَيْلِما لِلنَّاسِ ﴿[المائدة: ٩٧]»^(٢).

وبقي من هذا اللفظ كلمات لم يتعرض أبو عمرو لذكرها، وذكرها أبو داود بالحذف^(٣):

= وَكُلُّ ذِي عَدَدٍ نَحْوِ الثَّلَاثِ تَلَثَّةٌ ثَلَاثِينَ فَأَدِرِ الْكُلَّ مُعْتَبِرًا

انظر: البيت رقم (١٤٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ووافقهما الشاطبي أيضاً، إلا أنه أراد الموضعين معاً - أي: موضع النساء، والمائدة - كما قال الليب، وخالفه الجعبري.

انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٦١)، والبيت رقم (٥٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٤)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٢٨/ ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/ ٤٢].

(٣) ذكر الشيخ أبو داود بالحذف كل ما وقع من لفظ «قَيْلِما» منصوباً منوناً، وهو الذي جرى عليه العمل، وأما ما لم يكن كذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا مِنْ قِيَارٍ﴾ [الذاريات: ٤٥]، فهو ثابت الألف، ومثله لأبي عمرو - أيضاً -، وعليه العمل فيهما.

ففي سورة آل عمران: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا﴾ [الآية: ١٩١] (١)، وفي سورة النساء: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا﴾ [الآية: ١٠٣] (٢)، وفي سورة الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الآية: ٦٤] (٣).
ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[١٧٣] وَيَبْلُغُ الْكَمْبَةَ قُلُ وَالْأَنْبِيَا فِيهَا يُسَارِعُونَ أَيْضًا رَوِيَا
هذا - أيضاً - مما اتفقا على حذف الألف فيه من هاتين الكلمتين لا غير،
وهما: ﴿بَلِّغِ الْكَمْبَةَ﴾ [الآية: ٩٥] [٦٣/ب] في سورة العقود (٤)، و﴿يُسَارِعُونَ
فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٩٠] في سورة الأنبياء (٥)، وبقي من هذا اللفظ ألفاظ لم
يتعرض لها أبو عمرو، واستوعبها أبو داود بالحذف حيث ما جاءت.
فأما ﴿بَلِّغِ الْكَمْبَةَ﴾، فهو في هذه السورة كما ذكرنا، وفي سورة

= انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٥)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٩ - ١٠٠).

(١) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٨٧).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٩٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٤/ ٩١٧).

(٤) ووافق على حذفها - أيضاً - الإمام الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٥٩)، والبيت رقم (٥٩) من
العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٤).

(٥) انظر: المقنع: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٤/ ٨٦٦).

الرعد: ﴿وَمَا هُوَ بِبَلِيغٍ﴾ [الآية: ١٤]، وفي سورة الطلاق: ﴿بَلِيغٌ أَمْرِهِ﴾ [الآية: ٣]، جميع ذلك مذكور بالحذف في «التنزيل»^(١).

وأما ﴿يُسْرِعُونَ﴾، فورد في مواضع متعددة: في آل عمران: ﴿وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ١١٤]، وفيها: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [الآية: ١٧٦]، وفي سورة العقود: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [الآية: ٤١]، وفيها: ﴿يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾ [الآية: ٥٢]، وفيها: ﴿وَرَأَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾ [الآية: ٦٢]، وفي سورة الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٩٠]، وهو الحرف الذي اتفقا عليه، وفي سورة المؤمنون: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٦١].
هذا كله محذوف لأبي داود^(٢).

وقوله: «فيها يسرعون» هذا اللفظ بعينه، فلا يدخل فيه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ولا: ﴿سَارِعُهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، هما ثابتا الألف.

(١) قال في مختصر التبيين (٣/ ٤٥٩ - ٤٦٠) في موضع المائدة: ﴿هَذَا بَلِيغٌ كَالْكَعْبَةِ﴾ بغير ألف بين الباء واللام، وكذا ﴿بَلِيغٌ أَمْرِهِ﴾ في الطلاق، وكذا حُذفت بعد الباء من قوله: ﴿بَلِيغِهِ﴾ في الرعد، وفي النحل: ﴿لَمْ تَكُونُوا بَلِيغِيهِ﴾ و﴿بَلِيغِهِ﴾ بغافر. وانظر - أيضاً -: (٣/ ٧٣٨ و ٤/ ١٠٧٧ و ٥/ ١٢٠٩).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٣٦٣ و ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥ و ٣/ ٤٤٥ و ٣/ ٤٤٧ و ٣/ ٤٥٢ و ٤/ ٨٦٦).

[وقوله: «رويا» الألف فيه للتثنية]^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٧٤] وَسِتَّةُ الْأَلْفَاظِ فِي التَّنْزِيلِ مَحْذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

«وستة» مبتدأ، والخبر قوله: «محذوفة»، ويعني بالسته الألفاظ:

ما قدمنا، من قوله: «طشراً» إلى «يسرعون»، وهو اللفظ السادس، وهي لفظة: ﴿طَطَّرَ﴾، و﴿إِنْتَأَى﴾، و﴿وَرَبَعَ﴾، و﴿قَدَّمَ﴾، و﴿بَلَغَ﴾، و﴿سَدَّ عُونَ﴾.

قال: هي محذوفة في «التنزيل» من غير تفصيل.

و«ما» زائدة، على حد قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

ويريد: أن صاحب «التنزيل» أطلق الحكم بالحذف في هذه الألفاظ

السته حيث وردت في كتاب الله من غير تفصيل^(٢).

ثم قال ﷺ:

[١٧٥] وَعَنْهُمَا قَلْسِيَّةٌ وَفِي الزُّمْرِ وَفِي فُرَادَى عَنِ سُلَيْمَانَ أُتْرُ

يريد: عن الشيخين - أيضاً -، وأتى بقوله: «قلسية» منصوبا

على الحكاية كما هو في القرآن، ولو أعربه [لكان مرفوعاً]^(٣)؛ لأنه في

موضع رفع على أنه مبتدأ، والخبر في المجرور على حذف المضاف وإقامة

(١) سقطت من «س».

(٢) وهذا هو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

(٣) في «س»: «لَرَفَعَهُ».

المضاف إليه مقامه، كأنه يقول: وعنهما حذف ﴿قَنَسِيَّةٌ﴾، ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعل [محذوف] ^(١) تقديره: «وجاء عنهما حذف ﴿قَنَسِيَّةٌ﴾»، [على حذف المضاف - أيضاً -، وإقامة المضاف إليه مكانه، ويحتمل أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره: «واحذف عنهما ﴿قَنَسِيَّةٌ﴾» ^(٢)، ويكون على بابه منصوباً بالفعل، ومعناه: وعنهما احذف ﴿قَنَسِيَّةٌ﴾، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وأراد: قوله تعالى في سورة العقود: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَسِيَّةً﴾

[الآية: ١٣].

وقوله: «وفي الزمر» معناه: وفي سورة الزمر، فهو عطف على المعطوف المحذوف، [كما] ^(٣) قال ابن الزبير ^(٤) [للذي قال له ^(٥): «لعن الله ناقة أوصلتني إليك»، فقال له ابن الزبير: ^(٦) «إنَّ وصاحبها» أي: إنها ملعونة

(١) في الأصل: «مقدر».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) هو: عبدالله بن الزبير بن العوام.

(٥) قيل هو: عبدالله بن الزبير بن سليم الأسدي الشاعر أبو كثير، ويقال: أبو سعيد، وفد على عبدالله بن الزبير، فامتدحه فلم يعطه شيئاً، فقال له هذا.

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٩ / ٨٠ - ٨١)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ١٨٧).

(٦) سقطت من الأصل.

وصاحبها، معطوف على «ملعونة» المحذوفة^(١).

وأراد: قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٢]، فهذان الموضوعان محذوفاً الألف لأبي عمرو، وأبي داود^(٢).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار من أول القرآن إلى آخره: «قال نصير بن يوسف^(٣): وكذا كتبوا: ﴿قُلُوبُهُمْ قَنَسِيَّةٌ﴾ في المائدة، و﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ في الزمر بحذف الألف»^(٤).

قال أبو داود: «﴿قَنَسِيَّةٌ﴾ كتبه بحذف الألف بين القاف والسين،

(١) انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي: (ص ٥٦)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (١/ ٢٣٧)، وشرح الرضي على الكافية للأستراباذي: (٤/ ٤٣١).

(٢) واجتمعت على ذلك المصاحف ولم تختلف، وهو الذي جرى عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

(٣) هو نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي النحوي المقرئ أبو المنذر، أستاذ ثقة ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني، وأحمد بن محمد بن رستم، قال أبو عبدالله الحافظ: «كان من الأئمة الحدائق، لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصانيف»، مات في حدود الأربعين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٢١٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٢٩٧).

(٤) المقنع: (ص ٨٤).

وكذلك في الزمر: ﴿لِلْقَائِسَةِ قُلُوبُهُمْ﴾، واجتمعت المصاحف على ذلك ولم تختلف، واختلف القراء فيه^(١): فقرأه على الرسم حمزة والكسائي مع [١/٦٤] تشديد الياء، وقرأ سائر القراء بإثبات الألف مع التخفيف^(٢).

وقول الناظم: «قلسية وفي الزمر» قيدهما بسورتها؛ احترازاً من الذي في سورة الحج، وهو قوله: ﴿وَالْقَائِسَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الآية: ٥٣]؛ لأنه ثابت. وقوله: «وفي فردى عن سليمان أثر»؛ أي: والحذف في ﴿فُرْدَى﴾ أتى في هذه الكلمة عن سليمان أثر، والمفعول مستثنى؛ أي: الحذف، ومعنى «أثر»؛ أي: نقل وروي، يقال: «أثرت الحديث»: إذا رويته عن غيرك، و«الحديث المأثور»: المروي والمنقول.

و«سليمان»: هو الشيخ أبو داود، يريد: الألف التي بين الراء والذال^(٣).

قال في «التنزيل» في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَى﴾ [الأنعام: ٩٤]: «بحذف الألف، وإثبات الياء بعد الذال على الأصل

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٣)، والتيسير للداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٥٤).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٤٣٤)؛ وانظر - أيضاً -: (٤/١٠٥٨).

(٣) أي: أنها محذوفة لأبي داود وحده، وهو الذي جرى به العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

والإمالة»^(١).

وكذلك - أيضاً - قال في سورة سبأ في قوله: ﴿مَثْنَى وَفِرْدَى﴾ [الآية: ٤٦]:
«بياء بعد الدال على الأصل والإمالة مكان الألف، وبغير ألف بين الراء
والدال»^(٢).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[١٧٦] رَبَّيْبٍ كَفَّرَةَ يُورِي مِيرَاتِ الْأَنْعَامِ مَعَ أُورِي
كل ما ذكر الناظم في هذه الآيات من قوله: «وفي فرادى عن
سليمان أثر» إلى آخر الترجمة^(٣) كلها لأبي داود، إلا مواضع قليلة يقع
التنبيه عليها - إن شاء الله تعالى - في مواضعها.

فقوله: [«ربئب»] يريد: «وربئب» مروياً بالحذف عن أبي داود^(٤)،
فحذف واو العطف، وأراد قوله: في سورة النساء: ﴿وَرَبَّيْبِكُمْ الَّتِي فِي
حُجُورِكُمْ﴾ [الآية: ٢٣]، وليس في القرآن غيره، ولم يأت به مضافاً كما
في التلاوة، بل قطعه عن الإضافة؛ ليتزن له النظم؛ لأنه لو أتى به كما في

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٣).

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١٠١٥)؛ مع التقديم والتأخير في العبارات.

(٣) أي: إلى البيت رقم (١٨٨).

(٤) وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٥٦)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٦٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (١٠١).

التلاوة، لانكسر البيت ولم يتزن.

قال في «التنزيل»: ﴿وَرَبِّبِكُمْ﴾ بغير ألف بين الباء والياء المهموزة^(١).

وقوله: «كفّرة» أراد: «وكفّرة» بحذف واو العطف، وهو - أيضاً - لأبي داود^(٢).

قال في «التنزيل» في سورة العقود: ﴿فَكَفَّرْتُمُ﴾ [الآية: ٨٩] فيه

(١) مختصر التبيين: (٢/ ٣٩٨).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٢٨): «ذكر أبو داود هذه الألفاظ كلها بالحذف، وسكت عن الأول فيها، وهو: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، فهو مع أنه أول لفظ وقع منه، فكان من حق الناظم أن يستثنيه كعادته في الألفاظ الأوائل التي يسكت عنها أبو داود، ويذكر ما بعدها، وسكوته عنه إما: لغفلة، أو لوجوده بالحذف في نسخه من التنزيل.

وقد أطلق البلنسي في المنصف الحذف فيها كالناظم، فقال: «ومثال ذريتنا كفّرة»، وكذا أطلق في عمدة البيان، فقال: «كفّرة عدوة أكبر»، وكذا ذكر التجيبي هذا الأول مقتصراً على حذفه.

وقد أخذ أهل المشرق والمغرب بالإثبات في مصاحفهم كما نص عليه ابن القاضي والمارغني؛ خلافاً للشيخ خلف الحسيني الذي نسب الحذف لأهل المغرب، والصواب أنهم على الإثبات كالمشاركة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ ب]، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٥٤).

حذف الألف من «كفرة»، و﴿كَفَرَةٌ أَيْمَنِكُمْ﴾^(١).

وقال بعده في جزاء الصيد: «وكتبوا في مصاحف أهل المدينة ﴿أَزْ كَفَرَةٌ﴾ [الآية: ٩٥] بغير ألف»^(٢).

وقوله: «يؤري» يريد: «ويؤري» بحذف واو العطف، وذلك

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٤٥٨).

وقال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٥٧): «هذا من الألفاظ الخمسة التي

أغفلها الناظم؛ لأن ابن نجاح نصّ على إثباتها في التنزيل، وهي:

قوله تعالى في العقود: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [الآية: ٤٧] - قلت: بل

سكت عنه ولم يذكره -، وقوله في الأنعام: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَمَا لِي كَيْفَ يَنْزِلُ عَلَيَّ السَّمَاءُ مِثْقَالَ حَبِّ خَبثٍ﴾ [الآية: ٢٧]،

وقوله في طه: ﴿وَوَسَّعَتْ الْأَصْوَاتُ﴾ [الآية: ١٠٥]، وقوله في النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ

الْفُضْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ [الآية: ١٧].

وقد جمعنا هذه الألفاظ في بيتين من الرجز التام، وهما قولنا:

كَفَّارَةٌ الْأَوْلَى لَدَى الْعُقُودِ عَاصِمٌ يُؤْنَسُ عَامِلُ الْأَنْعَامِ

أَصْوَاتُ طَهَ فِي النَّبْلِ مِيقَاتٌ أَثْبَتَهَا التَّنْزِيلُ فِي الْأَحْكَامِ

وها هنا - أيضاً - ستة ألفاظ محذوفة أغفلها الناظم؛ لأن ابن نجاح نصّ على

حذفها، وقد جمعنا هذه الألفاظ في بيتين من الرجز التام، وهما قولنا:

وَإِحْدَةٌ حَاجَجْتُمْ الْأَيَامِي وَالْجَاهِلِيَّةُ وَنَادَيْتَنَا

بِمَرْزِيمٍ خَرَجْتُمْ جِهَادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذَفَهَا سُقْنَاهُ.

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٤٦٠).

- أيضاً - لأبي داود^(١)، وأراد: قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يُؤَرِّى سَوَاءَ أَخِيهِ﴾
[المائدة: ٣١]

[قال]^(٢): «بغير ألف بين الواو والراء»^(٣).

وقوله: «ميراث» أراد: «وميراث» [بحذف واو العطف]^(٤).

قال أبو داود: «﴿مِيرَاثٌ﴾ بحذف الألف»^(٥)؛ في آل عمران [الآية: ١٨٠]،
وفي سورة الحديد [الآية: ١٠].

وقوله: «الأنعم» يريد: «والأنعم»، وذلك لأبي داود -
أيضاً -، وهذا اللفظ متعدد في هذا الجزء وغيره، كله محذوف لأبي
داود^(٦).

وقد قدمنا في أول هذه الترجمة أن هذا الباب ترجمة لما بعده،

(١) أي: بحذف الألف، وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل
الحيران للمارغني: (١٠١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٣/٤٤٣).

(٤) سقطت من «ت».

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٨٥ و٤/١١٨٦).

وهو الذي عليه العمل في الموضوعين. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٦) وجرى العمل على ما اختاره ﷺ باتفاق. انظر: دليل الحيران للمارغني:
(ص ١٠١).

فهما ذكر لفظاً بالحذف، وله نظير في القرآن، فهو محذوف إلى آخر القرآن، من كل ما تقدم ذكره، وما يأتي.

وأراد: لفظ ﴿الْأَنْعَمِ﴾ مثل قوله: ﴿فَلْيَبْتَكَنْ إِذَانَ الْأَنْعَمِ﴾ [النساء: ١١٩]، و﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةَ الْأَنْعَمِ﴾ [المائدة: ١]، و﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَمِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، و﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ﴾ [النحل: ٦٦]، و﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥].

قال الشيخ أبو داود في سورة الأنعام: «ورسم الغازي بن قيس هاهنا - يعني: في سورة الأنعام -: ﴿أَرْحَمَ الْأَنْعَمِينَ﴾ [الآية: ١٤٣] بغير ألف، كذا وقع عنده رسماً دون ترجمة، ورسم في [التوبة] ^(١): ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَمِ﴾ [الأنفال: ٧٥] كذلك، فالله أعلم كيف وقع هذا، والذي اختاره في الجميع من ﴿أَرْحَامُ﴾ بألف؛ [قال: ولا أمنع من حذف] ^(٢) الألف فيها، على قياس ﴿أَنْعَمٌ﴾ المتقدم ذكره المحذوف، المحذوف منه الألف بغير خلاف» ^(٣).

(١) هكذا في جميع النسخ المخطوطة، وفي مختصر التبيين (الأنفال)؛ ووجه ابن عاشر كلام أبي داود كما نقله الشارح بقوله: «ورسم في التوبة ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ بناء على أن الأنفال من التوبة كما قيل به». فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٩). وهو - أي أن الأنفال من التوبة - قول لا يُعتدُّ به.

(٢) في الأصل تقديم وتأخير وتكرار كلمة «الحذف».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٥٢٠ - ٥٢١).

قلت: هذا - والله أعلم - هو الذي منع الناظم [٦٤/ب] ﷺ من ذكر ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين كما ذكر أبو داود؛ لأنه التزم أن يذكر كل ما ذكروا، وما ذاك إلا لكون الشيخ أبي داود ضعفه^(١).

وقوله: «مع أوري» [أراد: قوله تعالى: ﴿فَأُورِيَ سَوْءَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]]^(٢).

قال أبو داود: «و﴿فَأُورِيَ﴾ بحذف الألف بين الواو والراء»^(٣).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٧٧] أَنبِكُمْ أَنسِبُهُمْ وَوَسِعَهُ كَذَا الْمَوْلِي كَيْفَ جَاءَتْ تَابِعَهُ

(١) قال الرجراجي بعد ذكره قول الشارح هذا: «وإن شئت استدراك هذا، فتزيد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

وَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ فِي الْأَرْحَامِ الثَّبُتَ فِي الْأَنْفَالِ وَالْأَنْعَامِ

وأما غير هذين من لفظ الأرحام، فهو ثابت باتفاق».

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٥٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٣/٤٤٣).

وعلى ما ذكره جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام أبو عمرو الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

كل ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - لأبي داود، فهو معطوف على ما قبله .

فقوله: «أُنْتَبِكُمْ» أراد: «وَأُنْتَبِكُمْ» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَأُنْتَبِكُمْ عَمَّا بَعَثَ﴾ [الآية: ١٥٣].

قال أبو داود: «﴿فَأُنْتَبِكُمْ﴾ بحذف الألف بين التاء والباء^(١)، ونظيره في المائدة: ﴿فَأُنْتَبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا﴾ [الآية: ٨٥]، وفي الفتح: ﴿وَأُنْتَبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا﴾ [الآية: ١٨]»^(٢).

وقوله: «وواسعة» الواو الأولى للعطف، والثانية لفظ القرآن، وأراد: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً﴾ [النساء: ٩٧].

قال: «بحذف الألف بعد الواو»^(٣)، ومثله في سورة الأنعام: ﴿فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَسِعَتْ﴾ [الآية: ١٤٧]»^(٤)، وفي سورة العنكبوت: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦]»^(٥).

(١) وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٥٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٢) مختصر التبيين: (٢/٣٧٥). وانظر: - أيضاً -: (٣/٤٥٦).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٤١٤)؛ وانظر - أيضاً -: (٢/٢٠١).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٢٢).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٨٣).

وقوله: «كذا المولي»؛ أي: كما ذكرت لك في هذه الألفاظ الحذف كذلك لفظ ﴿الْمَوْلَى﴾ محذوف الألف لأبي داود كيف جاء^(١).

يريد: كلمة ﴿الْمَوْلَى﴾، سواء كانت معرفة بالألف واللام كما ذكرت؛ مثل قوله: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْلَى مِنْ رَأْيِي﴾ [مريم: ٥]، أو جاءت معرفة بالإضافة مثل: ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، أو منكرة؛ مثل: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ [الآية: ٣٣] كما في سورة النساء.

وقوله: «تابعة» يريد: كلمة ﴿الْمَوْلَى﴾ تابعة لما قبلها بالحذف^(٢).

= بَقِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ﴾ [الزمر: ١٠] وهو - أيضاً - محذوف الألف كمنظائره، وبذلك جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٥٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(١) قال أبو داود في مختصر التنزيل (٤ / ٨٢٦) في موضع سورة مريم: «وكتبوا في جميع المصاحف ﴿الْمَوْلَى﴾ بحذف الألف بين الواو واللام». وانظر - أيضاً - : (٢ / ٤٠٠ و ٤ / ٩٩٨).

(٢) وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني؛ وقال الناططي: «وإثباتها كما وقع في بعض المصاحف لحن».

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٦٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣١)، ونثر المرجان للناططي: (١ / ٥٨٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٧٨] ثُمَّ أَجَبَتْهُ نَمَّ عَاقِبَةُ وَأَتَحَّجُونِي كَذَا وَصَاحِبَةٌ

كل ما في هذا البيت - أيضاً - لأبي داود^(١).

وقوله: «ثُمَّ أَجَبَتْهُ» يريد: بالحذف كما في الألفاظ التي قبله، وأراد:

قوله تعالى: ﴿عَنْ أَبْنَتُوا اللَّهَ وَأَجَبَتْهُ﴾ [المائدة: ١٨].

قال في «التنزيل»: «﴿وَأَجَبَتْهُ﴾» كتبه في جميع المصاحف بواو بين

الباء والهاء، بصورة الهمزة المضمومة لتوسطها من غير ألف قبلها؛

اختصاراً واستغناء بفتحة الباء عنها؛ لدلالاتها عليها^(٢).

وقوله: «ثُمَّ عَاقِبَةُ» معطوف على ما قبله، ويريد: بالحذف [أيضاً

له^(٣)] ^(٤) بين العين والقاف؛ سواء كان معروفاً بالإضافة، وأكثر ما ورد كذلك،

أو بالألف واللام؛ مثل: «﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾» [الأعراف: ١٢٨]، وكذلك:

«﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلنَّقْوَى﴾» [طه: ١٣٢].

(١) أي: بحذف الألف في الألفاظ الأربعة المذكورة، وهو الذي عليه العمل، ولم

يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٦٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٢)،

ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٢).

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٤٣٧).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/ ٥١٧): «﴿عَاقِبَةُ﴾» بحذف الألف بين العين

والقاف حيثما وقع؛ وانظر - أيضاً - (٢/ ٣٦٨).

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «وَأَتْحَجُونِي كَذَا»؛ [أي: بالحذف كما تقدم في الألفاظ التي قبله، وأراد: قوله تعالى في سورة الأنعام^(١)]: ﴿قَالَ أَتَحْتَجُونِي فِي اللَّهِ﴾ [الآية: ٨٠].

قال في «التنزيل»: «و﴿أَتْحَجُونِي﴾ بغير ألف بين الحاء والجيم المضمومة»^(٢).

وأغفل الناظم رحمته على الذي في سورة آل عمران فلم يذكره^(٣)، فكان

(١) سقطت من «ت».

(٢) مختصر التبيين: (٤٩٨/٣).

(٣) واستدرك هذا الموضوع - أيضاً - ابنُ القاضي، وقال: «وبه العمل»، وكذلك الرجراجي، وقال: «ومن حق الناظم أن يذكره كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزداد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

واحذف لدى التنزيل حَجَجْتُمْ ولا تهمله إذ هو بنص قد جلا

وقال ابن جابر في إصلاحاته:

جَهَلَةٌ مَعَ الْفَوْحِشِ وَفِي الْإِبْكَارِ حَجَجْتُمْ وَقُلْ فِي الْمُنْصِفِ

وجرى العمل فيها على الحذف؛ كسائر الألفاظ.

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو:

(٢ / ٤٤٨)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٠)، وبيان الخلاف لابن

القاضي (مخطوط): [٤ / ١]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٢)، ودليل

الحيران للمارغني: (ص ١٠٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

حقه أن يذكره كما ذكره الشيخ أبو داود، وهو قوله في سورة آل عمران:

﴿هَكَأَنتمْ هُنولَاءَ حَجَجْتُمْ﴾ [الآية: ٦٦].

قال في «التنزيل»: «[حَجَجْتُمْ]»^(١) بغير ألف»^(٢).

وقوله: «وصلحبة» كذلك - أيضاً - بحذف الألف^(٣)، وأراد: قوله:

﴿أَنى يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١]، وفي سورة الجن: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الآية: ٣].

ثم قال ﷻ:

[١٧٩] جَهْلَةٌ مَعَ الْفَوْحِشِ وَفِي حَرْفِي الْإِبْكَرِ، وَقُلْ فِي الْمُنْصِفِ

[١٨٠] عَدَاوَةٌ، وَعَبْرُ الْأُولَى وَارِدٌ لِابْنِ نَجَاحٍ، وَمَعَا مَقْلَعِدُ

كل ما ذكر في هذين البيتين لابن نجاح - أيضاً -^(٤)، إلا الكلمة الأولى

من لفظ «عداوة»؛ فإنها ثابتة الألف لأبي داود، وما بقي من لفظ «العداوة»

فهو بالحذف له، وأطلق في كتاب «المنصف» بالحذف في لفظة «عداوة»

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٣٥٢ / ٢)

(٣) كيفما وقع لأبي داود، حيث قال في مختصر التبيين (٣ / ٥٠٨) في موضع سورة

الأنعام: «﴿صَاحِبَةً﴾ بحذف الألف»؛ ولم يصرح بذلك إلا في هذا الموضع،

ولوح إلى البواقي بقوله: «في أيها، أن هجاءها مذكور». انظر: (١٢٧٠ / ٥).

(٤) ولم يتعرض له الإمام الداني.

كلها، لم يستثن منها كلمة [كما قال]^(١) [١/٦٥].

فقوله: «جَهَلَةٌ» بحذف واو العطف، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، [ومثل قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤]]^(٢) بحذف الألف بين الهاء واللام^(٣)، حيث [ورد]^(٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٩٦ و٣/٤٨٦).

(٤) في «س»: «وقع»، وبجانبها: «جاءت».

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٣٤): «بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ في آل عمران: ﴿يَطَّئُونَ يَأْتِيهِمْ مِنْ دُونِ الْحَوَائِجِ لِمَنْ يُهْلِكُهُ﴾ [الآية: ١٥٤]، وتعدّد في العقود، والأحزاب، والفتح، وقد ذكر في التنزيل: الأول، والثالث بالحذف، وسكت عن الثاني، والرابع، وعادة الناظم في مثل هذا إطلاق الحذف عن التنزيل، اكتفاء بالمتقدم، وقد أطلق الناظم في عمدة البيان حذفه؛ حيث قال: «والجهلية يسرعونا»؛ وكصاحب المنصف حيث قال: «والجهلية كذا فصله».

وجرى العمل على حذفه مطلقاً؛ قال ابن القاضي: «بالحذف مطلقاً، هذا هو المنصوص المعمول به، خلافاً لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا: الجهلية بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف».

انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٧٨ و٤/١٠٠٣)، وعمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٠٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): =

وقوله: «مع الفواحش» بحذف الألف - أيضاً^(١) مثل قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ [الآية: ١٥١]، ومثله في سورة الأعراف: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الآية: ٣٣].

وقوله: «وفي حرفي الإِبْكَرِ» يريد: بحذف الألف في الكلمتين^(٢)، وأطلق الحرف وأراد الكلمتين، وأراد الموضعين: هنا في سورة آل عمران: ﴿وَسَيِّحَ بِالْعِشَىٰ وَالْإِبْكَرِ﴾ [الآية: ٤١]، وفي سورة غافر: ﴿وَسَيِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشَىٰ وَالْإِبْكَرِ﴾ [غافر: ٥٥].

قال أبو داود في قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ بحذف الألف بين الكاف والراء، كذا رسمه الغازي بن قيس هنا، ولم يذكر الذي في غافر.

قال أبو داود: [وأحسب أن]^(٣) الغازي اكتفى بذكر هذا الموضع عن

= [١/٤]، دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٢ - ١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(١) أي: لأبي داود؛ قال في مختصر التبيين (٣/ ٥٢٤): «حذف الألف بين الواو والحاء من ﴿الْفَوَاحِشَ﴾».

وعليه جرى العمل فيها حيث وقعت. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) وعليه جرى العمل فيهما - أيضاً -. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٢ - ١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٣) سقطت من «س».

ذكر ذلك»^(١).

وقال أبو داود في سورة غافر: «﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ بحذف الألف»^(٢).

. ١٧٥

وقوله: «وقل» هذه اللفظة من كلام الناظم ليس لها معنى إلا ليتها له النظم، وكثيرا ما يأتي به هكذا^(٣).

وقوله: «في المنصف» جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ، و[هو]^(٤) قوله: «عدوة» في أول البيت الذي بعده.

وفي هذا البيت التضمين، وهو أن تكون فائدة بيت في أول بيت آخر؛ لأن قوله: «في المنصف» فائدته قوله: «عدوة»، [فقوله: «عدوة»]^(٥) مبتدأ - كما قلنا - وخبره في المجرور قبله؛ وأتى بهذه اللفظة منكراً؛ لتدخل تحتها المعرفة، وأكثر ما وردت هذه الكلمة في كتاب الله معرفة بالألف واللام، ولم تأت منكراً على ما ظهر [لي إلا لفظتان]^(٦): واحدة في سورة العقود: «﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً﴾ [الآية: ٨٢]، وأخرى في حم

(١) مختصر التبيين: (٢ / ٣٤٤).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٧٧).

(٣) في «ت» بعد هذا الموضع: «بل ليفصل بها بين كلام أبي داود والمنصف».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل. وتكررت فيها كلمة: «عدوة».

(٦) في «ت»: «إلا لفظة».

السجدة^(١): ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ﴾ [الآية: ٣٤]، وهي التي أتى بها في النظم.

وفي هذا الجزء من لفظ «العداوة» في سورة المائدة: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [الآية: ١٤]، وفيها: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [الآية: ٦٤]، وفيها: ﴿رَبِّرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [الآية: ٩١]؛ وفي سورة الممتحنة: ﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [الآية: ٤].

وكلها محذوفة الألف في «المنصف» كما قال.

واستثنى منها الكلمة الأولى لأبي داود بالإثبات، وبقاها محذوفة له^(٢)، وهو الذي أراد بقوله: «وغير الاولى واردا لابن نجاح»؛ أي: غير الكلمة الأولى.

وقوله: «وارد» يعود على الحذف؛ أي: الحذف جاء فيها، والأولى مسكوت عنها، فهي ثابتة^(٣)؛ والكلمة الأولى في المائدة: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ

(١) أي: سورة فصلت.

(٢) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٤٥٢ و ٣/ ٤٥٥ و ٤/ ١١٩٨).

(٣) وهنا - أيضاً - من مسألة سكوت الشيخ التي قلنا: إنه لا يبنى عليه حكم لا بحذف ولا بإثبات، والناظم ممن قال بالإثبات فيما سكت عنه، وتبعه على ذلك أكثر شراح المورد، وهو الذي جرى عليه عمل أهل المشرق في مصاحفهم، ولم يتعرض له الداني، فأخذ له بعضهم بالإثبات كما في مصحف الجماهيرية الليبية، ورجح ابن القاضي والمارغني الحذف؛ كما هو مذهب البلنسي في المنصف، وموافقة لظائره، وهو الذي عمل أهل المغرب.

الْعَدَاوَةَ ﴿[الآية: ١٤].

وقوله: «وغير الأولى» الظاهر فيه الضمُّ للرءاء من «غير» على أنه مبتدأ، و«وارد» خبره، وتمام الكلام: «وغير الأولى وارد الحذف فيها».

وقوله: «لابن نجاح»، [متعلق بقوله: «وارد».

وقوله: «ومعاً مقعد» يريد: بالحذف - أيضاً - لابن نجاح^(١) [٢]،

ويريد الموضوعين: في سورة آل عمران: ﴿مَقْعِدٌ لِّلْقِتَالِ﴾ [الآية: ١٢١]،

وفي سورة الجن: ﴿مَقْعِدٌ لِّلسَّمْعِ﴾ [الآية: ٩] بغير ألف بين القاف والعين.

ولو كان ﴿مَقْعِدٌ﴾ أكثر من اثنين، لدخل تحت قوله: «معاً»؛ لأنه

بمعنى: جميعاً كما قالت الخنساء^(٣).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٨١] نُمُ تَرْضَيْتُمْ وَعَاءُنُرْهُمُ وَهُمْ عَلَىٰ ءَأَنُرْهِمْ كُلُّهُمُ

= انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٣)، وبيان الخلاف لابن القاضي

(مخطوط): [٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٦)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٦٤ - ٣٦٥ / ٥ / ١٠٣٥).

وهو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) يُشير إلى قولها الذي ذكره في شرح البيت رقم (١١٦): (٢/ ٩٢٩):

وَمَاتُوا رِجَالِي وَوَادُوا مَعَا وَغُوِدِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفِرًّا

هذا البيت معطوف على الذي قبله لأبي داود، أي: «معاً مقسداً» لأبي داود، «ثم تراضيتهم» له - أيضاً -، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ﴾ [الآية: ٢٤] «بغير ألف بين الراء والضاد»^(١).

وقوله: «وآثرهم» يريد: بحذف الألف له - أيضاً -، وفيه روايتان: فتح الراء من «آثرهم»، وكسرها [٦٥/ب] على حسب ما وردت هذه اللفظة في القرآن.

ففي هذا الجزء في سورة العقود: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بَيْسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الآية: ٤٦]، وفي سورة الزخرف موضعان: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الآية: ٢٢]، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الآية: ٢٣]، وفي سورة الحديد: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾ [الآية: ٢٧] هذه كلها مكسورة الراء.

وفي سورة يس: ﴿وَنَكَّسْتُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [الآية: ١٢] مفتوح الراء. فهذه الكلمة محذوفة الألف كلها لأبي داود دون أبي عمرو^(٢) كيف ما كانت^(٣).

(١) مختصر التبيين: (٢/٣٩٩)؛ وعليه جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص٤٦٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٤٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٠٣)

(٢) بل اقتصر الداني على ذكر الذي في سورة الصفات - كما سيذكره -.

(٣) صرح بذلك في مختصر التبيين (٣/٨٠٢) في موضع الكهف، فقال: «بحذف الألف ﴿عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ حيث ما وقع»؛ وانظر - أيضاً -: (٣/٤٤٦ و ٤/١٠٢٢ و ٤/١٠٣٧ و ٤/١١٠١ و ٤/١١٨٩).

ثم ذكر اتفاقهم على حذف ألف الكلمة التي في سورة: والصفات في قوله: «وهم على آثرهم كلهم» .
والواو في قوله: «وهم» عاطفة، ليست بحرف القرآن؛ لأن حرف القرآن الفاء.

وقوله: «هم» قيد لهذه اللفظة التي في سورة الصفات؛ لأن قوله: «على آثرهم»؛ لأن «على» داخله على جميع هذه الكلمة، فما امتازت هذه التي هي في سورة: والصفات التي وقع الإجماع عليها إلا بـ «هم»، ولو أتى بالفاء على حسب ما في التلاوة، لكان أخلص، لكنه أتى به بالواو على العطف.

وقوله: «كلهم» مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كلهم مجمعون أو متفقون على حذف الألف من قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الآية: ٧٠]؛ لأن «كلهم» [ليس هو لفظ القرآن]^(١)، إما أن يكون مبتدأ هكذا، أو تأكيداً، وليس هنا ما يؤكد به إلا قوله: «هم» لو كان ضمير الرواة، وإنما هو لفظ القرآن - كما قدمنا - .

و«كلهم» لا يحتمل غير ما ذكرناه؛ إما التأكيد، أو الابتداء، فهي هنا مبتدأ، فكأنه يقول: وكان الرواة متفقين على حذف الألف من كلمة: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الآية: ٧٠] في سورة والصفات^(٢).

(١) زيادة من «ت».

(٢) وعليه جرى العمل فيها جميعها.

قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي: والصفات
﴿فَهُمْ عَلَيَّ أَثَرِهِمْ يَرْعُونَ﴾ بغير ألف»^(١).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٨٢] كَذَا تَعَلَى عَقَدَتْ وَالْخُلْفُ لَدَى أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ عُرْفُ

قوله: «كذا تعالى»؛ أي: كما اتفقوا على حذف الألف من هذه
الكلمة التي هي: ﴿فَهُمْ عَلَيَّ أَثَرِهِمْ﴾ [الآية: ٧٠] في سورة: والصفات،
كذلك اتفقوا على حذف الألف من هاتين الكلمتين [التي هي] ^(٢):

كلمة ﴿تَعَلَى﴾ حيث وردت في كتاب الله ﷻ.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد العين في
قوله: ﴿تَعَلَى اللَّهِ﴾، و﴿فَتَعَلَى اللَّهُ﴾ حيث وقع»^(٣).

وقال أبو داود في سورة الأنعام: ﴿سُبْحٰنَكَ وَتَعٰلٰى﴾ [الأنعام: ١٠٠]
بحذف الألف قبل اللام، وياء بعدها مكان الألف»^(٤).

= انظر: البيت رقم (١٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٩)، والدرة
الصقيلة لليبي (مخطوط): [١/٤٦]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٦١/ب]،
وتنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٦٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٧)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(١) المقنع: (ص ١٣).

(٢) في الأصل: «اللتين هما».

(٣) المقنع: (ص ١٨).

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٢٧).

قال الشيخ: ولا يدخل فيه ﴿تَمَالَوْا﴾؛ إذ ليس فيه [ألف واحدة، وهي التي بعد العين، وأما الأخيرة، فهي التي تزداد بعد واو الجمع، ولأن معنى ﴿تَمَلَّنْ﴾^(١) غير معنى ﴿تَمَالَوْا﴾.

والكلمة الثانية: كلمة ﴿عَلَقَدتْ﴾ في سورة النساء: ﴿وَالَّذِينَ عَلَقَدتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [الآية: ٣٣]، ذكره أبو داود في سوره؛ قال: ﴿عَلَقَدتْ﴾ بحذف الألف^(٢).

وكذلك أبو عمرو ذكره في سوره في الباب المروي عن نافع^(٣).

وقوله: «والخلف» مبتدأ، وخبره قوله: «عرف»، وهو مصدر: خالف يخالف خلافاً ومخالفة، والمراد به: [الاختلاف؛ أي]^(٤): والاختلاف في «أزيت وأزيتم عرف»؛ أي: معروف؛ لأن العُرف ضد التُّكر، فكأنه يقول: الاختلاف في هاتين [الكلمتين]^(٥) بين المصاحف وبين الرواة عنها معروف غير منكور.

وظاهر إطلاقه ﷺ يقتضي: أن أبا عمرو وأبا داود اتفقا على ذكر الخلاف في هاتين الكلمتين حيث وردتا في كتاب الله، وليس كذلك.

(١) سقطت من «ت».

(٢) مختصر التبيين: (٢/٤٠٠).

(٣) انظر: المقنع (ص ١١).

(٤) سقطت من «ت».

(٥) سقطت من الأصل.

فأما أبو داود، فكما قال؛ لأنه قال في سورة الأنعام في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [الآيتين: ٤٠، ٤٧] كتبوه في بعض المصاحف بغير [١/٦٦] ألف بين الراء والياء الساكنة، حيث وقع ذلك، إذا كان قبل الراء همزة مثل: ﴿أَرَيْتُمْ﴾، وكذلك: ﴿أَرَيْتُكَ﴾ [الإسراء: ٦٢]، و﴿أَرَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٧]، و﴿أَرَيْتُ﴾ [العلق: ٩]، و﴿أَفْرَيْتُ﴾ [الجاثية: ٢٢]، وقرأنا كذلك للكسائي، وفي بعضها بألف مهموزة، وكذلك قرأنا للباقيين، غير أن نافعاً وحده يسهّل، فيجعلها بين الهمزة والألف^(١)، فحصل من ذلك: أن نافعاً يسهل الهمزة، والكسائي يسقطها، والباقيون يخففونها^(٢). هذا كلام أبي داود في «التنزيل».

وأما أبو عمرو، فلم يدخل الخلاف [مطلقاً] إلا في ﴿أَرَيْتُمْ﴾، وأما ﴿أَرَيْتُ﴾، فلم يذكر الخلاف إلا^(٣) الذي في سورة الماعون لا غير، وسكت عن غيره، هكذا قال في «المقنع» في آخر باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار^(٤).

فكان حق الناظم أن يقيد ﴿أَرَيْتُ﴾ كما ذكر في «المقنع».

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٥٧)، والتيسير للداني: (ص ١٠٢)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٧).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٤٨٣ - ٤٨٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) ونصه في المقنع (ص ٩٩): «وفي ﴿أَرَيْتُ﴾ في بعض المصاحف بغير ألف، وفي بعضها: ﴿أَرَأَيْتُ﴾ بالألف، وفي بعض المصاحف: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ بغير ألف في جميع القرآن».

ومثل هذا الذي تعقب على الناظم تعقب على الإمام الشاطبي في قوله :

﴿فِي أَرَأَيْتَ وَارَأَيْتُمْ اخْتَلَفُوا﴾^(١)

لأنه يدخل عليه : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [الآيتين : ٩ - ١٠] في سورة العلق، فكان حقه أن يقيد بسورة الماعون كما في «المقنع»؛ لأنه نظم ما في «المقنع»^(٢).

(١) البيت رقم (١٢١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

(٢) قال الرجراجي: «وزاد بعضهم بعد قول الناظم: «عُرِفَ» هذا البيت إصلاحاً:

لَابْنِ نَجَاحٍ كَيْفَ جَا وَعَنْهُمَا تَحْتَ فُرَيْشٍ وَأَرَأَيْتُمْ كَيْفَمَا .

وقال ابن جابر في إصلاحاته:

كَذَا تَعَلَّى عَقَدَتْ وَالْخُلْفُ فِي مُفْنِعٍ لَدَى أَرَأَيْتُمْ عُزْفُ

وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْمَاعُونِ لَهُ وَإِنَّ نَجَاحٍ كَيْفَ جَاءَ ذَكَرَهُ

وقال - أيضاً - في إصلاحاته:

كَذَا تَعَلَّى عَقَدَتْ وَالْخُلْفُ فِي مُفْنِعٍ لَدَى أَرَأَيْتُمْ عُزْفُ

لَكِنْ سِوَى الْمَاعُونِ مِنْ أَرَأَيْتَا أَنْسُبَ إِلَى الدَّانِي فِيهِ السَّكْنَا

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو:

(٢ / ٤٤٨).

وجرى العمل بالحذف في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ وما اندرج فيهما في جميع القرآن .

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦ - ٢٤٧)، والدرة الصقيلة للييب (مخطوط):

[٥١/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٦٨/ب]، وتنبية العطشان للرجراجي: =

ثم قال ﷻ :

[١٨٣] وَجَعَلُ اللَّيْلِ وَأَوْلَىٰ فَلَيْقُ وَحَدَفُ حُسْبِنَا وَلَفْظِ خَلِيقُ

[١٨٤] بِمُنْصِفٍ، وَعَمِلُ وَالْإِنْسُنُ قَدْ ضُمْنَا التَّنْزِيلَ قُلُ وَالْبُهْتَانُ

قوله: «وجعل الليل» يريد: بالخلاف عنهما - أيضاً؛ - لأنه معطوف على «أريت وأريت»، وأتى به محكياً، وأراد قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الآية: ٩٦].

قال أبو عمرو في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «وفي بعض المصاحف ﴿وجعل الليل سَكَنًا﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿جاعل﴾ بألف»^(١). ومثله لأبي داود^(٢).

ثم قال^(٣): «واختلف القراء فيه، فقرأه الكوفيون بغير ألف على [مثال: «فعل»]^(٤) بفتح الجيم والعين واللام، وقرأه الباقون: ﴿وجعل﴾

= (ص ٤٦٥ - ٤٦٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٠ - ٦٤٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٤).

(١) المقنع: (ص ٩٣)؛ وقال ابن جابر الغساني:

وارو عن الداني الجليل الوصف في جعل الليل اختيار الحذف
انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو:
(٢/ ٤٤٨).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٥ - ٥٠٦).

(٣) أي: أبو داود.

(٤) في الأصل: «مثل ﴿جَعَلَ﴾»؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

على مثل «فَاعِلٌ» بفتح الجيم وألف بعدها وكسر العين وضم اللام، - ثم قال: - وأنا أستحبُّ كُتِبَ ذلك بغير ألف؛ موافقةً لبعض المصاحف، ولقراءة الكوفيين^(١) ذلك كذلك^(٢).

وقوله: «وَأُولَى فَلَئِقٌ» يريد: الكلمة الأولى من كلمتي ﴿فَالِقُ﴾، لأنهما كلمتان في سورة الأنعام:

الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَى﴾ [الآية: ٩٥] هي التي اتفق الشيخان على ذكر الخلاف فيها^(٣).

فذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب الذي قدمنا ذكره: «في الأنعام في بعض المصاحف ﴿فَالِقُ الْغَيْبِ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف»^(٤)، ومثله لأبي داود، ولكن أبا داود لم يصرح بالخلاف كما صرح به أبو

(١) وهم: عاصم وحزمة والكسائي، ووافقهم على قراءته كذلك خلف العاشر، وقرأ الباقر ﴿جَاعِلٌ﴾ على وزن «فاعل».

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٦٣)، والتيسير للداني: (ص ١٠٥)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٦٠).

(٢) مختصر التبيين: (٣ / ٥٠٦).

وعلى ما استحبه جرى العمل - أي: بالحذف - . انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).

(٣) وتابعهما - أيضاً - الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٦٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٣٩).

(٤) المقنع: (ص ٩٣).

عمرو، وإنما قال: ﴿فَلِقَ لَمَيِّ﴾ كتبوه بحذف الألف بين الفاء واللام، كذا روينا عن الغازي، وحكم، وكذا رسماه في كتابيهما^(١).

وسكت عن ذكر غيرهما، فيقتضي [سكوته]^(٢) أنه ثابت لغيرهما، وقد جمعه الناظم مع أبي عمرو في الخلاف فيه.

والكلمة الثانية هي: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، ومنها احترز الناظم بقوله: «وأولى فالق»؛ لأن أبا عمرو لم يذكرها، واختص أبو داود بذكر الخلاف فيها كالأولى، وهو قوله فيما يأتي: «وجاء خلف فالق الإصباح [عن الذي يعزى إلى نجاح]^(٣)»^(٤) البيت^(٥).

وقوله: «وحذف حسبنا» هذا كلام مستأنف مقطوع مما قبله، حكمه الحذف ليس إلا، اختص به صاحب «المنصف».

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٤ - ٥٠٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) البيت رقم: (١٨٥)، وسيأتي شرحه: (٢/ ١١٠٧).

(٥) وجرى العمل عند المغاربة بالحذف في ﴿فَلِقَ الْحَبِّ﴾، والإثبات في: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ اتباعاً لظاهر المقنع، وسكوت الداني عنه، وجرى عمل المشاركة على الإثبات فيهما.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ ب]، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٠٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٥).

فقوله: «حذف» مبتدأ، والخبر في المجرور في قوله في أول البيت الذي بعده: «بمنصف» وهو مضمن؛ لأن فائدة هذا الكلام في قوله: «منصف».

وقوله: «حُسْبِنَا» أتى به محكيًا كما في القرآن، ولو أتى به معرفًا، لخفضه؛ لأنه مضاف لقوله: «وحذف»، وأراد: قوله [ب/٦٦] تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبِنَا﴾ [الآية: ٩٦] (١).

وقوله: «ولفظِ خُلِقَ» بكسر الظاء معطوف على موضع ﴿حُسْبِنَا﴾ (٢)،

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٤٥): «اعتمد الناظم هنا التقييد بالنصب والتنوين؛ ليخرج عنه الواقع في الرحمن، وهو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانِ﴾ [الرحمن: ٥]، وعبارة المنصف:

وَمِثْلُهُ الطُّغُوتُ مَعَ طُغْيَانِنَا وَفُلُوقُ الْحَبِّ كَذَا حُسْبِنَا

ثم قال: وهذه العبارة غير صريحة في تخصيص المنسوب، ولكن استقرأه الناظم - والله أعلم - من صنيع المنصف

وجرى العمل فيه على حذف المنسوب المنون وإثبات ما عده.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٥).

(٢) أي: هو - أيضاً - مما اختص بذكره صاحب المنصف بالحذف، ونقل ابن عاشر عبارته، فقال: «وعبارة المنصف:

وحيث جاء بعد لفظ الأعمال وخُلِقَ بالحذف دون إشكال

وهو على وزن «فَاعِلٌ» الآتي - أيضاً - ثبته عن أبي عمرو» =

وفيه عطف المطلق على المقيد؛ لأن لفظ ﴿خَلِيقٌ﴾ متعدد، معرفاً ومنكراً، ولفظ ﴿حُسْبَانًا﴾ متحد، لم يأت إلا في هذه السورة، ولم يتعرض أبو داود لذكرهما^(١).

وقوله: «وعمل والإنسن» بضمين على اللام من «عمل» على القطع والاستثناف مما قبله؛ لأن ذلك [لأبي داود]^(٢).

فقوله: «وعمل» مبتدأ، والخبر في قوله: «قد ضمنا التنزيل».

وظاهر إطلاقه ﷻ في لفظ «عمل» يقتضي: أنه محذوف في «التنزيل» حيث جاء في كتاب الله ﷻ^(٣)، ورأيت في أكثر النسخ من مختصر

= انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٦).

(١) وتعرض فقط لذكر لفظ ﴿الخلق﴾ الواقع في سورة الحشر بالحذف، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٩٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٥).

(٢) بياض في «ت».

(٣) قال في مختصر التبيين (٢ / ٣٨٨) في موضع آل عمران: «عَمِلٌ» بغير ألف؛ ونصَّ على إثبات موضع سورة الأنعام كما ذكر الشارح، والناظم ﷻ أطلق ولم يستثنه له؛ ولذلك قال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد: واستثن إنسي عامل بالألف لابن نجاح عن رواية المصحف =

«التنزيل» بسورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿إِنِّي عَايِلٌ﴾ [الآية: ١٣٥] قال فيه: «بألف»^(١).

وقوله: «والإنسن» يريد: بحذف الألف من لفظ ﴿الْإِنْسَنُ﴾ حيث ما ورد^(٢)؛ سواء كان معرفاً أو منكرأً، والألف واللام في قوله: «الإنسن»

= وجرى العمل فيه بالإثبات اتفاقاً، لا بالحذف كما ذكر الشيخ خلف الحسيني حينما قال: «أغفله الخراز وحذفه صاحب المنصف مطلقاً وجرى عليه عمل المغاربة»، وذلك أن ابن القاضي، والمارغني نصّاً على إثباته، وعليه جرى عمل أهل المغرب في مصاحفهم.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٨)، فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٧)، إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢ / ٤٤٨)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤ / ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(١) مختصر التبيين: (٣ / ٥١٧).

(٢) قال في مختصر التبيين (٢ / ٤٠٠) في سورة النساء: ﴿الْإِنْسَنُ﴾ بحذف الألف.

قال ابن عاشر بعد ذكره لنص أبي داود هذا: «وقد طالعت التنزيل في أماكن كثيرة من لفظ ﴿الْإِنْسَنُ﴾، فلم أره تعرض لحذفه، إلا في أماكن قليلة؛ كالذي في الرحمن، والعصر، ولكن عمم الناظم الحذف فيه على عادته في النقل عن التنزيل».

لاستغراق الجنس .

وقوله: «قد ضُمَّنا» يعني: اللفظين: لفظ «عَمِلَ» ولفظ «الْإِنْسَانَ»، ومعنى «ضمنا»: أي: أودع؛ «التنزيل» يعني: الكتاب المسمى بـ «التنزيل» لأبي داود، وهو مفعول ثانٍ لـ «ضمنا»، والجمله خبر «عمل» .

وقوله: «قل والبُهْتَن» كذلك - أيضاً - هذه الكلمة ضُمنت في «التنزيل» بالحذف^(١)، وهو وزن «فُعْلان» مثل قوله: «أَتَأْخُذُونَ بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا» [النساء: ٢٠] .

فإنما [نبه هنا]^(٢) على هذا الوزن، لقول الناظم بعد هذا: «وذكر الداني وزن فعْلان بألف»^(٣) فهذا الوزن ثابت لأبي عمرو^(٤)، وبعضه محذوف لأبي داود، وبعضه مسكوت عنه .

= انظر: مختصر التبيين (٤/ ١١٦٦ و ٥/ ١٣١٨)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩) .

(١) قال في مختصر التبيين (٢/ ٣٩٧): «بُهْتَنًا» بحذف الألف .

ولم يتعرض له الداني بلفظه؛ إلا أنه أثبت الألف في كل ما كان على وزن «فُعْلان»، وهذا منها؛ كما سيذكره الناظم في البيت رقم (٢١٧) . وانظر: المقنع: (ص ٤٤) .

(٢) سقطت من «س» .

(٣) البيت رقم: (٢١٧)، وسيأتي شرحه (٢/ ١١٨١) .

(٤) كما سيأتي عند شرح البيت السالف الذكر .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[١٨٥] وَجَاءَ خُلْفُ فَلَاقُ الْإِصْبَاحِ عَنِ الَّذِي يُعْزَى إِلَى نَجَاحِ
«فَلَاقُ» بضم القاف على الحكاية، وذكر في هذا البيت: أن
قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] مختلف فيه بالحذف والإثبات،
ونسب الخلاف الذي فيه لأبي داود، وهو قوله: «عن الذي يعزى إلى
نجاح»؛ أي: ينسب إلى نجاح؛ فهو لسليمان بن نجاح، تقول: هذا يعزى
إلى كذا؛ أي: ينسب إليه.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا - أيضاً - ﴿فَلَاقُ الْإِصْبَاحِ﴾ بحذف الألف
بين الفاء واللام، مثل الأول المذكور آنفاً، وفي بعضها ﴿فَالِقُ﴾ بالألف»^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٨٦] وَأَحْذِفْ سُكْرَى عَنْهُ قُلُّ وَالْوَلِدُنُّ وَعَنْهُمَا فِي الْحَجِّ جَاءَ الْحَرْفَانُ
قوله: «عنه»؛ أي: عن أبي داود؛ لقوله قبله: «عن الذي يعزى إلى
نجاح» وهو أبو داود، ثم قال: «عنه»؛ أي: عن أبي داود.

وذكر في هذا البيت: أن لفظ ﴿سُكْرَى﴾ محذوف لأبي داود^(٢)، وهي
ثلاثة مواضع: هنا في سورة النساء: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾
[الآية: ٤٣]، وفي الحج: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ [الآية: ٢].

(١) مختصر التبيين: (٣/٥٠٥).

(٢) قال في مختصر التبيين (٢/٤٠٢) في سورة النساء: «﴿سُكْرَى﴾ بحذف الألف».

ووافقه أبو عمرو على حذف الموضعين اللذين في سورة الحج^(١)، وسكت عن الذي في سورة النساء؛ وهو قوله: «وعنهما في الحج جاء الحرفان».

ذكر ذلك أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه إسماعيل بن إسحاق القاضي عن قالون عن نافع: «وفي الحج: ﴿سُكَّرِي وَمَا هُمْ بِسُكَّرِي﴾»^(٢). وقوله: «جاء الحرفان» يريد: بالحذف المذكور أول البيت بقوله: «واحذف».

وقوله: «الحرفان» يريد: الكلمتان^(٣).

(١) ووافقه الإمام الشاطبي في العقيلة على حذفه، وبه جرى العمل في المواضع الثلاثة.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(٢) المقنع: (ص ١٤).

(٣) لم يتحدث الشارح هنا عن حكم لفظ ﴿أُولَٰئِكَ﴾ المذكور في البيت، فهي - أيضاً - بالحذف لأبي داود، سواء كانت معرفة أو منكرة، وهو متعدّد ومنوع، وقد تبعه بالحذف في مواضع منها في سورة النساء: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَأُولَٰئِكَ﴾ [الآية: ٧٥]، وفيها - أيضاً - : ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾ [الآية: ١٢٧]. وعلى ما قال جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام أبو عمرو الداني، إلا أنه نصّ على إثبات ألف «فعلان»، فيندرج له فيه.

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٢/٤٠٦ و ٢٤٢٠/٤ و ١١٧٦)، تنبيه = المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٨٧] وَعَنْهُ فِي رَضْعَةِ النَّسَاءِ وَمُنْصِفٍ بِالْمَوْضِعَيْنِ جَاءِي

[١/٦٧] قوله: «وعنه» أي: وعن أبي داود حذف الألف؛ «في رضعة

النساء»؛ أي: في لفظ «رضاعة النساء»، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِّنَ الرُّضَعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]^(١).

وقوله: «ومنصف»؛ أي: وصاحب «المنصف» الذي هو البلنسي؛

«بالموضعين»؛ أي: باللفظين؛ يعني: لفظ ﴿الرُّضَعَةِ﴾ في سورة النساء، وفي سورة البقرة ﴿لَمَن أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضْعَةَ﴾ [الآية: ٢٣٣].

«جاء» يريد: بالحذف فيهما^(٢)، وإنما ذكر الذي في البقرة، وإن كان

خارجاً من هذه الترجمة، متقدماً عليها؛ لأنه نظيرها، وحكمهما واحد بالحذف في «المنصف»^(٣)، فلذلك ذكره.

= العطشان للرجاجي: (ص ٤٧١)، فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(١) ونصّه في مختصر التبيين (٢/ ٣٩٧): ﴿الرُّضْعَةَ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين؛ وسكت عن الموضع الآخر الذي في البقرة.

(٢) ونصه كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٥٠): «ثم الرضعة كذا وقنهم».

(٣) وبذلك جرى العمل عند المغاربة طرداً للباب، ولنص المنصف، وأثبتته المشاركة - أي: موضع البقرة - لسكوت أبي داود عنه، ولم يتعرض له الإمام أبو عمرو الداني.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٨٨] وَعَلِيمُ الْغَيْبِ لِكُلِّ بِسْبَا وَلِسِوَى السَّدَانِي سِوَاهُ نُسْبَا
 ذكر في هذا البيت: أن لفظ ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ حيث أتى في كتاب الله ﷻ؛
 مثل: قوله تعالى في [هذا الجزء]^(١) في سورة الأنعام: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ
 وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الآية: ٧٣] محذوف الألف في جميع
 المصاحف، لجميع الرواة؛ ما خلا الداني؛ فإنه لم يوافقهم إلا على حذف
 الألف من: ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ لَا يَعْرُبُ عَنْهُ﴾ [الآية: ٣] الذي في سورة سبأ لا غير^(٢)،

= انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٠)،
 ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(١) في الأصل: «الحرف».

(٢) قال الداني في باب: ما انفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: «وكتبوا
 ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ لَا يَعْرُبُ﴾ بغير ألف».

وقال الشاطبي في العقيلة في البيت رقم (١٠٣): «ويستلون بخلفِ عَلِيمٍ أَقْتَصِرًا».

ثم قال في البيت رقم (١٣٦): «وَعَلِيمًا وَبَلَّغَ وَالسَّلْسِلِ».

قال السخاوي: «ذكره صاحب القصيد منكرًا ليعمَّ كل موضع وقع فيه، وهو كما
 ذكره محذوف الألف في جميع القرآن».

ونسب الليب إلى أبي داود بن أشته: أن كتاب المصاحف اتفقوا على حذف
 الألف التي بعد العين فيه حيث وقع، فهذا الموضع من زيادات العقيلة على
 المقنع.

= وقال البلنسي في «المنصف» كما نقل عنه ابن عاشر:
 المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

وهو قوله: «عَلِمَ الْغَيْبُ» بالحذف.

«لِكُلِّ»؛ أي: لجميع الرواة، «بسيا»، وهي السورة المعروفة بـ«سبأ». قال أبو داود: «عَلِمَ الْغَيْبُ» كتبه في جميع المصاحف بغير ألف قبل اللام [وبعدها]^(١) على الاختصار؛ وقرأ [الأخوان]^(٢) بألف بعد اللام مع تشديدها [وخفض الميم]^(٣) على وزن: «فَعَالٌ»، وتابعهما على خفض الميم ابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو^(٤)، وقرأه سائر القراء بألف قبل اللام بينها وبين العين مع خفض اللام على وزن: «فَاعِلٌ»، [ونافع، وابن عامر يرفعان الميم]^(٥) [١]^(٦)، والباقون يخفضونها^(٧) [٧]^(٨).

= «وَتَمَّ أَضْغَثٌ وَتَمَّ عَلِيمٌ».

انظر: المقنع (ص ٨٩)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣ و ٢٧٥)، والدرة الصقبلة للييب (مخطوط): [١/٤٥ و ١/٥٦-١-ب]، تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧).

- (١) في الأصل ملحقه بالهامش.
- (٢) في الأصل: «الأخوين».
- (٣) في الأصل: «فتح اللام»، وهو خطأ.
- (٤) ووافقهم: روح عن يعقوب، وخلف العاشر.
- (٥) ووافقهما: أبو جعفر، ورويس عن يعقوب.
- (٦) في «ت»: «وقراه نافع وابن عامر برفع الميم».
- (٧) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٦)، والتيسير للداني: (ص ١٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٤٩).
- (٨) مختصر التبيين: (١/١٠٠٨ - ١٠٠٩)؛ وانظر - أيضاً -: (٣/٤٩٤).

وقوله: «ولسوى الداني سواه نسبا»؛ أي: ولغير الداني، «سواه»؛ أي: غير الحرف الذي في سببها؛ أي: بالحذف لغير أبي عمرو^(١) - كما قدمنا^(٢) -.



(١) وهو الذي جرى عليه العمل - أي: الحذف - حيث وقع .

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٢) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٧٣) بعد انتهائه من شرح هذا البيت:

«واعترض على الناظم: بسكوته على ثلاثة ألفاظ ذكرها صاحب المنصف بالحذف،

وهي: ﴿طَبَّ﴾ [النساء: ٣]، و﴿نَظْرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، و﴿الْجَاهِلِيَّةُ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛

لأنه قال في المنصف:

وَالْجَاهِلِيَّةُ كَذَا فَصَّالُهُ بِالْحَذْفِ إِنْ تَطَهَّرَ رَأْمًا مِثْلَهُ

ثُمَّ تَنْزَعْتُمْ كَذَا أَسَاطِيرُ ثُمَّ الْقَلْبُ مَعَ الْقَنْطِيرِ

ثُمَّ رُؤْسِي وَثُمَّ طَابَا وَمِثْلُهُ نَاطِرَةٌ كِتَابَا

وقد جمعت هذه الألفاظ الثلاثة في هذا البيت، وهو قولنا:

وَمُنْصِفٌ نَاطِرَةٌ وَطَابَا وَالْجَاهِلِيَّةُ حَذْفَهَا أَصَابَا

الفصل الرابع

ما اتفق أو اختلف على حذف ألف
ونظائره من الأعراف إلى مريم

ثم قال ﷺ: [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٨٩] مَا جَاءَ مِنْ أَعْرَافِهَا لِمَرِيَمَا عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ لِبَعْضِ رُسَمَا
هذا هو الجزء الثاني .

قوله: «ما جاء»، «ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وهي مفعولة بفعل
مضمر بمعنى: «أذكر»؛ أو خير ابتداء محذوف بمعنى: «هذا ما جاء»؛ أي:
ما أتى .

وقوله: «من أعرافها»؛ أي: من أعراف السور، فأضافها إلى سور
القرآن؛ لما اشتملت عليه السور من ذكر الأعراف .

وهذا كقول الإمام الشاطبي ﷺ في «العقيلة»:

«وَيُنَّ نَافِعِهِمْ»^(١)

أي: نافع القراء .

وقوله في حرز الأمانى:

«أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصُبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ»^(٢)

(١) البيت رقم (٤٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣) .

(٢) البيت رقم (٤١) من حرز الأمانى للشاطبي (ص ٤) .

فأضافه إلى القراء أيضاً؛ كذلك هذا.

[وقوله: «لمريما»؛ أي: لسورة مريم.

و«من» في قوله: «من أعرافها» لابتداء الغاية، وانتهاءها: سورة مريم

[كما قال]^(١)[^(٢).

وقوله: «عن الجميع»؛ أي: عن جميع الرواة عن المصاحف.

وقوله: «أو لبعض رسما»؛ أي: أو بعض الرواة، و«رسما»؛ أي:

كُتِبَ.

والألف في «مريما»، و«رسما» لإطلاق القافية.

وكانه ﷺ يقول: أذكرُ الذي جاء من الحذف والإثبات [عن جميع

الرواة، وما جاء عن بعضهم من ذلك دون بعض، فكأنه يقول: أذكرُ في

هذا الجزء ما]^(٣) اتفقوا عليه من الحذف والإثبات، وما اختلفوا فيه من الحذف

والإثبات.

وهذه الترجمة [تحوز]^(٤) ما فيها، وما يأتي بعدها، ولا يدخل فيها

ما تقدم قبلها.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «ت».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في «س»: «تحيي».

ثم قال ﷻ:

[١٩٠] وَالْحَذْفُ فِي التَّنْزِيلِ فِي بَيْتَانَا وَفِي تَشْلُقُونَ وَفِي رُقَانَا
بدأ في الباب بما أخر في الترجمة؛ لأنه قدم في الترجمة الاتفاق،
وأخر الاختلاف، فبدأ به، ونسب الحذف لأبي داود في هذه الثلاثة الألفاظ
التي ذكر في البيت^(١). [٦٧/ب]

أما «بيتنا»، فأتى في ثلاثة مواضع:

في الأعراف موضعان: أولهما: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَانَيْنَا أَوْ هُمْ قَابِلُونَ﴾ [الآية: ٤٤]،
وثانيهما: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الآية: ٩٧].
وفي يونس: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا﴾ [الآية: ٥٠]^(٢).
وأما «تشلقون»، فهو متحد، لم يأت إلا في موضع واحد في سورة
النحل: ﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشْلِقُونَ فِيهِمْ﴾ [الآية: ٢٧].
قال فيه: «بحذف الألف»^(٣).

(١) وهو الذي عليه العمل في الألفاظ الثلاثة، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧١)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠ و ٥٤
و ٦٣).

(٢) قال في مختصر التبيين (٣/ ٥٣٠): ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ بحذف الألف؛ وانظر - أيضاً -:
(٣/ ٥٥٣).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٠).

وأما «رفلتا» [أتى]^(١) في موضعين: في سورة الإسراء: ﴿رَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرُفْنًا أِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الآية: ٤٩]، وكذلك في آخرها [الآية: ٩٢]، وكلاهما محذوف الألف^(٢).

ثم قال ﷻ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٩١] وَفِي تَخَطُّبِنِي وَفِي دَرِّهِمْ وَفِي اسْتَقَامُوا بَلَّغُوا وَعَلَصِمُ كل ما ذكر في هذا البيت لأبي داود^(٣)، وكذلك ما بعده من الأبيات إلى قوله: «ولكن عنهما»^(٤).

قال: «وفي تخاطبني»؛ [أي: والحذف في «تخاطبني»]^(٥)، وأراد: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطُبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الآية: ٣٧] في سورة هود، ومثله في سورة: قد أفلح المؤمنون [الآية: ٢٧]^(٦).

(١) زيادة من «ت».

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧١٩ و ٣/ ٧٩٦).

(٣) أي: بالحذف فيها كلها عدا لفظة «عَلَصِمُ»، وسيأتي التنبية عليها في موضعها.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٧٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨).

(٤) البيت رقم: (١٩٦).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) أي أنها بالحذف في الموضعين، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لها الداني =

قال: «وفي درَاهِم»؛ أي: وكذلك الحذف في ﴿دَرَاهِمَ﴾^(١)، وهو لفظ متحد في سورة يوسف: ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةً﴾ [الآية: ٢٠].

ثم قال: «وفي استَقَمُوا» كذلك - أيضاً -^(٢)، وأراد: قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ﴾ [الآية: ٧]، ومثله في سورة [حم] السجدة، وأراد: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [الآية: ٣٠]، ومثله في سورة الأحقاف [الآية: ١٣]، وفي سورة الجن: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الآية: ١٦].

وقوله: «بِضَع» أراد: «بِضَع» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ بَعْضٌ نَفْسَك﴾ [الآية: ٦]، [ومثله في أول

= انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٨٤ - ٦٨٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧١١)، ونشر المرجان للناطقي: (٣/ ٢٠٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(١) وكذا قال الناطقي في «نثر المرجان»؛ لأنه جمع يوازن «مفاعل».

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧١١)، ونشر المرجان للناطقي: (٣/ ٢٠٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٢) أي: بالحذف لأبي داود، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لها الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦١١ و ٤/ ١٠٨٤ و ٥/ ١٢٣٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

سورة الشعراء: ﴿لَمَّا كَبَتْ بَنُوعٌ نَّفْسَكَ﴾^(١) [الآية: ٣].

وقوله: «وعصم» أراد: قوله في سورة هود: ﴿لَا عِصْمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٤٣]، ومثله في سورة غافر: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عِصْمٍ﴾ [الآية: ٣٣]^(٢).

وهذه الألفاظ التي ذكر هنا هي المنبّه عليها؛ أي: على مثلها في صدر هذا الرجز في قوله: «منوعاً يكون أو متحداً»^(٣)، هذا هو المتحد؛ يعني:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وموضع ثالث في سورة يونس: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عِصْمٍ﴾ [الآية: ٢٧].

وظاهر كلام الناظم الإطلاق بالحذف في لفظة ﴿عِصْمٍ﴾ كغيرها من الألفاظ المذكورة في البيت، وليس كذلك؛ إذ نص على الحذف في موضعي هود وغافر، واختار إثبات الألف في موضع سورة يونس، فقال في مختصر التبيين (٣/ ٦٥٦): «﴿عِصْمٍ﴾ رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف، ولم أروه عن غيره، ولا أمتنع من الألف، وهو اختياري».

وعليه ذهب المغاربة إلى إثبات موضع يونس، وحذف موضعي هود وغافر، ورجّح هذا ابن القاضي، والمارغني؛ وقوفاً على النص، واتباعاً لأبي داود، وذهب المشاركة إلى إثبات الألف في المواضع الثلاثة سحياً لاختيار أبي داود في موضع يونس على موضعي هود وغافر قليلاً للخلاف، وطرداً للباب، وموافقة للداني.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٥٦ و ٣/ ٦٨٥ و ٤/ ١٠٧٣)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٦)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/ ٥]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٣).

(٣) البيت رقم: (٣٥).

هذا اللفظ من غير زيادة في أوله ولا آخره .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٩٢] وَيَتَوَرَّى وَكَذَا أَوَاهُ بِضَلَعَةٍ وَصَاحِبِي حَرْفَاهُ

وقوله: «ويتورى» وأراد: قوله تعالى في سورة النحل: ﴿يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾ [الآية: ٥٩].

قال في «التنزيل»: «و﴿يَتَوَرَّى﴾ بياء بعد الراء، من غير ألف قبلها»^(١).

وهو متحد لم يأت إلا في هذه السورة^(٢).

[وقوله: «وكذا أواه»؛ أي: محذوف كالذي قبله، وهما موضعان: في

سورة التوبة: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [الآية: ١١٤]، وفي هود: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [الآية: ٧٥] محذوف الألف بين الواو والهاء^(٣) [٤].

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٣).

(٢) وهو الذي عليه العمل - أي: الحذف - ولم يتعرض له أبو عمرو الداني. دليل

الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) لأبي داود وحده حيث قال في مختصر التبيين (٣/ ٦٤٢) في موضع سورة التوبة:

«﴿لَأَوَّاهٌ﴾ بغير ألف بين الواو والهاء ومثله في هود: «﴿أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾».

وهي ثابتة عند الداني؛ لأنها على وزن «فَعَالٌ»، وهو أحد الأوزان التي يُثبت فيها الألف، وجرى العمل فيه بالحذف.

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٣/ ٦٩١)، ودليل الحيран للمارغني:

(ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «بضعة» يريد: «وبضعة» بحذف واو العطف، وأراد: قوله في سورة يوسف: ﴿وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً﴾ [الآية: ١٩]، وفيها: ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بَضْعَهُمْ﴾ [الآية: ٦٢]، [وقبلها]: ﴿وَجَعَلْنَا بَضْعَةً مَرْجَلَهُ﴾ [الآية: ٨٨]، كلها محذوفة الألف حيث ما أتت^(١).

وقوله: «وصحجي حرفاه»، وأراد: الموضعين في سورة الصديق ﷺ^(٢): ﴿يَصْحَجِي السَّجِنِ أَرْبَابٌ﴾ [الآية: ٣٩]، و﴿يَصْحَجِي السَّجِنِ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَاسْقَى رَبَّهُ خَمْرًا﴾ [الآية: ٤١]، بحذف الألفين في الكلمتين [قبل الصاد وبعدها]^(٣)[^(٤)].

(١) أي: لأبي داود وحده، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني، ونسب الضباع له الحذف سهواً منه.

انظر: مختصر التبيين: (٣ / ٧٢١ - ٧٢٢)، وتنبه العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٣ - ٦٧٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(٢) أي: سورة يوسف ﷻ.

(٣) أي: لأبي داود، وقال الناططي: «وحذفها أولى وأوثق»، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لهما الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٣ / ٧١٦ - ٧١٧)، ونثر المرجان للناططي: (٣ / ٢٢٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٤) سقطت من الأصل.

ثم قال ﷺ :

[١٩٣] أَسْمَيْهِ رُهْبَانُهُمْ مَوْزِينٌ وَمُنْصِفٌ بِصَاحِبٍ يُضَاهُونَ^(١)

وقوله: «أسمئته» أراد: «وأسمئته»، وأتى به محكيًا، وأراد: قوله في سورة الأعراف: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الآية: ١٨٠] ^(٢).

قال في «التنزيل»: «﴿فِي أَسْمَائِهِ﴾ بحذف الألف بين الميم والياء المكسورة المهموزة» ^(٣).

وقوله: «رهبانهم» أراد: «ورهبانهم»، فحذف واو العطف، وهو لفظ [١/٦٨] مقصود، ولو أراد الإطلاق لقال: «رهباناً»؛ لأن لفظ «رهباناً» المنكر يدخل تحته المعرف، ولا يدخل المنكر تحت المعرف، وأراد: قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ﴾ [الآية: ٣١] في سورة التوبة.

ولم يذكر أبو داود غيره بالحذف ^(٤)، مثل: ﴿وَرُهْبَانَنَا﴾ [الآية: ٨٢] في

(١) في الأصل هذا البيت مقدم ذكره مع البيت الذي قبله.

(٢) وينبغي هنا تقييده بالمضاف إلى ضمير الغائب احترازًا من غيره؛ لأنه ثابت باتفاق.

انظر: تبيين العظشان للرجراجي: (ص ٤٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٥).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٥٨٥).

وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) قال في مختصر التبيين (٣/ ٦٢٠): ﴿وَرُهْبَانَهُمْ﴾ بغير ألف؛ وعليه جرى

العمل، ولم يتعرض له الداني.

سورة العقود، ﴿وَالرُّهْبَانَ﴾ [الآية: ٣٤] في سورة التوبة .

وقوله: «موزين» أراد: «وموزين» بحذف واو العطف .

قال في «التنزيل» في سورة الأعراف: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [الآية: ٨] بحذف الألف بين الواو والزاي في الموضعين^(١)، وحيث ما ورد في جميع القرآن^(٢).

وقوله: «ومنصف» أراد: «وصاحب المنصف» بحذف «صاحب»؛ أي: الألف في «صاحب» حيثما جاء وورد في القرآن^(٣).

وكذلك حذف ألف ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٣٠] في سورة التوبة^(٤).

= انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

(١) الموضع الآخر في: [الآية: ٩].

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٥٣١)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) وعبارته في المنصف كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٧٧): «وجهدوا ولفظه صاحب».

(٤) أي: أن كلمتي ﴿صَحِب﴾ و﴿يُضَاهِيُونَ﴾ جاءا بالحذف مطلقاً لصاحب المنصف؛ وهو الذي جرى عليه العمل .

وهذا من الأحرف التي نبه عليها في الصدر في قوله: «وربما ذكرت بعض أحرف»^(١).

ثم قال:

[١٩٤] وَلَمْ يَجِيْ فِي سُوْرِ التَّنْزِيْلِ إِلَّا بِلَامِ الْجَرِّ فِي التَّنْزِيْلِ
يريد: ولم يأت لفظ «صاحب» وإن كان ﴿يُضَنَّهُتُونَ﴾ أقرب؛ لأنه لفظ متحد، ولفظ «صاحب» متعدد.

وقوله: «في سور التنزيل»؛ أي: في سور القرآن.

«إلا بلام الجر في التنزيل»؛ أي: في الكتاب المسمى بـ «التنزيل» لأبي داود.

فكأنه يقول لما ذكر لفظ «صاحب» في «المنصف» محذوف الألف مطلقاً، أراد أن يخبر بمذهب أبي داود فيه، فقال: لم يأت بحذف الألف من لفظ «صاحب» في «التنزيل» لأبي داود إلا ما كان في أوله لام الجر، وهما موضعان:

في سورة التوبة: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [الآية: ٤٠].

وفي سورة الكهف: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الآية: ٣٤].

= انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٧٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٦ - ٦٧٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(١) البيت رقم: (٢٨).

ذكر ذلك أبو داود في سورة براءة^(١)، ولم يذكر غير هذين الموضعين^(٢).

ثم قال ﷺ:

[١٩٥] وَفِيهِ أَيْضاً جَاءَ لَفْظُ كَذِبٍ مِيقَتُ مَعَ مَشَارِقِ مَغَارِبِ

قوله: «فيه» يريد: في «التنزيل» لأبي داود بالحذف «لفظ كذب»^(٣)،
مثل قوله تعالى في سورة هود: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ
وَمَنْ هُوَ كَذِيبٌ﴾ [الآية: ٩٣]، وكذلك كل ما كان من لفظه^(٤).

وقوله: «مِيقَتُ» أراد: «ومِيقَتُ» بحذف واو العطف، وأراد:

قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ﴾ [الآية: ١٤٢]، ومثله:

(١) قال في مختصر التبيين (٣/٦٢٣): ﴿لِصَحِيحِهِ﴾ بغير ألف، ومثله في سورة الكهف:
﴿لِصَحِيحِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾.

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص٦٧٨): «وقد وجد بخط الناظم عوض هذا
البيت:

وَلَمْ يَجِئْ فِي مُخَكَّمِ التَّنْزِيلِ إِلَّا بُعِيدَ السَّلَامِ فِي التَّنْزِيلِ

وهو مثل بيت الأصل».

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣/٦٩٩ و٤/١٠٥٦ و٤/١٠٧٢).

(٤) أي: أنه بالحذف له مطلقاً، وعليه جرى العمل، ولم يوافقه الداني إلا على
موضع الزمر - كما سيبين في البيت بعده -.

انظر: المقنع: (ص١٣)، وتبنيه العطشان للرجاجي: (ص٤٨٠)، وفتح المنان لابن
عاشر: (ص٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١١٠)، وسمير الطالبين
للضباع: (ص٥٧).

﴿لَمِيقَاتِنَا﴾ [الآيتين: ١٤٣ و ١٥٥] بحذف الألف فيهما^(١)، وفي سورة الشعراء:

﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الآية: ٣٨].

وقوله: «مع مشرق»؛ [أي: ﴿مَشْرِقِ الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقوله: [٣٢] «مغرب» أراد: «ومغرب» بحذف واو العطف، [وأراد:

حذف الألف في الكلمتين كما في البيتين قبلهما؛ وكل ذلك في

التنزيل^(٣) [٤١]، وأراد: قوله [تعالى في سورة الأعراف: ٥٥] ﴿مَشْرِقِ الْأَرْضِ

وَمَغْرِبِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧] بحذف الألف حيث ما وقعت هذه [الكلمات] [٦١]،

وهو المراد بقول الناظم: «كلاً»؛ أي: جميع ما وقع منها في القرآن^(٧).

(١) أي: أنه بالحذف لأبي داود مطلقاً، وعليه جرى العمل، وأما الداني، فقد نصَّ

على إثبات ألف ما جاء على وزن «فِعْلَان»، وهذا منه.

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٣ / ٥٧٠ و ٣ / ٥٧٧)، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٠)، وسمير الطالبين

للضباع: (ص ٥٦).

(٢) سقطت من «س».

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣ / ٥٦٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في الأصل: «اللفظة».

(٧) وهذا لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يذكر الداني منه إلا الذي في سورة

=

المعارج كما سيبينه في البيت الموالي.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[١٩٦] كَلًّا، وَقَدْ جَاءَ كَذَلِكَ فِيهِمَا لَدَى الْمَعَارِجِ وَلَكِنْ عَنْهُمَا

تقدم له ﷺ إفراد الحافظ بما اختص به من حذف ﴿الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الآية: ٤٠] في سورة المعارج، فاستدركه بقوله: «عنهما».

وقوله: «كَلًّا»؛ أي: جميع لفظ ﴿الْمَشْرِقِ﴾ ﴿وَالْمَغْرِبِ﴾^(١) - كما قدمنا - بحذف الألف لأبي داود في سورة الأعراف [الآية: ١٣٧]^(٢)، وفي سورة: والصفات [الآية: ٥]^(٣)، وفي سورة المعارج [الآية: ٤٠]^(٤).

وقوله: «وقد جاء كذلك»؛ أي: كما ذكرت لك، «فيهما» يعني: لفظ ﴿الْمَشْرِقِ﴾ ﴿وَالْمَغْرِبِ﴾.

[«لدى المعارج» أي: في سورة المعارج، وهي سورة: سأل سائل؛ وأراد: قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقِيمُ رَبِّي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الآية: ٤٠]^(٥).

= انظر: المقنع: (ص ١٤)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٨١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠ و ٥٤).

(١) سقطت من «ت».

(٢) وانظر: مختصر التبيين: (٣/ ٥٦٧).

(٣) وانظر: مختصر التبيين: (٤/ ١٠٣١).

(٤) وانظر: مختصر التبيين: (٥/ ١٢٣٠).

(٥) سقطت من الأصل.

وقوله: «ولكن عنهما»؛ أي: عن أبي عمرو، وأبي داود؛ لقوله: «وكل ما جاء بلفظ عنهما»^(١) البيت، وأراد: أن أبا عمرو لم يذكر في «المقنع» بالحذف من لفظ ﴿الْمَسْرُوقِ﴾ و﴿الْمَغْرِبِ﴾ إلا ما في سورة المعارج، ذكره فيما رواه قالون عن نافع^(٢).

[ويحتمل أن يكون أعاد ذكر أبا داود مع أبي عمرو، وفي ذكر [٦٨/ب] ﴿الْمَسْرُوقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ في سورة المعارج؛ لكونه وافقه على الألفاظ التي ذكر بعده: ﴿هُوَ كَذِبٌ﴾ [الآية: ٣] في الزمر، و﴿الْكُفْرِ﴾ [الآية: ٤٢] في الرعد، وإلا، فقد تقدم ذكر أبي داود وأن مذهبه في لفظ ﴿الْمَسْرُوقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، فلا فائدة في إعادته.

فكان حقه أن يفرد أبا عمرو بما انفرد به، فأعاده - والله أعلم - ليبيني عليه ما بعده؛ كما قدمنا^(٣).

ثم قال ﷺ:

[١٩٧] وَكَذِبٌ فِي زُمِرٍ، وَالْكُفْرِ فِي الرَّعْدِ، مَعَ مَسْكِينٍ تَرَوُّرُ
كل ما في هذا البيت اتفق الشيخان على حذف الألف فيها، وهي
أربع كلمات:

﴿كَذِبٌ﴾ في سورة الزمر، احترز من غيره الذي حذفه أبو داود،

(١) البيت رقم: (٣٨).

(٢) انظر: المقنع (ص ١٤).

(٣) سقطت من «س».

و﴿الكُفْر﴾ في سورة الرعد، ﴿مَسْكِين﴾، مطلقاً، ﴿تَزْوُر﴾ لفظ متحد في سورة الكهف.

وقوله: «وكاذب» يريد: عنهما، عطفاً على ما قبله: «ولكن عنهما»، ثم قال: «وكذب في زمر» أي: في سورة الزمر، وأراد قوله تعالى: ﴿كَذِبُ كَفَّارٌ﴾ [الآية: ٣].

ذكره في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(١)، وأبو داود حذفه كله؛ لا هذا ولا غيره، وإنما قيده بالسورة؛ لأن أبا عمرو لم يوافق أبا داود إلا عليه.

وقوله: «والكُفْر في الرعد» أراد: قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ﴾ [الآية: ٤٢].

اتفق الشيخان على حذف ألفه^(٢)، وإنما قيده بالسورة؛ احترازاً من لفظه في غيرها؛ لأنه ثابت كله إلا هذا.

وفي هذا الذي في الرعد قراءتان في السبع مشهورتان^(٣): بالجمع،

(١) المقنع: (ص ١٣).

(٢) ووافقهما - أيضاً - الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٨٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦٧).

(٣) قرأه ﴿الكُفْرُ﴾ بالجمع: ابن عامر، وعاصم، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأه الباقرن وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع وأبو جعفر ﴿الكُفْرُ﴾ بالإنفراد.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٦٩)، والتيسير للداني: (ص ١٣٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٢٩٨).

والإفراد، ورسمه بغير ألف أن يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ بالإفراد، قدر حذف الألف بين الكاف والفاء، ومن قرأه بالجمع، قدر حذف الألف بعد الفاء، وهذا مما اختلف القراء فيه، ولم يختلفوا في رسمه .

ذكره أبو عمرو في الباب في القليل المروي عن نافع^(١) .

وقال أبو [عبيد]^(٢) القاسم بن سلام: «هكذا رأيت في الذي يقال له الإمام»^(٣)، يريد: مصحف عثمان الذي اشترى له من خزائن بعض الأمراء^(٤) .

وقال أبو داود: «وكتبوا ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عُقِيَ الدَّارِ﴾ من غير ألف

(١) المقنع: (ص ١٢) .

(٢) سقطت من الأصل .

(٣) المقنع: (ص ١٥) .

ونقل الليب عن أبي عبيد - أيضاً - : «رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان ﴿الْكَفْرِ﴾ على خمسة أحرف، ليس فيه ألف قبل الفاء» .

ونقل عن أبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي: «وكتبوا في جميع مصاحف أهل الأمصار في الرعد: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ﴾ بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها» .

ثم قال الليب: «وكذلك رواه قالون عن نافع، ولم يقل أحد إنه كتب بألف أصلاً، وإنما قلت ذلك لاختلاف القراء فيه» .

فهذا إذن إجماع من المصاحف جميعاً على رسمه بدون ألف، وعليه جرى العمل .

انظر: الدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [١/٣٧ - ب]، وتنبه العطشان للجرجاني:

(٤٨٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨٠)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١١١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧) .

(٤) وكذلك رواه أبو عمرو في المقنع (ص ١٦) بسنده: «عن البيهقي قال: في مصاحف

أهل المدينة ومكة ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ﴾ على الواحد» كما سيذكر الشيخ أبو داود .

قبل الفاء وبعدها، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني الغازي رضي الله عنه، وروينا عن اليزيدي أنه قال: في مصاحف أهل المدينة ومكة: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرَ لِمَنْ عُبِيَ الدَّارِ﴾ على الواحد؛ أي: على التوحيد، وهو الأفراد، ورسمه بغير ألف قبل الفاء وبعدها.

قال الشيخ أبو داود [سليمان بن نجاح]^(١): والكوفيون وابنُ عامر يقرؤونه على الجمع، ولم يرسمه في المصاحف من الصحابة بألف قبل الفاء ولا بعدها [واحد]^(٢)»^(٣).

وقوله: «مع مسكن» يريد: بالحذف لهما^(٤)، وهو لفظ مطلق حيث جاء في كتاب الله.

وقد طالعت نسخاً من «المقنع»، فما رأيته ذكره، والناظم صادق فيما قاله، لعل أبا عمرو ذكره في النسخة التي طالعتها الناظم، وما رأيت أبا عمرو ذكر منه إلا الذي في سورة سبأ في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي

(١) سقطت من «س»، وهي مثبتة - أيضاً - في مختصر التبيين.

(٢) في «س»: «أحد».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧٤٣-٧٤٤).

(٤) وافقهما الشاطبي على حذف موضع سورة سبأ، وجرى العمل بالحذف فيه مطلقاً.

انظر: البيت رقم (١٠٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧)، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٤٨٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨١)، ودليل الحيران للمارغني: (١١١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٨).

مَسْكِيهِمْ آيَةٌ ﴿[الآية: ١٥]، ذكره في القبيل المروي عن نافع^(١).

وأما أبو داود، فذكره في سورة البقرة - في [حزب]^(٢): ﴿وَإِذْ أَلْقُوا﴾ [الآية:

٧٦]^(٣) - في قوله: ﴿وَيَا نُوَافِرِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾

[الآية: ٨٣]

[قال: ﴿وَالْمَسْكِينِ﴾]^(٤) بحذف الألف؛ سواء كان معرفا بالألف

واللام، أو غير معرف، أو كان جمع «مسكين» أو «مسكن»^(٥).

وقوله: «تزور» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في

سورة الكهف: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الآية: ١٧]، هو محذوف لهما

- أيضاً^(٦).

(١) انظر: المقنع (ص ١٣).

وقال في فصل: ما أجمع عليه كتاب المصاحف (ص ١٣): «وكذا حذفوها

بعدها - أي: السين - في... و﴿مَسْكِينِهِمْ﴾».

ونقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٢) عن بعض المحققين قوله في تصحيح

هذا البيت:

«وعنهما الحذفُ وافى وفي مسكنهم وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى»

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: في بداية الحزب الثاني.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) مختصر التبيين: (١٧٣ / ٢).

(٦) ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي، وبذلك جرى العمل.

ذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(١).

وقال أبو داود: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ بغير ألف بين الزاي والواو، على أربعة أحرف، واجتمعت على ذلك المصاحف، واختلف القراء فيه^(٢): فقرأه ابن عامر اليحصبي، ويعقوب الحضرمي على حال الرسم، مع إسكان الزاي وتشديد الراء ﴿تَزَوَّرُ﴾ [١/٦٩] مثل: «تصفرّ وتحمرّ».

وقراه الباقر بفتح الزاي وألف بعدها وتخفيف الزاي، إلا أن الكوفيون^(٣) يخففون الزاي، والحرميان^(٤) وأبو عمرو^(٥) يشددونها^(٦).

قلت: فهو مما اتفقت المصاحف على رسمه، واختلف القراء فيه مثل: ﴿تَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

ثم قال ﷺ: [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[١٩٨] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَذْبَرُهُمْ ثُمَّ بَغَيْرِ الرَّغْدِ أَعْنَأَقَهُمْ

هذا الذي ذكر في هذا البيت هو لأبي داود^(٧).

= انظر: البيت رقم (٨٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١١)، وسمير الطالبين: (ص ٤٨).

(١) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٨٨)، والتيسير للداني: (ص ١٤٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣١٠).

(٣) وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي، وخلف العاشر.

(٤) وهما: نافع، وابن كثير.

(٥) ووافقهم - أيضاً -: أبو جعفر المدني.

(٦) مختصر التبيين: (٣/٨٠٤).

(٧) ولم يتعرض لذكر شيء منها الإمام الداني. انظر: مختصر التبيين (٣/٦٠٣).

«أدبَرُهُمْ» بضم الراء معرب على أنه مبتدأ، والخبر في المجرور، أو فاعل بفعل محذوف، وكلاهما على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ولم يحذف منه إلا ما كان هكذا بالهاء والميم^(١)، [مثل: ﴿يَصْرِيئُوتَ وَيُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠]^(٢)].

ولا يدخل فيه إلا «دبر»، ولو قال: «الأدبار»، أو «أدبارا» لدخل فيه:

(١) وجاء في خمس مواضع: [الأنفال: ٥٠]، [الحجر: ٦٥]، [الإسراء: ٤٦]، و[محمد: ٢٥ و ٢٧].

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٤): «أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفيهما، ولذلك زاد بعضهم فقال:

وحذفك الأدبر في الأحزاب والحشر فاعلمن بلا ارتياب
ابن نجاح نص في التنزيل عليهما بالحذف يا خليل

وينبغي - على ما تقرّر من قاعدة الناظم في النقل عن أبي داود -، أن يحذف له جميع ما من الأحزاب إلى آخر القرآن، فيحذف له الواقع في الفتح: ﴿وَلَوْ قَتَلْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَرَ﴾ [الآية: ٢٢].

وقد أصلحته على ما ينبغي، فقلت:

وعن أبي داود جا أدبرهم كما من الأحزاب مع أعنقهم
لا الرعد والمنصف في ما حققا الأدبر مع أعنقهم قد أطلقا»

وانظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٠٣ و ٤/ ٩٩٩ - ١٠٠٠ و ٤/ ١١٩٦)، وتنبية العطشان للرحاجي: (ص ٤٨٤).

﴿وَأَذْبَرَهُمْ﴾ ، مثل ما قدمنا في «رهبئنههم»^(١).

وحذفوا لفظ ﴿أَعْنَأَقِيَهُمْ﴾^(٢) - أيضاً - إذا كان هكذا بالهاء والميم^(٣) [٤]،

ولم يحذف ﴿الْأَعْنَأَقِ﴾ ؛ لأنه لا يدخل فيه العكس، كما قلنا في:
﴿وَأَذْبَرَهُمْ﴾ و﴿رُهْبَنَهُمْ﴾.

واستثنى من لفظ ﴿الْأَعْنَأَقِ﴾ الحرف الذي في سورة الرعد، وهو

قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَعْنَأَلُ فِيحَ أَعْنَأَقِيَهُمْ﴾ [الآية: ٥] فهو ثابت الألف له^(٥)،
وحذفوا غيره.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

(١) انظر: البيت رقم (١٩٣) وشرحه: (٣/ ١١٢١).

(٢) ووقع في أربعة مواضع: [الرعد: ٥]، وهذا هو المستثنى لأبي داود،
و[الشعراء: ٤]، و[يس: ٨]، و[غافر: ٧١].

(٣) أي: المضاف إلى ضمير الغائبين.

انظر: مختصر التبيين (٤/ ٩٢١ و ٤/ ١٠٢١ و ٤/ ١٠٧٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) بل سكت أبو داود عن هذا الموضوع، فاستثناه له الناظم، وتبعه على ذلك أغلب
شراح المورود، والسكوت - كما ذكرنا - لا يُبنى عليه أي حكم، لا بالحذف
ولا بالإثبات، والصواب أن يحذف؛ كما نص عليه صاحب المتصف الذي نظم
التزويل - كما سيذكر الناظم عنه في البيت الموالي -.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٨٤)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط):

[٤٦/ ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨٤).

[١٩٩] وَالْمُنْصِفُ الْأَدْبِرُ فِيهِ مُطْلَقًا وَفِيهِ أَعْنَقَهُمْ قَدْ أَطْلَقًا^(١)

قوله: «والمُنْصِفُ الْأَدْبِرُ»؛ و«المُنْصِفُ» مبتدأ، [و«الْأَدْبِرُ» فاعل بفعل محذوف]^(٢).

وقوله: «فيه»؛ أي: في «المُنْصِفِ» حال من «الْأَدْبِرِ»، والجمله في موضع الخبر، ويعني: بالحذف مطلقا؛ سواء كان معرفا بالألف واللام، أو بالإضافة^(٣).

وقوله: «وفيه» يعني: في «المُنْصِفِ».

وقوله: «أَعْنَقَهُمْ»؛ أي: «أَعْنَقَهُمْ» فاعل بفعل محذوف؛ أي: «جاء أَعْنَقَهُمْ» على حذف المضاف، [وإقامة المضاف إليه مقامه]^(٤).

«قد أطلقا» الألف للإطلاق؛ أي: أطلق الحذف فيه، يريد: في هذا اللفظ بعينه، فيدخل فيه المستثنى لأبي داود في سورة الرعد، ولا يدخل فيه ﴿الْأَعْنَاقِ﴾.

فخرج من هذا: أن لفظ ﴿الْأَدْبِرِ﴾ محذوف في «المُنْصِفِ»؛ سواء كان ﴿الْأَدْبِرِ﴾ أو ﴿أَدْبِرِهِ﴾^(٥)، وفي «التنزيل»: ﴿أَدْبِرِهِ﴾ بالحذف

(١) قوله: «أَطْلَقًا» في بعض النسخ: «أَطْلِقَ».

(٢) سقطت من «س».

(٣) وعبارته كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٥): «ثُمَّ مَوَّزَيْتُهُ، وَالْأَدْبِرُ».

(٤) سقطت من «س وت».

(٥) وهو الذي عليه عمل المغاربة. انظر: دليل الحيران للمازني: (ص ١١٢).

دون ﴿الْأَذْبَارِ﴾^(١).

ولفظ ﴿أَعْتَقْتَهُمْ﴾ محذوف كله في «المنصف»^(٢)، وكذلك في «التزليل» إلا الذي في سورة الرعد^(٣).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٢٠٠] وَعَنْهُمَا يَأُ بِأَيْسِمِ أَلِفٌ مُخْتَلَفًا وَلَيْسَ بَعْدَهُ أَلِفٌ

«ياء» مبتدأ، و«بأيسم» مضاف إليه؛ أي: ياء هذه الكلمة.

وقوله: «ألف»؛ أي: عهد، والمفعول الذي لم يسم فاعله محذوف، تقديره: «هو» يعود على الياء، والجملة في موضع الخبر.

«مختلفاً» حال من المفعول الذي لم يسم فاعله، والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر (الياء فيه) المحذوفة المقدرة؛ كأنه يقول: وياء «أيسم» الخلاف فيه معهود [موجود]^(٤) مألوف؛ هل ترسم فيه الياء الثانية، أو لا ترسم؟ فإذا رسمت ليس بعدها ألف؛ يريد: ألفاً [ثابتة]^(٥).

(١) وهو الذي عليه عمل المشاركة؛ وقال الشيخ محمد علي خلف الحسيني:

«وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في المواضع الخمسة، وهي: آل عمران،

والأنفال، والأحزاب، والفتح، والحشر». انظر: سمير الطالبين للضباع (ص ٤٠).

(٢) وهو الذي عليه عمل المغاربة. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٢).

(٣) وهو الذي عليه عمل المشاركة. انظر: سمير الطالبين للضباع (ص ٦٠).

(٤) سقطت من «س».

(٥) في الأصل: «ثانياً».

قال أبو عمرو في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «وفي إبراهيم في بعض المصاحف: ﴿وَذَكَرَهُمْ بِأَيِّنِمْ اللَّهُ﴾ [الآية: ٥] بياءين بغير ألف^(١) . . . وفي بعضها: ﴿بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ بألف وياء واحدة»^(٢).

ومثله لأبي داود، قال: «﴿بِأَيِّنِمْ اللَّهُ﴾ كتبه في بعض المصاحف: بياءين على الأصل، من غير ألف بعدهما، اكتفاء بفتحة الياء قبلها على الاختصار والحذف، وفي بعضها: بياء واحدة، وألف بعدها على اللفظ، والأول أختار^(٣)، وكلاهما حسن»^(٤).

(١) في المقنع (ص ٩٤) بعد قوله هذا: «وقد رأيته أنا في بعض مصاحف أهل المدينة والعراق كذلك، وكذا ذكره الغازي بن قيس في كتابه بياءين من غير ألف. - ثم قال: - قال نصير: وفي بعضها . . .»

(٢) المقنع: (ص ٩٤).

(٣) وهو الذي جرى عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٧٤٥ - ٧٤٦).

وقال الإمام الشاطبي في البيت رقم (٨٥) من العقيلة:

«ويا بِأَيِّنِمْ زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطَرًّا»

قال الليب: «قال أبو داود في التبيين: وكتبوا ﴿بِأَيِّنِمْ اللَّهُ﴾ بياء مكان الألف، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة، وذكره ابن اشته في كتاب المحجّر، وفي كتاب علم المصاحف له: أنه بياءين، وقال القحطاني: اختلف في =

قال الشيخ: فعلى القول الأول يكتب ياء واحدة، ليس فيه إلا وجه واحد: ياء وألف ثابتة بعدها على اللفظ مثل: ﴿أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤].

وعلى القول بزيادة ياء يحتمل وجهين:

إما أن يكون رسم على مراد الإمالة، فتلحق الألف الحمراء على الياء الثانية.

وإما أن يرسم على الأصل كما رسم ﴿اللَّهُوِي﴾ و﴿اللعب﴾، فتلحق الألف [ب/٦٩] بعد الياءين^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله آمين]:

[٢٠١] وَالْحَذْفُ فِي الْأَنْفَالِ فِي الْمِيعَادِ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي الْأَشْهُدِ
ذكر في هذا البيت لفظين: أحدهما: بالحذف لجمعهم،

= حذف الياء الثانية، وفي ثبوتها، وأنا أستحب أن تكتب محذوفة، ولا بد من إثباتها بالحُمرَة والألف المحذوفة وهذا صفتها ﴿بِأَيْسُم﴾

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٢)، والدرة الصقيلة للليث (مخطوط): [١/٣٨-ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٥٣/ب].

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٨): «وقد كنت قلت عوض هذا البيت بيتاً بين المعنى، واضح المقصود، وهو:

وعنهما عَقَبَتِ الْيَاءُ الْأَلْفُ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي بَأْيَسُمِ الْفِ
وانظر: الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤١٨ - ٤٢٠)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٨٧).

والآخر: بالحذف لأبي داود دون أبي عمرو.

فلفظة ﴿الْيَعْدِ﴾ [الآية: ٤٢] في سورة الأنفال بالحذف للجميع^(١)،
وقيده بسورة الأنفال احترازاً مما في غيرها من كلمة ﴿الْيَعَادُ﴾؛ إذ هو
ثابت في آل عمران: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ﴾ [الآية: ٩]، ومثله في سورة
الرعد [الآية: ٣١]، ومثله في سورة الزمر [الآية: ٢٠].

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد العين في
قوله في الأنفال: ﴿فِي الْيَعْدِ﴾ [الآية: ٤٢] في هذا الموضع خاصة، وسائر
المواضع بالألف»^(٢).

ومثله لأبي داود^(٣).

قوله: «وعن أبي داود في الأشهد» يريد: بالحذف عن أبي داود في

(١) انظر: البيت رقم (١٤١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٣)،
وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٨٨)، وفتح المنان لابن عاشر:
(ص ٦٨٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع:
(ص ٥٣).

(٢) المقنع: (ص ١٩).

(٣) وهو قوله في مختصر التبيين: (٢/ ٣٢٩): «وكل ما في كتاب الله ﷻ من ذكر
﴿الْيَعَادُ﴾ فهو بألف ثابتة، إلا موضعاً واحداً في الأنفال: ﴿لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْيَعْدِ﴾،
فهو بغير ألف، ليس في القرآن غيره». وانظر - أيضاً -: (٣/ ٦٠١).

هذه الكلمة^(١).

قال في «التزليل» في سورة هود: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ﴾ [الآية: ١٨] بحذف الألف بين الهاء والءال^(٢)، ومثله في سورة الطول^(٣): ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَدُ﴾ [الآية: ٥١] [بحذف الألف]^(٤).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٢٠٢] وَيَسِطُ فِي الْكَهْفِ وَالرَّعْدِ مَعَا ثُمَّ بِهَا الْقَهَّارُ أَيْضاً وَقَعَا
كل ما ذكر في هذا البيت لأبي داود، كأنه يقول: «وعن أبي داود الأشهد»، وعنه: «بسط في الكهف والرعد معاً» يريد: الحرفين^(٥)؛ وهما قوله: في سورة الرعد: ﴿إِلَّا كَبَسِطَ كَفَيْهِ إِلَى الْمَاءِ﴾ [الآية: ١٤]، وفي الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطُ ذِرَاعِيهِ﴾ [الآية: ١٨].

(١) وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني:

(ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١)

(٢) مختصر التبيين: (٣ / ٦٨١).

(٣) أي: سورة غافر.

(٤) زيادة من «ت».

(٥) أي: أن ألفهما محذوفة لأبي داود، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرهما أبو عمرو الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨٩)،

دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

قال في «التنزيل»: في الرعد: ﴿كَبَسِطٍ﴾ بغير ألف^(١)، و«في الكهف»: ﴿بَسِطٍ﴾ بحذف ألف^(٢).

وقوله: «ثم بها القَهْر» يريد: بسورة الرعد «وقع»؛ أي: وجد، أو حضر؛ لأن النحاة يقولون في «كان»: «التامة»، مثل قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: وجد ذو عسرة، أو وقع، أو حضر، فيجعلون هذه الألفاظ بمعنى واحد^(٣).

فمعنى «وقعا»؛ أي: وجد حذف «القهر» أي: ألف هذه الكلمة في هذه السورة لأبي داود، وأراد: قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَهُوَ الْوَلِيُّدُ الْقَهْرُ﴾ [الآية: ١٦].

قال فيه: «﴿الْقَهْرُ﴾ بغير ألف»^(٤).

وظاهره: أن أبا داود لم يذكر بالحذف من هذا اللفظ إلا الذي في الرعد^(٥)، ورأيت في «التنزيل» في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿أَمْرًا لِّلَّهِ

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٧٣٨).

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٨٠٤).

(٣) انظر: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري: (ص ١٣٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: (١/ ٢٥٢).

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٧٣٩).

(٥) وهذا هو الذي جرى عليه العمل؛ أي: إثبات الألف فيه إلا الذي في الرعد؛ فإنه بالحذف.

الْوَجْدُ الْقَهْرُ ﴿[الآية: ٣٩] قال: «بحذف الألف»^(١).

فما أدري ما هذا؟ انظره وتأمله! هل أراد حذف الألف من لفظ ﴿الْوَجْدُ﴾، أم من لفظ ﴿الْقَهْرُ﴾؟ [أو أرادهما معاً؟ لأنه ذكرهما معاً، ثم قال: «بحذف الألف» فإن أراد بحذف الألف من لفظ ﴿الْقَهْرُ﴾^(٢)، فهو مستدرك على الناظم^(٣).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[٢٠٣] نُمَّ سَرَبِيلَ مَعَا أَنْكَائِنَا جِدَلْنَا اسْطَطَعُوا، وَقُلْ أَنَا

[٢٠٤] لَوْ قِحِ إِمَامِهِمْ أَدْنُ بِيْتَوِيَّةٍ، عَالِيهَا الْأَلْوَانُ

[٢٠٥] غَضْبَانِ جَلُوزْنَا وَفِي صَلْصَالٍ وَشَفَعَاؤُنَا لَهُنَّ تَالِ

ما ذكر في هذه الأبيات للشيخ أبي داود^(٤).

وقوله: «ثم سرّيبيل معاً» يريد: بالحذف، وقوله: «معاً» يريد: في الموضوعين في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَبِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَبِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾ [الآية: ٨١].

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٦١).

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٧١٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٠ -

٦٩١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٩٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩١ -

٦٩٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤ - ١١٥).

- قال في «التنزيل»: ﴿وَسَرَّيْلَ﴾^(١) بحذف الألف في الموضعين^(٢).
- وقوله: «أنكثنا» يريد: «وأنكثنا» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة النحل - أيضاً - ﴿مَنْ بَعْدَ قُوَّةٍ أَنْكَثْنَا﴾ [الآية: ٩٢].
- قال في «التنزيل»^(٣): «بحذف الألف»^(٤).
- وقوله: «جدلنا» أراد: «وجدلنا» أيضاً بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى: ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾ [الآية: ٣٢] في سورة هود.
- قال في «التنزيل»: ﴿جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا﴾^(٥) بغير ألف بعد الدال^(٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٧)؛ وبه جرى العمل فيهما، ولم يتعرض لهما الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٨)؛ وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) مختصر التبيين: (٣/ ٦٨٣)؛ وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام الداني.

=

وقد تقدم في أول الترجمة التي قبل هذه ذكر «الفعل من الجدل»، وأنه محذوف كله لأبي داود في قوله: «أو الجدل قل بلا منازع»^(١). ولم يأت اسماً إلا في: هذا الموضع الذي ذكر هنا في سورة هود، وهو محذوف [له]^(٢) كما ذكر؛ وفي سورة البقرة: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [الآية: ١٩٧]، وهو خارج من هذه الترجمة، لم يذكره؛ لكون أبي داود لم يتعرض لذكره، فهو ثابت.

[وكل ذلك ثابت]^(٣) عند أبي عمرو، لا الفعل ولا غيره^(٤).

وقوله: «اسطعوا» يريد: «واسطعوا» [١/٧٠] بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الآية: ٩٧]. قال: «﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ بحذف الألف، وكذلك ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا﴾»^(٥).

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(١) انظر: البيت رقم (١٦٨) وشرحه: (٣/١٠٦٠).

(٢) في «س»: «كله».

(٣) سقطت من «ت».

(٤) قال في المقنع (ص ٤٤) في فصل: ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى:

«وكذلك رسموا كل ما كان على وزن «فَعَال» و«فِعَال» بفتح الفاء وبكسرها».

(٥) مختصر التبيين: (٣/٨٢٢)، وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام

الداني.

=

وإنما لم يذكره هنا الناظم؛ لأنه [مندرج تحت نظيره في سورة البقرة، في ترجمتها في قول الناظم]^(١): «مع الصواعق استطمعوا الألباب»^(٢).

وقوله: «وقل أئشأ» يريد: بالحذف، وأراد قوله تعالى في سورة النحل: ﴿أَشْنَأُ وَمَتَعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الآية: ٨٠].

قال في «التنزيل»: ﴿أَشْنَأُ﴾ بحذف الألف^(٣)، ومثله في سورة مريم: ﴿أَشْنَأُ وَرِيًّا﴾ [الآية: ٧٤]^(٤).

وقوله: «لوقح» أراد - أيضاً -: «لوقح» بحذف واو العطف، فهو بالحذف لأبي داود، وإنما صرف قوله: «لوقح»؛ ليقوم له الوزن، وأراد: قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الآية: ٢٢].
قال في «التنزيل»: «وكتبوا ﴿لَوَّاحٍ﴾ بحذف الألف»^(٥).

= انظر - أيضاً -: مختصر التبيين: (٢/ ٢٦٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(١) في «ت»: «ذكره».

(٢) انظر: البيت رقم (٨٥) وشرحه: (٢/ ٨٤٧).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٦).

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ٨٣٦)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٥) مختصر التبيين: (٣/ ٧٥٧)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

وقوله: «إمّهم» ويريد: «واممهم» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِيمِهِمْ﴾ [الآية: ٧١].
قال في «التنزيل»: «﴿بِإِيمِهِمْ﴾ بحذف الألف بين الميمين»^(١).
وقوله: «أذن» يريد: «وأذن» - أيضاً، وأراد: قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ رَسُولَهُ﴾ [الآية: ٣] - .
قال: «﴿وَأَذِّنْ﴾ بحذف الألف بين الذال والنون»^(٢).
ولما كان الوزن يقوم للناظم بهذه اللفظة مقصورة وممدودة قيده بالسورة قال: «بتوبة»؛ ليعلم أنه مقصور بمعنى: الإعلام؛ احترازاً من «الأذان» الذي هو جمع «أذن» التي هي الجارحة، فهو ثابت كله.
وقوله: «عَلَيْهَا» أراد - أيضاً - : «وعليها»، وأراد: قوله تعالى في سورة هود: ﴿عَلَيْهَا سَافِلَهَا﴾ [الآية: ٨٢].

- = انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).
(١) مختصر التبيين: (٣/ ٧٩٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني، واحترز بقيد الإضافة عن غير المضاف، نحو: ﴿لِيَأْمُرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٩]، فهو ثابت الألف.
انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).
(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٦١٠)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

قال في «التنزيل»: ﴿عَلَيْهَا﴾ كتبه بغير ألف، و﴿سَافِلَهَا﴾ بألف ثابتة^(١)؛ ومثله في الحجر [الآية: ٧٤].

وقوله: «الألوان» يريد: بحذف الألف بين الواو والنون حيث ما ورد^(٢)؛ لأن الألف واللام لاستغراق الجنس، ففي هذا الجزء في سورة النحل: ﴿تُخَلِّفُ لَوْلَاهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٦٩]، [وفي سورة فاطر: ﴿الْوَالِيَا﴾ [الآية: ٢٧] في موضعين، ﴿الْوَالِيَا﴾ [الآية: ٢٨] في موضع واحد^(٣)].^(٤)

وقوله: «غَضْبِن» أراد: قوله في سورة الأعراف: ﴿غَضَبِنَ أَيْفَا﴾ [الآية: ١٥٠].

قال في «التنزيل»: ﴿غَضَبِنَ﴾ بحذف الألف، وكذلك في سورة

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٦٩٥ - ٦٩٦)؛ وبه جرى العمل في الموضعين، ولم يتعرض لهما الإمام الداني، واتفقا على حذف ألفه في موضع سورة الإنسان: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٢١] وهو لا يندرج فيه هنا.

انظر: المقنع: (ص ١٤)، ومختصر التبيين: (٥/ ١٢٥٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٧٦٨)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٣) وبقي موضع في: [الزمر: ٢١].

(٤) سقطت من الأصل.

طه [الآية: ٨٦] «^(١)»^(٢).

وقوله: «جَلُوزَنَا» أراد: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَيْتٍ
إِسْرَاءَ يَلُّ أَلْبَحَّرُ﴾ [الآية: ١٣٨].

قال في «التنزيل»: «﴿وَجَوَزْنَا﴾ بحذف الألف»^(٣) في الموضوعين:
هنا وفي يونس [الآية: ٩٠].

وقوله: «وفي صلصل» أي: وفي ألف ﴿صَلَّصَلِ﴾ الحذف^(٤)، ويريد:
قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿مِنْ صَلَّصَلِ﴾ في ثلاثة مواضع^(٥)، ومثله في

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥٧٥)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٥٦٩ و ٣/ ٦٦٨)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له
الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).

(٤) قال في مختصر التبيين (٣/ ٧٥٧): «حذف الألف من ﴿صَلَّصَلِ﴾ في الثلاثة
مواضع»، ونصّ - أيضاً - على حذف الموضوع الرابع في سورة الرحمن، وبه
جرى العمل، ولم يتعرض لها الإمام الداني.

انظر - أيضاً -: مختصر التبيين: (٤/ ١١٦٦)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٥) في الآيات: ٢٦ و ٢٨ و ٣٣.

الرحمن [الآية: ١٤].

كلها محذوفة الألف في هذه الألفاظ التي ذكرها الناظم هنا، وهي:
﴿عَلَيْهَا﴾ [﴿غَضِبْنَا﴾ و﴿جَوَزْنَا﴾ و﴿سَنَصَلِّي﴾، أتى كل لفظ منها في
موضعين فأكثر، وهي متحدة اللفظ، لا زيادة فيها، لا في أولها ولا في
آخرها^(١)، وهو الذي أراد الناظم في الصدر: «منوعاً يكون أو متحداً»^(٢)،
هذا وأمثاله هو المتحد، والمنوع ما اتحد لفظه، وفي أوله زيادة، أو في
آخره.

كذلك أخبرني ناظمه رحمه الله، وقد نبهنا عليه في موضعه في صدر هذا
الرجز.

وقوله: «وشفعونا لهن تال» أي: لهذه المواضع المذكورة قبله
بالحذف^(٣).

وقوله: «تال» أي: تابع بالحذف، قال الله تعالى: ﴿وَأَلْقَمُوا إِذَا نَلَّهَا﴾

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: البيت رقم (٣٥) وشرحه: (٢/ ٦٩٢).

(٣) أي: لأبي داود، قال في مختصر التبيين (٣/ ٦٥٣): «وكتبوا ﴿سُفَعَمُونَا﴾ [بونس: ١٨] بحذف الألف الموجودة في اللفظ بعد العين؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

[الشمس: ٢] أي: تبع الشمس^(١).

ثم قال ﷻ [ونفعنا به]:

[٢٠٦] وَجَاءَ فِي الرَّعْدِ وَنَمَلٍ عَنْهُمَا وَنَبَأٍ لَفْظُ تُرَابٍ مِثْلَ مَا

[٢٠٧] ثُمَّ تَصَحَّحْنِي، وَفِي الْأَعْرَافِ قَدْ جَاءَ طَائِفٌ عَلَيَّ خِلَافِ

ذكر في هذين البيتين ثلاثة ألفاظ عن الشيخين أبي داود

وأبي عمرو؛ لفظين بالحذف، وهما: لفظ ﴿تُرَابٌ﴾ في ثلاثة مواضع، ولفظ ﴿تَصَحَّحْنِي﴾، والموضع الثالث لفظ ﴿طَائِفٌ﴾ ذكره بالخلاف عنهما^(٢).

فقال: «وجاء في الرعد ونمل عنهما» أي: في سورة الرعد والنمل

عنهما؛ أي: عن أبي عمرو وأبي داود.

وقوله: «ونبأ» يريد: وسورة النبأ؛ وهي سورة: «عم يتساءلون».

وقوله: «لفظ التراب» يريد: بالحذف^(٣).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٤ / ٤٥٢)، والجامع لأحكام

القرآن للقرطبي: (٢٠ / ٧٣)، والمححر الوجيز لابن عطية: (٥ / ٤٨٧).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٩٣)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٦٩٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٦).

(٣) أي: عن الشيخين باتفاق كما سيذكر نصيهما، ووافقهما - أيضاً -

الشاطبي في العقيلة؛ وجرى العمل فيها بالإثبات عدا المواضع الثلاثة، فهي

محذوفة.

«مثل ما»؛ أي: مثل ما تقدم من الألفاظ التي بالحذف.

قال أبو عمرو بعد الباب المروي عن نافع: «وكذلك حذفوا الألف بعد الراء في قوله: ﴿تُرَبًّا﴾ في ثلاثة مواضع، وأثبتوها فيما عداها؛ أولها في الرعد: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْلِفُ خَلْقَ جَدِيدٍ﴾ [الآية: ٥]، وفي النمل: ﴿إِذْ أَكُنَّا تُرَابًا وَّآبَاءُنَا﴾ [الآية: ٦٧]، وفي عم يتساءلون: ﴿وَلَيَلَيْتِي كُنتُ تُرَبًّا﴾ [الآية: ٤٠]»^(١).
[٧٠/ب]

ومثله في التنزيل^(٢)؛ قال: «وكل ما في كتاب الله يَحذف من ذكر التراب» فهو بألف، حاشا ثلاثة أحرف... وذكرها^(٣).
هذا هو [معنى]^(٤) قول الناظم.

وقوله: «ثم تصلحجني» يريد: بالحذف عنهما^(٥)، وأراد: قوله في

- = انظر: البيت رقم (١٤١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).
(١) المقنع: (ص ١٩).
(٢) في الأصل هنا تكرار: «قال: وفي عم يتساءلون ﴿وَلَيَلَيْتِي كُنتُ تُرَبًّا﴾».
(٣) مختصر التبيين: (٣/٧٣٦)؛ وانظر - أيضاً -: (٤/٩٥٦ و ٥/١٢٦٢).
(٤) سقطت من الأصل.
(٥) ووافقهما الشاطبي في العقيلة. وعليه جرى العمل.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

سورة الكهف: ﴿فَلَا تُصْحِبْنِي﴾ [الآية: ٧٦].

قال في «المقنع» فيما رواه إسماعيل بن إسحاق القاضي عن قالون: ﴿فَلَا تُصْحِبْنِي﴾ في الكهف بحذف الألف^(١).

وفي «التنزيل» لأبي داود: «وكتبوا ﴿فَلَا تُصْحِبْنِي﴾ بحذف الألف على الاختصار، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني القارئ رضي الله عنه، والغازي ابن قيس، وحكم، وعطاء الخراساني^(٢)، واجتمع القراء على إثبات الألف - يريد: في القراءة، وأما الخط فمحذوف؛ قال أبو داود: - وكذلك روينا عن أبي عن النبي ﷺ^(٣). وروينا عن الأعمش^(٤)،

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) تقدمت تراجمهم جميعاً.

(٣) قال أبو عمر حفص بن عمر الدوري: «حدثني حجاج بن محمد عن حمزة الزيات عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال: كان رسول الله ﷺ إذا دعا لأحد، بدأ بنفسه، وأنه ذكر يوماً موسى ﷺ، فقال: رحمة الله علينا وعلى موسى، لو لبث مع صاحبه، لأراه العجب العاجب، ولكنه قال: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ مُثْقَلَةٌ.

جزء فيه قراءة النبي ﷺ لحفص بن صهبان: (ص ١٢٢).

(٤) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد، يلقب بالأعمش، صاحب القراءة الشاذة، أخذ القراءات عرضاً عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وروى عنه حمزة الزيات، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما، توفي سنة ثمان وأربعين ومئة.

وأبي إسحاق^(١)، وأبي حيوة^(٢)، ويعقوب الحضرمي من رواية الثوري^(٣) عنه: أنهم قرؤوا بفتح التاء مع إسكان الصاد والباء مخففتين، وعن الأعرج^(٤): أنه فتح التاء،

= معرفة القراء الكبار للذهبي: (٩٤ / ١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٨٦ / ١).

(١) هو: عمرو بن عبدالله بن علي بن أحمد السبيعي الهمداني أبو إسحاق، تابعي جليل، أخذ القراءة عن عاصم بن ضمرة والحارث الهمداني، وغيرهما، وروى عنه: شعبة، والسفيانان، وغيرهم، رأى من الصحابة علياً، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، توفي سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل غير ذلك.

غاية النهاية لابن الجزري: (٥٣١ / ١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: (٦٣ / ٨)

(٢) هو: شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي أبو حيوة، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، روى القراءة عن أبي البرهسم عمران بن عثمان، وعن الكساني، وروى عنه قراءته: ابنه حيوة، ومحمد بن عمرو بن حنان الكلبي، وروى عنه قراءة الحمصيين: عيسى بن المنذر، ويزيد بن قرة، مات في صفر سنة ثلاث ومئتين.

غاية النهاية لابن الجزري: (٢٩٤ / ١).

(٣) وهو سفيان الثوري، التابعي المشهور؛ - أيضاً -: من رواية روح، وزيد، وهبة الله عن المعدل عنه - أي: يعقوب -.

(٤) هو: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني أبو داود، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضاً عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن عباس بن أبي ربيعة، روى القراءة عنه عرضاً: نافع بن أبي نعيم، وروى عنه الحروف: أسيد بن أبي أسيد، توفي سنة سبع عشرة ومئة، وقيل: سنة تسع عشرة.

=

وشدد النون^(١)»^(٢).

وذكر أبو الحسن السخاوي قراءة ثالثة: ﴿فلا تصحبنني﴾ بضم التاء،
وسكون الصاد وكسر الحاء على صورة رسمه^(٣).

قال السخاوي: «ويروى: أن النبي ﷺ كان يقرأ كذلك، وكذلك قرأ
النخعي^(٤)، والجحدري^(٥)،

= معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٧٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٣٤٣).
(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٨ / ٧٦)، والجامع لأحكام
القرآن للقرطبي: (١١ / ٢٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦ / ١٤٢)، والنشر
لابن الجزري: (٢ / ٣١٣)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٢٠)،
ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (٥ / ٢٦٩).

(٢) مختصر التبيين: (٣ / ٨١٥ - ٨١٦).

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٢).

(٤) هو: إبراهيم النخعي تقدمت ترجمته.

(٥) هو: عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري أبو المجشر، المقرئ
المفسر، صاحب القراءة الشاذة، قرأ القرآن على سليمان بن قتة عن ابن عباس،
وعلى نصر بن عاصم، والحسن، ويحيى بن يعمر، وقرأ عليه عرضاً: أبو المنذر
سلام بن سليمان، وعيسى بن عمر الثقفي، وهارون، وغيرهم، وتوفي سنة ثمان
وعشرين ومئة.

مشاهير علماء الأمصار لابن حبان: (ص ٩٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ /

٣١٧).

وأبو [السماك^(١)][^(٢)][^(٣)]. انتهى كلامه .

فحذف الألف منه على القراءة المشهورة تخفيف، فهو مما [اختلفت
القراء على قراءته، وعلى حذفه]^(٤).

وقوله: «وفي الأعراف قد جاء طئف على خلاف» يريد: لهما
معاً^(٥)، وأراد: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾
[الآية: ٢٠١]، وقيده بالسورة احترازاً من الذي في سورة: ن والقلم: ﴿نَطَّافٌ
عَلَيْهَا طَائِفٌ﴾ [الآية: ١٩] فإنه ثابت من غير خلاف .

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل

(١) هو: قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري أبو السماك - بفتح السين وتشديد الميم
وباللام -، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه: أبو زيد سعيد بن
أوس .

غاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٦).

(٢) في كل النسخ: «السماك»، وهو تصحيف؛ وما أثبتته من الوسيلة .

(٣) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٢).

(٤) في «س»: «وهو مما اتفق القراء على حذفه وعلى قراءته» .

(٥) أي: بالحذف، ووافقهما الشاطبي في العقيلة، وهو الذي جرى عليه العمل
رعاية للقراءتين، وهو المشهور .

انظر: البيت رقم (٧٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٠)، ونثر المرجان للناطبي:

(٢ / ٣٥٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٦)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٥٢).

الأمصار بالإثبات والحذف: «وفي الأعراف في بعض المصاحف: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿طَائِفٌ﴾ بألف»^(١).

وفي «التنزيل»: «﴿طَلَيْفٌ﴾ كتبه في بعض مصاحف أهل المدينة بغير ألف [بين الطاء والياء، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم، وروينا عن نصير؛ قال: كتبوا في بعضها - يعني: في بعض مصاحف أهل الأمصار - ﴿طَائِفٌ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿طَلَيْفٌ﴾ بغير ألف، وقرأ كذلك بغير ألف على حال رسمه في مصاحف أهل المدينة»^(٢) مع إسكان الياء من غير همز لها، كذا قرأه النحويان^(٣)، وابن كثير^(٤)، وقرأه الباقر بألف بين الطاء والياء مع همزها وكسرها^(٥)، على حسب [ما ورد - أيضاً - في بعض المصاحف.

قال أبو داود: وأستحب كتابته بغير ألف على حسب^(٦) روايتنا في ذلك عن نافع بن أبي نعيم المدني، وإن كانت قراءته بألف لروايتنا عنه ذلك

(١) المقنع: (ص ١١).

(٢) سقطت من الأصل. ، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٣) وهما: أبو عمرو، والكسائي.

(٤) أيضاً: وافقه يعقوب.

(٥) وهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٠١)، والتيسير للداني: (ص ١١٥)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٢٧٥).

(٦) سقطت من الأصل، وهو - أيضاً - كذلك في مختصر التبيين.

في الهجاء لتتابع الرواية في الخط واللفظ، ولا أمتنع من إثبات الألف [للغير]^(١)؛
لما قدمناه من الرواية - أيضاً - لذلك كذلك^(٢). انتهى كلامه .

فيكون هذا اللفظ مما اختلف القراء في قراءته، واختلفت المصاحف
في رسمه .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٢٠٨] وَمُقْنِعٌ قُرْءَانًا أَوْلَىٰ يُوسُفَ وَزُخْرُفٍ، وَلِسُلَيْمَانَ أَخَذِيفِ
يريد: ذكر «المقنع» ﴿قُرْءَانًا﴾ في أول يوسف وأول الزخرف بالخلاف؛
لأنه معطوف على قوله: «قد جاء طُئِف على خلاف»، «فقرءانًا» مفعول
بفعل محذوف، و«أولى» ظرف، أو بدل من «قرءانًا» .

واحترز بقوله: «أولى يوسف» و«أولى زخرف» مما في السورتين من
لفظ: «قرءان»، وأراد: قوله تعالى في أول يوسف: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾
[الآية: ٢]، وأول الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الآية: ٣] .

[قال في «المقنع» في الفصل الثاني للفصل التالي للباب المروري عن
نافع: «وكذلك حذف الألف بعد الهمزة في قوله: ﴿قُرْءَانًا﴾ في الموضعين:
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ في سورة يوسف، وفي سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ
قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾] ^(٣) .

قال أبو عمرو: ورأيت أنا هذين الموضعين في مصاحف أهل العراق،

(١) سقطت من الأصل، وهو - أيضاً - كذلك في مختصر التبيين .

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٥٩٢ - ٥٩٣) .

(٣) سقطت من «ت» .

وغيرها بألف»^(١).

هذا هو الخلاف الذي ذكر في «المقنع».

ولقد أحسن الشاطبي في قوله:

فِي يُوسُفَ خُصَّ قُرْءَانَا وَزُخْرُفَ أَوْلِيَهُمَا وَبِإِثْبَاتِ الْعِرَاقِ يُرْوَى^(٢)

وقوله: «ولسليمان احذف» يريد: الألف في هذين الموضعين من غير خلاف؛ لأنه قال في «التنزيل» في سورة يوسف: «﴿قُرْءَانَا عَرَبِيًّا﴾ من غير صورة للهمزة؛ لسكون الراء [١/٧١] قبلها، من غير ألف بعدها اختصاراً، هنا، وفي سورة الزخرف لا غير، وسائرهما بألف بعد الهمزة أين ما أتى، من غير صورة الهمزة لثلاثا يجتمع ألفان - ولم يذكر خلافاً فيهما -»^(٣)؛ انتهى كلامه.

فلم يذكر فيهما أبو داود خلافاً كما ذكر أبو عمرو في «المقنع» الخلاف فيهما^(٤).

(١) المقنع: (ص ١٩).

(٢) البيت رقم (١٤٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧٠٥ - ٧٠٦).

(٤) ورد هذان الموضعان في مصحف أهل المدينة بغير ألف، كما روى الغازي بن قيس، ورآها أبو عمرو في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف، وكذلك رآهما السخاوي.

ورأيت في اللبيب^(١) شارح «العقيلة» بعد ذكر هذين الموضعين، قال: «وزاد الناظم موضعاً في الزمر: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا عِبْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الآية: ٢٨]»، ولم يذكره أحد غيره^(٢).

ثم قال:

[٢٠٩] وَالنُّونَ مِنْ نُنْجِي فِي الْأَنْبِيَاءِ كُلُّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلْإِخْفَاءِ
هذا الذي ذكر في هذا البيت هو من الأحكام المطلقة، وأن النون الساكنة من «ننجي» في هاتين الكلمتين محذوفة لجميع الرواة.

= وقال الناططي: «فالأكثر إثباتها، وهو الأقوى؛ لأنه وقع فيه حذف الهمزة المفتوحة لسكون ما قبلها، فبتكرّر الحذف يقع الزحاف، على أن حذفها لا يتوقف عليه قراءة أخرى حتى يبغي حذفها».

فالمسألة إذاً فيها تفصيل: فمن كتب مصحفاً لأحد رواة الكوفة فليكتب بالإثبات اتباعاً لأصولهم العتيقة، ومن كتب مصحفاً لأحد رواة أهل المدينة فليكتب بالحذف اتباعاً لمصاحف أهل المدينة.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٠٦)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨)، ونثر المرجان للناططي: (٣/ ١٨٩).

(١) وهو: أبو بكر بن عبد الغني الشهير بالليبي وتقدم ذكره.

(٢) الدرّة الصقيلة لليبي (مخطوط): [٥٩/ ب].

وزاد السخاوي موضعاً رابعاً، وهو الواقع في الإسراء: ﴿وقرءانا فرقنله﴾ [الآية: ١٠٦]، ولا عمل بالثالث والرابع، والعمل بالحذف في الأولين، وثبت ما عدهما.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٣٩).

فقوله: «والنون» مفعول بفعل محذوف تقديره: «وحذف النون»، والفاعل قوله: «كل»، وأراد قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءِ﴾ [الآية: ١١٠]، وفي سورة الأنبياء في قصة يونس: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٨٨].

قال في «المقنع» في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار في يوسف: [«وكتبوا ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءِ﴾ بنون واحدة، وكذلك: ﴿نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأنبياء بنون واحدة»^(١)].

وقال في التزليل^(٢): «﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَشَاءِ﴾ بنون واحدة بين الفاء والجيم، ومثله في الأنبياء: ﴿نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولا خلاف في إثبات الياء بعد الجيم في الموضوعين، واختلف في تحريكها هنا، وفي إسكانها، وفي تشديد الجيم وتخفيفها في الموضوعين^(٣)»^(٤). اهـ.

(١) المقنع: (ص ٩١). وانظر: - أيضاً -: (ص ٨٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في سورة يوسف: قرأها ابن عامر، ويعقوب، وعاصم ﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، وقرأها الباقون ﴿فَنُجِّي﴾ بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم وإسكان الياء.

وفي سورة الأنبياء: قرأها ابن عامر، وأبو بكر (شعبة) ﴿نُجِّي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم، وقرأها الباقون ﴿نُنْجِي﴾ بضم النون الأولى وسكون الثانية وتخفيف الجيم. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٥٢ و ٤٣٠)، والتيسير للداني: (ص ١٣٠ و ١٥٥)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٩٦ و ٢ / ٣٢٤).

(٤) مختصر التبيين: (٣ / ٧٣٢ - ٧٣٣).

ثم ذكر الناظم رحمه الله العلة الموجبة لحذف النون في هذين الموضعين، فقال: «للإخفاء»؛ أي: إنما حذفت لكونها مخفاة عند الجيم؛ كما ذكر في أحكام النون الساكنة عند حروف المعجم، وسنذكر ما ذكره أبو عمرو في ذلك، وإنما أخرته لهذا التنبه الذي أذكره، وهو أن الناظم رحمه الله ذكر هذين الموضعين، وسكت عن الموضعين الآخرين، وهما: قوله تعالى في سورة يونس: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٤]، وفي سورة غافر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الآية: ٥١]^(١).

- (١) كما سكت الناظم أيضاً على موضع آخر وهو حذف نون: ﴿تَأْتِيَنَّ﴾ من قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تُؤْمِنُ﴾ [يوسف: ١١] لمن قرأه بالإخفاء، لكنه أشار إليه في قسم الضبط من المورد في البيت رقم (٥٦٣) فقال:
- «ونون تامننا إذا ألحقته فانقط أماماً أو به عوضته»
- كما أن الشيخ أبا داود صرح بأنه بنون واحدة، وكذلك أبو عمرو في المحكم.
- وذكر ابن عاشر بيتاً تضمن حكم الألفاظ الثلاثة، فقال:
- «ونون تامننا على الإخفا حُذِفَ وفي لِنَنْظُرَ لِنَنْصُرَ اخْتَلَفَ»
- ثم قال: «وبعد أن كتبت هذا، وجدت لبعضهم [وهو ابن القاضي] بيتاً أرشق منه، لتضمن الشطر الأول منه مع ذلك ما في بيت الناظم، وهو:
- ومخف تامننا وننجي قد حذِفَ وفي لِنَنْظُرَ لِنَنْصُرَ اخْتَلَفَ»
- انظر: مورد الظمان للخراز: (ص ٤٣)، المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٨٢)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٠٨)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/٥]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٢ - ٧٠٤).

وقد ذكر أبو عمرو هذه المواضع الأربعة في «المقنع»، فذكر ﴿نجي﴾ في الموضوعين في باب: ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار، وذكر الموضوعين الآخرين في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار.

وذكرها في «المحكم» - أيضاً -، وذكرها أبو داود في كتابه، وقد التزم في الصدر أن يذكر كل ما ذكره من اتفاق أو خلاف.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا هنا في يونس: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ بنون واحدة، ليس في القرآن غيرها، هذه روايتنا عن أبي حفص الخزاز^(١)، وروينا - أيضاً - عن يحيى بن الحارث [الذماري]^(٢): أنه وجدها في الإمام

(١) هو: أحمد بن علي بن الفضل البغدادي الخزاز أبو جعفر، مقرأ ماهر ثقة، قرأ على هيرة التمار صاحب حفص، وسمع الحروف من محمد القطعي وأبي هاشم الرفاعي، وأخذ القراءة عنه: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، ومحمد بن يعقوب المعدل، وغيرهم، توفي سنة ست وثمانين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٢٥٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٨٢).

(٢) في كل النسخ: «الزنادي» وهو تصحيف وما أثبتته من مختصر التبيين.

وهو: يحيى بن الحارث الذماري الغساني الدمشقي أبو عمرو، إمام الجامع الأموي، وشيخ القراءة بدمشق بعد شيخه ابن عامر، وقرأ - أيضاً - على نافع بن أبي نعيم، ولقي واثلة بن الأسقع وروى عنه، وروى عنه القراءة: سعيد بن عبد العزيز، وثور بن يزيد، وسويد بن عبد العزيز، وغيرهم، توفي سنة خمس وأربعين ومئة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ١٠٥)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٣٢٠).

بنون واحدة، وروينا عن محمد بن عيسى: أنه قال: هي في الجدد والعتق بنونين، وكذلك كتبوا في غافر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة [وروينا عن أيوب بن المتوكل^(١): أن في مصاحف أهل المدينة: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة]^(٢)»^(٣).

ومثل هذا الذي ذكر أبو داود ذكر أبو عمرو^(٤)؛ وهاهنا أذكر علة حذفها: قال أبو عمرو في «المحكم»^(٥): «فأما قوله: ﴿فَنُجِّيَ مِنْ نَأْشَاءِ﴾، و﴿نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فيجوز أن يكونا رُسُما على قراءة من حذف النون

(١) أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري الصيدلاني المقرئ، إمام ثقة ضابط، له اختيار تبع فيه الأثر، قرأ على سلام القارئ، والكسائي، وحسين الجعفي، ويعقوب الحضرمي، وبكار الأعرج، روى عنه اختياره: محمد بن يحيى القطيعي، وهو أجل أصحابه، وخالد بن إبراهيم وفهد بن الصقر، وحَدَّثَ عنه: ابن المدني، ويحيى بن معين، وغيرهما، توفي سنة مئتين.

معرفة القراءة الكبار للذهبي: (١/١٤٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٥٦).

(٢) سقطت من الأصل و«ت»، وهي موجودة كذلك في مختصر التبيين.

(٣) مختصر التبيين: (٣/٦٤٨).

(٤) المقنع: (ص٩١).

(٥) هذا النص غير موجود في كتاب المحكم في نقط المصاحف للداني المطبوع والموجود بحوزتي، فربما هو من الجزء المفقود كما ذكر محققه (ص١٧٩)، والشارح رحمته قد طالع نسخة أخرى، فوجد فيها هذا النص، فنقله.

انظر النص بتمامه في: فتح المنان لابن عاشر: (ص٧٠٠ - ٧٠١) وانظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص٤٣٥ - ٤٣٦ لغانم قدوري الحمد).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

الساكنة، وشد الجيم، وأن يكونا رسماً على قراءة من أثبت تلك النون، وخفف الجيم، فإن كانا رسماً على القراءة الأولى، فلا نظر فيها؛ إذ ذاك حقيقة رسمها، وإن كانا على القراءة الثانية، ففي حذف النون منهما ومن قوله: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ و﴿لِنَنْصُرُ﴾ وجهان:

أحدهما: أن النون الساكنة [حكهما]^(١) عند الثلاثة الأحرف من الجيم والصاد والظاء الإخفاء، والإخفاء كالإدغام من حيث كان معنى «الإدغام» تغييب الحرف، ومعنى «الإخفاء»: سترته، و«الستر» تغييب - أيضاً -، فهما كالشيء الواحد من طريق اشتقاق كلمة «أدغمت» و«أخفيت»، وإن اختلفا في النطق بوجود التشديد في المدغم، وعدمه في المخفى.

كما تحذف النون [المدغمة]^(٢) من الرسم في نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، و﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ﴾ [الآية: ٤٨]، و﴿أَلَنْ نَجْمَعَنَّ﴾ [القيامة: ٣]، و﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٣١]، و﴿أَلَا تَفْعَلُونَ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وشبهه من المنفصل.

كذلك حذفت النون المخففة منه في الأربعة الأحرف للقرب الذي بين المدغم والمخفى على ما بيناه، مع أن حذفها مع ما يتصل بها أسهل من حذفها مع ما يفصل منه؛ لتمكن القطع على إحدى الكلمتين في المنفصل، وامتناع ذلك في المتصل.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

ولهذا الوجه أشار [٧١/ب] الناظم رحمه الله في قوله: «للإخفاء».

قال أبو عمرو: «والوجه الثاني: أن النون الساكنة مع الثلاثة الأحرف بمنزلة التنوين معها، من حيث كان [مخرجهما معا]^(١) من الخيشوم فقط، فكما تحذف صورة التنوين من الرسم كذلك حذفت صورة النون سواء.

وحدثنا محمد بن علي، قال: حدثنا ابن مجاهد، قال: حذف النون الثانية في: «فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ» و«نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ» [من الكتاب]^(٢)؛ لأنها ساكنة خفيفة، تخرج من الأنف، فحذفت من [الكتابة لما خففت]^(٣)، وهي في اللفظ مثبتة».

قال أبو عمرو: «فإذا نقطت هذه المواضع، ألحقت النون الساكنة التي هي فاء بالحمراء، وأعربتها من علامة السكون، وأعربت ما بعدها من علامة التشديد على ما تقدم في نقط المخفى^(٤)»^(٥).

(١) في «س»: «من حيث كان مخرجها معها».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «س»: «الكُتِبَ لما خُفِّت».

(٤) انظر: كتاب النقط والشكل للداني مع كتاب المقنع: (ص ١٤٠) وانظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص ٤٣٥ - ٤٣٧ لغانم قدوري الحمد).

(٥) قال ملا علي القاري: «بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين».

وقال ابن القاضي: «العمل بإثبات النون، ولم يذكر الخلاف في المورد لضعفه»؛ أي: لتضعيف الشيخين له.

ورد الإمام الشاطبي قول من قال: إنهما بنون واحدة. فقال: =

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٢١٠] ثُمَّ الْخَبِيثِ، وَخُلْفُ رُكْبَةٍ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَذْفُ غَشِيَّةٍ

ذكر في هذا البيت ثلاثة ألفاظ:

الأول: المتفق عليه بالحذف، وهو لفظ ﴿خَبِيثٌ﴾؛ لأنه معطوف على قوله في البيت الذي قبله: «والنون من ننجي في الأنبياء كل»؛ أي: جميع الرواة على حذفها، ثم قال: «ثم الخبيث» كذلك للكل. والموضع الثاني: بالخلاف للكل، وهو لفظ ﴿رُكْبَةٍ﴾.

واللفظ الثالث: وهو لفظ ﴿غَشِيَّةٌ﴾ بالحذف لأبي داود دون أبي عمرو.

فأما ﴿الْخَبِيثَ﴾ فهما موضعان: هنا في سورة الأعراف: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الآية: ١٥٧]، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَنَجِّنَهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبِيثَ﴾ [الآية: ٧٤].

فكتب في هذين الموضعين بحذف الألف على صورة (الخبيث)، ولم يقرأ بذلك أحد.

= وَفِي لِنْتَظَرَ حَذْفُ النُّونِ رُدًّا وَفِي إِنَّا لِنَنْصُرُ عَنْ مَنْصُورٍ انْتِصَارًا

انظر: البيت رقم (٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦١ - ١٦٢)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٣٦ / أ]، والهبات السنية لملا علي القارئ (مخطوط): [٣١ / أ]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥ / أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٩ - ٧٠٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٧ - ١١٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٨).

قال في «المقتع» في الباب المروي عن نافع: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ بحذف الألف^(١)، وكذلك في سورة الأنبياء^(٢)، والذي روى نافع لا معارض له فيه.

وفي التنزيل: ﴿الْخَبِيثَاتِ﴾ بحذف الألف بين الباء والياء المهموزة^(٣).
وأما ﴿رُكِيَّةٌ﴾، فمختلف فيها، وهي في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿أَفَنَلَّكَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الآية: ٧٤].

فقال في «التنزيل»: «كتبوا ﴿رُكِيَّةٌ﴾ في بعض المصاحف بحذف الألف، وهو الذي اختار؛ لروايتنا ذلك عن نافع بن أبي نعيم المدني، وقرأها بغير ألف من القراء مع تشديد الياء: الكوفيون، وابن عامر^(٤).
وكتبوا في بعض المصاحف ﴿زَكَايَةَ﴾ بالألف، وقرأه كذلك الحرميان، وأبو عمرو^(٥)»^(٦).

(١) المقتع: (ص ١١).

(٢) انظر: المقتع: (ص ١٢).

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٥٧٧ - ٥٧٨ و ٤/ ٨٦٣).

ووافقهما الإمام الشاطبي - أيضاً - في العقيلة. انظر: البيت رقم (٧٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٤٦).

(٤) ووافقهم: روح عن يعقوب.

(٥) ووافقهم: رويس عن يعقوب، وأبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٩٥)، والتيسير للداني: (ص ١٤٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣١٣).

(٦) مختصر التبيين: (٣/ ٨١٤).

وأما أبو عمرو، فذكر في «المقنع» في الباب المروي عن نافع في الكهف: ﴿زَكِيَّةٌ﴾ بحذف الألف^(١).

وذكر في «المقنع» - أيضاً - في باب: ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «عن فارس بن أحمد، قال: حدثني جعفر بن محمد، قال: حدثنا عمر بن يوسف، قال: حدثنا [الحسين بن شريك]^(٢)، قال: حدثنا أبو حمدون، قال: حدثنا اليزيدي، في قوله تعالى: ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾، قال: مكتوبة بالألف في مصاحف أهل المدينة، ومصاحف أهل مكة^(٣).

فحصل الخلاف في «المقنع» بمجموع النصين^(٤).

وقوله: «وعن أبي داود حذف غَشِيَّةٌ»؛ أي: حذف أَلْف هذه الكلمة، وأراد: قوله تعالى في سورة يوسف عَلَيْهِ: ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَّةٌ

(١) المقنع: (ص ١٢).

(٢) في الأصل: «الحسن بن كثير»، وهو تحريف؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٤١).

(٤) وذكر الخلاف - أيضاً - الإمام الشاطبي، وجرى العمل فيه على الحذف رعاية للقراءتين.

انظر: البيت رقم (٨٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦)، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٤٩٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٨).

مِنْ عَذَابٍ ﴿[الآية: ١٠٧]﴾^(١).

فيدخل تحت هذه: ﴿الْعَنَشِيَّةُ﴾ [الغاشية: ١]؛ لكون ما ذكره نكرة، وهي أصل المعرفة؛ بخلاف العكس.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٢١١] يَسْتَخِرُونَ غَابَ أَوْ إِنْ حَضَرَ بِغَيْرِ الْأَعْرَافِ، وَكُلُّ ذِكْرٍ

هذا الذي ذكر هنا - أيضاً - لأبي داود، لأنه معطوف على قوله: «وعن أبي داود حذف غشية»، وأراد: «ويستخرون» بحذف واو العطف، ويريد: أن ألف ﴿يستخرون﴾ محذوفة لأبي داود^(٢)؛ سواء كان الخطاب به للغائب؛ مثل: ﴿يستخرون﴾ بالياء^(٣)، أو كان الخطاب به للحاضر؛ مثل: ﴿تستخرون﴾ بالتاء^(٤).

وهو المراد بقوله: «غاب أو إن حضرا»؛ حيث أتى في كتاب الله ﷻ، إلا الذي في سورة الأعراف^(٥)؛

(١) قال في مختصر التبيين (٣/ ٧٣٢): ﴿عَنَشِيَّةٌ﴾ بغير ألف.

وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٥٩ و ٣/ ٧٥٤ و ٤/ ١٠١٣).

(٣) مثل ما في: [يونس: ٤٩] و[الحجر: ٥] و[النحل: ٦١] و[المؤمنون: ٤٣].

(٤) مثل ما في: [سبا: ٣٠].

(٥) وهو قوله تعالى فيها: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الآية: ٣٤].

فإنه استثناء له^(١)، وهو المراد بقوله: «بغير الأعراف».

وجميع ذلك محذوف في «المنصف»؛ لا الذي في الأعراف ولا غيره في جميع القرآن، وهو المراد بقوله: «وكل ذكراً بمنصف»، لأن فيه التضمن. والألف في قوله: «حضراً» و«ذكراً» [١/٧٢] لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ:

[٢١٢] بِمَنْصِفٍ، وَعَنْهُمَا فِي سَجْرِ فِي النُّكْرِ غَيْرَ الذَّارِيَاتِ الْآخِرِ
قوله: «بمنصف» راجع لقوله: «وكل ذكراً»؛ لأنه مضمن.

وقوله: «عنهما» يريد: الشيخين: الحافظ، وأبا داود، ويريد: الحذف

«في سحر»؛ أي: وعنهما حذف ألف ﴿سَجْرٍ﴾ حيث أتى في القرآن.

وقوله: «في النكر» احترازاً من المعرف.

ثم استثنى من لفظ ﴿سَجْرٍ﴾ حرفاً واحداً في سورة: والذاريات،

فقال: «غير الذاريات الآخر»؛ احترازاً من الأول، ففيها لفظان:

(١) وذلك لسكوته عنه، وجرى عمل المشاركة في مصاحفهم على إثباته هنا - أي:

في موضع الأعراف -، وحذف ما عداه. وقال ابن القاضي: «وحذفه أولى»، وجرى عمل أهل المغرب في مصاحفهم على الحذف في الجميع اتباعاً للمنصف، وحملوا على النظائر، ولم يتعرض للجميع الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٩٩)، وبين الخلاف لابن القاضي

(مخطوط): [٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٨)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

الأول منهما محذوف، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ بَرَكِيهٖ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الآية: ٣٩].

والثاني هو الثابت، وهو قوله تعالى: ﴿سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ ﴿أَتَوَاصَوٰٓئِهِ﴾ [الآيتين: ٥٢ - ٥٣].

قال في «المقنع»: «وكل شيء في القرآن من لفظ ﴿سَٰحِرٌ﴾ فهو مرسوم بغير ألف، إلا حرفاً واحداً فإن الألف فيه مرسوم؛ وهو قوله في والذاريات: ﴿سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ ﴿أَتَوَاصَوٰٓئِهِ﴾»^(١).

ومثله في «التنزيل»^(٢)؛ لأنه قال: «وقال أبو حفص الخزاز من روايتنا عن محمد بن عيسى الأصبهاني عنه: كل شيء في القرآن من ﴿سَٰحِرٌ﴾ بغير ألف، إلا الذي في: والذاريات: ﴿سَٰحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ ﴿أَتَوَاصَوٰٓئِهِ﴾»^(٣).
ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٢١٣] وَقِيلَ بِالْإِبْتِاطِ كُلُّ يُعْرَفُ وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَتَى الْمُعْرَفُ

(١) المقنع: (ص ٢٠).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/ ٤٦٤) قبل ذكره للنص الذي ذكره الشارح: «﴿سَٰحِرٌ مُّيِّنٌ﴾ بغير ألف بين السين والحاء وفي بعض المصاحف كتبه: ﴿إِلَّا سَٰحِرٌ﴾ بألف، ومثله في يونس: ﴿قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّيِّنٌ﴾ [الآية: ٢٢]، وفي هود: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هٰذَا إِلَّا سَٰحِرٌ مُّيِّنٌ﴾ [الآية: ٢٧]، هذه المواضع الثلاثة في بعضها بألف وفي بعضها بغير ألف، وقال أبو حفص . . .».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٤٦٤ - ٤٦٥).

هذا الخلاف الذي حكى في الشطر الأول في أن ألف ﴿سَاحِرٌ﴾ في القرآن كله ثابت الألف يروى عن نافع بن أبي نعيم .

قال في «المقنع» بعد الكلام الذي قدمنا ذكره منه لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ : «حدثنا أحمد بن عمر، قال : حدثنا محمد بن أحمد، قال : حدثنا عبد الله، قال : حدثنا عيسى عن نافع، قال : كل ما في القرآن من ﴿سَاحِرٌ﴾ بالألف قبل الحاء في الهجاء إلا موضعاً واحداً فإن الألف فيه مرسومة بعد الحاء، وهو قوله في الشعراء : ﴿يَكْلُمُ سَحَابًا عَلِيمًا﴾ [الآية : ٣٧] ليس في القرآن غيره»^(١).

هذا معنى قوله : «وقيل بالإثبات كل يعرف» ؛ أي : جميع لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ .

ولقد أحسن الشاطبي رحمته الله في قوله :

وسَاحِرٌ غَيْرُ أُخْرَى الذَّارِيَاتِ بَدَا والكُلُّ ذُو أَلْفٍ عَن نَّافِعٍ سُطْرًا^(٢)

ولم يذكر أبو داود خلافاً فيه عن نافع كما ذكر في «المقنع»، وإنما حكى الخلاف فيه عن المصاحف، فقال في «التنزيل» : «في كل موضع الذي فيه لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ في بعض المصاحف بألف، وبعضها بغير ألف»^(٣).

والظاهر من كلامه في بعض المواضع : أن الراجح فيه الحذف^(٤).

(١) المقنع : (ص ٢٠).

(٢) البيت رقم (١٤٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي : (ص ٢٨٩).

(٣) انظر : مختصر التبيين (٣ / ٤٦٤).

(٤) والذي جرى عليه العمل هو حذف الألف من لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ المنكر حيث وقع، إلا الواقع منه في آخر سورة الذاريات ؛ فإنه ثابت الألف .

وقوله: «وعن سليمان أتى المعرف» يريد: وعن أبي داود أتى المعرف من لفظ ﴿السَّاحِرُ﴾ بإثبات الألف، [وسكت أبو عمرو عن المعرف، فلم يتعرض لذكره، لا بحذف، ولا إثبات]^(١)، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ﴾^(٢) في الزخرف: [الآية: ٤٩]، وفي طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [الآية: ٦٩].

قال أبو داود: «كتبوه بألف بين السين والحاء بإجماع».

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[٢١٤] وَعَنْهُ فِي لَسَّحِرِينَ الْحَذْفُ وَعَنْهُمَا فِي سَلْحِرَانِ الْخُلْفُ

ذكر في هذا البيت مسألتين:

مسألة ﴿لَسَّحِرِينَ﴾ في طه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَّحِرِينَ﴾

= انظر: مختصر التبيين (٣/ ٥٥٩)، والوسيلة للسخاوي: (ص ١٤٩ و ٢٨٩)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٠٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٩ - ٧١٢)، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٢٧ و ٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(١) سقطت من الأصل.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٢) في «س» زيادة: «في سورة الأعراف» في هذا الموضوع، وهذا خطأ؛ لأن الآية لا توجد في سورة الأعراف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

[الآية: ٦٣]، وذكر أنه محذوف لأبي داود، وسكت عن أبي عمرو، فلم يذكر له فيه شيئاً.

ومسألة في ﴿سِحْرَانِ﴾ في سورة القصص، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [الآية: ٤٨]، وذكر أن الشيخين ذكرا فيها الخلاف^(١).

فقوله: «وعنه» يريد: عن أبي داود؛ لأن هذه اللفظة في هذا الرجز متى ما ذكرها فهي مختصة لأبي داود؛ لأنه قال قبله: «وعن سليمان أتى المعرف»، ثم قال: «وعنه»؛ أي: عن سليمان المذكور في ﴿لَسَحْرَانِ﴾؛ أي: حذف الألف بين السين والحاء.

قال في سورة طه: «﴿إِنْ هَذَا لَسَحْرَانِ﴾ كتبه بحذف الألف قبل النون في الكلمتين، وقبل الحاء - أيضاً - على الاختصار»^(٢).

وقال في سورة القصص في قوله: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾: «كتبوه في مصاحف أهل المدينة وبعض مصاحف أهل الأمصار بحذف الألفين، وفي بعضها بإثباتهما، واختياري حذف الأول بين السين والحاء؛ لروايتنا ذلك عن مصاحف أهل المدينة، وبعض سائر مصاحف الأمصار، وإثباتها بين الراء والنون؛ سواء قرئ ذلك على أمثال: «فِعْلَانِ» بكسر السين وإسكان الحاء، وقرأنا ذلك للكوفيين^(٣)، أو قرئ بفتح السين وألف بعدها على

(١) وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٩).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ٨٤٦).

(٣) ووافقهم: خلف العاشر.

مثال: «فاعلان»، وقرأنا كذلك [للبصريين^(١)، والحرميين^(٢)] [٣٣]،^(٤).

وقال أبو عمرو في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: [٧٢/ب] «وفي القصص في بعض المصاحف: ﴿قَالُوا سَاحِرَانِ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿سَاحِرَانِ﴾ بغير ألف»^(٥).

هذا معنى قول الناظم: «وعنهما [في لسحران الخلف]»^(٦).

ثم قال ﷺ:

[٢١٥] وَعَنْهُ حَذْفُ حَشٍّ مَعَ تَيْبِنَا مَعَلِيشٍ أَضْغَثُ مَعَ أَكْنَئِنَا

قوله: «وعنه»: أي: عن أبي داود، «حذف حش»؛ أي: ألف هذه الكلمة، ويريد: الألف التي بين الحاء والشين.

(١) وهما: أبو عمرو، وابن عامر.

(٢) ووافقهم: أبو جعفر، ويعقوب.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٩٥)، والتيسير للداني: (ص ١٧٢)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٣٤١).

(٣) في «ت»: «العراقيين والخراسيين».

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ٩٦٨ - ٩٦٩).

(٥) المقنع: (ص ٩٦).

وجرى العمل بالحذف في الكلمتين. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٦) في الأصل: «... إلخ...».

قال في «التزليل» في سورة يوسف: ﴿وَقُلْنَا حَشْشَ لِلَّهِ﴾ [الآية: ٣١] بغير ألف قبل الشين وبعدها، وفي التي بعدها إجماع من المصاحف، وأبو عمرو بن العلاء [وحده]^(١) يثبت الألف بعد الشين، وكلهم أثبتوها في اللفظ قبل الشين^(٢)؛ فاعلمه^(٣).

هذا معنى قوله: «وعنه حذف حشش» فيجيء على هذا: أنه حذف من هذه الكلمة ألفان: ألف قبل الشين، وألف بعدها، وهي كلمة قليلة الدور، لم تأت إلا في موضعين في سورة يوسف [الآيتين: ٣١ و ٥١]، وقليلة الحروف حذف منها حرفان، [وبقيت على حرفين]^(٤)؛ انظر هذا.

ولم يتعرض أبو عمرو لذكر الألف التي قبل الشين، وإنما ذكر الحذف في الألف التي بعد الشين، [ذكر ذلك في آخر الباب المروي عن نافع فيما رواه أبو عبيد عن الإمام مصحف عثمان بن عفان الذي استخرج له

(١) سقطت من الأصل؛ وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٢) هذا في حال الوصل؛ أما في حال الوقف، فكلهم يحذفونها اتباعاً لخط المصحف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٤٨)، والتيسير للداني: (ص ١٢٧)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٩٥).

(٣) مختصر التبيين: (٣ / ٧١٤).

(٤) سقطت من الأصل.

من الخزائن، رأى فيه أثر دمه^(١) [٢].

وقوله: «مع تبييننا» أي: مع ألف هذه الكلمة، وأتى به على الحكاية، وأراد: قوله تعالى في سورة النحل: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الآية: ٨٩]. قال في «التنزيل»: «﴿تَبَيَّنَّا﴾ بحذف الألف»^(٣).

(١) انظر: المقنع (ص ١٥).

ونصَّ عليه الشاطبي - أيضاً - في العقيلة بقوله: «حَسَنًا بِحَذْفِ صَحِّ مُشْتَهَرًا». وحمله الليب على حذف الألفين، فقال: «قال أبو داود في التبيين، قال نافع: ﴿حَسَنٌ لِلَّهِ﴾ من غير ألف بعد الحاء والشين إجماع من كتاب المصاحف». وحمله الجعبري على حذف الأخيرة فقط، فقال بعد أن نقل كلام المقنع المتقدم: وقال: «- يعني: أبو عبيد - في كتابه: بالحذف نقروها؛ لأنني رأيتها في الإمام بغير ألف آخرًا؛ فدلَّ هذا على أن الأزلَى ثابتة، وكل الرسوم على ما في الإمام...».

وجرى العمل على الحذف في الألفين معاً.

انظر: البيت رقم (٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦٣)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٣٦/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٥٢]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧٧٧ - ٧٧٨)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

وقوله: «معيش» أراد: «ومعيش» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا﴾ [الآية: ١٠]، ومثله في سورة الحجر [الآية: ٢٠].

قال في «التنزيل» في سورة الأعراف: «﴿مَعِيشًا﴾ هنا، وفي الحجر بحذف الألف على وجه الاختصار، وتقليل حروف اللين، مع بقاء فتحة العين الدالة عليها، فاجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف»^(١).

وقوله: «أضغث» يريد: «وأضغث» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُوا أَضْغَثُ أَحْلَمٍ﴾ [الآية: ٤٤].

قال في «التنزيل»: «و﴿أَضْغَثُ أَحْلَمٍ﴾»^(٢) بحذف الألف»^(٣)، وفي سورة الأنبياء: «﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَثُ أَحْلَمٍ﴾» [الآية: ٥]^(٤).

= انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥٠٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥٣٢)؛ وعلى قوله فيها جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر - أيضاً -: مختصر التبيين: (٣/ ٧٥٥ - ٧٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٧١٨).

(٤) انظر: مختصر التبيين (٤/ ٨٥٨)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرهما الإمام الداني.

وقواه؛ ومع أكننا، يريد: قوله في سورة الحجر: ﴿وَحَكَرَ - حُرْمِزُ
الْحِجَالِ أَمْ كُنَّا﴾ (الآية: ٢٨١).

قال في «التنزيل»: ﴿كُنَّا﴾ يحذف دُخْفُ
ثم قال ﷺ:

[٢١٦] كَذَا رُوِيَ وَالْإِسْتِثْنَانُ فِعْلٌ مُرَوِّدٌ وَتُيُسَّرُ
قوله: «كذا»؛ [أي: مثل ما ذكرت في الموطأ] متقدمة بتحذف عن
أبي داود، كذلك - أيضاً - له بالحذف [٢١٦] «روسي»: أي: ألف هذه بكسمة،
وهي متعددة في مواضع في القرآن^(١)، فهي محذوفة الألف بين السين
والواو لأبي داود حيث ما جاءت^(٢).

= انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(١) مختصر التبيين: (٣ / ٧٧٧)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام
الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وردت في: [الرعد: ٣] و[الحجر: ١٩] و[النحل: ١٥] و[الأنبياء: ٣١]
و[النمل: ٦١] و[لقمان: ١٠] و[فصلت: ١٠] و[ق: ٧] و[المرسلات: ٢٧].

(٤) انظر: مختصر التبيين (٣ / ٧٣٤ و ٤ / ١٠٨١ و ٤ / ١١٣٥ و ٥ / ١٢٥٦)؛ وبه
جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

وقوله: «والاستئذان» يريد: ما تصرف من هذا المصدر، لا المصدر بعينه؛ إذ لم يقع في القرآن، وإنما وقع الفعل مثل: ﴿أَسْتَذِنَكَ﴾ [التوبة: ٨٦]، و﴿لَيْسْتَغْفِرَنَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، و﴿فَلَيْسْتَغْفِرُوا كَمَا اسْتَذَنَ الَّذِينَ﴾ [النور: ٥٩] (١).
وقوله: «فعل المرادة»، وأراد: «وفعل المرادة» بحذف واو العطف مثل: ﴿رَاوَدُوهُ عَنْ ضَيْفِهِ﴾ [القمر: ٣٧]، و﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿إِذْ رَاوَدَتْهُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٥١]، وما شابهه من أفعال «المرادة» بالحذف لأبي داود (٢).

وقوله: «والبنيان» يريد: وألف «البنيان» محذوف لأبي داود؛ سواء كان معرفاً مثل: ﴿فَأَقْبَهُ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، أو منكراً

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/ ٦٢٤): «وكتبوا ﴿يَسْتَذِنَكَ﴾ في الموضعين بحذف الألف بين التاء والذال، وكذلك في جميع القرآن».

وجرى العمل على الحذف في كل ما تصرف من ألفاظ الاستئذان، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني، فهي عنده ثابتة.

انظر - أيضاً -: مختصر التبيين: (٣/ ٦٣٣ - ٦٣٤ و ٤/ ٩٠٨)، وتبيين العطشان للرجراجي: (ص ٥٠٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩ - ٨٠).

(٢) وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧١٢ و ٣/ ٧١٥ و ٣/ ٧١٩ و ٤/ ١١٦٢)، وتبيين العطشان للرجراجي: (ص ٥٠٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

مثل: ﴿قَالُوا ابْتُوا لَهُ بُنْيَانًا﴾ [الصافات: ٩٧]، أو غيره مصطفًى^(١).

وهو وزن «فعلان» حذف منه أبو داود مواضع، وسكت عن مواضع؛

مثل: ﴿كُفْرَانَ﴾ و﴿خُسْرَانَ﴾ و﴿قُرْبَانَ﴾.

وهذا الوزن كله ثابت عند الداني، وهو الذي قال الناظم رحمته:

[٢١٧] وَذَكَرَ^(٢) الدَّانِيُّ وَزْنَ فُعْلَانٍ بِأَلْفٍ ثَابِتَةٍ كَالْمُذَوَانِ

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ

والمعنى: «وكذلك رسموا - يعني: بالألف -^(٣) على وزن «فَعَالٌ» و«فَعَالٌ»

(١) صرح أبو داود بحذف ألف الألفاظ الثلاثة التي في سورة التوبة، وبالذي في سورة الكهف، وسكت عن الذي في سورتي النحل والصف، إلا أنه قال: «هجاؤه مذكور»؛ فقال فيه التجيبي والبلنسي بالإثبات، ورده ابن عاشر، وقال: «أطلق الناظم فيه الحذف جرياً على قاعدته في الاكتفاء بما تقدم له نظير».

وهذا الوزن الذي هو «فعلان» ثابت عند الداني كما سيذكر، وجرى العمل فيه على الحذف.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٦٤٠ - ٦٤١ و ٣/ ٧٦٩ و ٣/ ٨٠٥ و ٤/ ١٢٠١)،

وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦ - ٧١٧)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(٢) في الأصل: «وأثبت الداني»؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في متن المورد المحقق.

(٣) في المقنع هنا: «كُلُّ مَا كَانَ»، وهي غير موجودة في النسخ الخطية.

بفتح الفاء وكسرهما»^(١).

ولم يذكر مثالا لهذين الوزنين، وأنا أذكرهما:

فأما «فَعَال»، فمثاله: ﴿عَدَابٌ﴾، و﴿شَرَابٌ﴾، و﴿سَحَابٌ﴾، و﴿سَرَابٌ﴾، و﴿بَيَانٌ﴾، و﴿نَوَابٌ﴾، و﴿صَوَابٌ﴾، و﴿جَوَابٌ﴾.

وأما «فَعَال» بكسر الفاء، فمثاله: ﴿حِسَابٌ﴾، و﴿عِقَابٌ﴾، و﴿شِهَابٌ﴾، و﴿عِجَابٌ﴾، و﴿نِيَابٌ﴾، و﴿رِكَابٌ﴾، و﴿بِدَارٌ﴾.

قال^(٢): «وعلى وزن «فاعل»؛ نحو: ﴿ظَالِمٌ﴾، و﴿كَاتِبٌ﴾، و﴿شَاهِدٌ﴾، و﴿مَارِدٌ﴾، و﴿سَارِبٌ﴾^(٣)، و﴿طَارِدٌ﴾، و﴿ثَاقِبٌ﴾».

وقد نبه الناظم على هذا الوزن في قوله: «ووزن فعال [وفاعل ثبت»^(٤).

قال: «وعلى وزن «فَعَال» نحو: ﴿خُورٌ﴾، وعلى وزن «فَعَال»؛ نحو: ﴿خَتَّارٌ﴾، و﴿جَبَّارٌ﴾، و﴿صَبَّارٌ﴾، و﴿كَفَّارٌ﴾»^(٥).

وقد نبه - أيضاً - على هذا في قوله: «ووزن فعال».

(١) المقنع: (ص ٤٤).

(٢) أي: أبو عمرو الداني في المقنع.

(٣) في الأصل: «مثارب» وهو خطأ لأنها ليست على وزن فاعل.

(٤) البيت رقم (٢٥٤)، وسيأتي ذكره إن شاء الله: (٣/١٢٨٣).

(٥) المقنع: (ص ٤٤).

قال^(١): «وعلى وزن «فعلان»؛ نحو: ﴿بَيْتِينَ﴾، و﴿طُغْيَانَ﴾، و﴿كُفْرَانَ﴾، و﴿خُسْرَانَ﴾، و﴿قُرْبَانَ﴾، و﴿عُدُونَ﴾»^(٢).

وهذا الوزن هو الذي نبه عليه في قوله: «وذكر الداني وزنَ فعلان».

قال: «وعلى وزن «فعلان» [١/٨٣]^(٣) نحو: ﴿صِنُونًا﴾، و﴿قَنُونَ﴾، وكذلك ما أشبهه مما ألفه [زائدة للبناء]^(٤)»^(٥).

ثم قال ﷺ:

[٢١٨] وَلِيُؤَاطِئُوا بِخُلْفٍ قَدْ رُسِمَ لِإِبْنِ نَجَاحٍ عَن عَطَاءٍ وَحَكَمٍ
ذكر في هذا البيت: أن هذه اللفظة الواقعة في سورة التوبة في قوله
تعالى: ﴿لِيُؤَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٣٧]، اختلفت المصاحف في
حذف الألف الواقعة بين الواو والطاء، وإثباتها، ونسب ذكر الخلاف فيها
لأبي داود.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿ليؤاطئوا﴾ بحذف
الألف بين الواو والطاء، وفي بعضها ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾ بألف ثابتة، كذا ذكره

(١) سقطت من «س».

(٢) المقنع: (ص ٤٤).

(٣) سقطت من «س».

(٤) سقطت من «ت».

(٥) المقنع: (ص ٤٤).

عطاء الخراساني، وحكم الناظر الأندلسي القرطبي، ثم اجتمعت المصاحف على كتابة هذه الكلمة بواو واحدة بعد الطاء، من غير صورة للهمزة الواقعة بينهما^(١).

ثم قال ﷺ:

[٢١٩] وَعَنْهُ أَيْضاً عَنْ عَطَاءٍ أُمْلِي حَذْفُ أَذَقَهَا بِنَصِّ النَّحْلِ

يريد: عن أبي داود - أيضاً - ذكر عن عطاء المذكور حذف ألف قوله تعالى في سورة النحل: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ﴾ [الآية: ١١٢].

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٦٢١ - ٦٢٢).

لم يتعرض لهذا اللفظ الإمام أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها على الإثبات؛ لثلاثي حذفتان على الكلمة، وهو المشهور كما قال المجاصي في شرحه على المورد، وقال ابن عاشر: «وهو الآتي من جهة النظر، لحذف صورة همزته». وقال ابن القاضي: «وبه جرى العمل وهو قول الأكثرين»، واختار الناطي الحذف اتباعاً لابن الجزري، ورعاية لقراءة شاذة وردت فيه عن الزهري: ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾ بتشديد الياء.

انظر: البحر المحيط لأبي حيان: (٥/ ٤٣)، وتنبه العطشان للجرجاني: (ص ٥٠٧)، وشرح المجاصي على المورد (مخطوط): [٩٦/ ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ ١]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٩)، ونثر المرجان للناطق: (٢/ ٥٥٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

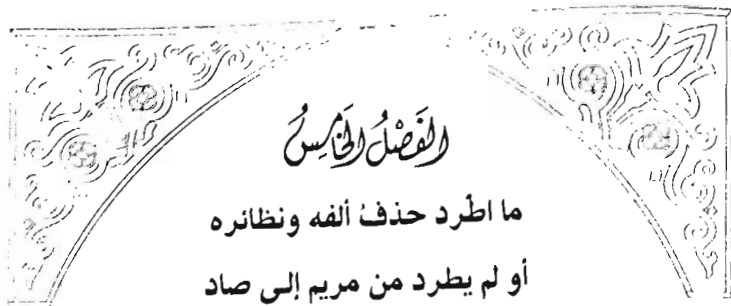
قال في «التنزيل»: «﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ﴾ بغير ألف بين الذال والقاف، كذا رسمه عطاء الخراساني، ولم [أروه]^(١) عن غيره^(٢).



(١) في الأصل: «أره»؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٧٨٠ - ٧٨١).

وجرى العمل فيه عند المغاربة على إثبات ألفه، كما شهَّره المجاصي؛ قال ابن القاضي: «العمل على الإثبات، وشهره أبو محمد المجاصي»، وجرى عمل المشاركة على الحذف؛ بخلاف ما ذكر الشيخ الضباع، والشيخ محمد علي خلف الحسيني. انظر: شرح المجاصي على المورد (مخطوط): (١٩٦/ ب)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): (٥/ ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٢٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).



ثم قال ﷻ:

[٢٢٠] وَهَآءَ مَا مِنْ مَرْيَمَ لِحَاصِدٍ عَلَى أَطْرَادٍ وَبِلَا أَطْرَادٍ

هذا هو الجزء الثالث: من سورة مريم - عليها السلام - إلى سورة ص .

وقوله: «وهاك»: كلمة هي اسمٌ من أسماء الأفعال معناها: خذ

وتناول^(١)، و«ما» بعدها موصولة بمعنى: «الذي»، وهي مفعولةٌ لها، و«من»

لابتداء الغاية، وكأنه يقول: وخذ الذي من سورة مريم إلى سورة ص .

وقوله: «على اطراد» يعني: المتفق، «وبلا أطراد» يعني: المختلف؛

لأن «المطرد» هو ما اتفق حكمه، وجرى على لفظ واحد، و«غير المطرد»

عكسه .

وكانه ﷻ يقول: ما اتفقوا عليه من الحذف والإثبات، وما اختلفوا

فيه من ذلك من كذا إلى كذا .

ثم قال ﷻ:

(١) الخصائص لابن جني: (٢/١٩٦)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/٣١٨)،

واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٩٠)، والمفصل في صناعة

الإعراب للزمخشري: (ص١٩٤).

[٢٢١] تَسْقَطِ احْذِفِ سَمِيراً وَيَعِدْ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالْقَوَاعِدِ

بدأ في الباب بما بدأ في الترجمة، وهو المتفق عليه، وذكر في هذا البيت أربع مسائل: ثلاثة منها في الشطر الأول، أطلق فيها الحكم بالحذف لجميع الرواة عن المصاحف، ومسألة في الشطر الثاني نسب الحذف فيها لأبي داود دون أبي عمرو.

فقال: «تسقط احذف»؛ أي: لجميعهم^(١)، وهو من القبيل الذي رواه قالون عن نافع، ولا معارض له فيه، وأراد: قوله تعالى في سورة مريم: ﴿تَسْقَطُ عَلَيْكَ﴾ [الآية: ٢٥] رسم بغير ألف على القراءة الشاذة^(٢)؛ قرئ: ﴿تَسْقَطُ﴾^(٣)، و﴿تَسْقِطُ﴾^(٤)، ولعلها كانت مشهورة في زمن رسم المصاحف، فقصده كتاب المصاحف في ذلك الزمان لتحتمل القراءة المشهورة مع تقدير حذف الألف اختصاراً.

(١) انظر: المقنع: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ٨٣٠)، والبيت رقم (٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٣).

(٢) انظر: المحتسب لابن جني: (٢ / ٤٠)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٨٠ / ١٨)، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: (ص ٨٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦ / ١٧٥)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (٥ / ٣٥٥).

(٣) بالناء المفتوحة والقاف المضمومة من «سقط»، وهي قراءة: أبي حيوة وأبي بن كعب.

(٤) بالناء المضمومة وكسر القاف من «أسقط»، وقرأ بها أبو حيوة - أيضاً -، ومسروق، وأبو نهيك، وعاصم الجحدري، وأبو عمران الجوني.

وفي السبع فيها ثلاث قراءات؛ كلها بالألف في اللفظ: قراءة نافع^(١): ﴿تَسْقَطُ﴾، ولغيره^(٢): ﴿تَسَاقَطُ﴾ بفتح السين والتاء وتخفيف السين، وفي قراءة أخرى^(٣): ﴿تَسْفِطُ﴾ بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف^(٤).

وقوله: «سُمرا» يريد: «وسلمرا» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [الآية: ٦٧].

وهو - أيضاً - من القبيل المروي عن نافع^(٥)، وليس فيه في السبع قراءة، وفي الشاذ^(٦): ﴿سُمْرًا﴾ بضم السين وتشديد الميم، وروي ذلك

(١) وقرأ بها كذلك - أيضاً - ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، وشعبة عن عاصم، ويعقوب، وأبو جعفر.

(٢) وقرأها كذلك: حمزة، والأعمش، وطلحة، وابن ثوبان، ومسروق، والخزاز عن هبيرة، وعبد الوارث.

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم، ووافقه الحسن.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٠٩)، والتيسير للداني: (ص ١٤٩)، وتحرير التيسير لابن الجزري: (ص ٤٥٤)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣١٨)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٣٠).

(٥) انظر: المقنع: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ٨٩٣)، والبيت رقم (٩٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٨).

(٦) انظر: المحتسب لابن جني: (٢ / ٩٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦ / ٣٨١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٦٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب لعبد الفتاح القاضي: (ص ٧٠)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (٦ / ١٩٠).

عن أبي بن كعب، وابن عباس، ومجاهد، وكذلك قرأ ابن محيصن، وروي ذلك - أيضاً - عن ابن عمر؛ ذكر هذا أبو الحسن السخاوي^(١).

«فإن كانت الصحابة رضي الله عنهم أخذوا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلموا صحته، فعليه كان الرسم، مع أنه يحتمل: ﴿سامراً﴾ بالألف على تقدير حذف الألف، وإن لم تكن هذه القراءة مشهورة، فحذف الألف اختصاراً»^(٢).

وقوله: «ويُعد» هذه المسألة الثالثة المتفق على حذف ألفها، وأراد: قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [الآية: ١٩]، [٧٣/ب] وهو - أيضاً - من القبيل المروي عن نافع^(٣).

وفيه قراءتان في السبع مشهورتان^(٤): ﴿بَعْدَ﴾ بالألف لفظاً، و﴿بَعْدُ﴾ بغير ألف مع تشديد العين.

قال في «التنزيل»: «﴿بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ بغير ألف بين الباء والعين؛ وكذلك قرأنا للمصاحبين^(٥).....»

(١) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ١٨٨).

(٢) هذه - أيضاً - عبارة السخاوي في الوسيلة: (ص ١٨٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ١٣)، ومختصر التبيين: (٤/ ١٠١٢)، والبيت رقم (١٠٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٩)، والتيسير للداني: (ص ١٨١)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٥٠).

(٥) وهما: ابن كثير، وأبو عمرو.

وهشام مع تشديد العين^(١)، وللباقين بألف بين الباء والعين مع التخفيف^(٢).

وقوله: «وعن أبي داود والقواعد»، فنسب الحذف لأبي داود، كأنه يقول: عن أبي داود حذف ألف^(٣) «والقواعد»؛ أي: ألفت هذه الكلمة، وأراد: قوله تعالى في سورة النور: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الآية: ٦٠] فالواو فيه لفظ القرآن.

وسمعت الناظم رحمته يقول: «الواو قيدٌ لهذه الكلمة احترازاً مما في سورة البقرة [الآية: ١٢٨]، والنحل [الآية: ٢٦]».

(١) وكسرها وسكون الدال ﴿بَعْدُ﴾، وقرأ يعقوب بضم الباء من ﴿رَبَّنَا﴾، و﴿بَلَعَدُ﴾ بالألف وفتح العين والدال.

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ١٠١٢).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤ / ٩٠٨): ﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾ بحذف الألف.

ولم يذكر فيها شيئاً في [البقرة: ١٢٦] و[النحل: ٢٦]، فأخذ له الناظم وسائر شراح المورد بالحذف هنا - أي: في موضع النور - وبالإنبات في الموضوعين الآخرين، وبذلك جرى العمل، والذي يظهر - والله أعلم - حذفه في الجميع؛ حملاً على التظير، وتقليلاً للخلاف، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥١٢)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٣ - ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٦٢).

وأظن - والله أعلم - أن هذا الذي قال لا يحتاج إليه؛ لأن هذه الترجمة تحصر ما فيها وما بعدها، ولا يدخل فيها ما قبلها؛ لأنه خارج عنها، وليس في هذه الترجمة غير هذا الذي في سورة النور.

ثم قال:

[٢٢٢] ثُمَّ فَوْكُهُ وَفِي أَعْمَلِكُمْ وَجَاءَ فِي الْأَحْزَابِ فِي أَفْوَاهِكُمْ

عطف هذا المذكور في هذا البيت على قوله: «ولأبي داود»، فكل ما في هذا البيت لأبي داود^(١).

فقوله: «ثم فوكه» يريد: لأبي داود بالحذف^(٢)، وأراد: قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿فِيهَا فُؤَادُكُمْ كَثِيرَةً﴾ [الآية: ١٩]، وما كان من لفظه بالحذف بين الكاف والواو حيث ما ورد.

وقوله: «وفي أعملمكم» يريد: بحذف الألف^(٣)، وأراد: قوله تعالى في سورة النور: ﴿أَوْبُوتِ أَعْمَلِكُمْ﴾ [الآية: ٦١].

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥١٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٤).

(٢) حيث ما وقع، وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٨٨٨ و ٤ / ١٠٣٤ - ١٠٣٥ / ٥ و ١٢٥٧)، ودليل

الحيران للمارغني: (ص ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) أي: لأبي داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٩٠٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤)، وسمير

الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

وقوله: «وجاء في الأحزاب» يريد: وجاء الحذف في سورة الأحزاب «في أفواهكم»^(١)، وأراد: قوله تعالى فيها: ﴿ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الآية: ٤].
 وقيد بالسورة؛ احترازاً مما في سورة النور، وهو قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الآية: ١٥] فهو ثابت؛ لأنه لم يذكره^(٢).
 ثم قال ﷺ:

[٢٢٣] أَصْنَمَكُمْ كَذَا مَعَ الْأَطْفَالِ أَمْثَلِ امْتَزُوا مَعَ الْأَخْوَالِ
 وكل ما في هذا البيت - أيضاً - لأبي داود^(٣).

وقوله: «أصنمكم» لفظ مقصود، لم يحذف منه إلا ما كان هكذا بالكاف والميم، مثل ما قدمنا في الجزء الذي قبل هذا في قوله: «رهبنتهم»^(٤)،

(١) أي: عن أبي داود، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني. انظر: مختصر التبيين: (٩٩٨/٤).

(٢) وبه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق والمغرب، أي: بحذف ألف في لفظ «أفواهكم» المضاف إلى ضمير الغيبة أو الخطاب إلا موضع سورة النور؛ فإنه بالإثبات.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤ و ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١ - ٦٢).

(٣) انظر: تبيين العطشان للرجراجي: (ص ٥١٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤).

(٤) انظر: البيت رقم (١٩٣) وشرحه: (٣/١١٢١).

وأراد قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَفَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ [الآية: ٥٧] بحذف الألف بعد النون^(١).

فلا يدخل فيه: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ [الشعراء: ٧١]، وكذلك: ﴿عَلَىٰ أَصْنَافٍ لَّهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وإن كان خارجاً عن هذه الترجمة فلا يدخل فيها^(٢).

وقوله: «كذا» أي: بالحذف «مع الأطفل»، وأراد: قوله تعالى: ﴿وَلِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ﴾ [النور: ٥٩]^(٣).

وقوله: «أمثل» يريد: «وأمثل» بحذف واو العطف، وأتى به منكرأً ليدخل تحته المعرف؛ ك: ﴿الْأَمْثَلُ﴾؛ سواء كان معرفاً أو منكرأً. ولم يذكر أبو داود ﴿الْأَمْثَلُ﴾ بالحذف إلا في هذا النصف الثاني^(٤).

(١) قال في مختصر التبيين (٤ / ٨٦٢): «أَصْنَفَكُمْ» بحذف الألف بعد النون.

(٢) وجرى العمل على حذف ما كان مضافاً منه، وإثبات ما عداه، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤ - ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٣) وهو موضع متحد في القرآن لا يوجد غيره، وجرى العمل فيه على الحذف، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٩٠٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤ - ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٤) وهي في المواضع التالية: [النور: ٣٥] و[الفرقان: ٩ و ٣٩] و[العنكبوت: ٤٣] و[محمد: ٣ و ١٠ و ٣٨] و[الواقعة: ٢٣ و ٦١] و[الحشر: ٢١] و[الإنسان: ٢٨].

وكل ما تقدم من ذكر ﴿الْأَمْثَالُ﴾ من سورة البقرة إلى سورة مريم - عليها السلام - فهو ثابت له؛ لأنه لم يتعرض له^(١).

وقوله: «امتزوا» يريد: «وامتزوا» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة يس: ﴿وَأَمْتَزُوا الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٥٩].

قال: «بغير ألف بين التاء والزاي»^(٢).

وقوله: «مع الأخوال» المعية تقتضي المشاركة في الحكم، أي: بالحذف «مع الأخوال»، وأراد قوله في سورة النور: ﴿أَوْيُوتُ أَخْوَالَكُمْ﴾ [الآية: ٦١] بحذف الألف بين الواو واللام^(٣).

ثم قال ﷺ: [وغفر لنا وله]:

[٢٢٤] شَخِصَةٌ خَلِيسَةٌ مَقَامِعُ إِكْرَاهِيَّةً شَطِئَتْ صَوْمِعُ

(١) وبه جرى العمل؛ أي: بإثبات الواقع قبل سورة النور، وحذف ما وقع فيها وما تحتها، ولم يتعرض له الداني مطلقاً.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٢٨)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٣) وبه جرى العمل، وهو لفظ متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٩٠٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

وكل ما في هذا البيت لأبي داود^(١).

وقوله: «شَخْصَةً» يريد: «وشَخْصَةً»، وأراد قوله تعالى في سورة

الأنبياء: ﴿شَخْصَةً أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٩٧].

قال: «بحذف الألف بين الشين والخاء»^(٢).

وقوله: «خُمْسَةً» يريد: «وْخُمْسَةً»، وأراد قوله تعالى في سورة

النور: ﴿وَالْخُمْسَةَ﴾ في الموضعين^(٣) بحذف الألف فيهما^(٤).

وقوله: «مَقْلَعٌ» وأراد قوله تعالى في سورة الحج: ﴿مَقْلَعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾

[الآية: ٢١].

قال: «﴿مَقْلَعٌ﴾ بحذف الألف»^(٥).

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥١٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٦)،

ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ٨٦٧)؛ وبه جرى العمل، وهو موضع متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٣) في [الآيتين: ٧ و ٩]؛ وهذا هو نص أبي داود بتمامه. انظر: مختصر التبيين (٤ / ٩٠١).

(٤) وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: نثر المرجان للناطلي: (٤ / ٥٩٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٥) مختصر التبيين: (٤ / ٨٧٢)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

وقوله: «إكْرَاهِينَ» وأراد قوله تعالى في سورة النور: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ
إِكْرَاهِيْنَ﴾ [الآية: ٣٣]^(١).

وقوله: «شَطِطٌ» أراد: «وشَطِطٌ» بحذف واو العطف، [١/٧٤] وأراد: قوله تعالى في سورة القصص: ﴿مِنْ شَطِطِ الْوَادِ﴾ [الآية: ٣٠]^(٢).

قال: «بحذف الألف بين الشين والطاء، وياء بعد الطاء صورة الهمزة المكسورة»^(٣).

وقوله: «صَوَاعٌ» أراد: «وصَوَاعٌ» - أيضاً -، وأراد: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿لَمَّا دَمَّتْ صَوَاعُ﴾ [الآية: ٤٠] بحذف الألف^(٤).

ثم قال ﷺ:

(١) أي: بحذف الألف منه، وبه جرى العمل، وهو لفظ متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٩٠٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٢) أي: بحذف الألف منه،

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ٩٦٥)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤ / ٨٧٨): «وكتبوا ﴿صَوَاعُ﴾ بحذف الألف».

وبه جرى العمل، ولم يذكره الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

[٢٢٥] أَصْوَاتُ أَسْتَجْرَهُ وَأَسْتَجْرَتْ وَمُنْصِفٌ كَلَدَتْ مَتَى رَسَمْتَ

كل ما كان في الشطر الأول من هذا البيت لأبي داود؛ وهي ثلاثة مسائل، وما في الشطر الثاني خاص بـ «المنصف»؛ وهي مسألة: ﴿كَلَدَتْ﴾.

فقوله: «أصوات» أراد: «وأصوات» معطوف على ما قبله لأبي داود، وأتى به منكرًا ليدخل تحته المعرف؛ إما بالألف واللام؛ مثل قوله في سورة لقمان: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾ [الآية: ١٩]، أو بالإضافة؛ مثل قوله في سورة الحجرات: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [الآية: ٢] ^(١).

وقوله: «أستجره»؛ أي: «واستجره»، وأراد: قوله تعالى في سورة

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤ / ٩٩٣) في موضع سورة لقمان: ﴿الْأَصْوَاتِ﴾ بغير ألف قبل التاء؛ وذكر مثله في موضعي سورة الحجرات، وسكت عن الذي في سورة طه، وهو قوله تعالى: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الآية: ١٠٨]، وسكوتُه عنه إما غفلة منه أو سهوًا، كما لا يبنى على سكوتِه حكم كما سبق بيانه، ولذلك أخذ له غالب شراح المورد بالإثبات فيه، وتبعهم على ذلك ابن القاضي والمارغني، والشيخ الضباع، وأبو زيتحار، وحذفه أبو إسحاق التجيبي كما نص عليه ابن عاشر، وهو الذي ينبغي أن يكون موافقة لنظيره وتقليلًا للخلاف.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٣١)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥١٥ - ٥١٦)، وشرح المجاصي على المورد (مخطوط): [١ / ٩٧]، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٥١ / ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥ / ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٧)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (١ / ٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

القصص: ﴿يَتَأَبَّأُ أَصْتَجِرَهُ﴾ [الآية: ٢٦].

قال: «بغير الألف»^(١).

وكذلك «أستجرت»، [وأراد: قوله فيها: ﴿إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَجِرْتَ أَلْقَوَى الْأَمِينِ﴾ [الآية: ٢٦]^(٢)، «بحذف الألف في الكلمتين على الاختصار، وعلى نية التخفيف»^(٣).

وقوله: «ومنصف» حذف هذه الكلمة التي هي «كلمات» [القصص: ٢٦]، فمتى كتبه، فاكتبه بغير ألف كما في «المنصف»^(٤)، أو [أن يثبت]^(٥) بألف كما في غيره.

ثم قال ﷺ:

(١) مختصر التبيين: (٤ / ٩٦٤ - ٩٦٥).

(٢) سقطت من «س».

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ٩٦٥)؛ وبه جرى العمل في الكلمتين، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥ - ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩ - ٨٠).

(٤) وكذلك نص عليه التجيبي كما نقل ابن عاشر، وبه جرى العمل عند المغاربة اتباعاً للمنصف، وجرى عمل المشاركة على إثباته، ولم يتعرض له الداني وأبو داود والشاطبي، فهو من الحروف التي اختص بنقلها الناظم من المنصف.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥١٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(٥) في «س»: «إن شئت».

[٢٢٦] **وَإِبْنُ نَجَّاحٍ شَهِيدًا إِنْ نُصِبَا يَسْمِرِيٌّ، وَتَمَثِيلَ سَبَا**
ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل كلها لأبي داود^(١).

وذكر أن لفظ ﴿سَمِرِيٌّ﴾ بالحذف له^(٢)، بشرط أن يكون منصوباً؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، و﴿شَهِيدًا عَلَيَّكَ﴾ [المزمل: ١٥].
كما احترز من المرفوع والمخفوض، فهو ثابت له^(٣).

والثانية: [كلمة ﴿يَسْمِرِيٌّ﴾ في سورة طه: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَسْمِرِيٌّ﴾ [الآية: ٩٥]، وأراد: الألف التي بين السين والميم^(٤)، وأما التي بين الياء والسين، فهي محذوفة لجمعهم^(٥)، وقيده بقوله: «يَسْمِرِيٌّ»^(٦) احترازاً من قوله: ﴿أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٧]^(٧).

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥١٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٩)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤/ ١٠٠٣ و ٤/ ١١٢٨).

(٣) وجرى العمل على حذف ألف المنصوب، وإثبات ألف المرفوع والمخفوض،
ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٤) قال في مختصر التبيين (٤/ ٨٥٢): «﴿يَسْمِرِيٌّ﴾ بحذف الألفين قبل السين وبعدها»

(٥) انظر: البيت رقم (١٥١) وشرحه: (٣/ ١٠٢٦).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) وكذلك احترازاً من وقوله: ﴿وَأَصْلُهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]؛ فهو ثابت - أيضاً -؛ ولم
يتعرض لذكرها الإمام الداني، وجرى العمل على حذف ما فيه ياء النداء وإثبات
ما عداها.

والمسألة الثالثة: «وتمثيل سبا»، فقيده بالسورة، وأراد به: قوله تعالى:

﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سبا: ١٣] (١).

واحترز به مما في سورة الأنبياء: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَنِقُورُونَ﴾

[الآية: ٥٢]؛ فهو ثابت (٢).

ثم قال ﷺ:

[٢٢٧] مُغْضِبًا، وَالْمَعْرِفُ الْمَعْرِفَا وَعَنْهُ الْأَوْلَانُ جَمِيعًا حُدِفَا

كل ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - لأبي داود (٣).

فقوله: «مغضبا» يريد: «ومغضبا» بحذف واو العطف، أراد: قوله

تعالى في سورة الأنبياء في قصة يونس عليه السلام: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ

أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٨٧].

قال فيه: «بحذف الألف» (٤).

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١٠١٠).

(٢) جرى العمل فيها على حذف موضع سبا، وإثبات ما عداها.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥١٨)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٤٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦).

(٤) مختصر التبيين: (٤ / ٨٦٤)؛ وبه جرى العمل، وهو متحد ليس له نظير، ولم

يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

وقوله: «والعكف» بحذف الألف، وأراد: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿الْعَكْفُ فِيهِ﴾ [الآية: ٢٥].

قال فيه: «بحذف الألف بين الكاف والعين»^(١).

وقوله: «المعرفا» يريد: هذا، واحترز به من المنكر؛ مثل: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]؛ فهو ثابت.

وقوله: «وعنه»؛ أي: عن أبي داود، «الأوثن»؛ أي: ألفاظ ﴿الْأَوْثِنِ﴾ «جميعاً حذفاً»؛ سواء كان معرفاً، أو منكرًا^(٢).

فالمعروف نحو قوله تعالى في سورة الحج: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الآية: ٣٠].

والمنكر مثل ما في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ [الآية: ١٧]، وبعده ﴿أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [الآية: ٢٥].

والألف في قوله: «المعرفا»، و«حذفاً» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷻ:

[٢٢٨] ثُمَّ مَحْطَرِبٍ، وَبِاضْطِرْبٍ فِي أَدْعِيَائِهِمْ لَدَى الْأَحْزَابِ

(١) مختصر التبيين: (٤/ ٨٧٥)؛ وبه جرى العمل في المعرف بأل، وحذف ما عداه، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٥٣).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤/ ٨٧٦ و ٤/ ٩٧٨)؛ وبه جرى العمل فيها مطلقاً، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٤٢).

ذكر في هذا البيت مسألتين: ﴿تَحْرِيْبَ﴾ و﴿أَدْعِيَاءِيْهِمْ﴾ بالخلاف، وكل ذلك لأبي داود.

فقال: «ثم محضرب» يريد: بالحذف لأبي داود^(١)، وأراد: قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿مَنْ تَحْرِيْبَ وَتَمَثِيْلَ﴾ [الآية: ١٣].

وقوله: «وباضطراب في أدعيائهم» يريد بـ«الاضطراب»: الاختلاف في ﴿أَدْعِيَاءِيْهِمْ﴾، وأراد: قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿أَزْوَاجَ أَدْعِيَاءِيْهِمْ﴾ [الآية: ٣٧].

قال في «التنزيل»: «وكتبوا في بعض المصاحف ﴿أَدْعِيَاءِيْهِمْ﴾ بألف، وفي بعضها بغير ألف، والأول أختار، ولا أمنع من الثاني»^(٢).

وقوله: «لدى الأحزاب» تتميم، وليس بقيد له؛ إذ ليس في هذه السورة، ولا في غيرها من السور غير هذه اللفظة.

ثم قال ﷺ:

[٢٢٩] فَكِهَّةٌ، وَاحْذِفْ لَهُ أَسْتَوْا وَيَتَخَفْتُونَ لَا امْتِرَاءُ

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤/ ١٠١٠)؛ وبه جرى العمل، ولا يدخل فيه «المحراب»، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥١٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٠٣)، وعلى اختياره جرى العمل فيها، ولم يتعرض له الإمام الداني.

دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

«فلكهة» يريد: «وفلكهة» [بحذف واو العطف]^(١)؛ معطوف على قوله: «وباضطراب في أديعائهم» و«فلكهة» باضطراب - أيضاً - لأبي داود، وأراد: قوله تعالى في سورة يس: ﴿لَمَّمْ فِيهَا فَنَكِهَةٌ﴾ [الآية: ٥٧].

قال في «التنزيل» [في قوله تعالى]^(٢) في سورة يس: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَلْيَوْمَ فِي سُجُلٍ فَنَكِهُونَ﴾ [الآية: ٥٥]: «[فيه من الهجاء: ﴿فَنَكِهُونَ﴾]^(٣) كتبوه في [٧٤/ب] جميع مصاحف أهل المدينة، وفي مصاحف سائر الأمصار بغير ألف، ومثله: ﴿فَنَكِهَةٌ﴾^(٤)، و﴿فَنَكِهِينَ﴾^(٥)، وفي بعضها بألف^(٦).

ولم يذكر أبو داود الخلاف في ألف ﴿فَنَكِهَةٌ﴾ إلا في هذه السورة، وحيث ما أتى لفظ ﴿فَنَكِهَةٌ﴾ لم يذكر فيه إلا الحذف^(٧)، فما أدري هل استغنى عن ذكر الخلاف فيه بما ذكره هنا، وأنه ترجح عنده الحذف، فلذلك لم يعد ذكر الخلاف فيه؛ لأنه ذكر الحذف عن مصاحف أهل

(١) سقطت من «س».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في: [يس: ٥٦].

(٥) في: [الدخان: ٢٦]، و[الطور: ١٦]، و[المطففين: ٣١].

(٦) مختصر التبيين: (٤/١٠٢٧).

(٧) انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٢) و(٤/١١٤٦) و(٤/١١٦٥) و(٤/١١٧١) و(٤/١١٧٢).

(٤/١١٧٦ - ١١٧٧) و(٥/١٢٧٠).

المدينة، وبعض مصاحف أهل الأمصار، ولم يبق الإنبات إلا في أقل المصاحف^(١).

ثم قال: «واحذف له»؛ أي: لأبي داود، «أستوا» من غير خلاف، وأراد: قوله تعالى في سورة الروم: ﴿أَسْتَوُوا لَشَوَائِكُمْ﴾ [الآية: ١٠]، وفي سورة النجم: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا﴾ [الآية: ٣١].

إلا أنه أطلق في قوله: «واحذف له أستوا»؛ أي: ألف ﴿أَسْتَوُوا﴾ حيث ورد^(٢)، ولم يقيده بأحد هذين الموضعين، وليس هناك غيرهما.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا ﴿أَسْتَوُوا﴾ بواو واحدة بعد السين، من غير صورة للهمزة، وألف بعدها من غير ألف قبلها اختصاراً، ولا صورة للهمزة؛

(١) وذكر أبو عمرو المواضع الثلاثة بالخلاف - أيضاً - في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، وكذلك ذكرها الإمام الشاطبي، وجرى العمل فيها بالحذف؛ رعاية لقراءة أبي جعفر بلا ألف، وافقه حفص، وابن عامر بخلف عنه في المطففين، والباقون بالألف في الجميع.

انظر: المقنع: (ص ٩٧)، والبيت رقم (١٠٥) من العقيلة في الوسيلة للشخاوي: (ص ٢٠٩)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٥٤)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥١٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٥).

(٢) وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٢٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

كراهة الجمع بين واوين؛ لوقوعها قبلها، وإيجاب تصويرها على حركة نفسها، [وهي الواو] ^(١) «^(٢)».

وقوله: «ويتخلفون» أراد: قوله تعالى في سورة طه: ﴿يَتَخَفَتُونَ﴾

يَنَّهُمْ ﴿[الآية: ١٠٣]

قال في «التنزيل»: «كتبوه بحذف الألف، وكذلك في: ن والقلم» ^(٣)؛

في قوله: ﴿فَانظُرُوا وَهُمْ يَخْفَتُونَ﴾ [الآية: ٢٣] ^(٤).

وقوله: «لا امترء» أي: لا شك في حذفه لأبي داود، و«الامترء» مصدر:

«امترى يمتري امترء»؛ إذا شك ^(٥)، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَمْتَرْتِ بِهَا﴾

[الزخرف: ٦١]، وقال: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، وقال: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ

الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤].

وأصله: «تمتريون» على وزن «تفتعلون»، استثقلت الضمة في الياء

نقلت إلى الراء قبلها، فبقيت الياء الساكنة، والواو بعدها ساكنة، حذفت

(١) سقطت من الأصل .، وهي كذلك في مختصر التبيين .

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ٩٨٥). وانظر - أيضاً -: (٤ / ١١٥٥).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ٨٥٢)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني .

دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٥ / ١٢٢٠).

(٥) انظر: كتاب العين للفراهيدي «م ر ا»: (٨ / ٢٩٥)، ولسان العرب لابن منظور

«مادة مرا»: (١٥ / ٢٧٥).

الياء لالتقاء الساكنين .

ثم قال ﷻ :

[٢٣٠] «وَأَسْتَفْتُهُ كَذَلِكَ رُسْمًا عَنْهُ كَذَا عَبْدَتِهِ بِمَرِيَمَا

قوله: «وَأَسْتَفْتُهُ» معطوف على ما قبله لأبي داود، وأراد:

قوله تعالى في سورة القصص: ﴿فَأَسْتَفْتُهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾ [الآية: ١٥].

قال في «التنزيل»: «﴿فَأَسْتَفْتُهُ﴾ بغير ألف»^(١).

[وقوله: «كذلك رسماً عنه»: أي: بالحذف كتب لأبي داود، مثل ما تقدم

قبله؛ أي: كما تقدم كتبه، «عنه»؛ أي: عن أبي داود]^(٢).

وقوله: «كذا عبْدته» أي: بالحذف - أيضاً - «عبْدته بمريما»، وأراد:

قوله تعالى في سورة مريم: ﴿فَأَعْبَدَهُ وَأَصْطَرِحَ لِعِبَادَتِهِ﴾ [الآية: ٦٥]^(٣).

وقيد بسورة مريم احترازاً مما في سورة الأنبياء: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

عِبَادَتِهِ﴾ [الآية: ١٩].

(١) مختصر التبيين: (٤ / ٩٦٣)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال في مختصر التبيين (٤ / ٨٣٥): «﴿لِعِبَادَتِهِ﴾ بغير ألف، كذا رسمه الغازي ابن قيس في هجاء السنة له»؛ وهو الذي جرى به جرى العمل.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

والألف في قوله: «رسماً» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ:

[٢٣١] وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فَصَلُّ لُقْمَانَ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ الْحَرْفَانُ.

ذكر في هذا البيت لفظة ﴿فَصَلُّهُ﴾، وهي في سورتين: في سورة لقمان [الآية: ١٤]، وفي سورة الأحقاف [الآية: ١٥]، وذكر أنهما اتفقا على ما في سورة لقمان بالحذف^(١)، وانفرد أبو داود بحذف ما في سورة الأحقاف دون أبي عمرو.

فقوله: «وعن أبي عمرو فصل لقمان»؛ أي: جاء حذف «فصل لقمان» احترازاً من الذي في سورة الأحقاف^(٢).

(١) ووافقهما الشاطبي - أيضاً - في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٢) في الوسيلة: (ص ٢٠١).

(٢) قال في المقنع (ص ١٣) في الباب المروي عن نافع: «وفي لقمان ﴿وَفَصَلُّهُ﴾» يعني: بحذف الألف.

وقال اللبيب عند شرحه لبيت الإمام الشاطبي في العقيلة: «روي عن نافع أنه قال: ﴿وَفَصَلُّهُ﴾ في مصاحف أهل المدينة بغير ألف بين الصاد واللام، في لقمان، والأحقاف، وكذلك ذكره جميع المصنِّفين لكتب الرسم، وذكره أبو عمرو في المقنع، في سورة لقمان، والأحقاف».

قال ابن عاشر معقياً عليه: «ولم أر الذي في الأحقاف في المقنع، كما لم يره الناظم، والشاطبي، ولم يتعرض له السخاوي، ولا الجعبري».

«وعن أبي داود جاء الحرفان» يريد: بالحذف هذا الذي في سورة لقمان، والذي في سورة الأحقاف^(١).

وليس فيهما في السبع قراءة، وذكر السخاوي^(٢) في هذا الذي في سورة لقمان في الشاذ قراءة^(٣): ﴿وَفَصَّلُهُ﴾^(٤)، [ثم ذكر]^(٥) عن أبي رجاء، ومورق^(٦)،

= انظر: الدرّة الصقيلة لليب (مخطوط): [٤٤ / ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٦٠ / ب]، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠١ - ٢٠٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٧)

(١) قال أبو داود: «وكتبوا ﴿وَفَصَّلُهُ﴾ بحذف الألف». مختصر التبيين: (٤ / ٩٩٢ و ٤ / ١١١٩).

(٢) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٠٣).

(٣) بل هي قراءة متواترة، قرأ بها من العشرة: يعقوب، إلا أن يكون اصطلاحاً منهم في زمنهم من أن الشاذ ما كان خارجاً عن القراءات السبع المشهورة.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥٥٦)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٧٣)، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٩٩).

(٤) انظر: المحتسب لابن جني: (٢ / ١٦٧)، ومختصر في القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١١٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨ / ٦١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٢٣ و ٦٩٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها لعبد الفتاح القاضي: (ص ٨١).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) هو: مُورِّقُ بن مشرج العجلي أبو المعتمر، من العباد الزهاد، روى عن أنس، وابن عمر، وغيرهما، وحَدَّث عنه: قتادة، وحميد الطويل، وغيرهما، ووردت =

وابن حوشب^(١)، وطلحة^(٢).

فرسم على هذه القراءة، ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان، معلومةً عند الصحابة، فإن كانت معلومة، فذلك حقيقة رسمه، وإلا، فحذف الألف تخفيفاً^(٣).

= عنه الرواية في حروف القرآن، توفي في ولاية عمر بن هبيرة على العراق سنة خمس ومئة.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٤٧٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد: (٧ / ٢١٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٥٣٥).

(١) هو: شهر بن حوشب الشامي البصري أبو سعيد، تابعي مشهور، قرأ على ابن عباس، وبياض، وعرض عليه ابن نهيك، توفي سنة اثنتي عشرة ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٣٧٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢٩٨).

(٢) ورويت كذلك عن أبيي، والحسن، والجحدري، والسختياني.

وأما طلحة، فهو: طلحة بن مصرف الهمداني الكوفي أبو محمد، تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عنه: محمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمداني، توفي سنة اثنتي عشرة ومئتين.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٥ / ٢٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٥ / ١٩١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٣١٠).

(٣) جرى العمل على الحذف في الموضعين عند المغاربة، واختلقت باقي المصاحف، ففي بعضها - كمصحف الجماهيرية - بالإثبات في موضع الأحقاف، والحذف في موضع لقمان اتباعاً للداني، والذي ينبغي أن يكون الاتفاق على =

ثم قال ﷺ:

[٢٣٢] وَلَا تَخْفُ دَرَكًا يُدْفَعُ الْحَذْفُ عَنْهُمَا بِخَلْفٍ وَاقِعٍ

مما حفظته عن ناظم هذه القصيدة ﷺ في مثل هذا البيت في قوله:

«يدفع»، و«واقع» قال: «يجوز في العين من «يدفع» و«واقع»: الضم [على الإعراب] (١)، وهو الأصل؛ [ويجوز] (٢) السكون، وهو فرع، وهما لغتان، إلا أن إطلاق القافية أحسن، إلا إذا تعذر الوزن، فيرجع إلى تغييرهما بالسكون».

قوله: «ولا تخف» مبتدأ، و«يدفع» معطوف، و«الحذف» أول الشطر الثاني مبتدأ ثانٍ، و«عنهما» جار ومجرور، ومثله: «بخلف واقع» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والضمير الرابط بين الجملة والمبتدأ الأول [١/٧٥] محذوف تقديره: «فيهما»، كأنه يقول: «ولا تخف دركا يدفع» الحذف عنهما فيهما؛ يعني: في هذين اللفظين، وهما: قوله: ﴿لَا تَخْفُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧]، وقوله: ﴿يُدْفَعُ﴾ [الحج: ٣٨].

ذكر الشيخان الخلاف في هذين اللفظين، وأنهما محذوفتا الألف في

= الحذف في موضع الأحقاف، والإثبات أو الحذف في موضع لقمان؛ مراعاة لقراءة يعقوب في موضع الأحقاف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٨)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٥٠).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

بعض المصاحف، وثابتا الألف في بعضها^(١).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار في سورة طه: «في بعض المصاحف: ﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿لا تخاف دركا﴾ بالألف»^(٢).

هذا معنى قوله: «الحذف عنهما بخلف واقع»؛ أي: الحذف واقع بين الشيخين في هذين اللفظين بخلاف.

وذكر أبو داود مثل ما في «المقنع» سواء^(٣).

وفي هذا اللفظ في السبع قراءتان مشهورتان كما في رسمه: فحمزة يقرؤه بغير ألف، وسائر القراء يقرؤونه بألف^(٤)، فهو على هذا مما اختلف القراء فيه، واختلف في رسمه، غير أنه على قراءة النفي لا إشكال فيه، ويكون

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٢٢)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٨).

(٢) المقنع: (ص ٩٥).

(٣) ونصه في مختصر التبيين (٤ / ٨٥٠): «﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾ كتبوه في بعض المصاحف بغير ألف بين الخاء والفاء، وفي بعضها بألف»؛ وجرى العمل بالحذف؛ اعتبارا لقراءة حمزة.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [هـ / ب]، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٢١)، والتيسير للداني: (ص ١٥٢)، والنشر

لابن الجزري: (٢ / ٣٢١).

قوله: ﴿وَلَا تَخْتَشْنَ﴾ معطوفاً عليه .

وقراءة ﴿لا تخف﴾ على النهي يكون: ﴿وَلَا تَخْتَشْنَ﴾ مشكلاً، وكان حقه أن يكون: ﴿ولا تخش﴾ مجزوماً كما هو المعطوف عليه المجزوم، إلا إن يقال: إن الألف فيه لإشباع فتحة الشين، على حد قول الشاعر^(١):

[إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي]^(٢) وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلُّقِي

أراد: «ولا ترضها»، ولكنه لما أشبع الفتحة، تولد منها ألف.

وكذلك قول الآخر^(٣):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

فلما أشبع الفتحة، تولد عنها ألف.

(١) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه (ص ١٧٩).

وانظر: الخصائص لابن جني: (١ / ٣٠٧)، وسر صناعة الإعراب لابن جني:

(١ / ٧٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٠)، وشرح

شافية ابن الحاجب للأسترابادي: (٣ / ١٨٥ و ٤ / ٤٠٩).

(٢) في الأصل: «إِذَا أَنْصَفُونَ غَضِبْتَ بِضَيْفِي»، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما

في كتب الأدب والعربية.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.

انظر: المفضليات للزبي: (ص ١٥٧)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري:

(١٥ / ٣١٤)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: (ص ٣٣٠)، وتاج المروس

للزبيدي: (١٦ / ١٧٣).

وكذلك قول عنتره في إشباع الفتحة - أيضا - :

يَنْبَعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ^(١).

أراد: «ينبع»، فلما أشبع الفتحة تولد عنها ألف.

ويحتمل أن يكون الألف في ﴿تَخْتَشَى﴾ ألف التطويل، لتعل رؤوس الآي وتشاكل، مثل قوله: ﴿الظُّنُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾، و﴿السَّيْبِلَا﴾^(٢)، لأن رؤوس الآي مشبهة بقوافي الشعر^(٣).

وأما قوله: «يدافع» فأراد قوله في سورة الحج: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية: ٣٨] فهو أيضا بالخلاف عنهما^(٤).

فقال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «في الحج في بعض المصاحف ﴿يدافع﴾ بألف، وفي بعضها

(١) وهذا البيت بتمامه:

يَنْبَعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةَ زَيَافَةَ مِثْلَ الْفَيْسِقِ الْمُقْرَمِ
انظر: ديوان عنتره بن شداد: (ص ٢٠٤).

(٢) في [الأحزاب: ١٠ و ٦٦ و ٦٨].

(٣) انظر: إيضاح الوقف ولابتداء لابن الأنباري: (١ / ٢٥٩ و ٢ / ٧٦٨)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٢ / ١٠٢)، وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٢٤٥)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢ / ٤٢٠)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤٥٨)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (ص ٨٩٨).

(٤) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٧).

بغير ألف»^(١).

وفي «التنزيل»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ﴾ كتبوه في مصاحف أهل المدينة بغير ألف على أربعة أحرف، واختلفت سائر مصاحف الأمصار فيه: ففي بعضها بغير ألف - كما قدمنا -، وفي بعضها بألف، واختلف القراء - أيضاً - فيه^(٢): فقرأه الصاحبان - أعني: ابن كثير، وأبا عمرو - بغير ألف مع إسكان الدال وفتح الفاء^(٣)، وقرأ سائر القراء بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها في اللفظ»^(٤).

فيكون - أيضاً - مما اختلف القراء فيه، واختلف في رسمه؛ مثل:

﴿لَا تَخَفُ دَرَكًا﴾^(٥).

ثم قال ﷻ:

[٢٣٣] فَنَظِرَةٌ تُمَّ مَعًا بِهَيْدِي فِيهَا سِرْجًا، وَبِنِصِّ صَادٍ

(١) المقنع: (ص ٩٥).

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٧)، والتيسير للداني: (ص ١٥٧)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٣٢٦).

(٣) ووافقهما يعقوب.

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ٨٧٦ - ٨٧٧).

(٥) وجرى العمل على الحذف ليشمل القراءتين.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ ب]، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

[٢٣٤] وَظَلَّةٌ، لَيْكَةٌ، وَفِي بَقْلِيرٍ فِي الْأَوَّلِينَ الْحَذْفُ مَعَ تَصْغِيرِ

يريد: «فناظرة»؛ فإنه معطوف على ما قبله. وإن هذه الألفاظ

المذكورة في هذا البيت وقع الخلاف فيها للشيخين^(١) كما وقع في ﴿لَا تَخَفْ﴾، و﴿يُدْفَعُ﴾.

وأما «فناظرة» أراد: قوله تعالى في سورة النمل في قصة بلقيس:

﴿فَنَظَرَتْهُ بِمَرِّجِ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الآية: ٣٥].

قال في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار:

«في بعض المصاحف ﴿فَنَظَرَتْهُ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿فناظرة﴾ بغير ألف»^(٢).

وقال أبو داود: «﴿فناظرة﴾ كتبوه في بعض المصاحف على الاختصار

بغير ألف، وفي بعضها بألف على اللفظ، ولا يقرؤها أحد بغير ألف، ولا رسمها

الغازي، وأما حَكَمٌ وعطاءٌ، فرسامها بألف، والكاتب مخير فيها، فليكتب

(١) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة، وذكر الشيخ محمد علي خلف

الحسيني أن الخراز أهمل ذكر الخلاف فيها، وتابعه على ذلك د. أحمد شرشال

وهو سهو منهما، والخراز ذكره هنا كما صرح بذلك الشارح.

البيت رقم (١٠١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٩)، مختصر التبيين:

(٩٤٩/٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٢) المقنع: (ص ٩٦).

كيف شاء؛ لمجيء ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم بالوجهين^(١).

وقوله: «ثم معاً بهدي» يريد الموضعين: في سورة النمل [الآية: ٨١]، وفي سورة الروم [الآية: ٥٣]، ويريد - أيضاً -: بوقوع الخلاف فيهما^(٢).

قال في «المقنع» في الباب [٧٥/ب] المذكور: «وفي النمل في بعض المصاحف ﴿بهادي﴾ بألف وياء بعد الدال، وفي بعضها بغير ألف . . . وفي الروم في بعض المصاحف ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدِيٍّ لِّعَتِي﴾ [الآية: ٥٣] بغير ألف، ولم يثبتوا فيها ياء، وفي بعضها ﴿بهاد﴾ بألف ليس معها ياء^(٣).

قال أبو عمرو: في هذه ليس في شيء من هذه المصاحف فيها ياء، وإنما اختلفوا في الألف، واتفقوا في حذف الياء، والتي في النمل فيها ياء

(١) مختصر التبيين: (٤ / ٩٤٨ - ٩٤٩)؛ وجرى العمل بالحذف عند المغاربة خلافا للمشاركة.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٠).

(٢) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠١) في الوسيلة للسخاوي: (ص١٩٩)، تنبيه العطشان للرجراجي: (ص٥٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٤٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٩).

(٣) المقنع: (ص٩٦).

في جميع المصاحف، لم يختلفوا فيها، وإنما اختلفوا في الألف^(١).
ومثله ذكر أبو داود^(٢)، وزاد: «واختلفت القراء في ذلك - أيضاً^(٣):
فقرأنا لحمزة هنا، وفي الروم: ﴿تَهْدِي الْعَمَى﴾ بقاء مفتوحة وإسكان الهاء
﴿الْعَمَى﴾ بالنصب، ووقفنا له بإثبات ياء بعد الدال في هاتين السورتين،
وقرأنا في الموضوعين للباقيين بياء مكسورة وفتح الهاء وألف بعدها في
اللفظ، ﴿الْعَمَى﴾ بالخفض، ووقفنا لهم هنا بالياء، وفي الروم بغير ياء اتباعاً
للمرسوم، وإن أخذنا ذلك عنه؛ إذ ليس للقياس طريق في كتاب الله ﷻ؛
إذ هو سماع وتلقين؛ لقوله ﷻ: ﴿اقْرَأُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ﴾^(٤)، فلا جائز أن يقرأ

(١) انظر: المقنع (ص ٩٦).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤/ ٩٥٧ - ٩٥٨).

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٨٦)، والتيسير للداني: (ص ١٦٩)، والنشر
لابن الجزري: (٢/ ٣٣٩).

(٤) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد، والحاكم وابن حبان وصحاحه، وغيرهم
مع اختلاف في بعض الألفاظ:

«عن زبِّ بن حبّيش قال: قال عبد الله بن مسعود: تمارينا في سورة من القرآن،
فقلنا: خمس وثلاثون آية، ست وثلاثون آية، قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ،
فوجدنا علياً عليه السلام يناجيه، فقلنا: إنا اختلفنا في القراءة؛ فاحمرّ وجه رسول الله ﷺ،
فقال علي عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ يأمركم ان تقرؤوا كما علمتم».

انظر: المسند للإمام أحمد: (١/ ١٠٥ رقم: ٨٣٢)، والمستدرک علی الصحیحین
للحاكم: في أول كتاب التفسير: (٢/ ٢٤٣ رقم: ٢٨٨٥)، وصحيح ابن حبان: =

أحد إلا بما قرئ وسمع، تلاوة من القارئ على العالم، ومن العالم على المتعلم، على قصد منهما لذلك»^(١).

وقوله: «فيها سرجا» أراد: «فيها» بحذف واو العطف، وقوله: «فيها» هي لفظ القرآن، وأراد: قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا﴾ [الآية: ٦١].

يريد أيضا أن الخلاف وقع فيها للشيخين^(٢) في قوله: ﴿سِرْجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾، وقيده بقوله «فيها» احترازا مما وقع من لفظ ﴿سِرْجًا﴾ في غير

= كتاب الرقاق: باب قراءة القرآن: (٣/ ٢١ رقم: ٧٤٦)، ومسند أبي يعلى: (٨/ ٤٧٠ رقم: ٥٠٥٧)، والتمهيد لابن عبد البر: (٨/ ٢٩٠)، وفتح الباري لابن حجر: (٨/ ٣٦٤).

(١) مختصر التبيين: (٤/ ٩٥٨).

ولم يرجح أبو داود هنا شيئا، إلا أنه حسن الوجهين في كتاب التبيين أصل مختصر التبيين كما نقل عنه الليب، فقال: «في بعض المصاحف بغير ألف، وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن»، وذكر الظلمنكي - كما نقل الليب أيضا -: «أن الحذف آثر وأشهر، لقراءة حمزة»، وعلى الحذف جرى العمل.

انظر: الدرّة الصقيلة (مخطوط): [١/٤٤]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦١).

(٢) وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص١٩٣)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص٥٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٩).

سورة الفرقان، مثل ما في سورة الأحزاب [الآية: ٤٦]، وسورة نوح [الآية: ١٦]، [وسورة النبأ [الآية: ١٣]]^(١)؛ إذ ليس فيها خلافاً أنها ثابتة، وإنما الخلاف في هذا الذي ذكر في سورة الفرقان.

ذكر أبو عمرو في الباب المروي عن نافع أنه محذوف^(٢)، وذكر في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار أنه مختلف فيه^(٣).

وذكر أبو داود قال: «﴿سِرْجًا﴾ كتبوه في مصاحف أهل المدينة وسائر الأمصار بغير ألف... وروينا عن نصير بن يوسف النحوي عن محمد بن عيسى الأصبهاني: أن مصاحف أهل الأمصار أنها مختلفة في: ففي بعضها بألف، وفي بعضها بغير ألف.

وكذلك قرأنا للأخوين^(٤) مع ضم السين والراء، وقرأنا للباقيين بإثبات الألف في اللفظ مع كسر السين وفتح الراء^(٥)»^(٦).

ويكون على هذا مما اختلف القراء في قراءته وفي رسمه^(٧).

(١) سقطت من «ت».

(٢) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٣) انظر: المقنع (ص ٩٦).

(٤) وهما: حمزة، والكسائي، ووافقهما: خلف العاشر.

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٦٦)، والتيسير للداني: (ص ١٦٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٣٤).

(٦) مختصر التبيين: (٤/ ٩١٦ - ٩١٧).

(٧) وجرى العمل على الحذف، وهو الأشهر، كما قال اللبيب: «والحذف أثر

وأشهر؛ لأنه روي عن أبي عبيد أنه قال: في الإمام ﴿سِرْجًا﴾ بغير ألف»، وقال =

هنا انتهى الخلاف في هذه المواضع المتقدمة، وهي ستة ألفاظ: ﴿لَا تَخَفْ﴾، و﴿يُدْفِعْ﴾، و﴿نَاطِرَةٌ﴾، و﴿يَهْدِي الْعَمَى﴾ في الموضعين، و﴿سِرْجًا﴾ في سورة الفرقان.

فقوله: «وبنص صاد» كلام مستأنف، مقطوع مما قبله، وليس بمعطوف عليه؛ لأنه إن كان معطوفاً إذا بالخلاف في لفظ ﴿نَيْكَةً﴾ في الموضعين؛ لأن ما قبله فيه الخلاف، و﴿نَيْكَةً﴾ في الموضعين لا خلاف في حذف الألفين منهما، والموضعين في جميع المصاحف.

فقوله: «وبنص صاد» جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خير المبتدأ مقدم، والمبتدأ قوله: «ليكة» على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه يقول: استقر أو ثبت بنص صاد حذف ﴿نَيْكَةً﴾، فقوله: «بنص صاد»؛ أي: في سورة ص.

«وظلة» يريد: سورة الشعراء، «ليكه» يريد: محذوف الألف.

قال أبو داود: «كتبوه في جميع المصاحف [بلام وباء]»^(١)

= ابن القاضي: «العمل بالحذف لقراءة الأخوين، ولرواية نافع عن مصاحف المدينة».

انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٣/١]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٧).

(١) في الأصل: «بلام واحدة بعدها»؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

بعدها»^(١)، هنا، وفي سورة [داود]^(٢).

ومثله لأبي عمرو^(٣)، وقال: «كتبوا في كل المصاحف ﴿أَصْحَابُ نَيْكَةِ﴾
في الشعراء [الآية: ١٧٦]، وفي ص [الآية: ١٣] بلام من غير ألف قبلها
ولا بعدها، وفي الحجر [الآية: ٧٨]، وق [الآية: ١٤] ﴿الْأَيْكَةَ﴾^(٤).

انتهى كلامهما.

«ويقال: «الأيكة» بفتح التاء: اسمٌ للبلدة نفسها^(٥)، و«الأيكة»:

(١) مختصر التبيين: (٤ / ٩٣٧).

(٢) في «س»: «ص»، وهي نفسها.

(٣) وقال في المقنع (ص ٩١) بعد ما ذكر نحو كلام أبي داود: «ثم اجتمعت
عليها مصاحف أهل الأمصار كلها، فلا نعلمها اختلفت».

(٤) انظر: المقنع (ص ٢١).

(٥) ذكر عن قتادة، وابن عباس وغيرهما: أن «الأيكة»: الشجر الملتف المجتمع،
وهي واحدة الأيك، وكل شجر ملتف فهو عند العرب أيكة؛ ومنه قول نابغة بني
ذبيان:

تَجَلُّوْ بِقَادِمَتِي حَمَامَةً أَيْكَةً بَرْدًا أُسْفَ لِنَاتِهِ بِالْإِنْمِدِ
وأصحاب الأيكة: هم أهل مدين، وقال أبو عبيدة: الأيكة وليكة مدينتهم،
بمنزلة بكة من مكة.

انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩ / ٣٩٠)، والنكت والعيون
للماوردي: (٣ / ١٦٨)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (٣ / ٣٧١)، وجامع
لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠ / ٤٥ و ١٣ / ١٣٤ - ١٣٥).

اسمٌ للكورة^(١)، وبذلك قرأ الحرميان، وابن عامر فيهما^(٢): ﴿ليكة﴾ التاء غير مصروفة للتأنيث والعلمية.

وقال بعض النحويين: «إنما هو مكتوب في هذين الموضعين على نقل الحركة، فكتب على اللفظ»^(٣).

يريد: أن أصل الكلمة في هذين الموضعين «أيكة» على وزن «فعله»، فاء الكلمة منه همزة، ثم دخلت [١/٧٦] على الكلمة لام التعريف وهي ساكنة، فصار: «الأيكة» فنقلت حركة الهمزة إلى لام المعرفة، وحذفت الهمزة، فلما حذفت لفظاً، حذفت خطأً.

قال الشيخ: وكلام هذا النحوي فيه نظر؛ لأنه إن كان مراده بقوله: «إنما

(١) وهي: الصقع والبقعة التي يجتمع فيها قرى ومحال، وجمعها «كُورٌ» مثل: غرفة و«عُرْفٌ».

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة كور»: (١٥٤ / ٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة كور»: (٧٧ / ١٤).

(٢) ووافقهم: أبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٧٣)، والتيسير للداني: (ص ١٦٦)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٣٦).

(٣) هذا النص بتمامه من قول السخاوي في شرحه على العقيلة، وعقب عليه بكلام لأبي عبيد على ما قاله النحويون.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٢).

هو مكتوب في هذين الموضعين على نقل الحركة» على قراءة نافع، ومن قرأ بها^(١)، فهذا غير صحيح؛ إذ اللام على قراءة نافع ليست بلام تعريف، وليس بعدها همزة تنقل حركتها إلى ما قبلها، وإنما هو على وزن «فعللة»، فاء الكلمة منه لام، والدليل على صحة هذا: كونه غير مصروف، ولو كانت اللام هنا لام تعريف، لوجب أن يكون مصروفاً مخفوضاً بالإضافة؛ لأن ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام المعرفتان انصرف.

وإن كان مراد هذا النحوي: أنه كتب على نقل الحركة على قراءة من قرأ ﴿الْأَيَّكَةَ﴾ بسكون اللام وتحقيق الهمزة وخفض التاء، وهي قراءة الكوفيين، وأبي عمرو، وابن العلاء، فهذا - أيضاً - غير صحيح؛ لأن هؤلاء لا ينقلون حركة الهمزة إلى اللام^(٢)، إلا أن يريد أن ينقل في الكلمة، جائز على لغة العرب، وأن الكوفيين وأبا عمرو لم يقرؤوا به، وعلى هذا يحمل كلام الشاطبي رحمته الله في «العقيلة»: «وليكة الألفان الحذفُ نالهما»^(٣).

وأنه حذف من هذه الكلمة ألفان: ألف قبل اللام، وألف بعدها^(٤)،

- (١) وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر كما سبق ذكره قريباً.
- (٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٢ / ٣٢)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (١ / ٤١٦)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٥١٩)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢ / ٤٤٩)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٤ / ٩٧).
- (٣) البيت رقم (١٦٥) من العقيلة وتامه: «في صَادَ والشُّعْرَاءُ طَيِّبًا شَجْرًا». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢١).
- (٤) انظر: معاني القرآن للفراء (١ / ٨٨ و ٢ / ٩١).

إنما ذلك على قراءة من قرأ: ﴿الأيكة﴾ بسكون اللام وإثبات ألف الوصل مفتوحة قبلها في ابتدائها وهمزة مفتوحة بينها وبين الياء الساكنة في الحالين وخفض الهاء، وهم أهل العراق.

وأما على قراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، فليس في الكلمة حذف، لا قبل اللام، ولا بعد اللام؛ إذ وزن الكلمة: «فَعْلَةٌ»، اللام أصلية، وهي فاء الكلمة، وليست بلام تعريف؛ لما قلناه.

وقد أشار أبو محمد مكي في «الهداية»^(١) إلى بعض ما قلناه، ونص ما قاله رحمته في سورة الحجر في قوله: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ قال: «لم يختلف القراء في الهمزة والخفض هنا، وفي ق، وإنما اختلفوا في الشعراء، وفي ص في فتح التاء وخفضها، فمن فتح التاء، قرأه بلام بعدها ياء، وبه جعل «ليكة» اسماً للبلدة، فلم يصرفه للتأنيث والتعريف، فوزنه «فعللة»، ومن قرأه بخفض التاء، جعله معرفاً بالألف واللام، فخفضه لإضافة ﴿أَصْحَابٍ﴾ إليه، وأصله: «أيكة» اسم لموضع فيه شجر ودوم ملتف»^(٢).

قال^(٣): «ولم يعرف المبرد «ليكة» على «فعللة»، وإنما هي عنده «أيكة» دخلها حرف التعريف، فانصرفت، وقراءة من فتح التاء عنده غلط، وإنما

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (٦/٣٩١٩ - ٣٩٢٠ / ١١ / ٧٠٣٤).

(٢) ورد هذا النص في كتابه: مشكل إعراب القرآن، ولم يرد في الهداية. انظره:

(١/٤١٦ و ٢/٥٢٨ - ٥٢٩).

(٣) أي: مكي بن أبي طالب.

تكون التاء مكسورة، واللام مفتوحة، وألقي عليها حركة الهمزة، كما قالوا: «الحمر» و«سَلَّ»^(١) «^(٢)».

وهذا الذي قدمناه أولاً عن بعض النحويين فيه نظر؛ كما قلنا.

وقوله في بقية البيت: «وفي بَقْدِرٍ في الأولين الحذف»؛ «الحذف»: مبتدأ، والخبر في المجرور قبله.

وقوله: «في الأولين» يعني: الحذف عن الشيخين في اللفظين الأولين من لفظ ﴿بِقَدِرٍ﴾، وأراد: الذي في سورة يس [الآية: ٨١]، والذي في سورة الأحقاف [الآية: ٣٣]، هذان هما الأولان، وهما اللذان وافق أبو عمرو وأبو داود على الحذف فيهما^(٣)؛ احترازاً من الذي في سورة القيامة [الآية: ٤٠]؛ لأنه مسكوت عنه لأبي عمرو، وهو محذوف لأبي داود^(٤)، وأما الذي في سورة الأحقاف فليس فيه قراءة، لا في السبع ولا في الشاذ.

(١) في مشكل إعراب القرآن: «كما قالوا في الأحمر: لحمر، وفي أسأل: سل».

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/ ٥٢٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ١٣)، ومختصر التبيين: (٤/ ١٠٣٠ و ٤/ ١١٢١).

ووافقهما - أيضاً - الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧).

(٤) قال في مختصر التبيين (٥/ ١٢٤٦): «﴿بِقَدِرٍ﴾ بحذف الألف».

وأما الذي في سورة يس، فقرأه يعقوب^(١) ﴿يَقْرَأُ﴾ على أنه فعل مضارع، ويروي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكذلك يقرأ الجحدري، وأبو إياس^(٢)، وابن أبي إسحاق^(٣)، وغيره. ذكره السخاوي في شرح «العقيلة»^(٤).

وأما قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَلَا تَصْعَرَ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ١٨]، فإنهما اتفقا على حذف الألف^(٥)، ولذلك قال: «في الأولين الحذف مع تصلح المعية تقتضي المشاركة في حكم الحذف. [٧٦/ب]

(١) أي: رويس عن يعقوب هنا؛ أي: بسورة يس، ووافقه روح على الذي في سورة الأحقاف.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥٢٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٥٥)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٥٣).

(٢) هو: هارون بن علي بن حمزة الكوفي أبو إياس، ولد الكسائي، أخذ القراءة عن أبيه الكسائي، وهو من المكثرين عنه. غاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٣٠٢).

(٣) هو: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب الحضرمي، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، روى القراءة عنه: عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، وهارون بن موسى الأعور، مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقيل غير ذلك.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٣٦٨).

(٤) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٠٧).

(٥) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣).

ذكره أبو عمرو في باب ما اتفقت عليه مصاحف الأمصار^(١)، وذكره أيضا في الباب المروي عن نافع^(٢).

وفي «التنزيل»: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ كتبه بغير ألف بين الصاد والعين، وقرأنا كذلك للتابعين: وهم الابنان وعاصم^(٣) مع تشديد العين، والباقون وهم: الأخوان ونافع وأبو عمرو^(٤) بألف بين الصاد والعين مع تخفيفها^(٥)»^(٦).

قال الشيخ: فيكون هذا مما اختلفت القراء في قراءته، واتفقوا على رسمه^(٧).

ثم قال ﷺ:

[٢٣٥] وَحَيْثُمَا بِقَادِرٍ بِالْبَاءِ جَاءَ لِابْنِ نَجَاحٍ بِاسْتِيفَاءِ

لما ذكر في الشطر الذي قبل هذا البيت: أن الشيخين اتفقا على حذف

(١) قال في المقنع (ص ٨٩): «وفي لقمان كتبوا ﴿تُصَعِّرُ﴾ بغير ألف».

(٢) انظر: المقنع (ص ١٣).

(٣) ووافقهم: أبو جعفر ويعقوب.

(٤) ووافقهم: خلف العاشر.

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥١٣)، والتيسير للداني: (ص ١٧٦)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٣٤٦).

(٦) مختصر التبيين: (٤/ ٩٩٢ - ٩٩٣).

(٧) وجرى العمل على حذفه. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٠)، وسمير

الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

الألف من لفظ ﴿بِقَدْرِ﴾ في الأولين، وسكت عما سواهما، ذكر في هذا البيت: أن لفظ ﴿بِقَدْرِ﴾ حيث جاء في القرآن و«الباء» في أوله، [فهو محذوف لأبي داود؛ هذا معنى قوله: «وحيثما بقدر بالباء»؛ أي: وحيث ما جاء، أو ما أتى، أو ما ورد هذا اللفظ، والباء أوله] ^(١) «لابن نجاح» يعني: أبا داود جاء به محذوفاً ^(٢).

وقوله: «باستيفاء» استفعال من الوفاء، وهو مصدر: «استوفى يستوفي استيفاء» وقعت الواو ساكنة قبلها كسرة، فانقلبت ياء؛ مثل: «ميعاد»، و«ميزان»، و«ميقات»؛ إذ: «موعد» و«موزن» و«موقت»؛ لأنه من: «الوعد» و«الوزن» و«الوقت».

و«الاستيفاء»: الاستيعاب، تقول: استوفيت كذا: إذا استوعبته وجمعته، وهو جمع الشيء والإحاطة به؛ أي: استوعبته، وحصرته، وجمعته، وأحطت به ^(٣)، فقوله: «باستيفاء»؛ أي: باستيعاب.

ثم قال ﷺ:

(١) سقطت من الأصل؛ وما أثبت من «س».

(٢) وجرى العمل على حذف لفظ ﴿بِقَدْرِ﴾ المقترن بالباء حيث ما ورد، وخرج منه غيره؛ نحو: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَّامٌ خَبِيرٌ﴾ [الطارق: ٨]، فهو ثابت.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٢٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة وعي»: (٣٩٦/١٥) ومادة وفي (٣٩٨/١٥).

[٢٣٦] كَذَا حَرْمُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْهُمَا وَهَلْ يُجَزَى، وَمَهْلًا حَيْثُمَا

قوله: «كذا»؛ أي: مثل ما ذكرت لك بالحذف.

وقوله: «حرم الأنبياء»، وهو قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرَبِيَةٍ﴾

[الأنبياء: ٩٥] اتفق الشيخان على حذف ألفه^(١).

قال أبو عمرو في باب: ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار:

«وفي الأنبياء: ﴿وَحَرَّمَ عَلَى قَرَبِيَةٍ﴾ بغير ألف^(٢)، ومثله لأبي داود^(٣).

وفيه قراءتان في السبع مشهورتان^(٤): ﴿حرم﴾ بالألف^(٥)، و﴿حِرم﴾

بكسر الحاء وسكون الراء^(٦)، فمن قرأه هكذا، فذلك حقيقة رسمه، ومن

قرأه بالألف، قدّر حذف الألف تخفيفاً، فيكون هذا مما اختلف القراء في

(١) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٢) في الوسيلة

للسخاوي: (١٨٥)

(٢) المقنع: (ص ٨٧).

وكذلك ذكره في الباب المروي عن نافع. انظر: المقنع (ص ١٢).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/ ٨٦٦): ﴿وَحَرَّمَ﴾ بحذف الألف.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣١)، والتيسير للداني: (ص ١٥٥)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٣٢٤).

(٥) وهي قراءة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم،

وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

(٦) وهي قراءة: شعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي.

قراءته، ولم يختلفوا في رسمه^(١).

وقوله: «وهل يجزى» كذلك - أيضاً - عنهما^(٢)، وأراد: قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [الآية: ١٧].

ذكره أبو عمرو بالحذف في الباب المروي عن نافع^(٣).

وقال أبو داود: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾ بياء بعد الزاي بغير ألف قبلها، واختلف القراء في قراءته^(٤)؛ فقرأه حفص والأخوان: بالنون، وفتح الجيم وألف بعدها وكسر الزاي^(٥)، وقرأ سائر القراء: بالياء وألف بعدها وفتح الزاي^(٦).

فليس في المشهور قراءة فيه بغير ألف في اللفظ، «وقرىء شاذاً»: ﴿وهل يجزى﴾ على ما لم يسم فاعله ﴿الكفور﴾ بالرفع،

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٣٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٦)،

ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦)

(٢) أي: بالحذف، ووافقهما الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧).

(٣) انظر: المقنع: (ص ١٣).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٨ - ٥٢٩)، والتيسير للداني: (ص ١٨١)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٥٠).

(٥) مع نصب الراء من ﴿كفور﴾؛ ووافقهم: يعقوب، وخلف العاشر.

(٦) مختصر التبيين: (٤ / ١٠١١).

وذلك على صورة رسمه، قرأ بذلك: ابن قيس^(١)، وابن [خيثم]^(٢)، وابن
ذر^(٣)،

(١) هو: علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي أبو شبل، فقيه كبير، عمُّ الأسود بن
يزيد، وخال إبراهيم النخعي، أخذ القرآن عرضاً على ابن مسعود، وسمع من
عمر، وعلي، وأبي الدرداء، وعائشة، قرأ عليه يحيى بن وثاب، وعبيد بن
نضيلة، وإبراهيم النخعي، توفي سنة اثنتين وستين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٥١)، وغاية النهاية لابن الجزري:
(٤٥٧ / ١).

(٢) في كل النسخ هكذا، والصواب «خُثَيْم» كما في الوسيلة.

وهو: الربع بن خثيم الكوفي الثوري أبو يزيد، تابعي جليل، وردت عنه الرواية
في حروف القرآن، أخذ القراءة عن عبدالله بن مسعود، عرض عليه أبو زرعة بن
عمرو بن جرير، وحدث عنه النخعي والشعبي، توفي سنة تسعين من الهجرة.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣ / ٢٤٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٢٥٨)،
وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢٥٧).

(٣) هو: عمر بن ذر بن عبدالله بن زرارة الهمداني الكوفي أبو ذر، إمام زاهد عابد،
حدث عن أبيه، وأبي وائل، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز،
وغيرهم، وروى عنه: ابن المبارك، ووكيع، وإسحاق الأزرق، ويونس بن
بكر، وغيرهم، توفي سنة خمسين.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٧ / ٤٤٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي:
(٦ / ٣٨٥).

وأبو عمران^(١)،^(٢).

ولعلها كانت مشهورة في ذلك الزمان قراءة مشهورة، فإن كان ذلك كذلك، فذلك حقيقة رسمه، وإلا، فحذف الألف تخفيفاً، فيكون على المشهور مما اتفق القراء على رسمه وقراءته.

وقوله: «ومهلداً حيشماً»؛ أي: حيث ما جاء في القرآن لفظ «مِهْدَاً»، فهو محذوف لهما^(٣).

قال أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع: «وفي طه: ﴿الْأَرْضَ مِهْدَاً﴾ [الآية: ٥٣] محذوف حيث وقع»^(٤).

ومثله لأبي داود حيث وقع^(٥)، إلا الكلمة الأولى من لفظ «مِهْدَاً»

(١) الإمام الثقة أبو عمران عبد الملك بن حبيب البصري الجوني، رأى عمران بن حصين، وروى عن جندب الجلي، وأنس بن مالك، وطائفة، وحدث عنه شعبة، والحامدان، وآخرون. توفي سنة (١٢٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٦٨/٨).

(٢) من كلام السخاوي في الوسيلة (ص ٢٠٨).

وانظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٢٢)، والمحتسب لابن جني: (٢/ ١٨٨)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٧/ ٢٦٦).

(٣) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٢١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

(٤) المقنع: (ص ١٢).

(٥) قال في مختصر التبيين (٤/ ١٩٩٧ - ١٠٩٨) في موضع الزخرف: «ومِهْدَاً» بحذف الألف، وذكر مثله في موضع سورة النبأ. انظر: (٥/ ١٢٦٠).

فإنه سكت عنها، ولذا قال الناظم في البيت الذي بعد هذا، وهو قوله ﷺ:

[٢٣٧] وَلَمْ يَجِيْءْ مِهْدًا أَعْنِي الْأَوْلَا لِابْنِ نَجَاحٍ إِذْ سِوَاهُ نَقَلًا
يريد الناظم: ما ذكرناه، وهو أن أبا داود ذكر لفظ ﴿مِهْدًا﴾ بحذف الألف حيث جاء في القرآن، إلا اللفظ الأول منه، وهو الذي في طه [الآية: ٥٣]، فإنه لم يذكره.

هذا معنى قوله: «ولم يجيء مهداً أعني الأول» يريد: اللفظ منه لم يأت لابن نجاح.

«سواه نقلاً»؛ أي: وغيره من لفظه نقله بالحذف^(١).

والألف في قوله: «الأول» و«نقلاً» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٢٣٨] وَعَنْهُمَا فِي فَرِغًا وَأَدْرَكَ وَفِي جُنْدًا قَدْ آتَتْ كَذَلِكَ

قوله: «وعنهما» يريد: عن [٧٧/١] الشيخين الحذف^(٢)، «في فرغا»

(١) واحترز من غير المنصوب؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَيْسَ الْمُهَادُّ﴾ (ص: ٥٦)، وجرى العمل على حذف ألف المنصوب مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٣١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٢)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٦١).

(٢) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٢١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

أي: في ألف هذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أَيْرٍ مُوسَىٰ قَنَرِيًّا﴾ [الآية: ١٠].

قال في «المقنع» في القبيل المروي عن نافع في القصص: ﴿قَنَرِيًّا﴾ بحذف الألف^(١).

[وفي «التنزيل»: ﴿قَنَرِيًّا﴾ بحذف الألف]^(٢) بين الفاء والراء^(٣).

وقوله: «وَأَذْرَكُ» الواو للعطف، وأراد: قوله تعالى في سورة النمل:

﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [الآية: ٦٦].

ذكره أبو عمرو في «المقنع» بحذف الألف فيما رواه قالون عن نافع^(٤).

وفي «التنزيل»: «وكتبوا»: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ﴾ بغير ألف بين الدال والراء،

وقرأنا كذلك [للساحيين^(٥)؛ يعني: ابن كثير، وأبا عمرو]^(٦) مع إسكان اللام،

وقطع الألف، وإسكان الدال على وزن: «أَفْعَلُ»، وقرأنا للباقيين بكسر اللام

للساكنين، فتكون الألف للوصل، وتشديد الدال وألف بعدها في

(١) المقنع: (ص ١٣).

(٢) سقطت من «س».

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ٩٦٢ - ٩٦٣).

(٤) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٥) ووافقهما: أبو جعفر، ويعقوب.

(٦) في كل النسخ: «للأخوين؛ يعني: حمزة، والكسائي»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته؛

كما في مختصر التبيين.

اللفظ^(١) «(٢)» .

فيكون هذا مما اختلف فيه القراء في قراءته، واتفقوا على رسمه .
وقوله: «وفي جذذاً قد أتت كذلك»؛ أي: وفي هذه الكلمة قد أتت
الألف كذلك؛ أي: محذوفة عنهما^(٣) كما ذكرت لك، وأراد: قوله تعالى
في سورة الأنبياء: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا﴾ [الآية: ٥٨] .

[ذكره في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع^(٤) .
وفي «التزويل»: «وكذلك ﴿جُودًا﴾»^(٥) بغير ألف^(٦) .
ثم قال ﷺ:

[٢٣٩] وَأَيُّهُ الزُّخْرُفِ وَالرَّحْمَنِ وَالنُّورِ فِيهَا جَاءَ بَعْدَ الثَّانِي
يريد - أيضاً - : مما اتفقا على حذف الألف منه : هذه الثلاثة الألفاظ
«أَيُّهُ»^(٧) ، وأضاف «أيه» إلى سورة الزخرف ، وأراد : قوله تعالى في سورة

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٨٥)، والتيسير للداني: (ص ٥٧)، والنشر لابن
الجزري: (٢ / ٣٣٩) .

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ٩٥٥ - ٩٥٦) .

(٣) ووافقهما الشاطبي - أيضاً - في العقيلة . انظر: البيت رقم (٩٢) في الوسيلة للسخاوي:
(ص ١٨٥) .

(٤) انظر: المقنع (ص ١٢) .

(٥) سقطت من الأصل .

(٦) مختصر التبيين: (٤ / ٨٦٢) .

(٧) ووافقهما على حذفها: المهدي، والشاطبي؛ قال الشاطبي في العقيلة: =

الزخرف: ﴿ وَقَالُوا يَتَّيِبُهُ السَّاجِرُ ﴾ [الآية: ٤٩]، وفي سورة الرحمن: ﴿ آيَةٌ
الْثَّقَلَانِ ﴾ [الآية: ٣١]، وفي سورة النور: ﴿ آيَةٌ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾
[الآية: ٣١].

واحترز بقوله: «والنور جاء فيها»؛ أي: في السورة، «جاء» يريد:
لفظ ﴿ آيَةٌ ﴾، «بعد الثاني»؛ أي: بعد اللفظ الثاني من لفظ ﴿ آيَهَا ﴾، فهو
على الثالث.

واحترز به من الأول والثاني؛ الأول: هو قوله تعالى: ﴿ يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [الآية: ٢١].

والثاني: ﴿ يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ﴾ [الآية: ٢٧].

والثالث: قوله تعالى: ﴿ آيَةٌ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الآية: ٣١]، وهو المراد.

قال في «المقنع»: «وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿ آيَهَا ﴾ فهو بالألف،
إلا ثلاثة مواضع؛ فإن الألف فيها محذوفة: أولها: في النور... وذكرها»^(١).

وقال في «التنزيل» في سورة النور: «وكتبوا ﴿ آيَةٌ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ في
جميع المصاحف بالهاء من غير ألف بعدها، هنا، وفي الزخرف، وفي
الرحمن، هذه الثلاثة مواضع لا غير على اللفظ؛ وقرأهن ابن عامر بضم

= وَأَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ آيَةُ الثَّقَلَيْنِ — من آيَةِ السَّاجِرِ اخْضُرْ كَاللَّذَى سَحَرَا

انظر: هجاء مصاحف الأماصار للمهدوي: (ص ١٠٨)، والبيت رقم (١٤٢) من
العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٤).

(١) المقنع: (ص ٢٠).

الهاء، وسائر القراء بفتحها.

واختلفوا - أيضاً - في الوقف عليهن: فوقف النحويان من القراء - وهما: أبو عمرو، والكسائي - عليهن بالألف^(١)، ووقف الباقر بن غير ألف على حال الرسم، على حسب ما أخذوا عن أئمتهم الذين قرؤوا عليهم^(٢) «(٣)». قال الشيخ: فأما علة حذف الألف في ﴿أَيَّه﴾ في المواضع الثلاثة فلوجهين^(٤):

أحدهما: أنها لما سكنت الألف في كلمة ﴿أَيَّه﴾ واللام بعدها - أيضاً - ساكنة سقطت الألف؛ إذ هي ساقطة من اللفظ في حال الدرج،

(١) ووافقهما: يعقوب.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٥٥)، والتيسير للداني: (ص ١٦١ - ١٦٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ١٤٢ و ٢/ ٣٣٢).

(٣) مختصر التبيين: (٤/ ٩٠٤).

(٤) بل لثلاثة أوجه كما ذكر الرجراجي وابن عاشر:

١ - الإشارة إلى قراءة ابن عامر.

٢ - حمل الخط على الوصل اللفظي.

٣ - الاكتفاء بالفتحة عن الألف؛ كالاكتفاء بالضممة والكسرة عن الواو، والياء في نحو: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] و﴿يُوتِ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿وَتَأْتُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وبأيهما.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٣٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٩ - ٧٦٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٣).

فحملوا الخط على ذلك اللفظ، وجعلوا في الثلاثة مواضع اختصاراً وإعلاماً، اجتزوا واكتفوا بالفتحة؛ كما فعلوا في: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةِ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَدَّعُ الْإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: ١١] اكتفوا بضم العين عن الواو.

والوجه الثاني: يحتمل أن يكونوا راعوا فيها القراءة الأخرى، وهي قراءة ابن عامر ﴿أَيْه﴾ بضم الهاء في الثلاثة مواضع.

أنه لغة^(١) - أعني: بضم الهاء من ﴿أَيْه﴾ حيث كان -، حكاه الفراء وغيره عن العرب، وحكى الأصمعي^(٢) عن بعض العرب: أنهم يقولون: «يَأْيَهُ الرجل»، و«يَأْيَهُ الإنسان»، و«يَأْيَهُ القوم»، وحكى الأصمعي - أيضاً - : [أنه]^(٣) سمع أعرابياً بسوق عكاظ

(١) لبني مالك رهط شقيق بن سلمة، وقيل: لبني أسد.

انظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤ / ٣٢٠)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦ / ٤١٤)، وروح المعاني للآلوسي: (١٨ / ١٤٧).

(٢) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي الباهلي البصري أبو سعيد، إمام في اللغة والغريب والأخبار، روى عن نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء وشعبة، وغيرهم، وروى عنه: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني وغيرهما، له: غريب القرآن، والأمثال، والاشتقاق، وكتاب النوادر. توفي سنة خمس عشرة ومائتين.

انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٤١٩)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ١١٢).

(٣) سقطت من الأصل.

وهو يضرب صدره] ^(١) وينشد:

يَأْيُهُ الصَّبُّ اللَّجُوجُ النَّفْسُ أَظُنَّاكَ حُبُّ الغَانِجَاتِ اللَّعْسُ ^(٢)

ثم قال ﷺ:

[٢٤٠] وَرَسْمُ الْأُولَى اخْتِيرَ فِي جَاءَنَا وَفِي تَرَاءٍ عَكْسُ هَذَا بَانَا

قوله: «ورسم الأولى» يريد: من الألفين؛ أي: إثبات الألف الأولى

في كلمة ﴿جاءنا﴾ على المختار، «وفي تراء عكس هذا»؛ أي: عكس هذا

(١) سقطت من «ت».

(٢) ينسب بهذا اللفظ للفراء، وكذلك بلفظ:

يَأْيُهُ القلب اللجوج النفس أفق عن البيض الحسان اللعس

واللعس: لون الشفة إذا كانت تضرب إلى السواد قليلاً، وذلك يُستملح، ويقال:

شفة لعساء، وفتية ونسوة لُعس.

انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١ / ٢٧٨)، والصحاح للجوهري

«مادة لعس»: (٤ / ٩٧٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٢ / ٢٣٨)

و(١٦ / ٩٧)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥٣٤ - ٥٣٥).

وقد نبه على هذا المعنى الإمام البلنسي في المنصف بقوله كما نقل عنه الإمام

الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٥٣٥):

وَخَذَفَهَا هُنَا بُعِيدَ الْهَاءِ عَلَى سَبِيلِ اللَّفْظِ فِي الْأَدَاءِ

لِإِنَّهَا فِي الدَّرَجِ دَأْبًا تَذْهَبُ لِلْسَّائِكِينَ وَلِذَا لَا تُكْتَبُ

وَمَعَ ذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِضَمِّهَا دَرْجًا وَقَالَ الشَّاعِرُ

الذي ذكرت في ﴿جاءنا﴾^(١).

وقوله: «بانا»؛ أي: ظهر؛ ولاحظ في الألف الثانية [٧٧/ب] في قوله: «الأولى»، ولو ذكر، لجاز؛ لأن الحروف تذكر وتؤنث، والألف في «بانا» لإطلاق القافية.

والعكس هو حذف الأولى وإثبات الثانية، ولكل وجه سيذكر بعد هذا - إن شاء الله -.

فذكر ﷺ في هذا البيت هذين اللفظين: لفظ ﴿جاءنا﴾، وهو في الجزء الذي بعد هذا في الحواميم في سورة الزخرف [الآية: ٣٨]، ولفظ ﴿تَرَّءَا﴾، وهو في هذا الجزء في سورة الشعراء [الآية: ٦١]، لكنه أتى بلفظ ﴿جاءنا﴾ في هذا الجزء، وهو غير موضعه، وأضافه إلى لفظ ﴿تَرَّءَا﴾؛ لأنه نظيره، فأضافه إليه لتجتمع له النظائر، فهو نظيره في كون كل واحد منهما اجتمع فيه ألفان بينهما همزة، وكان الأصل في كل واحدة من هاتين الكلمتين أن ترسم بثلاثة ألفات.

أما ﴿جاءنا﴾ فالأصل فيها: «جياً» على وزن: «فَعَلَّ»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصار: «جاء»، ثم أنث ألف الثانية بعدها، فصار: «جاءا»، ثم لحقته نون الضمير، فصار: «جاءانا»، فكان الأصل أن ترسم بثلاث ألفات: المنقلبة عن ياء التي هي عين الكلمة، وألف صورة الهمزة

(١) وقال الشاطبي في العقيلة: «وَأَكْتُبُ تَرَّءَا وَجَاءَنَا بِوَاحِدَةٍ».

انظر: البيت رقم (١٥٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٦).

وهي لام الكلمة، وألف التثنية.

وأما ﴿تَرَاءَى﴾، فأصله: «ترأى» على وزن «تفاعل»، مثاله من الصحيح: «تشاتم»، و«تضارب»، و«تقاتل»، و«تحاكم»، و«تخاصم»، وهو فعل من إثنين مقدم، وكذلك فعل الجماعة إذا تقدم؛ مثل: «تضارب القوم»، و«تقاتل الناس»، وشبهه من السالم.

ومن زعم هاهنا أنه فعل متأخر، فقد غلط غلطاً فاحشاً؛ لأنه لو كان كذلك، لكان: «ترأيا» بألف بعد الياء؛ لأن فعل الاثنين والجماعة إذا تأخر، ظهرت فيه علامة التثنية والجمع، وكان الأصل في هذه الكلمة أن ترسم بثلاث ألفات: ألف البناء، والألف التي هي صورة الهمزة وهي عين الكلمة، والألف المنقلبة عن ياء وهي لام الكلمة؛ لأن الياء لمَّا تحركت بالفتحة، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً، ومن أصلهم: أن الهمزة إذا وقعت وسطاً من الكلمة، فإنها ترسم من جنس حركة نفسها، فإن كانت ضمة، رسمت واوياً؛ مثل: ﴿نِسَاءُكُمْ﴾، و﴿أَبَاؤُكُمْ﴾^(١)، و﴿أَبْنَاؤُكُمْ﴾، أو كانت مكسورة، رسمت ياء؛ نحو: ﴿نِسَائِهِمْ﴾، و﴿أَبْنَائِهِمْ﴾، وإن كانت مفتوحة، رسمت ألفاً مثل: ﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، لكنهم في المفتوحة مثل هذه لما وقع قبلها ألف، كرهوا توالي المثليين، فلم يجعلوا لها صورة، كما فعلوا [في مثل: ﴿مُتَكِفُونَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، و﴿فَمَالِئُونَ﴾ حذف صورة الهمزة، فلم يرسموها واوياً؛ كراهة اجتماع مثليين؛ كما فعلوا

(١) سقطت من الأصل.

- أيضاً^(١) في: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، و﴿شُرَكَائِي﴾، و﴿الْمَوَالِي﴾، و﴿مَنْ وَرَّأَى﴾، و﴿دُعَائِي﴾ حذفوا إحدى الياءين التي هي صورة الهمزة؛ كراهة اجتماع مثلين.

فحذفوا في ﴿جَاءَنَا﴾ و﴿تَرَبَّأَ﴾ صورة الهمزة، فصارت الهمزة في هاتين الكلمتين واقعة بين ألفين، والهمزة لخفائها وبعدها مخرجها واستغنائها عن صورة ليست بفواصل قوي، فكان الألفين قد اجتمعتا متواليين، فحذفت إحداهما اختصاراً.

فأما ﴿جَاءَنَا﴾ الذي بدأ الناظم به، فرسم في جميع المصاحف بألف واحدة، وفيه في السبع قراءتان: بالإفراد، والجمع^(٢).

فإن كان مرسوماً على قراءة التوحيد والإفراد، فذلك حقيقة رسمه، وإن كان مرسوماً على قراءة الثنية، فقد حذفت منه ألف واحدة، فيحتمل أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويحتمل أن تكون الثانية.

واختار أبو عمرو في ﴿جَاءَنَا﴾ أن تكون المحذوفة الثانية، وأن تكون

(١) سقطت من «س».

(٢) قرأها بالإفراد ﴿جَاءَنَا﴾: أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وقرأها بالجمع ﴿جَاءَنَا﴾ الباقون، وهم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٨٦)، والتيسير للداني: (ص ١٩٦)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٦٩).

الأولى هي الثابتة^(١)، كما قال الناظم رحمه الله: «ورسم الأولى اختير في جاءنا». قال أبو عمرو في «المحكم»: «وذلك الوجه عندي»^(٢)، واستدل على ذلك من وجهين^(٣):

أحدهما: أن الثانية زائدة للتثنية، وكان الثقل والكرهية إنما وجب لأجلها، فكانت الزائدة أولى بالحذف من الأصلية.

الثاني: أن ألف الأولى التي هي عين الفعل قد أُعِلَّت بالقلب، فهي منقلبة عن ياء؛ كما قلنا في أصل ﴿جاءنا﴾، فلو أُعِلَّت بالحذف، للحق عينَ الفعل إعلالاً وقلب ثم حذف، وإذا ألحقنا ذلك، لم يبق لها أثر في الرسم.

فإذا نقطت ذلك على هذا الوجه [١/٧٨]، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها بعد الألف السوداء، وترسم بالحمراء ألفاً بعد الهمزة، لا بد من ذلك.

ويحتمل أن تكون الألف الأولى هي المحذوفة، والثانية هي الثابتة، والدليل على ذلك من وجهين^(٤):

أحدهما: أنهما ساكنان قد التقيا، ومن شأن الساكنين إذا التقيا أن

(١) انظر: المقنع (ص ٢٤ - ٢٥).

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٣).

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٢ - ١٦٣).

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٢).

يحذف الأول منهما إذا لم يوجد سبيل إلى تحريكه .

الثاني : أن الثانية جيء بها لمعنى لا بد من تأديته، وهو التثنية، فإذا حذفت، اختل ذلك المعنى الذي جيء بها لأجله .

فإذا نقطت ذلك على هذا الوجه، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها قبل الألف السوداء، ورسمت قبل الهمزة، وبعد الجيم ألف بالحمراء .

فأما ﴿تَرَكَآ﴾ - أيضاً - في سورة الشعراء، فرسم بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الأولى هي المحذوفة، ويحتمل أن تكون هي الثانية .

واختار أبو عمرو أن تكون المحذوفة هي الألف الأولى، وأن تكون الثابتة هي الثانية، وهو قول الناظم: «وفي ترءا عكسُ هذا باناء؛ أي: رسم الثانية هو عكس قوله: «ورسم الأولى اختير في جاءنا» .

قال في «المحكم»: «وهذا المذهب عندي أوجهٌ في ذلك، وهو الذي أختار، وبه [أنقط] ^(١) ^(٢) يعني: إثبات الثانية في ﴿تَرَكَآ﴾ .

وقال في «المقنع»: «وهو أوجهٌ عندي» ^(٣) .

واستدل على ذلك في «المحكم» بثلاثة أوجه ^(٤) :

(١) وفي الأصل: «أنطق» وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س وت»، وهو موافق لما في المحكم .

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٩) .

(٣) المقنع: (ص ٢٥)؛ بعبارة «أقيس» بدل: «أوجه» .

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٩) .

أحدها: أن الألف الأولى هي للبناء، فهي زائدة، والألف الثانية لام من الفعل، فهي أصلية، والزائدة أولى بالحذف من الأصلية.

الوجه الثاني: أنهما ساكنان قد التقيا، والهمزة بينهما - كما ذكرنا - ليست بحاجة حصين تمنع من التقائهما، ومن شأن الساكنين إذا التقيا أن يحذف الأول منهما إن لم يوجد سبيل إلى تحريكه؛ لأن بتغيير الأول يوصل بالنطق إلى الثاني، ولما لازم الحذف هاهنا، كانت الأولى أولى بالحذف.

الوجه الثالث: أن الحرف الذي انقلبت الألف الثانية عنه، وهي الياء، كانت متحركة، فأُعِلَّ بالقلب، فإن حذفت المنقلب عنه، لحق لام الفعل إعلان: تغيير، ثم حذف، وإذا لحقها ذلك، لم يبق لها أثر من رسم ولا لفظ يدل عليها، فوجب أن تثبت رسماً؛ ليعلم أنها ثابتة مع عدم الساكن، وأنها إنما أُعِلَّت بالقلب، [لا غير]^(١).

فإن قيل^(٢): إن الألف المنقلب عن الياء في مثل هذا من الأفعال إنما ترسم ياء على الأصل، وإن كانت ألفاً في اللفظ؛ مثل: «تسامى وترامى الرجلان»، ورسم الألف في آخر هذه الكلمة يدل على أنها ليست المنقلبة من لام الفعل؛ إذ لو كانت هي لكانت ياء ولم تكن ألفاً؛ إذ لا ترسم ألفاً إلا التي للبناء، لأنها مجهولة لا يعلم لها أصل في واو ولا ياء؟

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر هذا التساؤل وجوابه في: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٠).

فالجواب: إنا قد اتفقنا أن علة الحذف إنما هي اجتماع ألفين، وقلتم بأن هذه الألف التي هي لام الفعل قد حذفت، وهذا اعتراف بأنها لو رسمت ياء، لم يكن فرق بين: ﴿تَرْتَبًا أَلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]، وهو فعل ماضٍ مقدم على وزن: «تفاعل» تلحقه الهمزة، فهو للثنين والجماعة، وبين صورة الفعل المستقبل الذي على وزن «يفعل» الذي لا همزة فيه، وهو للواحد فقط، نحو قوله: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾ [الحج: ٢].

فرسمت اللام هاهنا ألفاً؛ ليفرق في ذلك بين صورة الفعلين من الماضي والمستقبل، ويرتفع الالتباس به في معرفتهما. وأيضاً: فإنها لو رسمت ياء، للزم أن ترسم ألف البناء قبلها ضرورة؛ لعدم ما يوجب حذفها بذلك، وهو اجتماع صورتين متفتقتين من حيث غيرت الثانية وصورت ياء، ولم يجيء الرسم بذلك.

وأيضاً: فإن رسم الألف في آخر هذه الكلمة لا يمنع أن تكون المنقلبة؛ من حيث رُسمت كذلك بإجماع من كتاب المصاحف من السلف والخلف في قوله: [٧٨ / ب] ﴿أَلْأَقْصَا الَّذِي﴾ [الإسراء: ١]، و﴿أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [الفصص: ٢٠]، و﴿طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١] في نظائره لذلك؛ لامتناع إمالتها فيه في حال الوصل لأجل الساكن الذي لقيها.

فإذا نقطت هذه الكلمة على هذا الوجه الذي ذكرنا - وهو الوجه المختار -: جعلت الهمزة وحركتها عليها قبل تلك الألف المرسومة بينها وبين الراء، ورسمت بعد الراء بينها وبين الهمزة ألفاً بالحمراء، دلالة على

ثبوتها بينها في كل حال، وإن شئت لم ترسمها، وجعلت في موضعها مطة.

قال أبو عمرو: «ورسمها أحسن من حيث رسمها السلف في نحو: ﴿الْعَلَمَيْنِ﴾، و﴿الْفَاسِقِينَ﴾، و﴿الْكَافِرِينَ﴾، وشبهه»^(١)؛ لأنها موجودة في اللفظ، هذا على احتمال أن تكون الثانية هي الثابتة كما ذكرنا.

ويحتمل أن تكون الثانية هي المحذوفة، والأولى هي الثابتة، وذلك - أيضاً - من ثلاثة أوجه^(٢):

أحدها: وقوعها في الطرف الذي هو موضع التغيير بالحذف وغيره.

الوجه الثاني: سقوطها من اللفظ في حال الوصل؛ لسكونها وسكون أول ما يوصل به، وهو اللام من الجمعان، فكما لزمها السقوط من اللفظ في حال الوصل، كذلك سقطت من الرسم، وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل، دون الأصل والقطع.

ألا ترى أنهم حذفوا لذلك الألف والياء والواو في نحو قوله تعالى: ﴿آيَةَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣١]؛ لدلالة الفتح عليه، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، وشبهه، لما سقطن من اللفظ؛ لسكونهن وسكون ما بعدهن، بنوا الخط على ذلك، فأسقطوهن، فكما عومل اللفظ في هذه الحروف، وبني الخط عليه فيهن، كذلك عومل - أيضاً -

(١) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦١ - ١٦٢).

(٢) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٨ - ١٥٩).

فيما تقدم، وبُني عليه فيه .

الوجه الثالث : كون الألف الأولى داخلة لمعنى لا بد من تأديته، وهو بناء «تفاعل» الذي يخص به إذا تقدم الاثنان والجماعة، فوجب أن تكون الأولى هي المرسومة دون الأخرى؛ إذ برسمها وإثباتها يتأدى معناها الذي جاءت لأجله، ويحذفها وسقوطها تختل .

فإذا رسمت هذه الكلمة على هذا الوجه، الذي الألف المرسومة فيه أَلْفُ البناء، جعلت الهمزة نقطة [بالصفراء]، وحركتها من فوقها نقطة [بالحمراء]^(١) بعد تلك الألف في السطر، ورُسمت بعدها أَلْفُ بالحمراء؛ دلالةً على أن بعد الهمزة أَلْفاً ثابتة في حال الانفصال^(٢) .

فإن قيل: ما الفرق بين هذه، وبين ما لقيت ساكناً؛ مثل: ﴿مُوسَىٰ الْكِنْبَ﴾ [البقرة: ٥٣] و﴿الْقُرَىٰ أَلْقَى﴾ [سبا: ١٨]، و﴿النَّصْرَىٰ الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، وأنها لا ترسم بالحمراء فيما لقيه ساكن مثل هذه المواضع، وترسم هاهنا في ﴿تَرَةً﴾ ضرورة، وهي قد لقيها ساكن مثل الأمثلة المذكورة؟

قلنا: الفرق بينهما: أنها في مثل: ﴿مُوسَىٰ الْكِنْبَ﴾ قد بقي ما يدل عليها، وهاهنا في ﴿تَرَةً﴾ ليس يبقى ما يدل عليها، فلذلك

(١) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المحكم .

(٢) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني (ص ١٦١) .

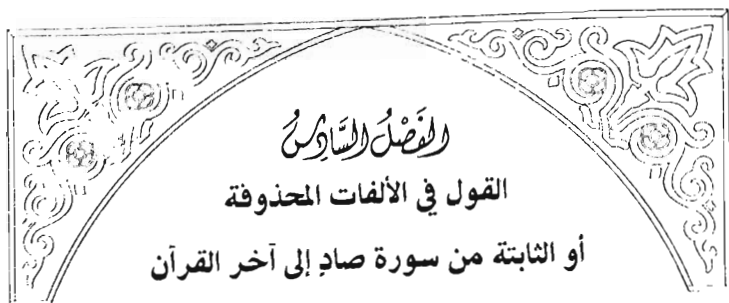
لابد من رسمها^(١).



(١) عبارة الناظم في هذا البيت تقتضي أن الاختيار لجميع شيوخ النقل في كتبهم المعينة للنقل منها، وليس كذلك؛ إذ أن الاختيار المشار إليه في البيت إنما هو لأبي عمرو في المحكم، ولأبي داود في أصول الضبط، وأما كلام أبي عمرو في المقنع، فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ولم يذكر أبو داود في التنزيل اختياراً في: ﴿جَاءَنَا﴾، بل اقتصر على أنه كتب بالألف واحدة، واختار في التنزيل حذف الألف الثانية من: (تراء)، واقتصر على اختياره هذا الجعبري، واستحسنه الإمام المهدوي.

وجرى العمل في ﴿جَاءَنَا﴾ بإثبات الأولى وحذف الثانية، والعكس في ﴿تراء﴾؛ أي: بحذف الأولى وإثبات الثانية.

انظر: المقنع: (٢٤ - ٢٥)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩٢٦ - ٩٢٧ و ٤/ ١١٠٢ - ١١٠٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٨١ - ١٨٦)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠٨)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٦ - ٢٩٩)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٨٦ - ١/٨٦]، وتبيينه العطشان للرجراجي: (ص ٥٣٥ - ٥٤٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٦١ - ٧٦٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٣ - ١٣٤)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٤٠ و ٤٧).



ثم قال ﷺ :

[٢٤١] الْقَوْلُ فِي الْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَى مُخْتَتَمِ الْقُرْءَانِ حَيْثُ كَمَلًا

هذا هو الجزء الرابع : من صادٍ إلى آخر القرآن .

و«القول» خبر ابتداء محذوف تقديره : «هذا القول» .

وقوله : «في المرسوم» ؛ أي : في بيان المرسوم ، يريد : المكتوب في المصحف ، وقال هنا : «في المرسوم» ، وقال في الصدر : «وبعد : فاعلم أن أصل الرسم»^(١) ، وهذا الذي ذكر هنا هو الأصل ، فقوله : «الرسم» ؛ أي : المرسوم ؛ كما قال هنا ، ويريد : القول فيما كُتِبَ في المصحف من سورة ص إلى آخر القرآن من الحذف والإثبات .

وقوله : «من صَادٍ» الوزن يقوم بصرف الدال من «صاد» ، وبعد صرفه ، و«صاد» يصرف ولا يصرف ؛ لكونه على ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن ، [وكل اسم مؤنث ، كان هكذا على ثلاثة أحرف ، أوسطها ساكن] ^(٢) ،

(١) البيت رقم : (٠٦) .

(٢) سقطت من «ت» .

فيه وجهان ولغتان: الصرف تخفيفاً، وعدم الصرف^(١).

وقد جاء الشاعر بالوجهين^(٢):

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ^(٣)

فصرفه في الأول، ولم يصرفه في الثاني.

وقوله: «مختتم القراءان» اسم مفعول معناه: [٧٩/أ] المصدر؛ أي:

خَتَمَ الْقُرْآنَ؛ مثل: المنطلق معناه: الانطلاق.

وقوله: «حيث كملاً» يريد: القرآن، والألف للإطلاق، ويريد أن

يتكلم في الحذف والإثبات من سورة ص إلى آخر القرآن، فـ «من» لابتداء

الغاية، والمنتهى آخر القرآن.

ثم قال ﷺ:

(١) انظر: المقتضب للمبرد: (٣/٣٥٧)، والأصول في النحو لابن السراج:

(٢/١٠٣).

(٢) نسب هذا البيت لجريز كما في ديوانه: (ص٦٧)، وفي لسان العرب لابن منظور

«مادة دعد»: (٣/١٦٦) -و- أيضاً في «مادة لفع»: (٩/٣٢١)؛ ونسب - أيضاً -

لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في ملحق ديوانه: (ص١٧٨)؛ وبلا نسبة في:

أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص٢٢٢)، والكتاب لسيبويه: (٣/٢٤١)، والخصائص

لابن جنبي: (٣/٣١٦)، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: (ص٥٩٦)،

وغيرها.

(٣) «دَعْدُ»: اسم امرأة.

[٢٤٢] وَأَحِذْ مَصْبِيحَ مَعَاً وَإِدْبِرْ لِابْنِ نَجَاحٍ خَاشِعاً وَالْفَقْرَ

ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ بالحذف لأبي داود مطلقاً^(١).

قوله: «واحد مصباح معاً» يريد: «واحد ألف مصباح معاً»، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «معاً» يريد: الموضعين في: سورة حم السجدة: ﴿وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مَصْبِيحًا﴾ [الآية: ١٢]، وفي سورة الملك: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مَصْبِيحًا﴾ [الآية: ٥]^(٢).

ولو كان هذا اللفظ أكثر من اثنين، لدخل تحت قوله: «معاً»؛ لأنه يحتمل أن يكون أكثر من ذلك، وعليه بيتُ الخنساء^(٣).

وقوله: «وإدبر» كذلك بالحذف مطلقاً^(٤)، وأراد: قوله تعالى في

(١) ولم يتعرض لها الإمام أبو عمرو الداني.

(٢) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١٠٨٢ - ١٠٨٣ و ٥/ ١٢١٤)؛ وجرى العمل على حذف الألف فيهما.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٣) ويقصد: قولها الذي مرَّ معنا عند شرح البيت رقم (١١٦) (٢/ ٩٢٩):

وَمَا تَوَارِجَالِي وَبَادُوا مَعَاً
وَعُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَاً

(٤) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١١٣٧)؛ وأطلق البلنسي الحذف فيها جميعاً، وبه

سورة ق: ﴿وَادْبَرَ السُّجُودَ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي سورة الطور: ﴿وَادْبَرَ النُّجُومَ﴾ [الطور: ٤٩]، وإن كان أكثر من ذلك، فهو محذوف.

وقوله: «خُشِعًا» أراد: قوله تعالى في سورة الحشر: ﴿لَرَأَيْتَهُ خُشِعًا﴾ [الآية: ٢١]^(١).

ولا يدخل فيه قوله تعالى في سورة القمر: ﴿خُشِعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [الآية: ٧]^(٢)، وإن كان فيه في السبع قراءتان^(٣): ﴿خاشعًا﴾ بالألف؛ وهي قراءة حمزة، والكسائي، وأبي عمرو بن العلاء^(٤)، وحذف التاء منه جائز؛ لأنه صفة، والصفة تقوم مقام الفعل في جواز حذف العلامة وإثباتها، فكما يجوز حذف العلامة وإثباتها في الفعل، فكذلك هنا؛ لأنك تقول: «خشع أبصارهم» و«خاشعة أبصارهم»^(٥)؛

= انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥٤٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٧٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

(١) انظر: مختصر التبيين (٤/ ١١٩٧).

(٢) في الأصل: «خُشِعَةً أَبْصَرَهُمْ»، وهو خطأ.

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦١٧)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٨٠).

(٤) ووافقهما: يعقوب، وخلف العاشر، وقرأ الباقون، وهم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر ﴿خُشِعًا﴾.

(٥) وهي قراءة أبي بن كعب، وابن مسعود.

إذ ليس الألف بقراءة نافع^(١).

وعلى مثل هذا نبه الناظم في الصدر بقوله: «وفق قراءة أبي رويم»^(٢) يريد: على قراءة نافع بالألف، وهو محذوف ﴿خَشِيعًا﴾ المذكور في النظم^(٣).

وقوله: «والغفَّس»؛ أي: و﴿لَفَغْفَرُ﴾ لابن نجاح بالحذف - أيضاً^(٤)، وهو مطلق حيث ما ورد في هذا الجزء، وأراد: قوله تعالى في سورة ص: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ [الآية: ٦٦]، وقوله تعالى في سورة غافر: ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ [الآية: ٤٢]^(٥).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٢ / ٥٧٤)، وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٣٣٧)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٤٨)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٢ / ٢٩٧)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢ / ٥٢٤)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٦٨٨)، ومعالم التنزيل للبنغوي: (٧ / ٤٢٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٧ / ١٢٩)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨ / ١٧٣).

(٢) البيت رقم: (٢٦).

(٣) وجري العمل على حذف ألف ﴿خَشِيعًا﴾ الذي في سورة الحشر.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٤) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١٠٥٣ و ٤ / ١٠٥٦ و ٤ / ١٠٧٥).

(٥) مثبت في هامش الأصل، وغير موجود في «س»؛ ومكانه في «س»: «وفي سورة

تنزيل - وهي سورة الزمر - : ﴿أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾ [الآية: ٢٥].

وإن كان ثمَّ غيرُ هذين^(١)، فهو محذوف الألف لأبي داود؛ أعني: مما هو بالألف واللام مثل هذين الموضعين، فهما مقصودان؛ احترازاً مما لا ألف فيه ولا لام، مثل: قوله في سورة نوح: ﴿إِنَّهٗ كَانَ غَفَّارًا﴾ [الآية: ١٠] فهو ثابت الألف؛ فلا يدخل في قوله: «الغفَّر» إلا ما كان مثله^(٢).

ثم قال ﷺ:

[٢٤٣] كِدْبَابًا الْأَخِيرَ قُلْ، وَعَنْهُمَا أَسْوَرَةٌ أَثْرَةً قُلْ مِثْلَ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ الْفَاضِلِ: الْأَوَّلُ مِنْهَا لِأَبِي دَاوُدَ؛ لِأَنَّهُ

(١) وهو موضع الزمر كما ذكر في «س».

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (٧٧٨): «كان حق الناظم أن يستثني المنكر في سورة نوح، وهو: ﴿إِنَّهٗ كَانَ غَفَّارًا﴾ [الآية: ١٠]؛ إذ لم يذكره أبو داود في التنزيل، لا تصريحاً ولا تلويحاً، وقد نص في صدر التنزيل على ثبوت ألف: ﴿الغَفَّرُ﴾ إجمالاً، وحيث تكلم على الثلاثة، كل واحد في محله، نص على حذفه، فقد تعارض نصاه فيه.

وحيث: فلما أن يتخرج من النصين خلاف، وإما أن يتنزل النص بالثبوت على ما عدا الثلاثة، وليس هو عدا المنكر في سورة نوح؛ ولما لم يحك الناظم الخلاف في ﴿الغَفَّرُ﴾ مطلقاً، تعين المحمل الثاني، وهو تنزل الثبوت على ما عدا الثلاثة، فيتعين ثبته، والاعتذار بأن «أل» هنا قيد لإخراج المنكر، عمل باليد.

وجرى العمل على حذف لفظ ﴿الغَفَّرُ﴾ المحلى بال، وإثبات المنكر منه.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣١٨)، وتبنيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٤٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٤).

معطوف على ما قبله، وهو: ﴿كَذَّبًا﴾، و﴿أَسُورَةً﴾ و﴿أَنْتَرَوْا﴾ لهما معاً.
 فقوله: «كذّبا» يريد: «وكذّبا» بحذف واو العطف، وقوله: «الآخر»
 أراد: قوله في سورة النبا: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ [الآية: ٣٥]، واحترز
 بقوله: «الآخر» من الأول، وهو قوله فيها: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [الآية: ٢٨]،
 فذكر أن ﴿كِذَّابًا﴾ الأخير محذوف الألف لأبي داود.

وقد طالعتُ نسخاً من «التنزيل» ومن مختصر «التنزيل»، فما رأيت
 أبداً داود تعرض لذكر الأول، ولا الأخير، بحذف ولا إثبات^(١)، فذكرت
 ذلك للناظم رحمه الله مرة بمنزله مدة سكناه بالبلد الجديد، فأخرج مبيضات
 وأوراقاً كثيرة كان بيض فيها ما نظمه في هذا النظم^(٢)، فلم يجد فيها
 ﴿كِذَّابًا﴾، فتعجب من ذلك، فقال لي - وهو صادق في قوله -: «ما نظمت
 شيئاً حتى رأيتُه وتحققته»، ووعدني بالبحث فيه، والنظر فيما راجعته فيه
 حتى مات رحمه الله.

وهذا - أعني قوله: ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾ - هو الذي ذكر بعد هذا أن الداني ذكر
 فيه الخلاف على ما يأتي^(٣)، فالأول لم يتعرض لذكره لا بحذف ولا
 بإثبات، والثاني هو الذي ذكر أن صاحب «التنزيل» حذفه؛ وأن

(١) لم يتعرض لذكر الأول، والثاني قال فيه: «وهجاؤه مذكور». انظر: مختصر
 التبيين (٥/١٢٦١).

(٢) في الأصل زيادة عبارة: «فلم يجد فيها ما نظمه في هذا النظم».

(٣) سيذكره في البيت رقم (٢٤٦) وشرحه: (٣/١٢٦٧).

الداني حكى فيه الخلاف^(١).

وقوله: «قل وعنهما أسورة» ساكن الهاء به ليقوم الوزن، وأراد: قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿فَلَوْلَا أَلْفٌ عَلَيْهِ أُسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الآية: ٥٣].
[ذكره أبو عمرو فيما رواه قالون عن [٧٩/ب] نافع^(٢)].

قال في «التنزيل»: «(أسورة)»^(٣) كتبوه بغير ألف بين السين والواو، وقرأه كذلك مع إسكان السين، على وزن «أفِعلَة» حفص عن عاصم^(٤)؛ جعله [جمع]^(٥) «سوار»؛ ك: «خمار» و«أخمرة»، وقرأه سائر القراء: بفتح

(١) وقال الليب: «إن جميع المصنفين لكتب الرسم ذكروا في كتبهم أن الأولى في الإمام بألف، والثانية بغير ألف». ونسب المارغني والضباع الحذف لأبي داود، وجرى العمل على حذف ألف ﴿كذَّبًا﴾ الأخير في النبأ.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٥)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٤٩/ب]، وتبنيه العطشان للرجاجي: (ص ٥٣٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٢) انظر: المقنع (ص ١٣).

وتابعه الإمام الشاطبي - أيضاً - في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٢).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) ووافقه: يعقوب.

(٥) في «ت»: «جمع جمع».

السين، وألف بعدها^(١)، على وزن «أفاعِلَّة» جعلوه جمع «إسوار» يقال: «إسوار المرأة، وأساورها»^(٢)،^(٣).

وأما «أَسَاوِرٌ» بغير تاء، فهو ثابت الألف، ذكره أبو داود في سورة الحج [الآية: ٢٣] ^(٤)، والكهف [الآية: ٣١] ^(٥).

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٨٧)، والتيسير للداني: (ص ١٩٧)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٦٩).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٤ / ٤١٥)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٢ / ٢٥٩)، وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٣٢٢)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٦٥١).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١١٠٣ - ١١٠٤).

(٤) وقال في مختصر التبيين (٤ / ٨٧٢): «مِنْ أَسَاوِرٍ» بألف بين السين والواو ثم قال: «وقد ذكر في الكهف» ولم يذكر في سورة الكهف شيئاً، واكتفى بقوله (٣ / ٨٠٧): «وسائر ما فيه من الهجاء مذكور كله»، فدلَّ على أنه محذوف له - أيضاً -.

(٥) ولم يذكر فيه شيئاً كما قلنا. وسكت عن موضعي [فاطر: ٣٣]، و[الإنسان: ٢١]، وقال فيهما - أيضاً - : «وهجاؤه مذكور».

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١٠١٨ و ١٢٥٢ / ٥)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (٧٨٠ - ٧٨١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥).

وقوله: «أثَّرة» على الحكاية، وأراد: «وأثَّرة» عنهما بالحذف^(١).
 وقوله: «قلَّ مثل ما»؛ أي: مثل ما تقدم، وأراد: قوله تعالى في سورة
 الأحقاف: ﴿أَوْ أَثَرَوْا مِثَّ عَلِيٍّ﴾ [الآية: ٤].

ذكره أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع^(٢)، وذكره في
 «التنزيل» في سورتته^(٣).

قال أبو الحسن السخاوي: «وعلى رواية نافع فيه بالحذف، [أطبقت
 مصاحف المدينة]^(٤) [وغيرها فيما كشفته]^(٥)، فلم تختلف في حذف
 الألف فيه - يعني: في ألف ﴿أَثَرَوْا﴾ - . قال: وكذلك رأيت في المصحف
 الشامي^(٦).

وليس في المشهور فيه قراءة، «وقد روي عن أبي بن كعب: أنه قرأ:
 ﴿أو أثَّرة﴾ بفتح الهمزة وتسكين الثاء وفتح الراء؛ مثل: «حَسْرَة»، وبذلك
 قرأ: [أبو الحسن]^(٧)،

(١) أي: عن الشيخين، ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم
 (١١٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٧).

(٢) انظر: المقنع (ص ١٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١١١٧).

(٤) في «ت»: «اتفقت مصاحف المدينة».

(٥) بياض في «ت».

(٦) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٨).

(٧) في كل النسخ هكذا بإضافة «أبو»، وفي الوسيلة من دونها، وهو الحسن
 البصري، وتقدم.

وأبو عبد الرحمن السلمي^(١)، والضحاك، وقتادة، وغيرهم.

وروي عن ابن مسعود: ﴿أَوْ أُنْزِلَ﴾ بفتح الهمزة والثاء والراء، وقرأ بذلك: [أبو رزين^(٢)، والسختياني^(٣)]^(٤)، وجماعة^(٥)، فيحتمل أن يكون

(١) هو: عبدالله بن حبيب بن ربيعة الضرير السلمي أبو عبد الرحمن، مقرئ الكوفة، ولد في زمن النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان، وعلي، وأبي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأخذ عنه: عاصم، وعطاء بن السائب، والسيبي، وغيرهم، توفي سنة أربع وسبعين.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٧٢ / ٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤ / ٢٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٤١٣).

(٢) هو: مسعود بن مالك - وقيل: بن عبدالله - الكوفي أبو رزين، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن ابن مسعود، وعلي، وروى عنه: الأعمش. غاية النهاية لابن الجزري: (٢ / ٢٥٩).

(٣) هو: أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري أبو بكر، من صغار التابعين، سمع من معاهد، والحسن البصري، وأبي العالية، وعطاء، وقتادة، وغيرهم، وروى عنه: الزهري، وابن سيرين، وحماد بن سلمة، وسفيان الثوري، وغيرهم، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧ / ٢٤٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١ / ٣٩٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٦ / ١٥).

(٤) في «ت»: «أبو زيد السليماني».

(٥) قرأ بها - أيضاً -: السلمي، والحسن، وأبو رجاء.

انظر: المختصر في القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٤٠)، والمحتسب لابن جنبي: (٢ / ٢٦٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦ / ١٨٢).

ذلك مقصوداً بالرسم^(١)؛ لكونها كانت قراءة مشهورة عندهم .

ثم قال ﷺ :

[٢٤٤] وَأَنْ تَذَرِكَهُ وَفِي عِبَادِي ثُمَّ لَهُ عِبَادَنَا بِصَادِي

ذكر في هذا البيت ثلاثة ألفاظ : ذكر في الشطر الأول لفظين ، وهما :

﴿تَوَلَّآ أَنْ تَذَرِكَهُ نِعْمَةً مِّن رَّبِّهِ﴾ [الآية : ٤٩] في سورة : ن والقلم ، و﴿فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ [الآية : ٢٩] في سورة والفجر .

وكلا اللفظين محذوف الألف لأبي عمرو ، ولأبي داود^(٢) - كما تقدم - .

وذكر في الشطر الثاني لفظاً واحداً خاصاً بأبي داود ، وهو قوله تعالى

في سورة ص : ﴿وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [الآية : ٤٥] ، وهو قوله : «ثم له عبادنا بصاد» .

فأما ﴿تَذَرِكُهُ﴾ فذكره في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(٣) ،

وذكره أبو داود كذلك بالحذف في سورته^(٤) .

(١) أيضاً : من عبارة السخاوي في الوسيلة (ص ٢٢٨) .

(٢) أيضاً : ذكرها الإمام الشاطبي في العقيلة .

انظر : البيتين رقم (١١٥ و ١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي : (ص ٢٣٣

و ٢٣٩) ، وتبنيه العطشان للرجراجي : (ص ٥٤٥) ، وفتح المنان لابن عاشر :

(ص ٧٨٢) ، ودليل الحيران للمارغني : (ص ١٣٦) .

(٣) انظر : المقنع (ص ١٤) .

(٤) أي : في سورة : نون والقلم . انظر : مختصر التبيين (٤ / ١٢٢٢) .

وأما قوله: ﴿فِي عِبْدِي﴾ في سورة: والفجر، فذكره في «المقنع» فيما رواه القاضي إسماعيل^(١) عن قالون عن نافع^(٢).

في «التنزيل»: ﴿عِبْدِي﴾ كتبوه بحذف الألف بين الباء والداد على الاختصار^(٣).

وليس في السبع فيه قراءة، وقرئ في الشاذ ﴿عبدي﴾ على التوحيد^(٤)، روي عن [سعد]^(٥) بن أبي وقاص، وأبي بن كعب، وعبدالله بن عباس رضي الله عنه، وروي ذلك عن جماعة من التابعين، منهم: مجاهد، والضحاك، وأبو

(١) هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البغدادي المالكي أبو إسحاق، ثقة مشهور كبير، روى القراءة عن قالون، وله عنه نسخة، وعن أحمد بن سهل، وعن نصر بن علي الجهضمي، وغيرهم، روى عنه: ابن مجاهد، وابن الأنباري، وابن أحمد الإسكافي، ومحمد الفريابي، وغيرهم، صنف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، توفي سنة اثنتين وثمانين ومئتين.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/١٤٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٤٤٣).

(٢) قال في المقنع (ص ١٤): «وفي والفجر ﴿فَأَذْخُلِي فِي عِبْدِي﴾؛ أي: بحذف الألف.

(٣) مختصر التبيين: (٥/١٢٩٦).

(٤) انظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٧٤)، والمحتسب لابن جني:

(٢/٣٦٠ و ٢/٤١٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/٤٦٧)، وإتحاف

فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٧٧٥).

(٥) في «ت»: «سعيد».

العالية^(١)، فيحتمل أن يكون ذلك مقصوداً بالرسم؛ كما سبق في غيره.
وأما قوله: «ثم له عبدنا»؛ أي: لأبي داود حذف ألف ﴿عِبْدَنَا﴾
بصا^(٢).

قال في «التنزيل»: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ بغير ألف بين الباء والداد؛
لقراءة ابن كثير كذلك، مع فتح العين وإسكان الباء على التوحيد، وقرأ الباقون:
بالألف على الجمع^(٣)،^(٤).

ثم قال ﷺ [وغفر لنا وله]:

[٢٤٥] أَضْغَنُ الْوَجْحِ وَفِي لَوْعٍ وَعَنْهُمَا الْخِلَافُ فِي مَوَاقِعِ

ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ: ثلاثة ألفاظ في الشطر الأول محذوفة
لأبي داود، وفي الشطر الثاني موضعاً واحداً فيه الخلاف عنهما.

فقال: «أضغن» يريد: «وأضغن» بحذف واو العطف؛ لأنه معطوف
على قوله في ما قبله: «ثم له عبدنا بصا» و«أضغن» بالحذف لأبي
داود، وأراد: قوله تعالى في سورة القتال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ

(١) هذا من كلام الإمام السخاوي في الوسيلة (ص ٢٤٣).

(٢) ولم يتعرض له الإمام الداني، وجرى العمل على حذفه رعاية لقراءة ابن كثير.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٥٤)، واليسير للداني: (ص ١٨٨)، والنشر
لابن الجزري: (٢ / ٣٦١).

(٤) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٥٢).

مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَصْفَنَهُمْ ﴿[الآية: ٢٩]، وقوله فيها: ﴿وَيُخْرِجُ أَصْفَنَكَ﴾ [محمد: ٣٧]^(١).

وقوله: «الوُح»، وأراد: «الوُح» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَحَمَلَتْهُ عَلَىٰ ذَاتِ الْوُجِّ وَدُسِّرَ﴾ [الآية: ١٣]^(٢).

والترجمة قيد لهذا اللفظ؛ إذ ليس فيها غيره، ولا يدخل عليه الذي في الأعراف: ﴿وَأَلْقَى الْأُلْوَاخَ﴾ [الآية: ١٥٠]^(٤)؛ لأنه ليس في ترجمته.

وفي قوله: «لوقع» يريد: الحذف لأبي داود - أيضاً -^(٥)، واللام

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٢٦)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٢) زيادة من «ت».

(٣) أي: أنها محذوفة الألف لأبي داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٦١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٤) أيضاً فيها - أي: الأعراف - موضعان آخران: [الآيتان: ١٤٥ و ١٥٤].

(٥) انظر: مختصر التبيين (٤ / ١١٤٠)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

فيه قيد له؛ احترازاً مما لا لام فيه؛ مثل قوله: ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، وقوله: ﴿بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وشبهه .
هكذا وجدت هذا الكلام بخط [١/٨٠] الناظم في طرة نسخة هذا
النظم .

وقوله: «وعنهما الخلافُ في مواقع» يحتمل أن يكون «الخلاف» فاعلاً
بفعل محذوف تقديره: «وجاء عنهما الخلافُ»، أو يكون مبتدأ والخبر في
المجورر، وأراد: قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿فَلَا أَسْمِعُ مَوْقِعَ الْجُورِ﴾
[الآية: ٧٥]^(١).

والخلاف الذي جاء عنهما ذكره أبو عمرو في «المقنع» [في باب:
ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار]^(٢): «وفي الواقعة في بعض
المصاحف: ﴿فَلَا أَسْمِعُ مَوْقِعَ الْجُورِ﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿بمواقع
الْجُورِ﴾ بالألف»^(٣).

(١) أي: أنه بالخلاف عن الشيخين، وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة، وجرى
العمل على الحذف، «وهو آثر وأشهر» كما قال الليب .

انظر البيت رقم (١١٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣١)، والدرة
الصقيلة لليب (مخطوط): [١/٤٩]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٤)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٢) سقطت من «ت» .

(٣) المقنع: (ص ٩٨).

وذكر في آخر الباب الذي روى قالون عن نافع مما رواه القاضي إسماعيل عن قالون عن نافع: «وفي الواقعة: ﴿يَمَوْقِعُ التُّجُورِ﴾ بحذف الألف»^(١).

وقال أبو داود: «وكتبوه في مصاحف المدينة، وفي بعض سائر مصاحف الأمصار ﴿يَمَوْقِعِ﴾ بغير ألف قبل القاف، [وقرأنا كذلك للأخوين]^(٢) مع إسكان الواو، وكتبوا - أيضاً - في بعضها: ﴿بمواقع﴾ بألف]^(٣)، وقرأنا بذلك لسائر القراء [مع فتح الواو المولدة بالألف]^(٤).

ففيه قراءتان مشهورتان^(٥)، فهو مما اختلف القراء^(٦) فيه، وفي

رسمه.

ثم قال ﷺ:

[٢٤٦] كَذَا وَلَا كِدَابًا أَيْضًا يُرْسَمُ بِمُقْنِعٍ، وَعَنْهُمَا عَلَيْهِمُ
وذكر في هذا البيت - أيضاً - لفظين: أحدهما: بالخلاف عن أبي

(١) المقنع: (ص ١٤).

(٢) ووافقهما: خلف العاشر.

(٣) سقطت من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٤/ ١١٨٢ - ١١٨٣).

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٢٤)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٧)، والنشر

لابن الجزري: (٢/ ٣٨٣).

(٦) سقطت من الأصل.

داود، والثاني: بالحذف باتفاق منهما.

فقوله: «كذا ولا كذباً» يريد: بالخلاف، يشير إلى قوله قبله: «وعنهما الخلاف في موقع»، ثم قال: «كذا ولا كذباً أيضاً يرسم»؛ أي: يكتب بالخلاف في حذف ألفه وفي إثباته، «بمقنع» وأراد: الكتاب المنسوب لأبي عمرو الداني^(١).

والخلاف الذي ذكر فيه أبو عمرو: قال في الباب المروي عن نافع: «لَعَوًا وَلَا كَذِبًا» [النبأ: ٣٥] بالحذف^(٢)، ثم قال: «ورأيت رسم عامة هذه الحروف المذكورة في مصاحف أهل العراق وغيرها على نحو ما روينا عن مصاحف أهل المدينة»^(٣).

ثم ذكر في الفصل السادس من بعد الباب المروي عن نافع، قال: «قال محمد بن عيسى الأصبهاني في كتابه «في هجاء المصاحف»: في النبا: ﴿وَلَا كَذِبًا﴾ مرسوم بالألف»^(٤).
فهذا هو [الاختلاف]^(٥) الذي فيه.

(١) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٤).

(٢) المقنع: (ص ١٤).

(٣) المقنع: (ص ١٤ - ١٥).

(٤) المقنع: (ص ٢٣).

(٥) في «ت»: «الخلاف».

وفي السبع فيه قراءتان مشهورتان^(١): ﴿كَذَّابًا﴾ بتشديد الذال^(٢)، وللكسائي تخفيفها وإثبات الألف في اللفظ في القراءتين معاً، وليس فيه قراءة ﴿كذباً﴾ بغير ألف في اللفظ في السبع، ولا في الشاذ فيما رأيت. وهذا هو «الأخير» الذي ذكر في أول البيت الثاني من هذه الترجمة: أنه محذوف لأبي داود، وهو بالخلاف لأبي عمرو؛ كما ذكرنا، وقد تقدم الكلام عليه^(٣).

وقوله: «وعنهما [عَلَيْهِمْ]»^(٤) حكمه في أول البيت الذي بعده، وهو قوله: «بالحذف» فهو مضمن، وأراد: قوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿عَلَيْهِمْ ثَابُ﴾ [الآية: ٢١]^(٥).

قال في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الإنسان

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٦٩)، والتيسير للداني: (ص ٢١٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/ ٣٩٧).

(٢) وهي قراءة الجمهور.

(٣) انظر: البيت رقم (٢٤٣) وشرحه: (٣/ ١٢٥٦).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أي: أنه بالحذف عن الشيخين، وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي، وهو الذي جرى عليه العمل.

انظر: البيت رقم (١١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٤)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥٤٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٥)، ودليل

الحبران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

﴿عَلَيْهِمْ﴾^(١)، [ومثله في «التنزيل»^(٢)].

وقرىء في السبع: [٣] ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بسكون الياء وفتحها وإثبات الألف في اللفظ في القراءتين معاً^(٤)، وقرأ مجاهد، وقتادة، والسختياني ﴿عَلَيْهِمْ﴾ على سورة الرسم، ويروى ذلك عن الأعمش، وكذلك روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه^(٥).

وعلى القراءة المشهورة يكون حذف الألف تخفيفاً.

ثم قال رضي الله عنه [وغير لنا وله]:

[٢٤٧] بِالْحَذْفِ مَعَ خْتَمُهُ كَبِيرٌ وَإِنَّ نَجَاحَ وَإِيَّاهُ بَصَائِرُ
ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ: لفظين في الشطر الأول

(١) المقنع: (ص ١٤).

(٢) قال في مختصر التبيين (٥ / ١٢٥٢): ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بحذف الألف بين العين واللام.

(٣) سقطت من «س».

(٤) قرأها بإسكان الياء وكسر الهاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾: نافع، وحمزة، وأبو جعفر، والباقون بفتح الياء وضم الهاء.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٦٤)، والتيسير للداني: (ص ٢١٨)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٣٩٦).

(٥) من عبارة الإمام السخاوي في الوسيلة للسخاوي (ص ٢٣٥).

وانظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٦٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨ / ٣٩١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٧٦٠).

بالحذف لهما، ولفظين في الشطر الثاني بالحذف لأبي داود دون أبي عمرو.

فأما قوله: «بالحذف مع ختلمه» المعية تقتضي الاشتراك في الحكم، فكانه يقول: وعنهما ﴿عَلَيْهِمْ﴾ مع ﴿خِتْمُهُ﴾ و﴿كَبِيرٌ﴾ بالحذف. فأما «عليهم» فتقدم.

وأما «ختلمه»، فأراد قوله تعالى في سورة المطففين: ﴿خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾ [الآية: ٢٦].

[قال أبو عمرو في المقنع فيما رواه إسماعيل القاضي عن قالون: «وفي المطففين: ﴿خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾»^(١) [٢]، ومثله لأبي داود^(٣).

وفيه قراءتان في السبع مشهورتان: ﴿خاتمه﴾ بفتح الخاء وألف بعدها وكسر التاء؛ وهو قراءة الكسائي، و﴿خِتْمُهُ﴾ بكسر الخاء وفتح التاء وألف بعدها^(٤)، فحذف منه على هذا ألفان: ألف قبل التاء، وألف بعدها

(١) المقنع: (ص ١٤).

(٢) سقطت من الأصل، ومن «ت».

(٣) قال في مختصر التبيين (٥/ ١٢٧٩): «﴿خِتْمُهُ﴾ بحذف الألف قبل التاء وبعدها».

ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة؛ وعليه جرى العمل.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٤) وهي قراءة باقي القراء عدا الكسائي.

على القراءتين، فهو مثل ما تقدم لنا في الرعد^(١)، وفي: ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ﴾ [الآية: ٣] في سبأ^(٢)، فحذف الألف منه تخفيف؛ لأن لفظ القراءتين معاً بألف.

«وقرى في الشاذ: ﴿ختمه﴾ على صورة رسمه، روي ذلك عن ابن كعب، وعروة بن الزبير، [٨٠/ب] وأبي العالية، وغيرهم^(٣)». قاله السخاوي^(٤).
والرواية فيه بضم الميم على الحكاية كما هو في القرآن، ولو أعربه، لآتى مكسور الميم.

وقوله: «كبش» أراد: «وكبش» بحذف واو العطف، ويعني الموضعين: في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [الآية: ٣٧]، وفي: والنجم: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ﴾ [الآية: ٣٢]؛ لأنهما اللذان تضمنتهما الترجمة^(٥).

= انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٧٦)، والتيسير للداني: (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٩٩).

(١) يقصد هنا لفظ: ﴿الْكَفْرِ﴾ في سورة الرعد. انظر: البيت رقم (١٩٧) وشرحه: (٣/١١٢٧).

(٢) انظر: البيت رقم (١٨٨) وشرحه: (٣/١١١٠).

(٣) وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٩/٢٦٥): «وقرأ علي، وعلقمة، وشقيق، والضحاك، وطاوس، والكسائي ﴿خَاتَمُهُ﴾ بفتح الخاء والتاء وألف بينهما».

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤١).

(٥) أي: أنهما بحذف الألف للشيخين؛ ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة، وهو الذي عليه العمل.

ووجدت بخط الناظم قال: «إنما أطلقته، ولم نقيده بسورة بحسب الترجمة»، فيريد: كل ما كان فيها، وليس إلا موضعان: في الشورى، وفي والنجم.

قال في «التنزيل»: ﴿كَبَّرَ﴾ بحذف الألف في سورة الشورى^(١)؛ وكذلك قال في سورة: والنجم^(٢).

وذكرهما أبو عمرو في آخر الباب المروي عن نافع فيما رواه إسماعيل القاضي في روايته عن قالون عن نافع، قال: «حدثنا إسماعيل عن إسحاق القاضي عن قالون عن نافع: بعامة هذه الحروف، - وزاد: - في الكهف: ﴿فَلَا تُصْنِجْنِي﴾ [الآية: ٧٦]، وفي الحج: ﴿سُكَّرِي﴾ [الآية: ٢]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِسُكَّرِي﴾، وفي حم عسق: ﴿كَبَّرَ الْإِنْرِي﴾، ومثله في: والنجم^(٣).

وقوله: «وابن نجاح وعية بصئر» يريد: وحذف ابنُ نجاح ألفَ ﴿وَعِيَّةٍ﴾ وألفَ ﴿بَصَّيْرٍ﴾.

وأراد: قوله تعالى في سورة الحاقة: ﴿وَتَعِيَّأُذُنٌ وَّعِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]،

= انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

(١) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٩٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٥٥).

(٣) المقنع: (ص ١٤).

وليس في القرآن غيره^(١).

وأما ﴿بَصَّيْرُ﴾، فله نظائر في غير هذا الجزء، وإنما أطلقه ولم يقيده؛ لأنه هو الذي تضمنته الترجمة، فهي قيد، ولا يدخل فيه ما قبله^(٢)؛ لأنه ليس في ترجمته، وأراد: قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿هَذَا بَصَّيْرُ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٢٠]^(٣).

ثم قال ﷺ:

[٢٤٨] كَذَا الْمُنَاجَاةُ لَهُ قَدْ وَقَعَتْ وَخُلْفُ رِيحَانٍ لَهُ فِي وَقَعَتْ

يريد: كما ذكرت لك الحذف عن أبي داود في ﴿وَعِيَّةٌ﴾ وفي ﴿بَصَّيْرُ﴾، كذلك - أيضاً - وقع له فعل «المناجاة» بالحذف^(٤)؛ مثل:

(١) وبه جرى العمل - أي: بالحذف -، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٥ / ١٢٢٤)، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٥٤٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٢) مثل ما في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَّيْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، وفي قوله: ﴿بَصَّيْرٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [القصص: ٤٣].

(٣) أي: أنه محذوف لأبي داود، ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل على حذف هذا الذي في الجاثية، وإثبات ما عده.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٤) وبه جرى العمل؛ أي: على حذف مادة المناجاة كيفما تصرفت، ولم يتعرض لها الإمام الداني.

﴿سَجَّيْتُمْ﴾، و﴿وَتَسْجَوُا﴾

و﴿سَجَّيْتُمْ أَرْسُولَ﴾^(١)؛ لأن «المناجاة» لم تأت هكذا في القرآن، فيريد: ما تصرف منها^(٢).

وقوله: «وخلف ريحنا» يريد: لأبي داود، وفي الحقيقة للصحابي، وأما أبو داود، فهو ناقل الخلاف عن المصاحف، فنسبة الخلاف إليه مجاز.

وقوله: «في وقعت» يريد: السورة، وأراد: قوله تعالى في الواقعة: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الآية: ٨٩].

= انظر: مختصر التبيين: (٤ / ١١٩١ - ١١٩٢)، وتبني العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(١) كُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي [المجادلة: ١٢].

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٧٨٧): «كان حق الناظم أن ينص على التناجي مع المناجاة، كما ذكر التنازع مع النزاع؛ إذ هما بنيتان متباينتان، ولو دخل التناجي في المناجاة لدخل فيه النجوى - أيضاً -، ولدخل في الاستئذان فعل الأذان؛ نحو: ﴿فَأَذِّنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢]، ولا يصح ذلك.

ويمكن الجواب: بأن الألف في النجوى منقلبة عن ياء، فمحلها: «ما بألف قد جاء» [البيت رقم (٣٥٧)]، أو بأن محل الألف في النجوى بعد الواو، وفي الأفعال منها بعد النون، فلا تدخل في المناجاة؛ بخلاف التناجي؛ وهذا شطر عوض شطر الناظم:

كذا التناجي والمناجاة أتت.

قال أبو داود: ﴿وَرِيحَانٌ﴾ رسمه عطاء وحكم بالألف، ورسمه الغازي بغير ألف، وكلاهما عندي حسن، واختياري الألف^(١)، مثل الذي في الرحمن^(٢)»^(٣).

ثم قال ﷺ:

[٢٤٩] وَمِثْلُهُ الْمُرْجَانُ عَنْهُ قَدْ رُسِمَ عَنِ الْخُرْسَانِيِّ عَطَاءٍ وَحَكَمَ قوله: «ومثله» أي: مثل ﴿وَرِيحَانٌ﴾، «عنه»؛ أي: عن أبي داود، «قد رُسِمَ» يريد: بالخلاف، ثم ذكر نسبة الخلاف في هذه اللفظة بالحذف والإثبات لهذين الإمامين^(٤).

قال في «التنزيل»: ﴿وَالْمَرْحَانُ﴾ بألف بعد الجيم وقبل النون - أي: بينهما - وبغير ألف؛ كذا رسمه حكم وعطاء بن يزيد الخراساني، وأضرب عنه الغازي وغيره، فلم يذكره^(٥).

(١) ووافقه على اختياره هذا: ابن القاضي، والمارغني، والضباع، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب]، دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، سمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٢) ويقصد: ما في قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢].

(٣) مختصر التبيين: (٤/ ١١٨٣ - ١١٨٤).

(٤) أي: حكم وعطاء.

(٥) مختصر التبيين: (٤/ ١١٦٧).

ثم قال ﷺ [وغير لنا وله]:

[٢٥٠] وَعَنْهُ فِي أَقْوَتَهَا قَدْ حُذِفَا كَذَا النَّوْصِي عَنْهُ أَيْضاً عُرِفَا

يريد: وعن أبي داود في كلمة ﴿أَقْوَتَهَا﴾ بفتح التاء على الحكاية، ولو أعربه، لكسر التاء للإضافة.

وقوله: «قد حذفنا» أي: حذف الألف، وأراد: قوله تعالى في سورة حم السجدة: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَتَهَا﴾ [الآية: ١٠].

قال: «بحذف الألف بين الواو والتاء»^(١).

قوله: «كذا النوصي»؛ أي: مثل ما ذكرت لك عن أبي داود قد «عرف» بالحذف، وأراد: قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَيُؤَخِّدُ بِالرَّيْصِ وَالْأَقْدَامِ﴾ [الآية: ٤١].

= وقال في الموضوع الثاني (٤ / ١١٧١): «وفيه مما لم يذكر: «المَرْجَانُ» بألف، ورسمه - أيضاً - حكم وعطاء بغير ألف».

وحسّن التجيبي الحذف فيهما حيث تكلم على كل واحد في محله، ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل على إثبات ألفه.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٩)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦٦ ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).

(١) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٨٢)؛ وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

[قال] (١): «بحذف الألف بين الواو والصاد من ﴿النواصي﴾» (٢).

والألف في قوله: «حذفا» و«عرفا» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ:

[٢٥١] وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَشِيعَةٍ مَعَ تَمَارُونَهُ، مَعَ كَلْبِيَّةِ

قوله: «وما أتى في الذكر من خشعة»؛ أي: في القرآن، قال الله

تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فكانه يقول: كذلك ﴿النواصي﴾ عن أبي داود معروف بحذف الألف،

وكل ما أتى في القرآن في هذا الجزء من لفظ ﴿خَشِيعَةٌ﴾، فهو محذوف له

- أيضاً (٣)، مثل ما في حم السجدة: ﴿تَرَى الْأَرْضَ خَشِيعَةً﴾ [الآية: ٣٩]، وقوله

في: ن والقلم: ﴿خَشِيعَةً أَنْصُرُهُمْ رَبَّهُمْ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ١١٧٠)؛ وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام

الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/ ١٠٨٦): ﴿خَشِيعَةٌ﴾ بغير ألف؛ وانظر - أيضاً -:

(٥/ ١٢٢١ - ١٢٢٢ و ٥/ ١٢٣٠ و ٥/ ١٢٦٤ و ٥/ ١٢٨٩)؛ وجرى العمل

على حذف ألف ﴿خَشِيعَةٌ﴾ أينما وقع، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٢)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٩٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٤٥).

[القلم: ٤٣]، وفي المعارج: ﴿خَشِيعَةً أَبْصُرُهُمْ رَبَّهُمْ ذَلَّةً يَأْتِيهِمْ﴾^(١) ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿[الآية: ٤٤] وفي سورة العاشية: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الآية: ٢]، [وإن كان ثم غير هذه^(٢)، فهو محذوف له]^(٣). [١/٨١]

وقوله: «مع تمسرونه» أراد: قوله تعالى في سورة: والنجم: ﴿أَفْتَنُونَهُ﴾ [الآية: ١٢]^(٤).

قال في «التنزيل»: ﴿أَفْتَنُونَهُ﴾ بغير ألف بين الميم والراء، وقرأه كذلك مع فتح التاء وإسكان الميم [الأخوان^(٥)]^(٦)، وقرأه سائر القراء بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها في اللفظ^(٧) «^(٨)».

- (١) سقطت من النسخ المخطوطة، وأثبتته ليستقيم سياق الكلام.
- (٢) يوجد في هذا الجزء - أيضاً - موضع آخر لم يذكره في [النازعات: ٩].
- (٣) في الأصل: «وإن كان غير هذين الموضعين، فهو محذوف».
- (٤) أي: أنه محذوف لأبي داود، وبه جرى العمل ليشمل القراءتين، وما جاء في بعض المصاحف بإثبات الألف - كمصحف الجماهيرية الليبية بقراءة قالون مثلاً - مخالف للنص، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.
- انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).
- (٥) أي: حمزة، والكسائي؛ ووافقهما: يعقوب، وخلف العاشر.
- (٦) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في مختصر التبيين.
- (٧) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦١٤ - ٦١٥)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٧٩).
- (٨) مختصر التبيين: (٤/١١٥٣).

وقوله: «مع كذبة»، فقيده بما في سورة العلق؛ لأنه مضمن حكمه في قوله: «في سورة العلق»؛ كما قال بعده، وأراد: قوله تعالى في سورة العلق: ﴿نَاصِيَةٌ كَذِيبَةٌ﴾ [الآية: ١٦].

قال في «التنزيل»: «﴿كَذِيبَةٌ﴾ بحذف الألف»^(١).

واحترز الناظم بقوله: «في سورة العلق» مما وقع في سورة الواقعة: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الآية: ٢].

ثم قال ﷻ:

[٢٥٢] فِي سُورَةِ الْعَلَقِ، قُلْ وَالْمُنْصِفُ أَطْلَقَهُ، وَابْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ
[٢٥٣] أَهْسِنِ الْأَلْقَبِ مَعَ تَفَلُّوتِ ثُمَّ يَنْسَبِعُ حَطْمًا قَلْبِي
«في سورة العلق» راجع لقوله: «كذبة» قبله، وقد [ذكرته]^(٢).

وقوله: «والمنصف أطلقه» يريد: أن صاحب «المنصف» أطلق الحذف في لفظ ﴿كَذِيبَةٌ﴾، ولم يقيده بسورة العلق، وحذفه مع ما في الواقعة^(٣).

(١) مختصر التبيين: (٥ / ١٣٠٩).

(٢) في «س»: «ذكرناه».

(٣) وبه جرى العمل عند المغاربة؛ قال ابن القاضي: «العمل بالإثبات، وحذفه أولى؛ للنص، وللنظائر»، وجرى العمل بالإثبات عند المشاركة، والحذف أولى.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٣)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦ / ب] وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩١)، ودليل الحيران =

وقوله: «وابن نجاح» يريد: أبا داود «يحذف أهسن».

قال في «التنزيل»: «﴿أَهْتَنِي﴾ بغير ألف بين الهاء والنون الأولى، كذلك رسمه الغازي، وحكم، [وعطاء]^(١)، ولم أرو ذلك عن غيرهم»^(٢).

وقوله: «الألقب» يريد: «والألقب» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة الحجرات: «﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ يَسَّ الْإِتْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيْمَانِ﴾ [الآية: ١١]».

قال: «بحذف الألف»^(٣).

وقوله: «مع تفوت» يريد: «الألقب» [بحذف الألف مع ألف]^(٤) هذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة الملك: «﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ [الآية: ٣]».

= للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (١ / ٩٢).

(١) هكذا مذكور في النسخ المخطوطة، ولم يذكره معهم أبو داود في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٥ / ١٢٩٤)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (٦١).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١١٣٢)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (٥٦).

(٤) في الأصل: «بالحذف مع».

قال في «التنزيل»: ﴿تَفَوُّتٍ﴾ كتبوه في جميع المصاحف بغير ألف،
 وقراه كذلك مع تشديد الواو: الأخوان، وقراه سائر القراء بألف بعد الفاء
 مع تخفيف الواو^(١) «(٢)».

وقوله: «ثم ينسيع» له - أيضاً - بالحذف، وأراد: قوله تعالى في
 سورة الزمر: ﴿فَسَلَكَهُ يَنبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية: ٢١].
 قال في «التنزيل»: ﴿يَنبِيعَ﴾ بغير ألف^(٣).

وقوله: «حطّما» يريد: «وحطّما» بحذف واو العطف، وأراد:
 قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطّماً﴾ [الآية: ٢١]، وفي الحديد:

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٤٤)، والتيسير للداني: (ص ٢١٢)، والنشر
 لابن الجزري: (٢ / ٣٨٩).

(٢) مختصر التبيين: (٥ / ١٢١٤)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام
 الداني، فأخذ له في بعض المصاحف بالإثبات - كما في مصحف الجماهيرية
 الليبية برواية قالون -، وليس ذلك بصواب؛ لأن أبا داود نقل إجماع المصاحف
 على رسمه بالحذف، ورعاية للقراءتين وتقليلاً للخلاف.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٢)،
 ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضبعا: (ص ٥٤).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٥٧)؛ ولم يتعرض لذكره الداني، وحكى فيه التجيبي
 خلافاً، ثم قال: «والصحيح الحذف»، وبه جرى العمل.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)،
 وسمير الطالبين للضبعا: (ص ٦٠).

﴿ثُمَّ يَكُونُ حُطْمًا﴾ [الآية: ٢٠] بحذف الألف فيهما^(١).

وقوله: «قننت» أراد: «وقننت» له - أيضاً - بحذف الألف^(٢)، وأراد:

قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿أَمَّنْهُوَ فَتَنْتِ﴾ [الآية: ٩].

قال في «التنزيل»: «﴿قَنْتِ﴾ بغير ألف، كذا وقع في كتاب الغازي

ابن قيس»^(٣).

ثم قال ﷺ:

[٢٥٤] وَوَزَنُ فَعَالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتْ فِي مُقْنِعٍ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَتْ

[لما ذكر لفظ ﴿قَنْتِ﴾، وهو وزن «فاعل»، و﴿خَشَعًا﴾ أول الجزء^(٤)،

(١) وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين (٤/ ١٠٥٧ و ٤/ ١١٨٧ - ١١٨٨)، وتنبه العطشان للرجاجي:

(ص ٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(٢) أي: لأبي داود، وبه جرى العمل، وسكت عن قوله: ﴿إِنَّ إِتْرَهِيمَ كَانَ أُمَّةً

فَأَنبَأَ﴾ [النحل: ١٢٠] فهو ثابت لخروجه عن الترجمة، ولم يتعرض لذكره الإمام

الداني مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٣)،

ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٣) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٥٦).

(٤) انظر: البيت رقم (٢٤٢).

وهو وزن «فاعل»: و﴿الْفَعْفَرُ﴾ وهو وزن «فعال»^(١) وأن هذين اللفظين، وكثيراً من أوزانهما محذوفة لأبي داود، أراد أن يخبر: أن أبا عمرو الداني لم يحذف من هذين الوزنين إلا ما تقدم في غير هذه الترجمة^(٢).

(١) في الأصل تقديم وتأخير في هذه العبارة.

(٢) وهي عشرون كلمة جمعها بعضهم، فقال بعد قول الناظم: «ووزن فعال وفاعل ثبت»:

وهي صلح وخلد خلق	وملك علم كتب فلق
وبطل وكذب سحر وكفر	جعل طثر وبلغ قسدر
طشف فرغا بهدي سمر	عليهم في العدّ عشرون ترى
وأثبتت في الغير كنحو	سارب خوان ختار ونحو
كفار جبار بارد ظلام بارد	ثاقب شارب وشبه شاهد

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٤).

وجمعها المغراوي - أيضاً - فقال:

وحذف فاعل عن الداني أتى	في عشرة واثنين والباقي أثبتا
وكذباً في زمر والكفر	في الرعد بنخع معاً وطثر
إلا يبابس وعلم سباً	وسمر وفرغا كذا كتباً
وفي بقدر معاً غير الأخير	وخمسة جاءت بخلف فاختر
وكتباً وطشف الأعراف	وفلق الحب على خلاف =

فمثال «الْفَعَالُ»: ﴿الْمَخْلُوقُ﴾، وهو في موضعين: في سورة الحجر [الآية: ٨٦]، وسورة يس [الآية: ٨١].

ومثال «فَاعِلٌ»: ﴿كَذِبٌ﴾ [الآية: ٣] في الزمر، و﴿قُدْرٌ﴾ في يس [الآية: ٨١] والأحقاف [الآية: ٣٣]، و﴿الْكُفْرُ﴾ [الآية: ٤٢] في الرعد.

وقد قدمنا في قول الناظم: «وذكر الداني وزنَ فعلان»^(١) الأوزان التي ذكرها في «المقنع» على حسب ما ذكرها أبو عمرو رضي الله عنه بما أغنى عن ذكره هنا^(٢).



= وجعل الليل وسحر سوى آخر ذارباتها كذا روى

انظر: تقييد طرر على مورد الظمان للمغراوي (لوحة ٥٥) نقلا عن حاشية تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٦).

(١) انظر: البيت رقم (٢١٧) وشرحه: (٣/ ١١٨١).

(٢) وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٤)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩ - ١٤٠).



الباب الثاني

حذف الياءات

والفصل الأول

حذف الياء المفردة

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٢٥٥] الْقَوْلُ فِيمَا سَلَبُوهُ الْيَاءَ بِكَسْرَةٍ مِنْ قَبْلِهَا اِكْتِفَاءً

«القول» خبر مبتدأ محذوف، معناه: هذا القول - كما تقدم في غيره - .

ومعنى «سلبوه»؛ أي: انتزعوا منه «الياء»؛ كقولهم: «سلبه الله عقله»،

أي: انتزعه منه، و«سلبته ثوبه»: إذا انتزعت منه .

وقوله: «بكسرة» جار ومجرور متعلق بقوله: «اكتفاء»؛ أي: القول

فيما حذفوا منه الياء اكتفاء بكسرة ما قبلها .

ويريد: أنه يذكر في هذه الترجمة ما حذف الياء منه اجتزاءً بكسرة

ما قبلها؛ لأنها تدل عليها .

وهكذا نص أبو عمرو في «المقنع»، قال: «باب: ذكر ما حذف منه

الياء اجتزاءً بكسرة ما قبلها عنها»^(١)، وهذا باب عظيم كثير الفائدة .

إلا أن الناظم ﷺ لم يسلك في مسلك الترتيب كما فعل [٨١/ب]

(١) المقنع: (ص ٣٠).

الحافظ في «المقنع»، وأبو داود في «التنزيل»^(١)، وما ذلك إلا لتعذر ذلك عليه؛ لأن النظم لضيقه وصعوبته وقلة انقياده له منع أن يأتي بالبيئات مرتبة على ترتيب السور كما فعل أبو عمرو في «المقنع»؛ حيث قال: «في سورة البقرة: كذا، وفي سورة آل عمران: كذا... إلى آخر القرآن»^(٢)؛ لأنه يتأتى في الشرما لا يتأتى في النظم.

ألا ترى كيف قال الناظم: «فاللام يُوثِّق الله ثم المُتَعَالِ»^(٣)، ثم رجع إلى سورة البقرة وسورة القمر بقوله: «الدَّاعِ»، ثم رجع إلى سورة هود بقوله: «يأت بهود»، ثم رجع إلى سورة: «والصافات بقوله: «ثُمَّ صَالِ»، وما ذاك إلا لضيق النظم، وقلة انقياده له، لا ينقاد النظم كيفما تهيأ له، ولا ينقاد النظم له.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٥٦] والبياء تُحذفُ مِنَ الكَلَامِ زَائِدَةٌ وَفِي مَحَلِّ اللّامِ^(٤)
وجدتُ بخطِ النَّاطِمِ ﷺ في هذه الترجمة على هذا [البيت]^(٥):

(١) انظر: مختصر التبيين (١٢٧/٢) وما بعدها.

(٢) انظر: المقنع (ص ٣٠ وما بعدها).

(٣) في البيت رقم: (٢٥٧)، وسيأتي قريباً: (١٢٩١/٣).

(٤) هذا البيت كتب في «ت» مع الذي بعده، وسقط جميع شرحه، ثم كُتِبَ في الحاشية.

(٥) في الأصل: «جُنْتُ بحذف».

«حذف الياء من الاسم نوعان: نوع تحذف فيه وهي منفردة؛ اكتفاء بالكسرة التي قبلها، ونوع تحذف لاجتماع ياءين.

وحذف النوعين على الجملة تخفيفاً، فابتدأ بحذفها منفردة اكتفاءً بالكسرة التي قبلها، وهي على قسمين: قسم يزيده القراءة، وقسم لا يزيده؛ والمقصود هنا: إنما هو ما حذف منها على الإطلاق؛ انتهى كلامه.

والذي أقوله، وهو الذي يليق بهذه الترجمة، وهو ما قيده عنه في حال القراءة، وإن كان كلامه ﷺ حسناً كله؛ لأنه كان إماماً قديماً في هذا الشأن:

أن هذه الترجمة تشتمل على فصلين:

أحد الفصلين: يذكر فيه حذف الياء المنفردة، وهو الذي بدأ به، والفصل الثاني: يذكر فيه حذف إحدى الياءين، وهو قوله بعد هذا: «فصل وقل إحدى الحواريين»^(١).

فأما الفصل الأول الذي يذكر فيه حذف الياء المنفردة، فإن الياء تنقسم فيه على قسمين: تقع لأم من الكلمة، وتقع زائدة للإضافة.

فأما التي تقع لأم من الكلمة، فإنها تنقسم على قسمين:

قسم تكون فيه متصلة بالأسماء، وقسم تكون فيه متصلة بالأفعال، فمثال الذي تتصل فيه بالأسماء: ﴿الدَّاعِ﴾، و﴿المُهْتَدِ﴾، و﴿البَّادِ﴾، و﴿المُتَعَالِ﴾، و﴿الجوابِ﴾، و﴿التَّلَاقِ﴾، و﴿المَجْرَارِ﴾.

(١) البيت (٢٧٦) وشرحه: (١٣١١/٣).

ومثال الذي يتصل فيه بالأفعال: ﴿يُؤْتِي اللَّهُ﴾، و﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾،
و﴿يَنْبِغِي﴾، و﴿يَنَادِي﴾، و﴿يَسْتَرِي﴾، و﴿تُنْغِي﴾.
أما الزائدة للإضافة، فإنها تنقسم - أيضاً - على قسمين:

قسم يتصل بالأسماء، وقسم يتصل بالأفعال: فمثال الذي يتصل فيه
بالأسماء: ﴿عَقَابِي﴾، و﴿مَنَابِي﴾، و﴿مَنَابِي﴾، و﴿وَعِيدِي﴾،
و﴿نَذْرِي﴾.

ومثال الذي يتصل فيه بالأفعال: ﴿دَعَانِي﴾، و﴿تَكْفُرُونِي﴾،
و﴿فَارْهَبُونِي﴾، و﴿وَأَتَقُونِي﴾.

وقوله: «الياء» مبتدأ، و«تحذف» ومفعوله خبر المبتدأ والله أعلم،
أو «الياء» مفعول مقدم كما يجيزون تقديم الفاعل.

وقوله: «من الكلام» يريد: القرآن؛ لأن كلامه إنما هو فيه.
وهكذا وجدته مقيداً في بعض النسخ التي [رُوِيَتْ عَنْهُ] (١) ممن كان
يلزمه، شككت في الوقت، لا أدري بخط الناظم أو بخط الراوي؟
وقوله: «زائدة» حال من قوله: «والياء تحذف»، ويحتمل أن تكون
«زائدة» خبر كان مقدم على مذهب الكوفيين (٢).

وقوله: «وفي محل اللام»؛ أي: في موضع اللام من الكلمة، يريد:

(١) في «س»: «رَأَيْتُ».

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: (٢/ ٣٨٢)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٣٧)،
وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: (١/ ٢٤٥).

أن هذه تكون زائدة على لام الكلمة، وتكون أصلية، وقد ذكرنا ذلك.

ثم قال ﷻ:

[٢٥٧] فاللَّامُ: يُؤْتِ اللهُ نَسْمَ الْمُتَعَالِ وَالِدَّاعِ، مَعَ يَأْتِ بِهُودٍ، ثُمَّ صَانَ
أخذ يبين في هذا البيت ما أطلق في الذي قبله في قوله: «زائدة،
وفي محل اللام»، فكان قدر أن قائلاً قال له: «بين لنا الزائدة والأصلية»،
فقال: «فاللام» يريد: فالياء التي تقع لأم^(١)، فبدأ بما [آخر في
الترجمة]^(٢).

وقوله: «فاللام» مبتدأ على أنه حذف المضاف، وأقام المضاف إليه
مقامه، تقديره: «فمثال اللام»، «ويؤت الله» خبر المبتدأ.
وقوله: «يؤت الله»، فبدأ بما هي لام من الكلمة، وهي متصلة بالفعل،
وأصله: «يؤتي» على وزن «يُفْعِل»، وأراد: قوله تعالى في سورة النساء:

(١) وهي عشرون كلمة في تسع وعشرين موضعاً؛ سبعة أفعال، والباقي أسماء؛
ويضاف إليها: قوله تعالى: ﴿يُقْضَىٰ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] على قراءة: أبي عمرو،
وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر؛ إذ هو عندهم
مضارع: «قضى»، فياؤه محذوفة كما نص عليه الشيخان.

انظر: المقنع: (ص ٣١ و ١٠١)، ومختصر التبيين: (٣ / ٤٨٦ - ٤٨٨)؛
والسبعة لابن مجاهد: (ص ٢٥٩)، والتيسير للداني: (ص ١٠٣)، والنشر لابن
الجزري: (٢ / ٢٥٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨١٨ و ٨٢٥)، ودليل
الحيران للمارغني: (ص ١٤١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٤).

(٢) في «س»: «آخره».

﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ١٤٦] (١).

وقيده باسم الله ﷻ، احترازاً مما ليس معه هذا الاسم؛ فإنه بالياء، وذلك مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية: ٢٦٩].

وأما ما حذف منه الياء على غير قياس، فلا يدخل في هذا النوع، وذلك مثل قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَيُؤْتِي مِنَ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ٤٠].

وإنما يدخل في هذا النوع ما كان القياس فيه أن يكتب بالياء، فحذفت منه على غير القياس [١/٨٢] اكتفاء بالكسرة.

وقوله: «ثُمَّ الْمُتَعَالِي» أراد: قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي﴾ [الآية: ٩] (٢) هو لفظ متحد، ليس في القرآن غيره، وهو اسم الياء فيه لام الكلمة، أصله: «المتعالي» على وزن «المتفاعل»، حذفت منه الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها.

وقوله: «وَالدَّاعِ» في ثلاثة مواضع ليس في القرآن غيرها، وهي محذوفة الياء في الثلاثة (٣)، ولذلك أطلق: في البقرة: ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [الآية: ١٨٦] (٤)، وفي القمر موضعان: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ٤٢٥)، والبيت رقم (١٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٣٦ - ٧٣٧)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٣) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٤٨).

[الآية: ٦] ^(١)، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [الآية: ٨] ^(٢).

والياء في هذه الثلاثة مواضع أصلية لام من الكلمة متصلة بالأسماء.

وقوله: «مع يَأْتِ بهود» أراد: قوله تعالى في سورة هود: ﴿يَوْمَ يَأْتِ عَ لَا نَكَأَمُ نَفْسُ﴾ [الآية: ١٠٥] ^(٣)، وقيدته بالسورة؛ احترازاً مما فيه الياء من هذا اللفظ، وهي في سورة البقرة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ [مِنَ الْمَشْرِقِ]﴾ ^(٤) [الآية: ٢٥٨]، وقوله في سورة العقود: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ﴾ [الآية: ٥٤].

والياء في قوله: ﴿يَأْتِ عَ﴾ لام من الكلمة متصلة بالأفعال.

وقوله: «ثم صَالٍ»، أما ﴿صَالٍ عَ﴾، فهو لفظ متحد ليس في القرآن غيره، وهو في سورة: والصفات: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ [الآية: ١٦٣] ^(٥)، واللام فيه لام متصلة بالأسماء.

ثم قال [رحمة الله علينا وعليه، وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[٢٥٨] وغيرُ أَوْلَى الْمُهْتَدِ عَ، يَسْرِ عَ، فَمَا تُغْنِ عَ وَوَادِ الوَادِ عَ

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٥٩).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٦٠).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣ / ٧٠١)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٤٥)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

«غير» مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «وغير أولى المهتدي» محذوف.
 وقوله: «أُولَى» فلاحظ التانيث؛ أي: أولى هذه الكلمة، فاستثنى من
 لفظ ﴿الْمُهْتَدَى﴾ اللفظ الأول، وهو في سورة الأعراف: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ
 فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ [الآية: ١٧٨]، هو بالياء وغيره بغير ياء، وهما موضعان:
 في الإسراء: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أُولِيَاءَ
 مِنْ دُونِهِ﴾ [الآية: ٩٧].

وفي الكهف: ﴿الْمُهْتَدَى وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أُولِيَاءَ﴾ [الآية: ١٧].
 وهما اسمان، حذفت الياء منهما وهي لام الكلمة^(١).
 وأما قوله: «الْبَادِءِ»، فهو متحد اللفظ في سورة الحج: ﴿سَوَاءٌ أَلْعَكِفُ
 فِيهِ وَالْبَادِءِ﴾ [الآية: ٢٥] ليس في القرآن غيره^(٢)، والياء فيه أصلية لام من
 الكلمة.

وأما «يَسْرِي» فموضع - أيضاً - متحد في سورة الفجر: ﴿وَأَلَيْلٌ إِذَا يَسْرِي﴾
 [الآية: ٤]، ليس في القرآن غيره^(٣)، والياء فيه لام متصلة بالفعل.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣ / ٧٩٧)، والبيت رقم (١٧٣)
 من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣ / ٨٧٥)، والبيت رقم (١٧٢) من
 العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٥ / ١٢٩١)، والبيت رقم (١٧٨)
 من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

وأما قوله: «فَمَا تُغْنِي» [ففي سورة القمر: ﴿فَمَا تُغْنِي النَّذْرُ﴾
[الآية: ٥]^(١)، وقيدته بالفاء؛ احترازاً من الذي في يونس: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ﴾
[الآية: ١٠١]^(٢)، والياء فيه لام اتصلت بالفعل.

وأما قوله: «وَوَادِ الْوَادِي»، فالواو الأولى فيه للعطف، والثانية
حرف القرآن، وهو موضع متحد في سورة النمل: ﴿عَلَىٰ وَادِ التَّمَلِّ﴾
[الآية: ١٨]^(٣)، الياء فيه متصلة بالاسم.

وأما قوله: «الْوَادِي» بالألف واللام، فوقع في أربعة مواضع: في
سورة طه^(٤): ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [الآية: ١٢]^(٥)، وفي القصص: ﴿الْوَادِ الْأَيْنِ﴾
[الآية: ٣٠]^(٦)،

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٥٨)، والبيت رقم (١٧٦)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُغْنِي سَفَعُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦]؛ فإن ياءه ثابتة، وأما
قوله: ﴿إِنْ يُرِدِ الرَّحْمَنُ يَصْرِ لَا تُغْنِي عَنِّي سَفَعُهُمْ شَيْئًا﴾ [يس: ٢٣]، فلا
مدخل له هنا لأن حذف يائه ليس للاكتفاء بالكسرة، بل للجزم.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤١ - ١٤٢).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣١)، والبيت رقم (١٧٥)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: البيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩ و ٤ / ٩٦٥).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٦٥).

وفي: والنازعات: ﴿يَا لَوَادِ الْمُنَدِّسِ﴾ [الآية: ١٦] ^(١)، وفي الفجر: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ
يَالْوَادِ﴾ [الآية: ٩] ^(٢)، وكلها أسماء اتصلت بها الياء، وهي لام منها.

ثم قال ﷺ: وغفر لنا وله:

[٢٥٩] وكالجوابِ والتلويحِ والتنادي ثمَّ الجوارِ والمُنَادِ
أراد: قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿وَجَفَانِ كَالْجَوَابِ﴾ [الآية: ١٣] ^(٣)،
وفي سورة المؤمن ^(٤): ﴿يَوْمَ النَّالِقِ﴾ [الآية: ١٥]، و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ [الآية: ٣٢] ^(٥)،
وفي الشورى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [الآية: ٣٢] ^(٦)، وفي سورة
الرحمن: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الآية: ٢٤] ^(٧)، وفي التكويد: ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾
[الآية: ١٦] ^(٨).....

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٥ / ١٢٦٥).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٥ / ١٢٩٢).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠١٠)، البيت رقم (١٧٢)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٤) أي: سورة غافر.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٦٦ - ١٠٦٧)، والبيت رقم
(١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٩٣).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٩٣ و ٤ / ١٠٦٨).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٩٣ و ٥ / ١٢٧٣).

والمواضع الثلاثة اشتمل عليها البيت رقم (١٧٦) من العقيلة. انظر: الوسيلة
للسخاوي: (ص ٣٣٥).

﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادُ﴾ [ق: ٤١] بحذف الياء فيهما معاً^(١)، وكان حق الناظم أن يقيد ﴿يُنَادِ﴾ بالحرف، أو بالحزب؛ ليتحرز من قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [الآية: ١٩٣]، فهو ثابت باتفاق^(٢).

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢ و ٣٣ و ١٠١)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٣٨)، البيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٢) لم يتعرض الشارح لشرح هذا البيت، كما نبهنا عليه في قسم الدراسة. قال التروالي: «لم يتكلم الشارح على هذا البيت، ولا تعرض له، وقد أغفله في شرحه للرجز»؛ والذي أثبتته من نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر المختصرة، والتي استأنست بها هنا، وورد مثله في كتاب: الدرر الحسان الذي اختصر فيه مؤلفه كتاب التبيان، ومثله - أيضاً - في حاشية النسخة «ت».

انظر: نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر المستأنس بها: [٣١ / ب - ١ / ٣٢]، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣٥ / ب]، والدرر الحسان في اختصار التبيان في شرح مورد الظمان للسجلماسي (مخطوط): [٢٩ / ١]، وتنبية العطشان للرجراجي (المخطوط): [١ / ٨٨]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٢).

وقال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٨٢٢ - ٨٢٣) في شرح هذا البيت زيادة على ما ذكر في النسخة المستأنس بها:

«تنبيه: كان من حق الناظم تقييد ﴿يُنَادِ﴾ بما يُخْرِجُ الذي في آل عمران: وهو: ﴿يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [الآية: ١٩٣]؛ لأن ياءه ثابتة كما قيده في عمدة البيان: إذ يقول: ﴿يَوْمَ يُنَادِ وَعَذَابٌ صَادٍ﴾.

=

ثم قال ﷻ:

[٢٦٠] وَبَنَعَ فِي الْكَهْفِ، وَهَادٍ وَالرُّومُ، ثَانِي يُونُسَ نُنَجِّ

جميع ما ذكر في هذا البيت من اليباءات هي ياءات إضافة، منها ما اتصل بالأسماء، وهما موضعان: في الحج: ﴿لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الآية: ٥٤]، و﴿بِهَدِ الْعَمَى﴾ [الآية: ٥٣] في الروم.

ومنها ما اتصل بالأفعال، وهما موضعان: ﴿بَنَعَ﴾ في الكهف، و﴿نُجِّجَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس.

فأما قوله: «بَنَعَ في الكهف» أراد: قوله: «وَبَنَعَ» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في الكهف: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ﴾ [الآية: ٦٤] (١)،

= ولا يصح دعوى تقييد ﴿بَنَعَ﴾ بـ: ﴿الْمُنَادِ﴾؛ لأنه معطوف، وقد تستسهل عبارة صاحب العقيلة، ما لا تستسهل عبارة الناظم؛ إذ يقول فيهما: «بَسْرِ بِنَادِ الْمُنَادِ».

قال الجعبري: «المراد من ﴿بِنَادِ﴾، ﴿الْمُنَادِ﴾: الكلمتان، وإن احتمل تعريف إحداهما بالأخرى، ويقويه اقتصار المقنع على ﴿يَوْمِ بِنَادِ﴾».

وهذا شطر عرض شطر الناظم: يَوْمِ بِنَادِ وَالْجَوَارِ وَالْمُنَادِي ١. هـ.

انظر: عمدة البيان للخراز ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢ / ٤٠٥)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١٩٩ / ب].

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣ / ٨١٢)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

فقيده بالسورة؛ احترازاً مما في سورة يوسف الذي هو بالياء، وهو قوله:
﴿مَا تَبِعِي هَذِهِ بِضَعْنَعْنَا﴾ [الآية: ٦٥].

وأما «هَادٍ فِي الْحَجِّ وَالرُّومِ» فيريد: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادٍ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٥٤]، وقوله في الروم: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادٍ الْعَمَى﴾ [الآية: ٥٣]^(١).

وقيد هاتين الكلمتين بالسورة؛ احترازاً من الذي في سورة النمل:
﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعَمَى﴾ [الآية: ٨١]؛ فإنه بالياء.

وأما «نُجَّجٌ» في سورة يونس، فأراد: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّقْنَا لِنُجَّجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١٠٣]^(٢).

وقيده بالثاني بقوله: «ثاني يونس»؛ احترازاً من الأول الذي قبله في
سورة يونس الذي هو بالياء، وهو قوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
[الآية: ١٠٣].

ثم قال ﷻ:

[٢٦١] وَمَا أَتَتْ زَائِدَةٌ فَخَافُونَ وَفَارَهُبُونَ وَاتَّقُونَ وَاسْمَعُونَ
لما فرغ من [٨٢/ب] ذكر ما أتت الياء فيه أصلية لأم من الكلمة، وتقدم

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠)، والبيت رقم (١٧٥)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩٩٠)، والبيت رقم (١٧٥)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

له أنها زائدة وأصلية، فبدأ [بذكر]^(١) الأصلية، أخذ هنا يذكر الزائدة^(٢). قال: «وما أتت» من الياءات «زائدة» على أصول الكلمة، وذكر ما مثل به، و«ما» بمعنى: «التي»، وهي مبتدأ على حذف المضاف، أي: «ومثال التي أتت زائدة» حال، وخبر المبتدأ قوله: «فَخَافُونَ»؛ وجميع ما ذكر في البيت أفعال اتصلت بها ياءُ الإضافة^(٣).

أما قوله: [«فَخَافُونَ» فموضعٌ واحد في آل عمران]^(٤): «وَوَخَّافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» [الآية: ١٧٥]^(٥)، لفظ متحد ليس في القرآن غيره، وأتى به الناظم بالفاء، ولا معنى [لذكره]^(٦) بالفاء فيه، وكان حقه أن يأتي به بالواو على لفظ القرآن؛ لأنها كلمة واحدة خبر المبتدأ، مثل ما قدمناه في قوله قبل هذا: «يُؤْتِي اللَّهُ» ، فكان حقه أن يقول: «وما أتت زائدة، وخافون»؛ لأنه كذلك في القرآن بالواو، ولا يتوهم أنها عاطفة؛ إذ لم يتقدم قبلها

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهي في تسع وستين كلمة، في مئتين وأربعة وعشرين موضعاً.

انظر: تبيه العطشان للرجاجي (المخطوط): [١ / ٨٨]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٥).

(٣) انظر: البيت رقم (١٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٧).

(٦) في الأصل: «لِلنَّازِمِ أَنْ يَأْتِيَ».

ما تعطف عليه .

وأما «فَارْهَبُونِ»، فإنه وقع في القرآن [في موضعين]^(١): في البقرة: ﴿وَأَيُّنِي فَارْهَبُونِ﴾ [الآية: ٤٠]^(٢)، ومثله في النحل [الآية: ٥١]^(٣).

وأما «فَاتَّقُونِ»، فوقع في خمسة مواضع: في البقرة: ﴿وَأَيُّنِي فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ٤١]^(٤)، وفيها: ﴿وَأَتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الآية: ١٩٧]^(٥)، وفي النحل: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ٢]^(٦)، وفي المؤمنين: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ٥٢]^(٧)، وفي الزمر: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]^(٨).

وأما قوله: «فَأَسْمَعُونَ»، فهو لفظ متحد في سورة يس: ﴿إِذْ

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٥).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٥).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢ / ٢٥٦).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، وسها عنه أبو داود، فلم يذكرها لا مع نظائرها

من المحذوفات في سورة البقرة، ولا في موضعها في سورتها؛ وانظر: النشر

لابن الجزري (٢ / ١٨١).

ءَامَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ فَاسْمِعُوا ﴿[الآية: ٢٥]، ليس في القرآن غيره^(١).

ثم قال [ﷺ]:

[٢٦٢] ثُمَّ أَطِيعُوا نَكَلْمُونَ مَتَابٍ يَسْقِينِ وَتَكْفُرُونَ

جميع ما ذكر في هذا البيت من الياءات ياءات إضافة متصلة بالأفعال،

إلا قوله: «متاب» فإنه اسم اتصلت به ياء إضافة^(٢).

فقوله: «ثُمَّ أَطِيعُوا» هذا أتى في القرآن في أحد عشر موضعا^(٣): في

آل عمران: ﴿فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿٥٠﴾ إِنَّ اللَّهَ رَفِيعٌ ذَرِيئَتُكُمْ﴾ [الآية: ٥٠ - ٥١]^(٤)،

وفي الشعراء ثمانية مواضع معلومة في قصص الأنبياء - عليهم السلام -^(٥)،

وفي الزخرف موضع واحد: ﴿وَلَا يُبَيِّنُ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَأَتَقُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا﴾ [الآية: ٦٣]^(٦)،

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/ ٨٨ - ب]، وفتح المنان لابن

عاشر: (ص ٨٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٣).

(٣) انظر: البيت رقم (١٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧)،

(٥) في [الآيات: ١٠٨ و ١١٠ و ١٢٦ و ١٣١ و ١٤٤ و ١٥٠ و ١٦٣ و ١٧٩].

وانظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠ - ١٣١).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١١٠٤).

وفي نوح: ﴿أَنْعَبُدُ وَاللَّهِ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُونَ﴾ [الآية: ٣] ^(١).

وقوله: «تُكَلِّمُونَ» يريد: «وَتُكَلِّمُونَ» بحذف واو العطف، وهو لفظ متحد في سورة المؤمنين: ﴿قَالَ أَخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [الآية: ١٠٨] ^(٢)، وليس في القرآن غيره.

[وقوله: «مَتَابٍ» يريد: «وَمَتَابٍ»، وهو لفظ متحد في سورة الرعد: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الآية: ٣٠] ^(٣)، ليس في القرآن غيره] ^(٤).

وقوله: «يَسْقِينِ» فهو لفظ متحد في سورة الشعراء: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الآية: ٧٩] ^(٥)، وليس في القرآن غيره.

وأما «تَكْفُرُونَ» فهو لفظ متحد في سورة البقرة: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ١٥٢] ^(٦)، وليس في القرآن غيره.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٣).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ٨٩٨)، والبيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٢٨)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٢٨)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، وسها عنها أبو داود فلم يذكرها مع نظائرها المحذوفة في البقرة، أو في موضعها؛ وانظر: البيت رقم (١٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤).

ثم قال ﷺ :

[٢٦٣] يَهْدِينَ يَشْفِينِ يُكْذِبُونَ تُؤْتُونَ يُخَيِّنِينَ وَكَذَّبُونَ
جميع ما ذكر في هذا البيت - أيضا - ياءات إضافة متصلة بالأفعال،
وكلها معاطيف حذف واو العطف منها^(١).

أما «يَهْدِينَ»، فهو لفظ متحد في الشعراء: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الآية: ٧٨]^(٢)،
ويدخل فيه: ﴿سَيِّدِينَ﴾ في الشعراء ﴿فَالْكَلاَّ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الآية: ٦٢]^(٣)،
[وفي: والصفات: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الآية: ٩٩]^(٤)]^(٥)، وفي الزخرف:
﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِينِ﴾ [الآية: ٢٧]^(٦).

ولا فرق بين هذه الثلاثة مواضع وبين «يَهْدِينَ» إلا في زيادة حرف في
﴿سَيِّدِينَ﴾، وهو السين لا غير، فإذا أزيلت السين، صار «يَهْدِينَ» مثله.
وأما «يَشْفِينِ»، فهو لفظ متحد: ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُهِرَ النَّوْاسِ فَرِحْتُمْ وَيَسْتَفِينِ﴾

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٨/ب]، وفتح المنان لابن

عاشر: (ص ٨٢٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٣ - ١٤٤).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠ - ٤/ ٩٢٨)، والبيت رقم

(١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢).

[الشعراء: ٨٠]، ليس في القرآن غيره^(١).

وأما «يُكَذَّبُونَ»، فوقع في موضعين^(٢): في الشعراء: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ﴾ [الآية: ١٢]^(٣)، وفي القصص: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذَّبُونِ﴾ قَالَ سَنَسُدُّ [الآيتين: ٣٤ - ٣٥]^(٤).

وأما «تُؤْتُونَ»، فهو لفظ متحد في سورة يوسف: ﴿حَتَّى تُؤْتُونَ مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ﴾ [الآية: ٦٦]^(٥)، وليس في القرآن غيره.

وأما «يُحْيِينَ» فهو لفظ متحد - أيضاً - في سورة الشعراء: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُ نَفْسًا يَحْيِيهَا﴾ [الآية: ٨١]^(٦)، وليس في القرآن غيره.

وأما «كَذَّبُونَ»، فوقع في ثلاثة مواضع^(٧): في سورة المؤمنين: ﴿قَالَ

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠ و ٤/ ٩٢٨)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٢) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١ و ٤/ ٩٦٦).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٢٣)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩٢٩)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٧) انظر: البيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

رَبِّ أَنْصُرْنِي بِمَا كَذَّبْتَنِي ﴿١﴾ فِي مَوَاضِعٍ مِنْهَا^(١)، وَفِي الشُّعْرَاءِ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الآية: ١١٧] ^(٢).

ثم قال ﷻ:

[٢٦٤] وَفِي الْعُقُودِ أَخْشَوْنَ، مَعَ تَسْتَعِجِلُونَ
حَضَرَ أَوْ غَابَ، عِقَابٌ يَقْتُلُونَ

وكل ما في هذا البيت - أيضاً - ياءات إضافة اتصلت بالأفعال، إلا «عقاب»، فإنه اسم اتصلت به ياء إضافة^(٣).

أما قوله: «وفي العقود أخشون»، فوقع فيها في موضعين^(٤): في أولها: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِ الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا النَّكَاسَ وَأَخْشَوْنَ﴾ [الآية: ٤٤]^(٥)، وقيد بالسورة؛ احترازاً مما في سورة البقرة: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي﴾ [الآية: ١٥٠]. [١/٨٣]

فأما «تستعجلون حضر أو غاب» معناه: سواء كان بالتاء، أو بالياء؛

(١) [الآيتين: ٢٦ و٣٩]؛ وانظر: المقنع: (ص٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠).

(٢) انظر: المقنع: (ص٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣١).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٨/ب]، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص٨٢٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٤٤).

(٤) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٢٨).

(٥) انظر: المقنع: (ص٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٧).

فإنه بالياء للغائب، وبالطاء للمخاطب الحاضر^(١).

ففي سورة الأنبياء: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الآية: ٣٧] بالياء للمخاطب^(٢)،
وفي والذاريات: ﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الآية: ٥٩] بالياء للغيبة^(٣).

وأما قوله: «عِقَابٍ»، فوقع في ثلاثة مواضع^(٤): في الرعد: ﴿فَكَيْفَ
كَانَ عِقَابٍ﴾ [الآية: ٣٢]^(٥)، وفي ص: ﴿فَحَقَّ عِقَابٍ﴾ [الآية: ١٤]^(٦)، وفي
المؤمن: ﴿فَأَخَذْتُمُوكَافٍ كَانَتْ عِقَابٍ﴾ [الآية: ٥]^(٧).

وأما «يَقْتُلُونَ»، فوقع في موضعين^(٨): في الشعراء: ﴿وَهُمْ عَلَى
ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [الآية: ١٤]^(٩)، وفي القصص: ﴿إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا
فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [الآية: ٣٣]^(١٠).

-
- (١) انظر: البيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).
 - (٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠).
 - (٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٣).
 - (٤) انظر: البيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).
 - (٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٨).
 - (٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٢).
 - (٧) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٢).
 - (٨) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).
 - (٩) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠).
 - (١٠) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣١).

ثم قال ﷺ :

[٢٦٥] دُعَاءُ إِبْرَاهِيمَ، مَعَ تَبَشُّرُونَ ثُمَّ تَشَلُّقُونَ دَعَانَ تَنْظُرُونَ

وجميع ما ذكر في هذا البيت ياءات إضافة متصلة بالأفعال، إلا

قوله: «دعاء إبراهيم»؛ فإنه اسم اتصلت به ياء إضافة^(١).

وقوله: «دعاء إبراهيم» أراد: قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾

[إبراهيم: ٤٠]^(٢)، وقيد بالسورة، احترازاً من الذي في سورة نوح: ﴿فَلَمْ

يَزِدْهُمُ دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا﴾ [الآية: ٦].

وأما قوله: «تَبَشُّرُونَ» فموضع متحد في سورة الحجر: ﴿فِيمَ

تَبَشِّرُونَ﴾ [الآية: ٥٤]^(٣)، وليس في القرآن غيره.

فأما «تَشَلُّقُونَ»، فموضع متحد - أيضاً - في سورة النحل: ﴿كُنْتُمْ

تَشَلُّقُونَ فِيهِمْ﴾ [الآية: ٢٧]^(٤)، ليس في القرآن غيره.

وأما «دَعَانَ»، فموضع متحد - أيضاً - في سورة البقرة: ﴿إِذَا دَعَانَ﴾

(١) انظر: تبييه العطشان للرجراجي (المخطوط): (٨٨/ب)، وفتح المنان لابن

عاشر: (ص ٨٣٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٤ - ١٤٥).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨)، والبيت رقم (١٦٩)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩ و ٣/٧٦٠).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩).

[الآية: ١٨٦]^(١)، ليس في القرآن غيره .

وأما «تَنْظُرُونَ»، فوقع في ثلاث مواضع^(٢): في الأعراف: ﴿فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الآية: ٧١]^(٤)، وفي يونس: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيْكَ وَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الآية: ٧١]^(٤)، [وفي هود: ﴿فَكَيْدُو فِي جَمِيعَاتِهِمْ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥]^(٥)]^(٦).

ثم قال ﷺ:

[٢٦٦] أَشْرَكْتُمُونَ اعْتَرِلُونَ تَقْرُبُونَ لِيَعْبُدُونَ تَفْضَحُونَ تَرْجُمُونَ
وجميع ما ذكر - أيضاً - في هذا البيت من الياءات كلها ياءات إضافة متصلة بالأفعال^(٧).

أما «أَشْرَكْتُمُونَ»، فهو متحد في سورة إبراهيم: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧)، والبيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٢) انظر: البيت رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧ و ٣/ ٥٨٩).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الأصل.

(٧) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): (٨٨/ ب - ٨٩/ ١)، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٨٣٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٥).

أَشْرَكَتُمْ مِّن مِّن قَبْلُ ﴿[الآية: ٢٢]﴾^(١)، وليس في القرآن غيره.

وأما قوله: «فَاعْتَرِلُونِ»، فيريد: «وفاعتزلون» بحذف واو العطف، وكذلك ما بعده إلى آخر البيت، كلها حذف منها واو العطف وأبقى المعطوف، وهذا كثير في النظم، وقد تقدم الشاهد لذلك في مواضع.

فأما «فَاعْتَرِلُونِ»، فهو لفظ متحد - أيضاً - في سورة الدخان: ﴿وَإِن لَّرَ نُومُوا إِلَى فَاعْتَرِلُونِ﴾ [الآية: ٢١] ^(٢)، ليس في القرآن غيره.

وأما «تَقَرَّبُونِ»، فهو لفظ متحد - أيضاً - في سورة يوسف: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [الآية: ٦٠] ^(٣)، ليس في القرآن غيره.

وأما «لِيَعْبُدُونِ» فمتحد - أيضاً - في سورة: والذاريات: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٥٦] ^(٤)، ليس في القرآن غيره.

وأما «تَفَضَّحُونِ»، فكذلك - أيضاً - لفظ متحد في سورة الحجر:

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ و ٣/ ٧٥٠)، والبيت

رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ٤/ ١١٠٩)، والبيت

رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ و ٣/ ٧٢٠)، والبيت

رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ٤/ ١١٤٤)، والبيت

رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

﴿صَيِّفِي فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الآية: ٦٨]^(١)، ليس في القرآن غيره.

وأما «تَرْجُمُونِ»، فلفظ متحد - أيضاً - في سورة الدخان: ﴿وَأِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكَ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ [الآية: ٢٠]^(٢)، ليس في القرآن غيره.

ثم قال ﷻ:

[٢٦٧] وَغَيْرُ يَاسِينَ أَعْبُدُونَ، يَخْضَرُونَ أَتَلْسِنِي اللَّهُ، أَرْجِعُونَ يُطْعَمُونَ
وكل ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - من الياءات فيه ياءات إضافة
اتصلت بالأفعال^(٣).

وقوله: «وغير يس أعبدون» يريد: «واعبدون» غير يس؛ فإنه فيها
بالياء^(٤)، والذي في يس: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الآية: ٦١].

وأما «اعبدون» بغير يس، فوقع في ثلاث مواضع: في الأنبياء
موضعان^(٥): ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٢٥]، و﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ - ١٢٩)، والبيت رقم

(١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢)، والبيت رقم (١٧٨)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي (المخطوط): [١/ ٨٩]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٨٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٥ - ١٤٦).

(٤) والبيت رقم (١٦٧ و ١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤ و ٣٢٧).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٩ - ١٣٢) و ٤/ ٨٦٠.

﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٩٢]، وفي العنكبوت: ﴿فَأَيَّتِي فَاعْبُدُونَ﴾ [الآية: ٥٦]^(١).
وأما «يَحْضُرُونَ» فمتحد في سورة المؤمنين: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ
يَحْضُرُونِ﴾ [الآية: ٩٨]^(٢)، ليس في القرآن غيره.
وأما «آتاني الله»، فمتحد - أيضاً - في سورة النمل: ﴿فَمَاءَ آتَيْنِءَ اللَّهُ خَيْرٌ
مِّمَّا آتَاكُمْ﴾ [الآية: ٣٦]^(٣)، وقيده باسم الله تعالى؛ احترازاً من قوله: ﴿ءَاتَانِي
الْكِتَابَ﴾ [الآية: ٣٠] في سورة مريم - عليها السلام - .
وأما «أَرْجِعُونَ»، فمتحد - أيضاً - في سورة المؤمنين: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ
﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [الآيتين: ٩٩ - ١٠٠]^(٤)، ليس في القرآن غيره.
وأما «يُطْعَمُونَ»، فكذلك متحد - أيضاً - في سورة: والذاريات:
﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ [الآية: ٥٧]^(٥)، ليس في القرآن غيره.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣١ و ٤ / ٨٦٠).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠ و ٤ / ٨٩٦)، والبيت
رقم (١٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٦).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣١ و ٤ / ٩٥٠)، والبيت
رقم (١٨٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٩).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠ و ٤ / ٨٩٦)، والبيت
رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢ - ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٠ و ٤ / ١١٤٤)،
والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

ثم قال :

[٢٦٨] تُرْدِينِ، إِنْ يُرْدِنِ مَعَ إِنْ تَرْنَ وَأَتَّبِعُونَ زُخْرُفٍ وَمُؤْمِنٍ
وجميع ما ذكر في هذا البيت من الياءات فهي ياءات إضافة متصلة
بالأفعال^(١).

أما «تُرْدِينِ»، فموضع متحد في سورة: [٨٣/ب] والصفات: ﴿تَاللَّهِ
إِنْ كِدَتْ لِتَرْدِينَ﴾ [الآية: ٥٦]^(٢)، ليس في القرآن غيره.

وأما «يُرْدِنِ»، فهو متحد - أيضاً - في سورة يس: ﴿إِنْ يُرْدِنِ الرَّحْمَنُ﴾
[الآية: ٢٣]^(٣)، ليس في القرآن غيره.

وقول الناظم: «إِنْ يُرْدِنِ» لم يأت بقوله: «إِنْ» في هذه اللفظة على
جهة القيد لها؛ إذ ليس في القرآن غيره، وإنما النظم قاده لذكره كذلك،
فكانها كلمة واحدة.

وأما «إِنْ تَرْنَ»، فهو متحد - أيضاً - في سورة الكهف: ﴿إِنْ تَرْنَ أَنَا

(١) انظر: تبييه العطشان للرجاجي (المخطوط): [١/٨٩]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٨٣٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٦).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ٤/ ١٠٣٦)،

والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١)، والبيت رقم (١٧١)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

أَقْلَ مِنْكَ مَا لَّا ﴿[الآية: ٣٩]﴾^(١)، ليس في القرآن غيره .

وقوله: «إن» ليس على جهة القيد - أيضاً -؛ إذ ليس في القرآن غيره، وإنما النظم قاده لذكره كذلك، فكأنها كلمة واحدة.

وأما «اتَّبِعُونِ»، فوقع في موضعين؛ كما قال: في سورة الزخرف: ﴿فَلَا تَمْتَرْتُمْ بِهَا وَاتَّبِعُونِ﴾ [الآية: ٦١]^(٢)، وفي سورة المؤمن: ﴿يَنْقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [الآية: ٣٨]^(٣).

وقول الناظم: «واتبعون زخرف ومومن» احتراز من الذي في سورة آل عمران: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [الآية: ٣١]، ومن الذي في سورة طه: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [الآية: ٩٠].

وكلام الناظم ﷻ أحسن من كلام الشاطبي في «عقيلته»:

«وُخِصَّ فِي اتَّبِعُونِ غَيْرُهُمَا سُورًا»^(٤)

أي: وخصَّ بالحذف غير آل عمران في ﴿اتَّبِعُونِ﴾؛ أي: في هذا

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٢).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٢ و ٤ / ١٠٧٤).

(٤) البيت رقم (١٨٠) من العقيلة، وشطره الاول: «وُخِصَّ فِي آلِ عِمْرَانَ مِنْ اتَّبِعُونِ». انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٣٣٨).

اللفظ، وأما الذي في آل عمران، فهو بالياء، فيقتضي كلامه أن في ﴿أَتَّبِعُونَ﴾ في [غير^(١)] آل عمران بحذف الياء كما قال؛ وليس كذلك؛ فإن في [غير^(٢)] آل عمران من سور القرآن ثلاث كلمات من لفظ ﴿أَتَّبِعُونَ﴾: اثنتان بغير ياء: في الزخرف، وسورة المؤمن، وواحدة بالياء مثل الذي في سورة آل عمران، وفي سورة طه: ﴿فَأَتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [الآية: ٩٠].

فكلام الشاطبي غير محرر، وعليه فيه درك^(٣)، وكلام الناظم هنا أحسن.

ثم قال ﷺ:

[٢٦٩] أُولَىٰ مَنِ اتَّبَعْنِي، فَأُرْسِلُونُ، فَأُرْسِلُونَ، ثُمَّ بِهٖوَدَ تَسْتَلْنَنُ، يُنْقِذُونَ

كل ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - أفعال اتصلت بها ياءات إضافة^(٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال الجعبري: «دخل في قوله غير آل عمران ﴿فَأَتَّبِعُونِي﴾ بطفه، وهي ثابتة، وأكد

الإشكال جمعه سُوراً، وهو على حدّ: ﴿لَهُ: إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، فلو قال:

وقل من اتبعن عمران واتبعوني غيرهما مع طه استثن مؤتمراً

لعين وعينهما الأصل بسورتيهما».

وانظر: الجميلة للجعبري (مخطوط): [٩٩/ب - ١٠٠/أ]، والوسيلة للسخاوي:

(ص ٣٣٨)، وشرح القفال على العقيلة (مخطوط): [٢١/أ]، والدرة الصقيلة

لليبي (مخطوط): [١/٦٩-ب].

(٤) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٨٣٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧).

وقوله: «أولى من اتَّبَعْنِي» لاحظ فيه تأنيث الكلمة، ولو قال: «أول» على التذكير بملاحظة اللفظ، لجاز.

وقوله: «أولى»؛ أي: «وأولى» بحذف واو العطف، ويريد: أنه بغير ياء، وهو لفظ متحد في سورة آل عمران: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ﴾ [الآية: ٢٠] (١)، واحترز به من الذي في سورة يوسف الذي هو بالياء، وهو قوله تعالى: ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [الآية: ١٠٨].

وأما «فَازِسَلُونِ»، فهو متحد - أيضاً - في سورة يوسف: ﴿أَنَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَوَّلِهِ فَاذْسَلُونِ﴾ [الآية: ٤٥] (٢)، ليس في القرآن غيره.

وأما قوله: «ثم بهود تَسْتَلْنِي» أراد: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي مَا لَيْسَ﴾ [هود: ٤٦] (٣)، واحترز به من الذي في سورة الكهف الذي هو بالياء: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى﴾ [الآية: ٧٠].

وأما «يُنْقِدُونِي» فلفظ متحد - أيضاً - في سورة يس: ﴿وَلَا يُنْقِدُونِي﴾ (٤) [إِنِّي إِذْكَ] [الآيتين: ٢٣ - ٢٤] (٤)، وليس في القرآن غيره.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٠ - ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٧)، والبيت رقم (١٨٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٨)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٧ و ٣ / ٦٨٦)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣١ و ٤ / ١٠٣٢)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

ثم قال ﷺ :

[٢٧٠] ثُمَّ تَمِدُّونَنِي مَعَ تَتَبِعَنِي فِي الْكَهْفِ مَعَ تَعَلَّمَنِي
وجميع ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - ياءات إضافة اتصلت
بالأفعال^(١).

فأما «تَمِدُّونَنِي»، فهو لفظ متحد في سورة النمل: ﴿قَالَ
أَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [الآية: ٣٦]^(٢)، ليس في القرآن غيره.

وأما «تَتَبِعَنِي»، فكذلك - أيضاً - لفظ متحد في سورة طه: ﴿صَلُّوا
﴿١٣﴾ أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ [الآية: ٩٢ - ٩٣]^(٣)، ليس في القرآن غيره.

وأما «يَهْدِينِي» يريد: «ويهدين في الكهف» بحذف واو العطف
كما تقدم، وهو في نظائر له كثيرة، وأراد: قوله تعالى في سورة الكهف:
﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِي رَبِّي﴾ [الآية: ٢٤]^(٤).

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٨٩]، وفتح المنان لابن عاشر:
(ص ٨٣٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١ و ٤/ ٩٤٩)، والبيت
رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٩ و ٤/ ٨٥١)، والبيت
رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٩ و ٣/ ٨٠٦)، والبيت
رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

وقيده بسورة الكهف؛ احترازاً من الذي في سورة القصص الذي هو بالياء، وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يَهْدِيَني سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الآية: ٢٢].

وأما «تَعَلَّمْنَ» ، فهو في سورة الكهف - أيضاً - قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَيْعَاكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ [الآية: ٦٦]^(١)، وهو متحد ليس في القرآن غيره. ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٧١] وَمَعَ لَسِنِ أَخْرَتَيْنِ، مَثَابِ، كِيدُونِ بِغَيْرِ هُودٍ
ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ: فعلان، واسمان: فالفعالان:
﴿أَخْرَتَيْنِ﴾، و﴿كِيدُونِ﴾، والاسمان: ﴿وَعِيدِ﴾، و﴿مَثَابِ﴾، والياء فيها ياء إضافة^(٢).

فأما قوله: «لئن أَخْرَتَيْنِ»، فوقع في سورة الإسراء: ﴿لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ إِلَى يَوْمِ﴾ [الآية: ٦٢]^(٣)، وقيده بقوله: «لئن»؛ احترازاً مما وقع في سورة المنافقون الذي هو بالياء، وهو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخْرَتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [الآية: ١٠]. [١ / ٨٤]

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩ و ٣ / ٨٠٦)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): (١ / ٨٩ - ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٢٩ و ٣ / ٧٩٢)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

وأما ﴿وَعِيدِ﴾، فوقع في ثلاثة مواضع^(١): في سورة إبراهيم: ﴿وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤]^(٢)، وفي ق موضعين^(٣): ﴿لَعْنًا وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤]، و﴿مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [الآية: ٤٥].

وأما ﴿مَتَابٍ﴾، فوقع في موضع واحد في سورة الرعد: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الآية: ٣٦]^(٤).

وأما قوله: ﴿كِيدُونَ بِغَيْرِ هُدًى﴾، والذي في سورة هود هو قوله: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [الآية: ٥٥].

وأما ﴿كِيدُونَ﴾ بغير ياء، فوقع في موضعين^(٥): في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [الآية: ١٩٥]^(٦)، وفي المرسلات: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ [الآية: ٣٩]^(٧).

ثم قال ﷺ:

(١) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ و ٣/ ٧٤٨).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ٤/ ١١٣٥).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ و ٣/ ٧٤٢)، والبيت رقم

(١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٥) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧ و ٣/ ٥٨٨).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٣).

[٢٧٢] بَشْرٌ عِبَادٍ، لِي دِينٍ، يُؤْتِينَ نُذْرِي مَعَ أَهْلِنِي وَأَكْرَمَنِي
 وجميع ما ذكر في هذا البيت - أيضاً - هي ياءات إضافة^(١)، منها
 ما اتصل بالأسماء؛ مثل: ﴿عِبَادٍ﴾، و﴿دِينٍ﴾، و﴿نُذْرِي﴾، ومنها ما اتصل
 بالأفعال؛ مثل: ﴿يُؤْتِينَ﴾، و﴿أَهْلِنِي﴾، و﴿أَكْرَمَنِي﴾.

فأما قوله: ﴿بَشْرٌ عِبَادٍ﴾ فأراد قوله تعالى في الزمر: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿٧﴾ الَّذِينَ
 [الآيتين: ١٧ - ١٨]^(٢)، وقيدته بقوله: ﴿بَشْرٌ﴾ احترازاً من الذي هو بالياء مثل
 قوله: ﴿فَأَدْخُلْ فِي عِيدِي﴾ [الفجر: ٢٩]، وغيره.

وأما قوله: ﴿لِي دِينٍ﴾ [أراد قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾
 [الآية: ٦]^(٣) في الكافرون، وقوله: ﴿لِي﴾ قيد له، احترازاً من غيره الذي
 هو بالياء مثل ما في سورة يونس: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي﴾ [الآية: ١٠٤]،
 والذي في الزمر: ﴿مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الآية: ١٤].

وعبارته هنا أحسن من عبارة الشاطبي رحمته الله في «عقيلته» حيث قال:

- (١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٩/ب]، وفتح المنان لابن
 عاشر: (ص ٨٣٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧ - ١٤٨).
- (٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ٤/ ١٠٥٧)، والبيت
 رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).
- (٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٤)، والبيت رقم (١٧٩)
 من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).
- (٤) سقطت من الأصل.

«دِينٍ تَمِدُّونَنِي»^(١)

فلم يقيد بالسورة ولا بالحرف، فيدخل عليه الموضعين المذكورين^(٢)، من ذلك احتراز الناظم فقيدته بالحرف.

وأما «يُؤْتَيْنِي خَيْرًا»^(٣) فهو لفظ متحد في سورة الكهف: ﴿فَعَسَىٰ رِجْوَىٰ أَن يُؤْتَيْنِي خَيْرًا﴾ [الآية: ٤٠]، فليس في القرآن غيره.

وأما «نُذِرِي»^(٤)، فوقع في ستة مواضع^(٥)، كلها في سورة: اقتربت الساعة^(٥).

(١) البيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٢) وقد ناقش الشاطبي الشارح الأول للعقيلة الإمام السخاوي رحمته، ولكنه اعتذر له فقال: «ولكنه اعتمد على معرفة أهل العلم بالحرفين»، ورد هذا الاعتذار الإمام الجعبري، وأصلح بيت الشاطبي بـ:

لي دين والمتعال يطعمون ليعبدون ثم تمدون له حر ومعتمرا

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٩٩/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٩ و ٣/ ٨٠٦)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٣ و ٤/ ١١٦١)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٥) أي: فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، وهي فِي: [الآيات: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩].

وأما «أَهْنَنَ» ، وَأَكْرَمَنِي ، فهما - أيضاً - متحدتا اللفظ^(١) ، وقعا معاً في سورة: والفجر: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [الآية: ١٥] ، و﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنَ﴾ [الآية: ١٦] .

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٧٣] ثُمَّ نَذِيرِي وَنَكِيرِي تُخْزُونِ ، قَدْ هَدَيْتِنِ تَفْنَدُونَ

وجميع ما ذكر في هذا البيت أيضاً من الياءات هي ياءات إضافة ، منها ما اتصل بالأسماء ، ومنها ما اتصل بالأفعال^(٢) .

فالم متصل بالأسماء: ﴿نَذِيرِي﴾ ، و﴿نَكِيرِي﴾ ، والمتصل بالأفعال هو ما بقي .

فأما «نَذِيرِي» ، فهو لفظ متحد في سورة الملك: ﴿فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ [الآية: ١٧]^(٣) ، ليس في القرآن غيره .

وأما «نَكِيرِي» ، فوقع في أربعة مواضع^(٤) : في سورة الحج: ﴿ثُمَّ

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣) ، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٣ - ١٣٤ / ٥ و ١٢٩٣ -

١٢٩٤) ، والبيت رقم (١٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦) .

(٢) انظر: تبيينه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٩/ ب] ، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٩) ، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٨) .

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣) ، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٢ و ١٢١٦ / ٥) ، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩) .

(٤) انظر: البيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠) .

أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿[الآية: ٤٤]﴾^(١)، وفي سورة فاطر: ﴿فَرَأَيْتُ مَرْكَبًا مِّنْ أَعْيُنِنَا جَاءَ فِي سَحَابٍ مِّثْلِ نَجْدٍ كَذِبًا أَذْرَأْتُهُمْ بَدِيعًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿[الآية: ٢٦]﴾^(٢)، وفي سورة الملك: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَكَيفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿[الآية: ١٨]﴾^(٣)، وفي سورة سبأ: ﴿فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿[الآية: ٤٥]﴾^(٤).

وأما «تَشْهَدُونَ»، فهو لفظ متحد في سورة النمل، وهو قوله تعالى في قصة بلقيس: ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ٣٢]﴾^(٥)، ليس في القرآن غيره.

وأما «تُخْرُونَ»، فوقع في موضعين^(٦): يهود: ﴿فَأَنْقَرُوا اللَّهَ وَلَا تَخْرُونَ فِي صَيْفِي﴾ [الآية: ٧٨]﴾^(٧)، وفي الحجر: ﴿وَأَنْقَرُوا اللَّهَ وَلَا تَخْرُونَ﴾ [الآية: ٦٩]﴾^(٨).

وأما «قد هَدَيْتَنِي»، فهو في سورة الأنعام: ﴿وَقَدْ هَدَيْتَنِي وَلَا أَخَافُ﴾ [الآية: ٨٠]﴾^(٩)، وقيده بقوله: «قد»؛ احترازاً به من غيره مما هو بالياء،

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٠ و ٤/ ٨٧٨).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١ و ٤/ ١٠١٥).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣٣ و ٥/ ١٢١٦).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١ و ٤/ ١٠١٥).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٣١)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٦) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٨ و ٣/ ٦٩٢).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٩).

(٩) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٢٧ و ٣/ ٤٩٨)، والبيت

رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).

وهو في سورة الأنعام - أيضاً - : ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتَنِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
[الآية: ١٦١].

وأما «تَفَنَّدُونَ»، فلفظ متحد في سورة يوسف : ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ
يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ [الآية: ٩٤]^(١)، ليس في القرآن غيره.

ثم قال ﷻ :

[٢٧٤] إِي لَفِيهِمْ، ثُمَّ عَدَابِ صَادٍ وَفِي الْمُنَادَى نَعْوَى يَسْعِبَادِ
إنما الحق الناظم ﷻ ﴿إِي لَفِيهِمْ﴾ بهذا الباب، وإن كان ليس منه؛ لأنه
ليس له نظير يُجعل معه، ولذلك أُخِرَ كما أُخِرَ الشاطبي^(٢) - رحمة الله عليهما -،
وأيضاً: إنما أُخِرَ بالذكر إلى آخر ما ذكره مما حذف منه الياء المنفردة؛
لكونه أشبهَ جميعَ ما تقدم من وجه، وافترقا من جميع ما تقدم من وجه
آخر^(٣).

فالوجه الذي أشبه به ما تقدم: كونُ الياء فيه مفردة، وكونه كتب بغير
ياء، فهو مما حذف الياء منه مثل ما تقدم.

والوجه الذي افترقا منه: كون الياء في جميع ما تقدم وقعت طرفاً من

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٣٠)، والبيت رقم (١٧٥) من
العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٢) انظر: البيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٩/ ب - ١٩٠/ ١]، وفتح المنان
لابن عاشر: (ص ٨٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٨ - ١٤٩).

الكلمة، والياء من ﴿إِلَافِهِمْ﴾ وقعت فيها وسطاً، فهذا هو الذي يوجب تأخير هذا الموضع. هكذا قيّدنا عن الناظم رحمته.

وهي - أيضاً - ليست [بلام من الكلمة، ولا^(١)] بزائدة، ففارقت الياءات المتقدمة^(٢). [٨٤ / ب]

وأما قوله: «عذابٍ صَادٍ»، فأراد: قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ﴾ [الآية: ٨]^(٣)، وقيده بالسورة؛ احترازاً مما هو مثله من لفظه بالياء، وكذلك في سورة القمر: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِي﴾ في ستة مواضع^(٤).

وقوله: «وفي المنادى» يريد: أن الياء - أيضاً - حذفت في آخر الاسم المنادى^(٥)، وهو - أيضاً - مما حذفت منه الياء المنفردة اجتزاء بما قبلها،

(١) سقطت من «ت».

(٢) تبرّع الناظم بذكر حذف الياء من ﴿إِلَافِهِمْ﴾، وسكت عن حذف الياء من ﴿إِزْمِرَةٍ﴾ في البقرة، حيث وقع فيها دون غيرها - وجملة الوارد فيها خمسة عشر موضعاً - وقد ذكر الشيخان اختلاف المصاحف في حذف يائه وإثباتها.

انظر: المقنع: (ص ٣٤ و ٩٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٦٠ - ٦٦١ و ٨٤٤).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٣٢ و ٤ / ١٠٤٨)، والبيت رقم (١٨٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٩).

(٤) وهي في: [الآيات: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩].

(٥) قال الجعبري: «جملة ما حذفت من المنادى مئة واثنان وعشرون موضعاً:

﴿يَرْبِي﴾ و ﴿رَبِّ﴾ سبعة وستون، و ﴿نَقُورٍ﴾ ستة وأربعون، و ﴿رَبِّي﴾ ستة، =

فهو مما تقدم قبله .

قال أبو بكر بن الأنباري: «اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة، كقوله ﷻ: ﴿يَنْقُورِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿يَنْقُورِ أَذْكُرُوا﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿وَيَنْقُورِ اسْتَغْفِرُوا﴾ [هود: ٥٢]؛ وكذلك: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، ﴿رَبِّ أَحْكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، و﴿رَبِّ أَنْصُرْنِي﴾ [المؤمنون: ٢٦ و٣٩] [العنكبوت: ٣٠]، و﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ^(١)، ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]؛ وكذلك: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ١٦]، و﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الآية: ١٠] في سورة الزمر ^(٢).

هذا معنى قول الناظم: «وفي المنادى نحو يَلْعَبَادِ»، فأتى بمثال

= ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، و﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ بالزمر، و﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ﴾ بالزخرف في المصاحف العراقية.

انظر: الجميلة للجعبري (مخطوط): [١/٩٨]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٨٤٦).

(١) وردت في النسختين الأصل، و«س»: ﴿رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾، وهذا خطأ، والصواب ﴿رَبَّنَا﴾ بالنون، وهي خارجة عن المراد، وسقطت من «ت».

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٤٦ - ٢٤٧). وانظر: المقنع (٣٤).

واحد، ومثله ما قدمناه^(١).

ثم قال ﷺ:

[٢٧٥] وَبَتَّتْ فِي الْعَنْكَبُوتِ وَالزُّمَرِ أَخْرِيَاهُمَا، وَحَرَفُ زُخْرُفٍ أُتْرُ

قوله: «بَتَّتْ» يريد: الياء «في العنكبوت والزمر»، فاستثنى مما حذف

منه الياء من آخره في الأسماء المنادى مما مثل به في البيت قبله^(٢).

[قوله: «نحو يَسْعِيَادٍ» أراد]^(٣): «يَعْبَادِي» موضعين: في سورة

العنكبوت، وفي سورة الزمر، وقيدهما بأن كل واحد منهما آخر في كل

سورة^(٤).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان: «لا يندرج في المنادى هنا نحو: ﴿يَبْنِيْ

أَذْهَبُوا﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿يَبْنِيْ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابِ وَجِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧]، وإن كان

منادى مزيد الياء للإضافة في الجملة؛ لأن ترجمة الناظم لما حذفته منه الياء

اجتزأ بالكسرة عنها، احتزرت ذلك، وبيانه: أن ياء ﴿يَبْنِيْ﴾، وإن كانت زائدة

للإضافة، فإنها لا تدل عليها كسرة؛ إذ لا كسرة قبلها، وإنما قبلها ياء ساكنة

مدغمة فيها، وأصله «يَبْنِي» جمع سلامة لـ: «ابن»، فلما أضيف إلى ياء

المتكلم، حذف نون الجمع، فاجتمع ياءان: الأولى: علامة نصب الاسم

لكونه منادى مضافاً؛ والثانية: ياء المتكلم، فأدغمت أولاهما في الثانية».

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٠]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٨٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٩ - ١٥٠).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٤٠ - ١٤١)، والبيت رقم

(١٨٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤١).

أما قوله: «في العنكبوت»، فهو قوله تعالى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦] (١)، وهذا آخر بالنسبة لما [هو قبله] (٢)، وقبله في قصة شعيب: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الآية: ٣٦].

وأما «في الزمر»، فقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَعْبَادِيَ الَّذِينَ آسَرُوا﴾ [الآية: ٥٣] (٣)، هذا آخر بالنسبة لما قبله، وقبله: ﴿قُلْ يَتَعْبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُسُهُمْ رَبِّكُمْ﴾ [الآية: ١٠].

فلذلك قيده بقوله: «أخريهما» أي: أخري السورتين.

ويحتمل أن يريد: آخر اللفظين، ويكون أنه على أخرى الكلمتين، والأول أظهر.

وقوله: «وحرف زخرف أُثِرُ» أي: وكلمة زخرف «أُثِرُ» يعني: بالياء؛ لأنه لما قال: وثبتت الياء في سورة العنكبوت، وفي سورة الزمر، وجاء الخلاف في الحرف الذي في سورة الزخرف، فجاء بالياء، وجاء بغير ياء؛ فإنه أثر الياء فيه على حذفها، فقال: «وحرف زخرف أثير»؛ أي: روي بالياء.

وسكت على الوجه الآخر؛ لإثارة اللوحه الذي هو بالياء، وذلك عملاً على مصاحف أهل المدينة.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٨٢ - ٩٨٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٨٢).

[قال أبو بكر بن الأنباري: «اختلفت المصاحف في حرف في سورة الزخرف: ﴿يَنْعَبِدِي لَأَخَوِّ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٦٨]، فهو في مصاحف أهل المدينة^(١) بالياء، [وفي مصاحفنا بغير ياء - يعني: مصاحف أهل العراق -].

قال: وكان^(٢) أبو عمرو^(٣) يُثبت الياء فيها، [ويحتج بأنه رآها في مصاحف أهل المدينة]^(٤) وأهل الحجاز بياء، وكان اليزيدي^(٥) يخالف أبا عمرو في هذا، فيحذف الياء^(٦)، ويحتج بأن النداء مبناه على الحذف^(٧).

[هاهنا]^(٨) انتهى الكلام فيما حُذفت منه الياء المفردة.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أضيفتها من إيضاح الوقف والابتداء ليستقيم الكلام.

(٣) يقصد: أبا عمرو البصري صاحب القراءة.

(٤) سقطت من «س».

(٥) هو: يحيى بن مبارك بن المغيرة اليزيدي البصري أبو محمد، عُرف باليزيدي

لصحبته يزيد بن منصور الحميري، وهو نحوي مقرأ، أخذ عن أبي عمرو البصري،

وحمزة، وروى عنه: ابنه، والدوري، والسوسي، وغيرهم، توفي سنة اثنتين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ١٥١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ٣٢٧).

(٦) سقطت من «ت».

(٧) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٤٧).

(٨) في الأصل تقديم: «بأن النداء هاهنا مبناه»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في إيضاح

الوقف والابتداء.

قال أبو بكر بن الأنباري: «فهذه الحروف كلها الياء ساقطة منها في المصحف، والوقف عليها بغير ياء، وما سوى ذلك فهو بالياء»^(١) «(٢)».
 والحجة في ذلك: «أن رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الأبيات، [وذلك أن رأس الآية فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآي كما حذفت من [أواخر]^(٣) الأبيات]^(٤)».

قَالَ [الْأَعْشَى]^(٥):

وَمِنْ كَأَشِحِ ظَاهِرِ غَمْرُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ^(٦)
 أَرَادَ: «أَنْكَرَنِي»، فَحَذَفَ الْيَاءَ، وَانْتَفَى بِالْكَسْرَةِ قَبْلَهَا.
 وَقَالَ لَبِيدٌ^(٧):

- (١) في «س»: زيادة عبارة: «ساقطة في الوصل والوقف»، ولا يصح المعنى بزيادتها.
 (٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٥٦ / ١).
 (٣) في الأصل: «رؤوس».
 (٤) سقطت من «ت».
 (٥) في الأصل: «الشاعر»، وما أثبتته من «س»، وقد تقدمت ترجمة الأعشى.
 (٦) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٩).
 (٧) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري أبو عقيل، أحد الشعراء المعمرين الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام فأسلم، ووفد على النبي ﷺ، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة إحدى وأربعين.

- فَانْتَضَلْنَا وَإِنُّ سَلَمَى قَاعِدٌ كَعَتَيْقِ الطَّيْرِ يُغْضِي وَيُجَلُّ^(١)
 أَرَادَ: «وَيُجَلِّي» .
 وَقَالَ الْآخِرُ^(٢):
 إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُوراً فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنْ^(٣)
 أَرَادَ: «وَلَسْتُ مِنِّي»^(٤).
 وَقَالَ الْآخِرُ^(٥):
 كَفَّاهُ كَفٌّ مَا تَلِيقُ دِرْهَمًا جُوداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسِّيفِ الدِّمًا

- = الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/ ٢٧٤)، والطبقات الكبرى لابن سعد: (٦/ ٢٠)، والاستيعاب لابن عبد البر: (٣/ ١٣٣٥).
 (١) ديوان ليبيد بن ربيعة العامري: (ص ١٤٧).
 (٢) هو: النابغة الذبياني، وتقدمت ترجمته.
 (٣) ديوان النابغة الذبياني: (ص ١٢٧).
 (٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٥٩ - ٢٦٠).
 (٥) ينسب لأبي إسحاق الشيرازي؛ كما في التذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي (٧/ ٢٧٢)، وبلا نسبة في أكثر كتب الأدب والعربية.
 انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ٢٧)، والخصائص لابن جني: (٣/ ٩٠ و ٣/ ١٣٣)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (٢/ ٥١٩ و ٢/ ٧٧٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٢٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢/ ١٨٣)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (٢/ ٤٥٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ليق»: (١٠/ ٣٣٤).

أَرَادَ: «تُعْطِي»، فَحَذَفَ الْيَاءَ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا، وَاكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ
[عَنْهَا].

وقال الآخر^(١):

وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ خَلَا أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضٍ

يريد: ولا أدري، فحذف الياء إيجازاً واختصاراً، واكتفاء بالكسرة^(٢)
التي قبلها عنها^(٣).

ومثل هذا كثير في أشعار العرب، دعاهم إليها طلبُ الاختصار،
ورغبة الإيجاز، إذ كانت الكسرة قبل الياء المحذوفة دالة عليها ومؤدية عن
معناها.

قال أبو بكر بن الأنباري: «في المواضع التي حذفت منه [أ/٨٥] الياء
في الاسم المنادى: والحجة فيها: أنهم اكتفوا بالكسرة عن الياء، فحذفوها،
وأكثر استعمالهم لهذا الجنس، فقوي الحذف، وأنشد [الفراء]^(٤):

(١) هو أبو خراش؛ واسمه خويلد بن مرة الهذلي، رثى به أخوه عروة، وقد سلّم له
ابنه خراش.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٢/ ٦٦٣)، والألماني في لغة
العرب لأبي علي القالي: (١/ ٢٧٤)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٢١/
٢١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٦٤).

(٤) سقطت من الأصل.

يَا عَيْنِ جُودِي بِدَمْعِ مِنْكَ مَجْهُودًا وَاِبْنِ ابْنِ أُمِّي إِذَا مَا مَاتَ
وَيُرْوَى: «وَابْنِ ابْنِ أُمِّ إِذَا»، وَأَرَادَ: «يَا عَيْنِي»، فَكَتَفَى بِالْكَسْرَةِ عَنِ
الْيَاءِ.

وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

يَا عَيْنِ ابْنِي سَيِّدَ النَّاسِ وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدَّمَ^(٢)
أَرَادَ: «يَا عَيْنِي»، فَكَتَفَى بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ.
وَقَالَ الْآخَرُ^(٣):

يَا نَفْسٍ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَضْضٍ إِذَا لَمْ أَجِدْ لِفُضُولِ النَّاسِ أَقْرَانَا
أَرَادَ: «يَا نَفْسِي»، فَكَتَفَى بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ^(٤).



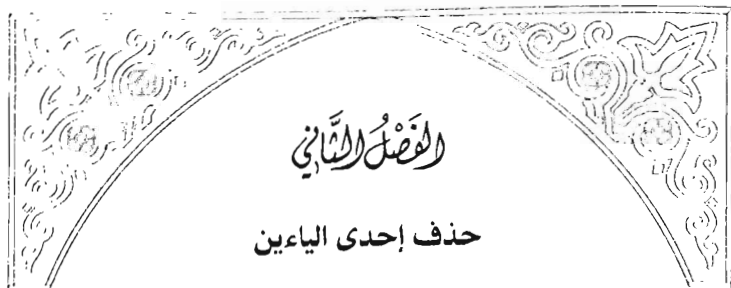
(١) لا يعرف قائله.

(٢) ديوان حسان بن ثابت: (١/ ١٩٩).

(٣) البيت ينسب لحري بن ضمرة النهشلي. ويُرْوَى: «القول» بدل: «الناس».

انظر: مجاز القرآن لأبي عبيد: (٢/ ٢١٤)، ولسان العرب لابن منظور «مضض»: (٧/ ٢٣١).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٤٧ - ٢٤٩).



ثم قال ﷺ:

[٢٧٦] فَضْلٌ وَقُلْ إِحْدَى الْحَوَارِيِّينَ مَحْذُوفَةٌ وَإِحْدَى الْأُمِّيِّينَ
قد قدمنا في أول هذه الترجمة: أنها تشتمل على فصلين: أحدُ
الفصلين يشتمل على الياء المفردة، وهو ما تقدم من أول الباب إلى هذا
الموضع؛ والفصل الثاني يشتمل على حذف إحدى الياءين، وهو الذي
أخذ في ذكره هنا.

فقال: «وقل إحدى الحواريين» هذه الكلمة التي هي «قل» من قول
الناظم، وقد قدمنا في مواضع أنها لا معنى لها إلا تهْيُؤُ النظم، وقوله:
«إحدى» مبتدأ، وخبره: محذوفة.

[وقوله: «إحدى الحواريين» يريد: إحدى الياءين من هذه
الكلمة^(١)، فأنث «إحدى»، ولو ذكّر، لجاز؛ لأن الحروف تذكر
وتؤنث^(٢)].

(١) وورد لفظة «الْحَوَارِيِّينَ» في موضعين: [المائدة: ١١١]، و[الصف: ١٤].

وانظر: المقنع: (ص ٤٩)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٥٠ - ٣/ ٤٦٥ - ٤٦٦).

(٢) سقطت من «ت».

وقوله: «وإحدى الأُمِّيَّين» يريد - أيضاً - : إحدى الياءين من هذه الكلمة محذوفة^(١)، يحتمل أن تكون الأولى، ويحتمل أن تكون الثانية.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٧٧] ثُمَّ النَّبِيِّينَ وَرَبَّائِيْنَ وَأَنْبُتُوا الْبِأَيْنِ فِي عَلِيِّينَ

فذكر الناظم ﷺ هذه الأربعة أمثلة مما حُذفت منه إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، وذكر أن إحدى الياءين منهما متفق على حذفها، وذكر موضعاً خامساً بالاتفاق على إثبات الياءين فيه، وهي كلمة ﴿عَلِيَّيْنَ﴾ [الآية: ١٣] في سورة المطففين^(٢).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب: ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصاراً، وما أثبتت فيه على الأصل: «اعلم أن المصاحف قد اتفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، وذلك في نحو: ﴿الِنَّبِيِّنَ﴾، و﴿الْأُمِّيَّيْنَ﴾، و﴿رَبِّيَّيْنَ﴾، و﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، وما كان مثله، إلا موضعاً واحداً؛ فإن مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل، وهو قوله تعالى في المطففين: ﴿لَقِيَ عَلِيَّيْنَ﴾ [الآية: ١٨]

(١) ووردت لفظة ﴿الْأُمِّيَّيْنَ﴾ في ثلاثة مواضع: [آل عمران: ٢٠ و٧٥]، و[الجمعة: ٢].

انظر: المقنع: (ص ٤٩)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٥٠ و ٢/ ٣٣٥)، والبيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١٠٠/ ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥١).

لا غير»^(١).

وقال بعض الناس: «وسكت الناظم عن ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين فيما كانت فيه صورة الهمزة، فلم يذكر منها مثلاً، فكان حقه أن يذكرها كما ذكرها أبو عمرو، وأبو داود»^(٢).

قال أبو عمرو [في الباب]^(٣) المذكور - بعد ما ذكرته عنه -: «وكذلك حذفت الياء التي هي صورة للهمزة في نحو قوله: ﴿مُتَّكِرِينَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِئِينَ﴾»^(٤).

هاهنا ذكره أبو عمرو، وكذلك الشاطبي في «العقيلة» في قوله ﷻ: «... وَاخْذِفُوا إِحْدَاهُمَا كَوْرٍ عِيَا خَاطِئِينَ وَالْأُمِّيْنَ مُقْتَفِرًا»^(٥) فذكرهما مع ﴿الْأُمِّيْنَ﴾، فسلك فيها مسلك الداني، فذكرها حيث ذكرها، والناظم ذكرها في آخر باب حكم الهمز في المرسوم فيما يؤدي لاجتماع الصورتين، ومثل بـ: ﴿خَاسِيْنَ﴾، وكان الأليق به - والله أعلم - هذا الموضع^(٦).

(١) المقنع: (ص ٤٩).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/ ١٥٠ - ١٥٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٤٩).

(٥) البيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢).

(٦) رد على قوله هذا ابن عاشر في فتح المنان (ص ٨٥٣)؛ فقال: «بل إنما يترجح ذكره هناك؛ لأن حذف صورة الهمزة من أحكام الهمز، والهمز لا مدخل له في

ثم قال ﷺ :

[٢٧٨] وَرَجَّحَ الدَّانِي حَذْفَ الْأُولَى وَابْنُ نَجَّاحٍ قَالَ: الْأَخْرَى أَوْلَى

لما ذكر ﷺ أن إحدى الياءين محذوفة من المثل الأربعة المتقدمة، وهي:

﴿الْأُمِّيَّتَيْنِ﴾، و﴿الْيَتِيَّتَيْنِ﴾، و﴿الْحَوَارِيَّتَيْنِ﴾، و﴿رَبِّيَّتَيْنِ﴾ من غير تعيين إحداهما

[على احتمال أن تكون الأولى محذوفة، أو الثانية، من غير ترجيح أحد

الاحتمالين على] ^(١) الآخر، فذكر في هذا البيت أن الراجح عند الداني

حذف الأولى، وإثبات الثانية، وهو قوله: «ورجح الداني حذف الأولى» ^(٢).

قال أبو عمرو: «وهو القياس [من حيث] ^(٣) إن الأولى زائدة للمدّ في

بناء «فعيل»، والزائد أولى بالحذف، ولأن الثانية لما جاءت مؤذنة عن معنى

الجمع، لزم إثباتها؛ ليتأدى بذلك المعنى الذي جاءت له، [٨٥ / ب] و-

أيضاً -: فإنها ملازمة للنون، لا تفارقها، ولا تنفصل عنها، من حيث كانتا

معاً علامة للجمع، فوجب لذلك إثباتها ضرورة، فإذا نقطت ﴿الْيَتِيَّتَيْنِ﴾

على هذا الوجه، الذي الياء الثانية فيه ثابتة، [على قراءة من همز على

الأصل ^(٤)، جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها من تحتها نقطة

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٩٠ / ب - ٩١ / أ]، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٨٥٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥١ - ١٥٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) ونافع وحده يقرؤها بالهمز على الأصل، من النبا، وهو الخبر، وقرأ الباقون بياء

مشددة على الإبدال والإدغام.

بالحمراء قبل الياء السوداء، ورسم^(١) قبل الهمزة وبعد الياء ياء بالحمرة، وهي ياء «فعليل»، وإن شاء الناقد، لم يرسمها، وجعل مطة في موضعها^(٢).

واختار أبو داود أن تكون المحذوفة هي الثانية، والثابتة الأولى^(٣).

وهو قول الناظم: «وابن نجاح قال الأخرى أولى»؛ أي: الأخيرة أولى بالحذف، من حيث إن البناء يختل بحذف الأولى، وكذلك أن ما جيء

= انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٣)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٠٦ و ٢/٢١٥).

(١) سقطت من «ت».

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٥ - ١٦٦).

وانظر: المقنع: (ص ٤٩)، وكتاب النقط والشكل للداني المطبوع مع المقنع: (ص ١٣٨)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩١ - ١٩٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢ - ٣٤٣).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/١٥٢ - ١٥٣): «وأنا أخالف أبا عمرو في هذا، وأقول: إن المذهب الثاني أوجهٌ عندي؛ من أجل أن البناء يختل بالأولى، وأن الثانية هي التي أدخلت عليها، فوجب حذفها لذلك - لأن الياء الأولى على أصلها قياساً على نقط المزدوج، لا الأولى؛ لأنه الذي أدخل الشبه على الأولى، فوجب أن يحذف، فهو الأولى به، - وأيضاً - فإن كسرتها باقية، ودالة على الياء الثانية، تنوب عنها، وتدل عليها، فكأنها لم تحذف، - وأيضاً -: فإن الأصل فيها ياءات ثلاث، فلما حذفت الأولى الساكنة لاندغامها في المتحركة، لسكونها وتحريك الثانية، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة، لا الساكنة الثانية؛ إذ لا شيء يدل عليها، كما تدل كسرة الأولى عليها...».

بها من أجله، و- أيضاً -: فإن الثقل والكرهية للجمع بين صورتين متفتقتين إنما وجب بالثانية، لا بالأولى، فوجب لذلك إثباتُ الأولى ضرورة دون الثانية .

فإذا نطقت ﴿الَّذِينَ﴾ على هذا الوجه: جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها من تحتها نقطة بالحمراء بعد الياء السوداء تلحق بعد الهمزة، وقبل النون ياء بالحمراء^(١)، وهي ياء الجمع، ولا بد من إلحاق هذه الياء في هذا الوجه؛ ليتأدى بإلحاقها المعنى الذي جاءت هي والنون لأجله .

وكذا يلحق في هذه الكلمة على الوجهين في قراءة من لم يهمزها^(٢)، وكذلك تلحق في نظائر ذلك من الجمع مما حذف فيه إحدى الياءين؛ كراهة الجمع بينهما في الرسم على الوجهين جميعاً^(٣) .

يريد بالوجهين: سواء كانت المحذوفة الأولى، أو الثانية؛ نحو: ﴿رَبِّبْنِي﴾، و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، و﴿الْأُمِّيْنَ﴾^(٤) .

(١) في «ت» في هذا الموضوع: «واختار أبو داود أن تكون المحذوفة هي الثانية، والثابتة هي الأولى، وهو قول الناظم: وابنُ نجاح قال: الأخرى أولى» .

(٢) وهم باقي القراء عدا نافع كما سبق ذكره .

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٦)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٣ - ١٩٤) .

(٤) وعلى ما رجَّحه أبو داود جرى العمل .

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٦) .

ثم قال ﷺ:

[٢٧٩] وَنَحَوَ: يَسْتَحِيءُ الْأَخِيرَ فَأَحْذَفُ

مُرَجَّحاً إِذْ سَكَنْتُ فِي الطَّرْفِ

ذكر في هذا البيت: أنه متى اجتمع ياءان في كلمة: الأولى متحركة، والثانية ساكنة؛ مثل: ما مثل به في قوله: «ونحو يستحيء» يريد: ومثل «يَسْتَحِيءُ»؛ لأن النحو هنا بمعنى: المثل والنظير^(١).

ثم قال: «يَسْتَحِيءُ»، ومثله مما تقع الياء فيه طرفاً، ولم يتصل بها ضمير، مثل: «يُنِيءُ هَذِهِ اللَّهُ» [البقرة: ٢٥٩]، و«يُنِيءُ وَيُمِيءُ» [البقرة: ٢٥٨]، و«أَنْتَ وَلِيٌّ» [يوسف: ١٠١]، وشبهه؛ سواء كانت الياء أصلية، أو زائدة للإضافة، فإن الكلمة مرسومة بياء واحدة^(٢).

ويجوز أن تكون الأولى، ويجوز أن تكون الثانية، إلا أن الراجح إثبات الأولى، وحذف الثانية^(٣)، وهو قوله: «ونحو يستحيء الأخير»؛ أي: الحرف

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩١]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٢).

(٢) هذا النص بتمامه للإمام أبي داود، وذكر مثله الإمام الداني، وأضاف: «فإني وجدت ذلك في مصاحف أهل المدينة والعراق مرسوماً بياء واحدة»؛ ووافقهما - أيضاً - الإمام الشاطبي في العقيلة.

انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ١٠٨ - ١٠٩)، والبيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤).

(٣) وهو الذي نص عليه الشيخان:

الأخير، فذكر، ويريد: الياء؛ أي: الياء الأخير، والحروف تذكر وتؤنث، و«الأخير» مفعول مقدم بقوله: [فاحذف؛ أي^(١)]: فاحذف الأخير.

«مرجحاً»؛ أي: راجح على غيره، وهو الإثبات؛ أي: إن حذف الثابتة مرجحة مع جواز إثباتها، وحذف الأولى لكنه مرجوح.

ثم علل الناظم ذلك بعلمتين:

إحدهما: كون الثانية ساكنة، والساكنة أولى بالحذف من المتحركة.

والثانية: كونها طرفاً، والأطراف محلُّ التغيير، وهو قوله: «إذ سكنت

في الطرف»؛ ف«إذ» حرف علة على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩].

ثم قال ﷻ:

[٢٨٠] وَرَجَّحْتُهُ قَبْلَ مَا قَدْ حُرِّكَتْ لِفَيْرٍ يَلْحَقُهَا لَوْ أُدْغِمَتْ

[٢٨١] لَدَى وَلِيِّي وَحَيِّ يُحْيِي لَدَى الْقِيَامَةِ، وَفِي لِنُحْيِي

ذكر في هذين البيتين عكس ما ذكر في البيت الذي قبلهما، وأن

= قال الإمام الداني بعد ذكره للكلام السابق: «وهي - أي: المرسومة - عندي المتحركة».

وقال أبو داود في الذيل كما نقل ابن عاشر: «الأوجه عندي أن تكون الساكنة هي المحذوفة؛ لدلالة الأولى عليها».

انظر: المقنع: (ص ٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٧).

(١) سقطت من الأصل.

الراجع هنا غيرُ الراجع في البيت الأول^(١).

فقال: «ورَجَّحْتُهُ» يعني: الحذف المضمَّن في قوله: «الأخير فاحذف»؛ أي: ورَجَّحَ الحذفَ على غيره قبل التي «قد حركت»؛ لأن «ما» موصولة، فإذا أتت في معنى «التي» مثل ما قال هنا؛ لأنها واقعة على الياء، مع جواز تذكيرها.

[فكانه]^(٢) يقول: الراجعُ فيما اجتمعتا ياءان، الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة محرَّكة بالفتح؛ مثل ما مثل به في الأربعة أمثلة، حذفُ الأولى، وأثبت الثانية، وعلته: أن الياء الأولى عارضة لأن تدغم في الثانية، [وقد قرأ ابن كثير^(٣) في الأنفال: ﴿مَنْ حَيَّ عَلَى يَسَّةٍ﴾ بإدغام الأولى في الثانية]^(٤).

(١) انظر: تبيين العطشان للرجراجي (المخطوط): (١٩١/ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في رواية قبل، وقرأها مثله: أبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وقرأها الباقون، وهم: نافع والبيزي عن ابن كثير، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر ﴿حَيِّي﴾ بكسر الياء الأولى وفك الإدغام، وفتح الثانية.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٠٧)، والتيسير للداني: (ص ١١٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٧٦).

(٤) سقطت من الأصل.

وهذا هو المراد بقول الناظم: «الغير يلحقها لو أدغمت»، «الغَيْر» بالفتح: اسمٌ للتغيير؛ أي: أنها تتغير بالحذف إذا أدغمت. [١/٨٦]

و«الغَيْر» بكسر الغين: اسم للجمع، ف«الغَيْر» بفتح الغين والياء: مفردة، وهو التغيير، وبكسر الغين: جمع، ومفردُ الأولى: «غَيْرَة» بكسر الغين وسكون الياء؛ مثل: «دِيمَة وَدِيمٌ»، و«شِيمَة وَشِيمٌ»، و«حِيلَة وَحَيْلٌ»، و«جَيْفَة وَجَيْفٌ»، وغير ذلك.

وقوله: «لدى وَلَيْسِي وَحَيٌّ»، «لدى» بمعنى «في»؛ أي: هذه الكلمة وما ذكر بعدها^(١)، فكتب: ﴿إِنَّ وَلِيَّيَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٩٦] في سورة الأعراف بياء واحدة معرفة؛ كراهة اجتماع ياءين.

وأصل هذه الكلمة ثلاث ياءات: الأولى الساكنة، والثانية المتحركة، والثالثة المفتوحة، فحذفوا الأولين، وتركوا الثالثة المفتوحة.

وقوله: «وَحَيٌّ» وأتى به على قراءة ابن كثير^(٢)، وأراد: قوله في سورة الأنفال: ﴿وَيَحْيَىٰ مَن حَيِّي عَن﴾ [الآية: ٤٢]^(٣)، وهي قراءة: نافع،

(١) وهي أربعة مواضع كما ذكرها الناظم في البيت، وقد اتفق على رسمها كذلك بياء واحدة كُتِبُ المصاحف، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «إنها في الكتاب بياء واحدة»، وحكى الغازي بن قيس مثله.

انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٣/ ٥٨٩ - ٥٩١)، والبيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤).

(٢) يقصد: من رواية قبل - كما سبق بيانه -.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٣/ ٦٠٢).

والبزي، وأبي بكر، والباقون يقرؤونه: بياء واحدة مفتوحة مشددة^(١)، وأصله ياءان.

وقوله: «يُحْيِي لَدَى الْقِيَامَةِ»؛ أي: في القيامة، وأراد: قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الآية: ٤٠] ^(٢)، وقيد بسورة القيامة؛ احترازاً من الذي في سورة الأحقاف^(٣)؛ لأن الشيخين لم يذكراه.

وقوله: «لنحيي» يريد: ورجح الحذف - أيضاً - في ﴿لِنُحْيِيَ﴾، كأنه يقول: ورجح الحذف - أيضاً -: «وَلَيْسَ وَحَيٍّ، وَفِي يَحْيٍ، وَفِي لِنُحْيِيَ»، وأراد: قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الآية: ٤٩] ^(٤).

هذه الأربعة مواضع من التي ذكر الأشياخ، وسكتوا عن ذكر الذي في سورة الأحقاف.

ثم أخذ الناظم يذكر من ذكره بالحذف مثل غيره فقال:

[٢٨٢] وَجَاءَ فِي يُحْيِي إِطْلَاقُ لَدَا عَقِيلَةَ وَإِلَابْنِ حَرْبٍ وَرَدَا

فذكر في هذا البيت: أن ﴿يُحْيِيَ﴾ في سورة الأحقاف محذوفة الياء

(١) سبق تخريجها قريباً.

(٢) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٥/ ١٢٤٦).

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْهُمْ بِقَدْرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الآية: ٢٣]؛ كما سيذكره في البيت بعده.

(٤) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩١٥ - ٩١٦).

الأولى؛ كمثل الذي في سورة القيامة^(١)، وذلك من إطلاق الإمام الشاطبي في «عقلته» في قوله:

«مَنْ حَيٍّ يُحْيِي»^(٢).

ظاهره مطلقاً، فيدخل فيه الحرفان^(٣)، وهذا من الزيادة التي زادت «العقيلة» على ما في «المقنع» الذي نبه عليه الناظم في الصدر في قوله:

وَأَذْكَرُ الَّتِي بِهِنَّ أَنْفَرَدَا لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا^(٤)

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١٠١/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٣ - ١٥٤).

(٢) من البيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤)، وهذا هو بتمامه:

مَنْ حَيٍّ يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي كَذَلِكَ سِوَى هَيْئِ يُهَيِّئُ وَعَلِيَّيْنِ مُقْتَصِرًا

(٣) وقرّر الجعبري ذلك بقوله: «أي: اتفقت المصاحف على حذف إحدى كل ياءين واقعيتين وسطاً، أو طرفاً، خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما، للنسبة أو الإعراب، أو غيرهما، صورتني ياءين، أو إحداهما، نحو: **أَنْتَنَا** وَرَبِّيَا **مَرِيمَ** [٧٤]، و**الْحَوَارِيِّنَ**، و**الْأُمِّيَّيْنَ**، و**رَبَّنَيْنِ**، و**الْبَنِيَّيْنَ**، ونحو: **خَطِيئِينَ**، و**مُتَّكِبِينَ**، و**خَنِيئِينَ**، و**مُسْتَهْزِئِينَ**، و**الْمَصِيئِينَ**، و**السَّيِّئَاتِ**، و**سَيِّئَاتِنَا**، و**سَيِّئَاتِكُمْ**، ونحو: **مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَتِي**، و**يُحْيِي وَيُحْيِي**، و**يُحْيِي لَلْوَقْدِ**، و**لَا يَسْتَحْيِي زَانَ**، و**أَنْتَ وَلِيَّ**».

انظر: الجميلة للجعبري (مخطوط): [١٠٠/ب].

(٤) البيت رقم: (٣٩)، (٦٩٨/٢).

إلا أن أبا عمرو لم يذكر في «المقنع» إلا الذي في القيامة دون الذي في الأحقاف، لأنه قال في «المقنع»: ﴿لِنُحْيِيَ﴾ في القيامة، وفي الفرقان، وفي الأنفال، و﴿وَلَيِّئَ﴾ في الأعراف بياء واحدة؛ قال: هي عندي المفتوحة^(١)، ومثله لأبي داود^(٢).

وظاهر إطلاق الشاطبي حجة في التقليد في ذلك؛ فإنه إمام مقدّم في هذا الفن وفي غيره، فيجب أن يُقتدى به، مع أن إماماً من الأئمة غيره ذكره

(١) المقنع: (ص ٥٠).

(٢) وهذا نصّه في مختصر التبيين (٣/ ٥٨٩ - ٥٩١)؛ قال ﷺ: «ذكر ما اجتمعت فيه ياءان في اللفظ، ووقعت منهما متطرفة، وتحركت بالفتح، والأولى بالكسر، فحذفت إحداهما:

اعلم أن جميع الوارد من ذلك في كتاب الله ﷻ أربعة مواضع:

فأولها: هنا: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ﴾، كتبه بياء واحدة مُعَرَّفَةٌ كراهة الجمع بين ياءين، مع كونها - أيضاً - متطرفة، وأصل هذه الكلمة ثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، والثالثة مفتوحة، فحذفوا الأولين، وتركوا الثالثة المفتوحة.

والموضع الثاني: قوله ﷻ: ﴿مَنْ حَيِّيَ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ في الأنفال، وهي قراءة نافع، والبرزّي، وأبي بكر؛ لأن الباقيين يقرؤونه بياء واحدة، مفتوحة مشدّدة، وأصلها ياءان.

والموضع الثالث: قوله ﷻ: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ في الفرقان.

والموضع الرابع: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتُونَ﴾ في القيامة، وهذان الموضعان مما لم يختلف القراء فيهما.

نصاً في كتابه، وأنه محذوف كمثل الذي في القيامة، وهو أبو العباس بن حرب^(١)، ألف كتاباً في المرسوم، وأطلق القول فيه بالحذف في ﴿يُحْيِي﴾، وهو الذي أراده الناظم بقوله: «ولابن حرب وردا»؛ أي: جاء، يريد: الحذف في الأحقاف كالذي في القيامة.



(١) هو: أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب المسيلي أبو العباس، أستاذ حاذق، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح، وحازم بن محمد، وأبي الحسن العسبي، قرأ عليه: نجبة بن يحيى، وابن خير، له: التقريب في القراءات السبع، بقي حياً إلى حدود سنة أربعين وخمس مئة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٤٩٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٠٦).
المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية



وَبِجِ السَّائِمَاتِ

حذف الواوات

وَالْفَوْضُ الْأَوَّلُ

حذف الواو المنفردة

ثم قال رحمته:

[٢٨٣] وَهَآءِ وَأَوَّأَسَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ فِي أَحْرَفٍ لِلْاِكْتِفَاءِ بِالضَّمِّ (١)

تقدم لنا أن هذه التي هي «هاك» اسمٌ من أسماء الأفعال، معناها: خذ وتناول.

«واوًا» منصوب على المفعولية، ومعنى «أسقطت» أي: حذفت.

وقوله: «في الرسم» يريد: المرسوم؛ أي: حذفت في هجاء المصحف.

وقوله: «للاكتفاء»؛ أي: للاجتزاء بما قبلها؛ أي: من قبل الواو؛

أي: أنهم اجتزوا [بالضم من قبل الواو، فحذفوها لدلالة الضم عليها، كما

قال في الترجمة التي قبل هذه (٢).....

(١) ذكر أبو الحسن التروالي أن هذا البيت في كل النسخ هكذا، وفي نسخة الشارح:

وهآءِ واوًا أسقطت في الرسم من قبلها للاكتفاء بالضم

ولم أجد في نسخ التبيان المخطوطة إلا كما هو مثبت في المتن. انظر: مجموع

البيان للتروالي (مخطوط): [٦٤/ب].

(٢) انظر: البيت رقم (٢٥٥) وشرحه: (٣/١٢٨٧).

في: حذف^(١) الباء اجتزاء بالكسرة قبلها.

وهذا الذي نظم هنا هو الذي ذكره الحافظ في «المقنع» في قوله:
«باب: ما حذف منه الواو اكتفاء بالضممة»^(٢).

وجدت بخط الناظم رحمته في هذه الترجمة:

«اعلم أن الواو على قسمين: قسم تحذف فيه لموجب، وقسم تحذف فيه لغير موجب.

فالمحذوفة لموجب: هي التي تحذف قياساً نحو: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النِّهَا] [المؤمنون: ١١٧]، و﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: ١٨]، وشبه ذلك، وليست المقصودة هنا، وإنما المقصودة هنا: ما حذف تخفيفاً لغير موجب اكتفاءً بالضممة عنها، [أو لاجتماعها]^(٣) مع واو أخرى على ما يذكر بعد - إن شاء الله - .
اه كلامه .

ومما قيده عنه رحمته [١٨٦/ب]: أن الكلام في هذه الترجمة في فصلين: أحدهما: في المفردة، والثاني: في ذكر الواو إذا كان معها واو آخر.
فأما الفصل الذي تكون فيه مع واو أخرى، فنذكره - إن شاء الله تعالى -
حيث ذكره في قوله: «فصل وقل إحداهما قد حذف»^(٤).

(١) سقطت من الأصل .

(٢) انظر: المقنع (ص ٣٥).

(٣) سقطت من الأصل .

(٤) البيت رقم (٢٨٦): (٣/١٣٥٧).

وأما الفصل الذي تختلف فيه منفردة اكتفاء بالضممة التي قبلها، فهو الذي بدأ الناظم به في الباب، وهي خمسة مواضع لا غير: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَمْنَعُ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤].

قال ابن الأنباري: «وهي كلها أفعال مرفوعة»^(١).

والخامس: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤].

قال أبو عمرو: «ولم تختلف المصاحف في أن الواو من هذه المواضع ساقطة، وكذلك اتفقت على حذف الواو من قوله في التحريم: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهو واحد يؤدي عن جمع»^(٢)[^(٣)].

ثم قال ﷺ:

[٢٨٤] وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ، وَيَوْمَ يَدْعُ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، مَعَ سَنَدْعُ

قوله: «ويدع الإنسان» أراد: قوله تعالى في سورة الإسراء:

﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الآية: ١١]^(٤)، وليس في القرآن ما يشابهه.

ف«الإنسان» قيد له، ولذا لم يقيد بالسورة كما قال الشاطبي:

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/ ٢٦٨)، وانظر: المقنع (ص ٣٥).

(٢) المقنع: (ص ٣٥).

(٣) سقطت من «س وت».

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٥)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٨٧).

وَوَاوُ يَدْعُ لَدَى سُبْحَانَ وَاقْتَرَبَتْ^(١)

وقوله: «يوم يدع في سورة القمر» الواو عاطفة ليست من لفظ القرآن، ولفظ القرآن: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾ [القمر: ٦]^(٢).

وإنما قيده بسورة القمر، وإن كان يكفي فيه «يوم» لثلا يتطرق التصحيف بالنون، فيدخل عليه: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسِئِ بِأَمْسِيهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] الذي هو بالواو، فقيده بالسورة؛ ليؤذن بذلك أن «يدع» بالياء لا بالنون، هكذا قيدنا عن ناظمه رحمته.

واحترز في هاتين الكلمتين، فقيد إحداهما بالحرف، والأخرى بالسورة من قوله تعالى في سورة الحج: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ [الآية: ١٢]، وقوله: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الآية: ١٣]، فإنهما كتبا بواو على الأصل.

وقوله: «مع سَدْعُ»، وأراد: قوله تعالى في سورة العلق: ﴿سَدْعُ الزَّبَانَةِ﴾ [الآية: ١٨]^(٣) بالسین احترازاً من قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَسِئِ بِأَمْسِيهِمْ﴾ [الآية: ٧١] الذي كتب [على الأصل بالواو]^(٤).

(١) البيت رقم (١٩٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٥٦)؛ وتمامه: «يَمُحُّ بِحَامِيمٍ نَدْعُ فِي إِقْرَأِ اخْتَصِرًا»

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٣ و ٣٥)، ومختصر التبيين: (٤/ ١١٥٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٥)، ولم يذكره أبو داود.

(٤) في «س» تقديم وتأخير. وانظر: تنبيه العطشان للرجاجي (المخطوط): (١/ ٩٢-ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٦٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٤ - ١٥٥).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٨٥] وَيَمْحُ فِي حَامِيمٍ، مَعَ وَصَلِحُ الحَذْفُ فِي الخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحُ
قوله: «وَيَمْحُ فِي حَم» الواو فيه لفظ القرآن، وليست للعطف،
وأراد: قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الآية: ٢٤] (١)،
وقيده بالسورة احترازاً بذلك من الذي في سورة الرعد، وهو قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ
مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الآية: ٣٩]؛ فإنه كتب بواو على الأصل.

قال الشيخ: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ هو في موضع رفع على الاستئناف،
ولا يجوز أن يكون مجزوماً معطوفاً على ﴿يَخْتَرُ﴾ على معنى: ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ
يَخْتَرُ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ﴾؛ لأن الله جل ثناؤه قد شاء أن يمحو الباطل، وقال عز
من قائل: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، فمحق الله الباطل واجب،
والشرط إيهام المشروط، قد يقع، وقد لا يقع (٢).

قال: وكتبت بغير واو على لفظ المحل مثل: ﴿سَدَّعُ﴾ ونظائره.

وقوله: «مع وصالح» أراد: قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿وَصَلِحُ

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٥)، ومختصر التبيين: (٤ / ١٠٩٢)، والبيت رقم (١٩٤)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٥٦).

(٢) انظر: معالم التنزيل للبغوي: (٧ / ١٩٢)، والبيان في إعراب القرآن للعكبري:
(٢ / ١١٣٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦ / ٢٥)، وروح المعاني
للكلوسي: (٢٥ / ٣٤)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأنصاري:
(ص ٣٨).

أَلْمُؤْمِنِينَ ﴿[الآية: ٤].

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك اتفقت المصاحف على حذف الواو من قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في التحريم، وهو واحد يؤدي [عن جميع]»^(١).

ثم قال: «الحذف في الخمسة عنهم واضح»؛ «الحذف» مبتدأ، وخبره قوله: «واضح»، ويريد: أن الحذف في هذه الخمسة المواضع المتقدمة عن جميع الرواة^(٢) الناقلين عن المصاحف بيِّنٌ وظاهرٌ.

قال أبو عمرو: «ولم تختلف المصاحف في أن الواو من هذه المواضع ساقطة»^(٣).

قال الشيخ: والعلة في حذف الواو من هذه المواضع هو ما قدمناه، وما ذكره في الترجمة؛ من أنهم اكتفوا بالضممة عن الواو، فأسقطوا الواو من اللفظ لسكونها وسكون اللام بعدها، واكتفوا عن الواو بالضممة التي قبلها، ثم إنهم بنوا الخط في هذه المواضع على اللفظ، فكما أن الواو ساقطة من اللفظ في هذه المواضع، فكذلك فعلوا في الخط، فأجروا الخط مجرى اللفظ^(٤).

(١) المقنع: (ص ٣٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٣٥).

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١ / ٢٧٠).

وحكى الكسائي عن العرب: «أقبل يضربه لا يأل»، أراد: لا يألو،
فاكتفى بالضممة [١/٨٧] عن الواو^(١)؛ وأنشد الفراء:

إِذَاهُ سَامَ الْخَسْفَ أَلَى بِقَسَمِ تَاللهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا اخْتَكَمَ^(٢)
أراد: «إذا هو» بحذف الواو، واكتفى بالضممة عنه؛ أعني: عن الواو.



(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (١ / ٩١)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري:
(٢٧٠ / ١)

(٢) ينسب هذا البيت لخشاف اللغوي الكوفي (توفي سنة ١٧٥هـ)، وهو بلا نسبة في
أغلب كتب الأدب والعربية.

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٥٤٢ - ٥٤٣)، والمحكم
والمحيط الأعظم لابن سيده «مادة ه وو»: (٤ / ٣٤٥)، ولسان العرب لابن

الفصل الثاني

حذف الواو إذا كانت مع واو أخرى

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٨٦] فَضُلٌّ: وَقُلْ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُذِفَتْ

مِمَّا لِيَجْمَعَ أَوْ يَنْبَاءٍ دَخَلَتْ

تقدم لنا: أن الكلام في هذه الترجمة في فصلين، وأن هذه الترجمة

تتضمن على فصلين:

أحدهما: حذف الواو المنفردة، وهو الذي فرغنا من ذكره.

والثاني: حذف الواو إذا كانت مع واو أخرى، وهو الذي أخذ الناظم

في ذكره هنا.

فقال: «وقل إحداهما قد حُذِفَتْ»؛ أي: إحدى الواوين قد حذفت،

ولم يقل الأولى ولا الثانية، فهو يحتمل أن تكون الأولى أو الثانية^(١).

وقوله: «قد حذفت» المفعول الذي لم يسمَّ فاعله محذوف تقديره:

«هو» يعود على الواو، الجملة خبر «إحداهما».

(١) وتحذف الواو التي لا تكون عمدة، وتبقى ما كانت عمدة في البناء.

انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١ / ٣٩٧)، وعنوان الدليل من مرسوم

خط التنزيل لابن البناء المراكشي: (ص ٨٨).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

ويحتمل أن يكون «إحداهما» مفعولاً لم يسم فاعله مقدماً على مذهب من يجيز تقديم الفاعل (١).

وقوله: «مما لجمع أو بناء دخلت» يريد: الواو الثانية، وهي التي تدخل للجمع وللبناء.

ثم قال ﷻ:

[٢٨٧] كَنَحَوْ وُورِي وَيَسْتَوُونَ مَوْوِدَّة دَاوُودَ وَالغَاوُونَ

قوله: «كنحو» يريد: كمثل، ذكر في هذا البيت خمسة أمثلة تفسيراً لما ذكر من النوعين التي تدخل الواو فيه، وهو الجمع والبناء.

فذكر ثلاثة مما دخل فيه للبناء، وهو: «وُورِي»، و«مَوْوِدَّة»، و«دَاوُود».

ومثالين مما دخلت فيه للجمع، وهما: «يَسْتَوُونَ»، و«الغَاوُونَ».

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذف إحدى الواوين من الرسم اجتزاءً بإحداهما إذا كانت الثانية علامة للجمع، أو دخلت للبناء، فالتي دخلت للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا عَلَىٰ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿الغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤]، و﴿لِيَسْتَوُوا وَجْهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، و﴿فَادْرَأْ عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿فَأَوَّأ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وكذلك: ﴿وَيَذَرُون﴾ [الرعد: ٢٢]، و﴿وَلَا يَطْفُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿فَمَالِئُونَ﴾

(١) وهم الكوفيون؛ انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١ / ١٥٣)، وشرح ابن عقيل: (١ / ٤٢٢ - ٤٢٣).

[الصافات: ٦٦]، و﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿لِيُظْهِرُوا﴾ [الصف: ٨]، و﴿لِيَوَاطِّئُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿وَرَسَّتَيْنِ تُنْكَ﴾ [يونس: ٥٣]، وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة أو كسرة^(١).

وأما التي للبناء، فنحو قوله: ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿أَلْمَوَّةُ دَةٌ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿وَنُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، [وشبهه]^(٢)،^(٣).
ثم قال ﷺ: [ونفعنا به]:

[٢٨٨] وَرَسْمُ الْأُولَى فِي الْجَمِيعِ أَحْسَنُ وَفِي يَسْتُؤُوا عَكْسُ هَذَا أُبَيِّنُ
ذكر في هذا البيت: أن رسم الواو الأولى في المُثُلِ المتقدمة التي ذكر في البيت الذي قبل هذا أحسن من رسم الثانية، مع جواز حذف الأولى وإثبات الثانية، إلا أن إثبات الأولى وحذف الثانية أحسن^(٤) - كما

(١) سقطت من «س وت».

(٢) سقطت من «س».

(٣) المقنع: (ص ٣٦)؛ وذكر أبو داود مثله بزيادة تعيين الحذف لصورة الهمزة فيما إحدى واويه صورة لها.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٢ - ١٧٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ٩٢ - ٩٥)، وتبني العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٢]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٧١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٥ - ١٥٦).

(٤) وعلل الداني هذا الاستحسان بثلاثة أوجه فقال:

«أحدها: أن الأولى من نفس الكلمة، والثانية زائدة فيها، والأصلي أولى بالإثبات من الزوائد.

قال - وذلك لتحريك الأولى، وسكون الثانية؛ من حيث كان الساكن أولى بالحذف من المتحرك في ذلك؛ لتولده منه، ولدلالة حركة المتحركة عليه، مع كراهة اجتماع مثلين^(١).

فإذا نقطت ذلك على الوجه المختار^(٢): جعلت الواو الأولى بالسواد،

= ثانياً: أن ضمة الهمزة الواقعة بين الواوين تدلُّ على الواو الثانية، إذا حذفت من الرسم، ولا شيء في الكلمة يدل على الأولى إذا حذفت، فلزم رسمها دون الثانية، إذا وجب حذف صورة أحدهما.

ثالثاً: أن من العرب من إذا سهّل الهمزة في ذلك، أسقطها والواو التي بعدها، طلباً للتخفيف، فيقول: «المَوْدَةُ» على لفظ: «الجَوْزَةُ» و«المَوْزَةُ»، وهي قراءة الأعمش في ذلك».

وذكر التعليقات نفسها الإمام أبو داود، وزاد الرجراجي وجهاً رابعاً، فقال: «الواو الأولى ساكنة سکون حي، والثانية ساكنة سکون الميت، والساكن سکون الحي أقوى من الساكن سکون الميت، وهو قريب من المتحرك، فيعطى له حكمه»؛ وهو الذي جرى به العمل.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧١)، ومختصر التبيين: (٥/ ١٢٧٢ - ١٢٧٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٢)، وتبيينه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٣]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٧).

(١) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩ - ١٧٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٧ - ٢٠٨)، وتبيينه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٣-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٧٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٧).

(٢) أي: رسم الواو الأولى وحذف الثانية.

وألحقت بعدها واواً حمراء؛ وإذا نقطت على الوجه المرجوح: جعلت الأولى بالحمراء، والثانية بالسواد^(١).

وأما ﴿الْمَوءُ دَةٌ﴾، فإذا نقطتها على الوجه المختار: جعلت الهمزة [نقطة بالصفراء، وحركتها أمامها نقطة بالحمراء بعد الواو السوداء، ورسمت واواً بالحمراء بعد الهمزة، فتحصل الهمزة]^(٢) بذلك بين واوين: سوداء وحمراء، وإن شاء الناظر لم يرسم تلك الواو من حيث كانت ضمة الهمزة دالة عليها.

وإذا نقطت على المذهب المرجوح: جعلت الهمزة وحركتها قبل الواو السوداء، ورسمت واواً بالحمراء بعد الميم وقبل الواو، فتحصل الهمزة - أيضاً - بين واوين: واو حمراء، وواو سوداء، ولا بد من تصوير الواو في هذا الوجه ضرورة^(٣)؛ لأن اللفظ والمعنى يختلان بحذفها^(٤).

(١) انظر: كتاب النقط والشكل للداني مع كتاب المنع: (ص ١٣٨)، وأصول

الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٨ - ٢٠٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أصلها ثلاث واوات: الواو الأولى الساكنة، والثانية: التي هي صورة للهمزة، والثالثة: التي زيدت لبناء اسم المفعول.

انظر: نثر المرجان للناظي: (٧ / ٦٦٨)، ورسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية

لغانم قدوري الحمد: (ص ٣٦٧).

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٠ - ١٧٢)، وأصول الضبط

لأبي داود: (ص ٢٠١ - ٢٠٣).

وقوله: «وفي يسثوا عكس هذا أبين» يريد: أن حذف الواو الأولى وإثبات الثانية في كلمة: ﴿لَيْسْتُمْ وَأُجُوهَكُمْ﴾ [الآية: ٧] في سورة الإسراء أبين وأظهر، وهو عكس الأول^(١).

وقوله: «هذا» [٨٧/ب] إشارة لما ذكر قبله من أن رسم الأولى أحسن، وذلك أن: «﴿لَيْسْتُمْ وَأُجُوهَكُمْ﴾» على قراءة من قرأ بالياء وضم الهمزة^(٢)، وهما: الحرمان، وحفص، وأبو عمرو^(٣)، فإنه [قد حذف من ذلك على قراءتهم واو]^(٤) أخرى، لرسم ذلك في جميع المصاحف بواو واحدة، وهو حقيقة لمن قرأ بنصب الهمزة؛ سواء - أيضاً - قرأ ذلك بالنون^(٥)، وهو: الكسائي، أو قرأه بالياء^(٦)، وهم: حمزة، وأبو بكر، وابن عامر^(٧).

(١) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٦ - ١٩٩)

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٧٨)، والتيسير للداني: (ص ١٣٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٠٦).

(٣) ووافقهم: أبو جعفر، ويعقوب.

(٤) مكانها في الأصل: «فإنه قد قيد ذلك على قراءتهم».

(٥) أي: بنون العظمة هكذا ﴿لَيْسُوا﴾.

(٦) أي: بياء وهمزة مفتوحة هكذا: ﴿لَيْسُوا﴾.

(٧) ووافقهم: خلف العاشر.

ويجوز في قراءة نافع وأصحابه المذكورين أنفاً أن تكون المحذوفة منهما هي الأولى التي هي عين من الفعل؛ إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون المحذوفة - أيضاً - الثانية التي هي علامة الجمع [من حيث كانت حرفاً زائداً دخيلاً، وكانت الأولى من سنخ^(١) الحرف، والمذهب الأول أوجه، وهو أن الثانية التي هي علامة للجمع هي الثابتة؛ لأن علامة الجمع]^(٢) تختل بسقوط علامته ودليله^(٣).

هذا معنى قول الناظم: «وفي يسثوا عكسُ هذا أبين».

فإذا نقطت ذلك على الوجه المختار على قراءة نافع، وابن كثير، وحفص، وأبي عمرو، والمذكورين أول الباب، جعلت بعد السين متصلاً بها [واوا]^(٤) بالحمراء، وجعلت نقطة بالصفراء بعدها، بينها وبين الواو السوداء [وحركتها أمامها نقطة بالحمراء، فتحصل الهمزة بين الواوين الحمراء والسوداء]^(٥) وإن شاء الناظر لم يرسم تلك الواو بالحمراء، وجعل

(١) «السَّنْخُ»: الأصل، وهنا بمعنى: أصل الكلمة.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سنخ»: (٣/ ٢٦)، وتاج العروس للزبيدي «مادة سنخ»: (٧/ ٢٧٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هذا النص بتمامه لأبي داود في كتابه أصول الضبط: (ص ١٩٦ - ١٩٧)، وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٨ - ١٦٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

[مطة]^(١) في موضعها بين السين والهمزة^(٢).

قال أبو داود: «والأول أختارُ، وبه أخذُ»^(٣).

وإذا نقطت ذلك على الوجه الثاني المرجوح الذي تكون الثانية منهما المحذوفة: جعلت الهمزة وحركتها بعد الواو السوداء، ورسمت واواً بالحمراء بعدها، لا بدّ من ذلك؛ ليتأدى بها المعنى الذي جاءت له، فتحصل الهمزة بين الواوين السوداء والحمراء^(٤).

[قال أبو داود: «والوجه الأول أختار، [وبه أنقط]^(٥)»]^(٦)^(٧).



(١) في الأصل: «نقطة»؛ وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في أصول الضبط.

(٢) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٧ - ١٩٨).

(٣) أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨). وبه جرى العمل.

(٤) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٧)، وسمير الطالبين للضبّاع: (ص ٦٧ و ١٦٥ - ١٦٦).

(٥) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨).

(٦) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في أصول الضبط.

(٧) أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨).

(٨) سقطت من «ت».

الباب الرابع

حذف إحدى اللامين

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٨٩] بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ

وَهُوَ مُرْجَعٌ بِثَانِي الْحَرْفَيْنِ

«باب» خبر مبتدأ محذوف معناه: هذا باب.

«ورود»؛ أي: حذف «إحدى اللامين»، فأنثه، ولو قال: «أحد

اللامين» على التذكير، لجاز؛ لأن الحروف تذكر وتؤنث، إلا الهمزة، فإنها تؤنث ولا تذكر.

وقوله: «وهو» يريد: الحذف، «مرجع» «مفعّل» اسم مفعول معناه:

مفضل على غيره.

وقوله: «ثاني الحرفين»؛ أي: في ثاني الحرفين؛ [يريد: اللام الثانية]^(١).

ومعنى الترجمة على الجملة: أنه يريد أن يذكر ما كان الأصل أن

يكتب بلامين، فحذفت إحداهما، [يجوز أن تكون الأولى هي المحذوفة،

ويجوز أن تكون الثانية هي المحذوفة]^(٢)، إلا أن الراجح حذف الثانية كما

قال: «وهو مرجع بثاني الحرفين»؛ أي: اللام الثانية من اللامين.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل تقديم وتأخير.

ثم قال ﷻ :

[٢٩٠] فِي الْإِيلِ وَالسِّيِّ الَّتِي وَالسِّيِّ وَفِي: الَّذِي بِأَيِّ لَفْظٍ يَأْتِي

يحتمل أن يكون متعلقاً بالثبوت والاستقرار على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: «والحذف ثبت في الليل وكذا وكذا... إلخ».

قال الشيخ: وذلك أن كل ما اجتمع فيه لامان، وتكرر لفظه ودوره، وكثر استعماله، فإن المصاحف اجتمعت على حذف إحدى اللامين؛ لكثرة الاستعمال، ولكراهة اجتماع صورتين متفتحتين، وذلك نحو: ﴿الَّذِي﴾ مفرداً، و﴿الَّذِينَ﴾ جمعاً، و﴿الَّذِينَ﴾ في التثنية^(١)، ولم يأت تثنيته في

(١) قال أبو عمرو الداني: «اجتمعت المصاحف على حذف إحدى اللامين اختصاراً في قوله: ﴿الْإِيلِ﴾، و﴿الَّذِي﴾، و﴿الَّذَانِ﴾، و﴿الَّذِيكَ﴾، و﴿الَّتِي﴾، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ﴾، و﴿الَّتِي تَطْهَرُونَ﴾، وما كان مثله، وعلى لفظه حيث وقع، والمحذوفة عندي اللام الأصلية، ويجوز أن تكون لام المعرفة؛ لذهابها بالإدغام، وكونها مع ما أدمغت فيه حرفاً واحداً، والأول أوجه؛ لامتناعها من الانفصال من ألف الوصل».

وقال أبو داود: «وأجمعوا على كتابة: ﴿الَّذِيكَ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعاً، أو مفرداً، أو تثنية، حيثما وقع، كما فعلوا في (مَدًّا) و(رَدًّا)؛ كراهية اجتماع صورتين متفتحتين، وكذلك كلمة: ﴿الَّذِي﴾، و﴿الَّتِي-أَرْضَعَنَّكُمْ﴾، و﴿الَّتِي بَيْسَنَ﴾، و﴿الَّتِي بِأَيْبِكَ الْفَدْحَسَةَ﴾، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمُ بِهِنَّ﴾، و﴿الَّتِي تَطْهَرُونَ﴾، في هذه الحروف حيثما وقعت، مع حذف الألف بعد اللام في جميع القراءان».

وقال: ﴿وَالَّذَانِ﴾ كتبه بلام واحدة، وكذا: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ﴾، في فصلت على وجه الاختصار، مثل كلمة: ﴿الَّذِي﴾ المتفق عليها؛ لأن الفرق بين الواحد، والتثنية، والجمع، ظاهر من الكلام فيه».

كتاب الله ﷻ إلا في موضعين: في النساء: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ﴾ [الآية: ١٦]، وفي سورة فصلت: ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [الآية: ٢٩]، لكنهم حذفوا إحدى اللامين منهما - أي: هذين الموضعين - وإن كانت قليلة الدور؛ ليجري الباب كله على سَنَنٍ واحد، هذا في المصحف؛ وأما غير المصحف، فإن النحاة كتبوا ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الَّذِي﴾ في الجمع والمفرد بلام واحدة، وكتبوا التثنية بلامين، وما ذلك إلا لكثرة استعمال المفرد والجمع، وقلة استعمال التثنية، وكذلك حذفوا إحدى اللامين من ﴿الَّتِي﴾، وكتبوا «الليلة» بلامين، ولم يأت في القرآن إلا ﴿لَيْلَةٌ﴾ لا غير^(١).

وقوله: «وَالسِّي»؛ أي: ورد حذف إحدى اللامين في كلمة ﴿الَّتِي﴾ حيث جاءت [١/٨٨] في القرآن، ولم تكن إلا في أربعة مواضع: في سورة الأحزاب: ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ الَّتِي تَنْظُرُونَ﴾ [الآية: ٤]، وفي سورة المجادلة: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتَهُنَّ إِلَّا الَّتِي وَلَدْتَهُنَّ﴾ [الآية: ٢]، وفي سورة الطلاق: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَجِيضِ﴾ و﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الآية: ٤]. واجتمعت [المصاحف]^(٢) على كُتْبِهَا بلام واحدة.

(١) انظر: المقنع: (ص ٦٧)، ومختصر التبيين: (٢/ ٥٦ - ٥٧ و ٣/ ٣٩٥)، والبيت رقم (٢٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٧)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٥١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/ ٤٩٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٣/ ٣٢٩ - ٣٣٠)، وحاشية الصبان على الأشموني: (١/ ٢١٢ - ٢١٣).

(٢) سقطت من الأصل.

وقوله: «الَّتِي» يريد: «وَالَّتِي» بحذف واو العطف؛ مثل: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، و﴿الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، و﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لِكُرْبَانِمَا﴾ [النساء: ٥]، ولفظها متعدد.

وقوله: «الَّتِي» مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ﴾ [النساء: ١٥]، و﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ولفظها - أيضاً - متعدد، وكلها مكتوبة بلام واحدة^(١).

وقوله: «وفي الذي بأي لفظ يأتي» يريد: مفرداً ومجموعاً أو مثنى، وهذا في المصحف؛ وأما غير المصحف، فإن التثنية باقية على الأصل، مرسومة بلامين.

قال الشيخ: وتحتمل اللام المحذوفة من هذه الألفاظ المذكورة وجهين: أن تكون لام المعرفة، [وأن تكون الأصلية؛ إذ أصل «الذي»: «الذي»، و«التي»: «التي»، ثم أدخل عليها لام المعرفة]^(٢) مع ألف الوصل، فصار «الذي»، و«التي» بلامين: أصلية، وزائدة للتعريف، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار اللفظ بلام واحدة مدغمة.

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/ ٣٩٥): ﴿وَالَّتِي﴾ بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة، وبحذف الألف الموجودة بعدها في اللفظ، وكذا ﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، و﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمُوهِنَّ﴾، و﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ﴾، وشبهه حيث وقع.

(٢) سقطت من الأصل.

فيحتمل أن تكون المحذوفة الأولى^(١) التي هي لام التعريف^(٢)؛
لذهابها بالإدغام، ولكونها مع ما أدغمت فيه حرفاً واحداً.

[قال الشيخ]^(٣): ولكونها زائدة، والزائد أولى بالحذف، والثانية أصلية،
والأصلية أولى بالإثبات.

ويحتمل أن تكون المحذوفة اللام الأصلية^(٤).

قال الحافظ: «وهو أوجه لامتناع لام المعرفة من الانفصال من همزة

(١) وهذا اختيار أبي داود وترجحه في قوله السابق: «وهي عندي المتحركة
المشددة»، وتبعه عليه أبو إسحاق التجيبي في اختياره، ورجَّحه ابن عاشر وغيره؛
فقال: «هذا، ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على غيره»، وعلى مذهبه يكون
ضبط اللام بالشدة والفتحة كما في مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.
انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٩٥ - ٣٩٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٨١ -
٨٨٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٨).

(٢) في «س»: «المعرفة».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أي: الثانية، وهو اختيار أبي عمرو الداني وترجيحه كما سيذكر الشارح نصه،
ووافق عليه الشاطبي، ورجَّحه - أيضاً - الرجرجسي والمارغني، وعلى مذهبه
يكون ضبط اللام بالسكون كما في مصحف المدينة على رواية ورش عن نافع.

انظر: المقنع: (ص ٦٧)، والبيت رقم (٢٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
(ص ٤٠٧)، وتنبية العطشان للرجرجسي (المخطوط): [٩٣/ ب - ٩٤/ ١]، ودليل

الحيوان للمارغني: (ص ١٥٨).

الوصل فلم تحذف لذلك»^(١).

قال الشيخ: ولأن لام المعرفة جيء بها - أيضاً - لمعنى لا بد من تأديته، وحذف ما جيء به لمعنى نقض للغرض.

قال أبو عمرو: «واتفقت المصاحف بعد ذلك على إثبات اللامين معاً على الأصل في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، و﴿الْفَنَاءُ﴾ [الرعد: ٢٥]، و﴿مِنَ اللَّعِينِ﴾ [الأنبياء: ٥٥]، و﴿اللَّغْوِ﴾ [المؤمنون: ٣]، و﴿اللَّهُوِ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿الَّتِ كَ﴾ [النجم: ١٩]، و﴿اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿اللَّهِبِ﴾ [المرسلات: ٣١]، و﴿اللطيف﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢] حيث وقعت هذه الكلم بأعيانها، وكذلك هما مثبتان في اسم ﴿أَنَّكَ﴾ [تلك]، وفي قوله: ﴿اللَّهُمَّ﴾ حيث وقعت.

قال: وقد أمنت النظر في هذا الباب في مصاحف أهل العراق وغيرها، فوجدت ذلك على ما أثبتته أهل العراق، وغيرها ما أثبتته كذلك»^(٢).

(١) المقنع: (ص ٦٧).

(٢) المقنع: (ص ٦٧ - ٦٨).

ثمرة الخلاف بين الداني وأبي داود تظهر في الشكل، ورتب على ذلك نسأخ المصاحف الضبط؛ فعلى رأي الداني القائل بحذف اللام الأصلية: تعرى اللام من الحركة والشدة، وعلى ذلك جرى العمل في مصاحف المغاربة على رواية ورش، وبه جرى العمل - أيضاً - في المصحف المطبوع بالمطبعة الثعالبية بالجزائر سنة: (١٣٩٠هـ / ١٩٧١م)، وكذلك في المصحف المطبوع بتونس =

= بمطبعة المنار بخط التجاني المحمدي حيث تلتبس صيغة المفرد بالجمع، لذا رجّح ابن عاشر مذهب أبي داود.

وبعض المصاحف المغربية، وإن كانت رسمت على ما قرره ابن عاشر في فتح المنان، إلا أنها خالفت في هذا الموضوع؛ حيث رجّح ابن عاشر رأي أبي داود، واتبع رأي الإمام الداني رحمته.

و هناك بعض المصاحف المطبوعة على رواية ورش جمعت بين المذهبين: فرعت اللام من الحركة والشدة، وألحقت الألف.

وعند التحقيق واستقراء كلام الإمام الداني في كتابه «المحكم»، وكتابه «المقنع» يظهر أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة هو مذهبه، وأن اختياره حذف اللام الثانية لا يلزم منه المنع من تحريك اللام بالحركة والتشديد وإلحاق الألف بعد اللام، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه «المقنع»، بل نجده صرح في كتابه «المحكم» باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، وكان ذلك في مقام الرد على أهل العراق؛ حيث لا يجعلون علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد، وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال رحمته: «وإذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة، وتحقيق الألفاظ بالحروف، حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتلقي من رسول الله صلوات، ونقل عن صحابته - رضوان الله عليهم -، وأداه الأئمة - رحمهم الله -، فسبيل كل حرف: أن يوفى حقه بالنقط، مما يستحقه من الحركة، والسكون، والشد، والمد، والهمز، وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله».

وكل هنا من صيغ العموم، فيحمل كلامه في «المقنع» على ما في «المحكم»؛ بل وبالغ في ذلك، ونص على نقط ما لا يشبع من الحركات؛ كالاختلاس، أو الإخفاء، أو الروم، قال الداني في المحكم: «وكذا تلحق الألفات المحذوفات =

= من الرسم اختصاراً بالحمراء، في المتفق عليه، والمختلف فيه، فالمتفق عليه نحو: «المعلمين»... «الَّتِي دَخَلْتُمْ فِيهَا» ، و«الَّتِي تَطْهَرُونَ» ، وشبهه، وهذا الضرب كثير الدور في القرآن».

وحيث ذهب الداني هو صريح في تعميم الضبط على كل حروف الكلمة، وإلحاق المحذوف، وأن نسبة التعرية لأبي عمرو الداني غير صحيحة، ولا يلزمه القول بحذف اللام الأصلية أن يُعْرَى اللام من الحركة والتشديد وعدم الإلحاق؛ لأن الضبط يجب أن يوافق القراءة؛ لإقامة اللفظ ووزن الكلمة وتحقيق التلاوة.

والحاصل: أن مذهب الداني: تعميم الضبط، وكيف يقرأ الحرف مشدداً ويكتب مخففاً، زيادة على أن الضبط للبيان لا للإيهام.

وعلى كل حال، فمذهب أبي داود هو المقدم الراجح كما ذكر ابن عاشر وغيره؛ والأدلة على صحة مذهبه:

- ١ - أن اللام الأولى ساكنة، والثانية متحركة، وحذف الساكن أولى وأسهل.
 - ٢ - أن اللام الأولى زائدة، والثانية أصلية، وحذف الزائدة أهون من حذف الأصلية.
 - ٣ - أن الأولى أقرب إلى الطرف، بخلاف الثانية، فهي متحصنة بالوسط.
 - ٤ - أن اللام الأولى هي أَوْلَى بالحذف؛ لذهابها بالإدغام، وعليها حذفت من الخط حملاً للخط على اللفظ.
 - ٥ - حصول الفرق للجاهل بالعربية بين المفرد والجمع في التي واللاتي، بعكس ما نسب للداني، ولذلك قال ابن ملوكة التونسي: «وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعيناً لازماً في (اللاتي) و(التي)؛ للفرق بين صيغة الإفراد وصيغة الجمع».
- انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٥٦ و ١٩٠)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢١٠ - ٢١٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٨)، =

البابُ الثَّامِسُ

أحكام رسم الهمز في المصحف

ثم قال:

[٢٩١] وَهَآءُ حُكْمُ الهمزِ فِي المرْسُومِ

وَضَمُّ بِنطِهِ بِالسَّائِرِ المَعْلُومِ

قد تقدم لنا في غير ما موضع «هاك»، وأنها اسم من أسماء الأفعال، معناها: «خذ»، وحكم ما بعدها منصوب على المفعولية بها.

ومعنى قوله: «حكم الهمز»: أي: صفته، «في المرسوم»: أي: في المصحف كما كُتِبَ إذا وقع أولاً، ووسطاً، وطرفاً، هل بالفتحة، أو بواو، أو ياء، على ما ذكر في الباب؟

و«الهمز» مصدر: «همزتُ الحرفَ أ همزته همزاً»، ومعنى «الهمز»: الدفع؛ لأن الصوت يندفع بالنطق بها^(١)، ومنه: «همزتُ الشَّيْطَانَ» [المؤمنون: ٩٧]؛ أي: دفعه [ونخسه]^(٢).

= ومخالفات النسخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام لأحمد شريشال: (ص ٥٣ - ٦٠).

(١) انظر: الصحاح للجوهري «مادة همز»: (٣/ ٩٠٢)، ولسان العرب لابن منظور «همز»: (٥/ ٤٢٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة همز»: (١٥/ ٣٨٨).

(٢) في الأصل: «نخسه» بالصاد، وما أثبتته من «س»، وهو الصواب.

ويحتمل أن يكون «الهمز» جمع «همزة»؛ مثل: «تمررة وتمر»،
و«نخلة ونخل»، فيكون اسم جنس^(١).

وقوله: «وضبطه» يريد: حصره، وحصر مسائله.

وقوله: «بالسائر»؛ أي: المنتشر، كما قالوا: «المثل السائر»؛ أي:
المنتشر، ومعنى قوله: «بالسائر» أي: سير به، وانتشر في البلدان
و[الأقطار]^(٢).

= قال أبو جعفر النحاس: «أصل الهمز: النخس والدفع، وقيل: فلان همزة، كأنه
ينخس من عابه؛ فهمز الشيطان مسه ووسوسته».

انظر: غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري: (ص ٣٠٠)، ومعاني القرآن للنحاس:
(٤ / ٤٨٤)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٦٨ / ١٩)، والجامع
لأحكام القرآن للقرطبي: (١٢ / ١٤٨).

(١) ذهب سيبويه وجماعة إلى أن الهمز يرادفه النبر، ومفرده «نبرة»، وسميت بذلك؛
لارتفاعها من أقصى الحلق؛ لأن النبر لغة: الرفع، وذهب الخليل بن أحمد
وجماعة: أن النبر اسم للهمز المخفف؛ إذأ فهما متباينان. وقد ذكر ذلك الشارح
عند شرحه لقول الناظم: «ما لم يكن شدد أو نبرا» في البيت رقم (٥٠) من هذا
النظم.

وانظر: الكتاب لسبويه: (٣ / ٥٤٨ - ٥٥٠)، واللباب في علل البناء والإعراب
للعكبري: (٢ / ٤٤٣)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١٧٦)، وتبنيه
العطشان للرجراجي (المخطوط): [١ / ٩٥].

(٢) في «س»: «الأمصار».

وقوله: «المعلوم»؛ أي: المتعارف المشتهر، كأنه يقول: خذ صفة الهمز كيف كتب في المصحف، وأحصره لك على المعروف المشتهر عند الناس.

وباب الهمز باب عظيم، صعب، فيه علوم كثيرة، والهمزة حرف من الحروف^(١)، والدليل على أنها حرف: كونها تعتبر بما يعتبر به سائر حروف المعجم؛ من ضم أو فتح أو كسر أو سكون، ولكونها موجودة في اللفظ كسائر حروف المعجم.

فإن قيل: وإذا قلت: إنها حرف من الحروف، فلأي شيء لم تنفرد صورتها كسائر حروف المعجم؟

فالجواب عن ذلك: ما قاله أبو محمد مكي [٨٨/ب] في «الرعاية»^(٢):

«كل الحروف لها صورة في الخط لا تتغير تلك الصورة إلا الهمزة؛

(١) هذا على الصحيح، خلافاً للمبرد في قوله: إنها ليست حرفاً، وإنما هي من قبيل الضبط والشكل، مستدلاً بعدم ثبوتها على صورة واحدة، وبأنها ليست لها صورة مستقرة؛ وردة ابن جنّي بأن انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض من تخفيف أو بدل، لا يخرجها عن كونها حرفاً.

انظر: المقتضب للمبرد: (١/ ٣٢٨ - ٣٣١)، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي: (١/ ٤٣)، وتنبية العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٥]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٩٠).

(٢) هو كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي.

فإنها لا صورة لها تخصّها؛ بل مرة [تستعار لها صورة الألف، ومرة]^(١) تستعار لها صورة الواو، ومرة تستعار لها صورة الياء، ومرة لا تكون لها صورة كسائر الحروف؛ لأن الهمزة حرف ثقيل، فغيرته العرب لثقله، وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأنت بها على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام، فأنت به محققاً ومخففاً، ومبدلاً، وملقىً حركتها على ما قبلها، ومحذوفة ومثبتة، ومسهلة بين الحركة والحرف الذي منه حركتها.

فلم تثبت الهمزة في كلام العرب على لفظ واحد كما ثبتت كل الحروف، وغيّرت هذا التغيير دون سائر الحروف لما لم يكن لها صورة في الخط، غير مختلفة، كما لم تثبت هي في اللفظة على سنن واحد^(٢).

فإن قيل: لأي شيء اختيرت لها هذه الحروف التي هي الألف والواو والياء من سائر الحروف؟

فالجواب في ذلك: أنها اختيرت لها؛ لأنها تبدل من هذه الحروف، ويُبدلن منها؛ لأنها إذا سُهلّت، فإنها تُسهّل بين نفسها وبين أحد هذه الحروف، وإذا أُبدلت، فإنها تبدل بأحد هذه الحروف^(٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) الرعاية لمكي: (ص ٢٥).

(٣) انظر: الرعاية لمكي (ص ٢٥).

فإن قيل: لأي شيء جعل فيها ثلاث عوج^(١)، ولم يجعل فيها أقل أو أكثر؟

فالجواب: أنها إنما جعلت كذلك؛ اتباعاً للحركات الثلاث - أعني: الضمة والفتحة والكسرة - وقيل: اتباعاً لحروف المدّ واللّين.



(١) «العِوَج» يقصد به هنا: الميل بالخط عند رسم الهمزة وكتابتها، ويصح بالراء - أيضاً -: «عِرَج»؛ لأنه - أيضاً -: ميل يمنة ويسرة.

الفصل الأول

أحكام رسم الهمزة المبتدأة

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٢٩٢] فَأَوَّلُ بِالْفِ يُصَوِّرُ وَمَا زِيدَ قَبْلُ لَا يُعْتَبَرُ

قوله: «أول» مبتدأ، والخبر في الجملة من الفعل والمفعول اللذين لم يسم فاعلهما، وهو قوله: «يصور»، ومعناه: أن الهمزة إذا كانت أول الكلام، فإنها تصور ألفاً.

فإن قيل: هلا صُورت الهمزة إذا وقعت أول الكلام دون ألف كسائر الحروف؟

فمن ذلك جوابان؛ على أن هذا الكلام الذي ذكره قد تقدم، إلا أن هذا أبينُ هنا، وفيه زيادة:

أحد الجوابين: أن الهمزة حرف خفي ثقيل، لا يثبت على حال واحد - كما قدمنا -، فلما صار لها الضعف من [هذه الجهة]^(١)، وليست لها صورة تستقل بها، ولا تشبه حرفاً من الحروف، فجعلت لها صورةً غيرها. وقد شبهها الظلمنكي^(٢) بالعين [المفتوحة؛ لأنها تصور هكذا: (ع)،

(١) في الأصل: «من حيث الحيثية».

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي الظلمنكي أبو عمر، إمام حافظ، أخذ القراءة عن الأنطاكي، وعبد المنعم بن غلبون، والأدفوري، =

والهمزة تصور هكذا: (ء) كثلاث تعريجات، فهي أقرب شيء لصورة العين^(١)، فهي شبيبتها في الصورة، ولذلك يمتحن موضع الهمزة من الكلمة بالعين^(٢).

ومنهم من شبه الهمزة بالهاء، وذكر أن الهاء تبدل منها، وقد قرأ بعض الخارجين من السبع من القراء^(٣): ﴿هَيْآك نَعْبِدُ وَهَيْآك نَسْتَعِينُ﴾.

= وابن أبي زيد، وقرأ عليه: عبدالله بن سهل، ومحمد بن عيسى المغامي، وروى عنه: ابن عبد البر، وابن حزم، وطائفة، كان أول من أدخل القراءات إلى الأندلس، له: كتاب الروضة، توفي سنة تسع وعشرين وأربع مئة.
 معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٣٨٥)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ١١٠)، طبقات المفسرين للسيوطي: (ص ١٧).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال الخراز في ذيل الضبط في الأبيات (٥١٤ - ٥١٧):

ثُمَّ امْتَحَنَ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ	حَيْثُ اسْتَقَرَّ ضَعْفُهُ دُونَ مَيْنِ
كَ: عَامَنُوا فِي: آمَنُوا، وَالسُّوعِ	فِي: السُّوءِ، وَالْمُسْبِيءُ كَ: الْمُسْبِيعِ
وُخْصَتِ الْعَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا	مِنْ شِدَّةِ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا
لَأَجْلِ ذَا خُطَّتْ عَنِ الثَّقَاتِ	عَيْنًا مِنَ الْكُتَّابِ وَالنُّحَاةِ

وانظر شرحها في كتاب الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١٨٢ - ١٨٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٨٥ - ٢٨٦)؛ وانظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٢٨).

(٣) وهو أبو السوار الغنوي.

وقد قال بعض [الناس]^(١): «إن صورة الهمزة إذا سهلت تكون هاء، وأشبهه شيء بالهاء».

وذكر لي من أثق به: أن الداني ذكر ذلك في بعض تواليفه: أن الهمزة إذا سهلت، فإن النطق بها كالهاء^(٢).

[الجواب الثاني]^(٣): أنها لما كانت الهمزة لا صورة لها محققة،

= انظر: المحتسب لابن جني: (١ / ٣٩ - ٤٠)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ٩)، والإبانة عن معاني القراءات لمكي: (ص ١٢٤) والمحزر الوجيز لابن عطية: (١ / ٧٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١ / ١٤٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال الإمام الداني: «هذه الكلمة - يعني: ﴿هأنتم﴾ - من أشكال حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التي في أولها، أهى للنتيجه، أم مبدلة من همزة، فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراء يقضي للمد والقصر بعدها... إلخ».

ولا يوجد في كلامه رحمه الله نص على أن الهاء تبدل همزة، فإبدال الهمزة هاءً صحيح من جهة اللغة، لا من جهة القراءة؛ لأن القراءة سنة متبعة كما بين في غير ما موضع من كتبه.

وانظر: إعراب القرآن للنحاس: (١ / ٢٨)، وجامع البيان في القراءات السبع للداني: (ص ٤٥٠ - ٤٥٣)، والنشر لابن الجزري: (١ / ٤٠٢)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: (٧ / ٥٢٥).

(٣) في «ت»: «فالجواب».

وكتّاب المصاحف يضعونها نقطة، خيف عليها أن تذهب صورتها إذا لم تصور ألفاً في أول الكلمة.

[وسميت هذه الهمزة التي تصور فيها الألف إذا وقعت أول الكلمة، وكانت مفتوحة]^(١): «سرج الألف»^(٢) مثل: أحمد.

فإن كانت الهمزة مضمومة؛ نحو: ﴿أُمِّيُونَ﴾، فإنها تكون في وسط الألف، ويقال لها: «منطقة الألف»^(٣).

وإن كانت مكسورة نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ فإن الهمزة تكون في قعر الألف، وتسمى: «زج الألف»^(٤).

(١) في الأصل: تقديم وتأخير، وبعض كلماتها سقطت، وبعضها ملحق في الحاشية.

(٢) «السَّرْجُ»: هو رحل الدابة المعروف، ويقصد هنا: أن موضع الهمزة المفتوحة من الألف كموضع السَّرْج من الدابة، وكان ذلك قبل وضع الفتحة والضمة والكسرة لتتميز حركة الحرف هل هو مفتوح أو مضموم أو مكسور.

(٣) «الْمِنْطَقُ»: كل شيء شَدَّدَتْ بِهِ وَسَطَكَ، و«النَّطَاقُ»: أن تأخذ المرأة ثوباً فَتَلْبِسُهُ، ثم تَشُدُّ وسطها، ثم تُرْسِلُ الأعلى إلى الأسفل؛ ويقصد هنا: أن الهمزة إذا كانت مضمومة، توضع وسط الألف كما تشد النطاق.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة نطق»: (٣٥٤ / ١٠)، وتاج العروس للزبيدي «مادة نطق»: (٤٢٣ / ٢٦).

(٤) «الزُّجُ»: مفرد، ويجمع: «زِجَجَةٌ وَزِجَاجٌ»، وهو الحديدية التي في أسفل الرمح، وهي التي تُرَكِّزُ به في الأرض، والسنان: ما كان في أعلاه، ويُطعن به؛ ويقصد هنا: أن الهمزة المكسورة موضعها موضع الزج في الرمح.

فإن قيل: قلتهم: إن الهمزة لا صورة لها، وإنما تستعار لها صورة غيرها، وإن صورتها الألف والواو والياء، فلم اقتصرتم على تصويرها بالألف إذا وقعت أولاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة دون الواو والياء؟ وكان الأولى أن تصوّر واو إذا كانت مضمومة، وياء إذا كانت مكسورة، وألفاً إذا كانت مفتوحة، فلم اخترتم الألف بأي حركة تحركت؟

فالجواب: أنها إنما اختصت إذا وقعت أولاً بالألف دون أخيها اللتين هما: الواو والياء؛ لأن الألف لا تتغير، ولا تخرج عن باب المد واللين، والهمزة إذا كانت مبتدأة لا تتغير عن حال التحقيق، لأنها إذا كانت مبتدأة، لا تخفف [١/٨٩] رأساً بأي حركة تحركت، بحيث كان التخفيف يقربها من الساكن، والساكن لا يقع أولاً، فجعلت لذلك على صورة واحدة من التحقيق، فهي لا تتغير عن التحقيق، والألف لا يتغير عن المد واللين، فجعل ما لم يتغير الذي هو الألف صورة لما لم يتغير التي هي الهمزة.

ووجه آخر: وهو أن الهمزة تخرج من أقصى الصدر، والألف من مخرجها^(١)؛

= انظر: الصحاح للجوهري «مادة زجج»: (١/ ٣١٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة زجج»: (٢/ ٢٨٥).

(١) انظر: كتاب العين للفراهيدي: (١/ ٥٢ و ١/ ٥٧)، والكتاب لسبويه: (٤/ ١٧٦ - ١٧٧)، والرعاية لمكي: (ص ٦١).

كما قال الخليل في قول [الأهوازي]^(١)[^(٢)].

وقال - أيضاً - الخليل: «الألف من مخرج الهمزة قد [تتصف، فلما شاركت الهمزة في المخرج، جعلت لها صورة إذا وقعت أولاً دون الواو والياء]^(٣)»، فلما اشتركتا في المخرج، جعلت لها صورة إذا وقعت أولاً دون الواو والياء»^(٤).

(١) هو: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي أبو علي، إمام مقرئ، محدث، قرأ على أحمد العجلي التستري، وعلي بن إسماعيل القطان الخاشع، وعلي بن الحسين الغضائري، وغيرهم، قرأ عليه: أبو علي غلام الهراس، وأبو القاسم الهذلي، وأبو نصر الزينبي، وغيرهم، له: كتاب الوجيز، وكتاب الموجز في القراءات، توفي سنة ست وأربعين وأربع مئة.
معرفة القراء الكبار للذهبي: (١ / ٤٠٢)، وميزان الاعتدال للذهبي: (١ / ٥١٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٢٠٠).

وقوله الذي قصده هو ما نقله الخراز في القصد النافع (ص ٣٥٦) بقوله:

«وأما زيادة الألف، فقول الخليل كما قال الأهوازي في أرجوزته فقال:

وقال أيضاً الخليل الألف من مخرج الهمزة قد تتصف

إذا كان صوتها لديها ينصرم فهو مجاز لا حقيقة رسم»

(٢) في كل النسخ: «الهوزني» وهو تصحيف، وما أثبتته من القصد النافع.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) لم أجد نص الخليل بهذا اللفظ، وورد مثل قوله هذا عند الداني وأبي داود.

انظر: المقنع: (ص ٦٠)، ومختصر التبيين: (٢ / ٤٣).

وقوله: «فأول بألف يصور» فمعناه: فهمز أول الكلمة يصور بالألف.

وقوله: «وما زيد قبل لا يعتبر»؛ «قبل»: ظرف مبني على الضم، لما قطعه عن الإضافة بناه على الضم، مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْثَرِينَ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ويعني: أن الهمزة إذا كانت أولاً لا يعتبر ما دخل من حروف الزوائد، والمراد بحروف الزوائد هنا: كل حرف دخل على حرف واحد؛ كفاء العطف وواوها، والسين التي للاستقبال، وباء الجر واللام^(١).

وقد مثل الناظم ذلك في البيت الذي بعده فقال ﷺ:

[٢٩٣] نَحْو: بِأَنَّ وَسَأَلْتِي وَفَإِنْ وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْبَاءِ: لَسِنْ
أي: مثل ذلك: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ
الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]، و﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [التوبة: ٥]، وأشبه هذا؛
هذه الحروف لا تعتبر، وتكتب الهمزة ألفاً؛ لأن هذه الحروف زيدت بعد
أن لم تكن، فكانها كلمة أخرى.

وقوله: «وبمراد الوصل بالياء لسن» هذا الفصل إلى آخره يذكر فيه ما خرج عن هذه القاعدة؛ إذ قد تقدّم أن الهمزة إذا كانت أولاً، فإنها تكتب

(١) وجمعت الحروف الزوائد في قولك: «اليوم تنساه»، أو: «أناه سليمان»، أو: «سألتمونيها»، أو: «السمان هويت».

انظر: الكتاب لسبويه: (٤/ ٢٣٥)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٥٠١).

ألفاً، ولا يعتبر ما دخل عليها من الزائد.

فمهما خرج عن هذا الأصل هذه الحروف التي أخذ في ذكرها، وذلك أن الهمز منه ما كتب على قياس، [ومنه ما كتب على غير القياس]^(١)، وكلام الناظم هنا فيما رسم منه على [غير]^(٢) القياس، وكذلك في كثير من المرسوم.

وإنما تكلم هو وغيره فيما خرج من ذلك عن القياس، وأما ما جاء على القياس، فهو أصله، فلا كلام فيه، فنقول - وبالله التوفيق -:

اعلم: أن [الهمزة على ثلاثة أقسام: مبتدأة، ومتطرفة، ومتوسطة]^(٣) [٤].
فأما المبتدأة: فإنها تصور بألف، بأي حركة تحركت؛ من فتح، أو ضم؛ أو كسر، وذلك نحو: ﴿أَمَرَ﴾، و﴿أَخَذَ﴾، و﴿أَبَا﴾، و﴿أَخَذُ﴾، و﴿أَيُّوبَ﴾، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾، و﴿إِسْحَاقَ﴾، و﴿إِلَّاهَ﴾، و﴿إِيمَانَ﴾، و﴿إِذَا﴾، و﴿أَنْزَلَ﴾، و﴿أُمِّي﴾، و﴿أَوْحَى﴾ و﴿أَوْلَيْتِكَ﴾، وشبهها.
وكذلك حكمها إذا اتصلت بها [حروف زائدة]^(٥)؛ نحو: ﴿سَأَصْرِفُ﴾،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «ت».

(٣) انظر: المقنع: (ص ٦٠)، ومختصر التبيين: (٢/ ٤٢)، والبيت رقم (٢٠٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٦).

(٤) في «س»: «الهمزة على ثلاثة أقسام: مبتدأة به، ومتوسط، ومتطرف».

(٥) في «س»: «حرف زائد».

و﴿أَفَاقَتْ﴾، و﴿فَاقَتْ﴾، و﴿فَاقَتْهُ﴾، و﴿كَانَهُ﴾، و﴿كَانَ﴾، و﴿بِأَيْمَنِ﴾،
و﴿إِنَّا﴾، و﴿إِلَّا يَلْفُ﴾^(١)، و﴿إِلْيَامَارِ﴾، و﴿فَلَاؤِيهِ﴾، و﴿سَأَنْزَلُ﴾،
و﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾، وشبهه، إلا مواضع معلومة رسمت على مراد الوصل،
وهي: ﴿لَيْنَ﴾، و﴿لَتَلَا﴾، و﴿يَوْمَيْذِ﴾، و﴿جِنْدِرِ﴾، و﴿أَيْنَ ذُكِرْتُ﴾
[يس: ١٩]، و﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١]، و﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]،
و﴿أَيْنَا لَتَارْكُوا﴾ [الصافات: ٣٦]، و﴿أَيْفَكَا﴾ [الصافات: ٨٦]، و﴿أَيْمَةَ﴾، و﴿أَيْتَكُمْ﴾،
و﴿أَيْذَا﴾ [الآية: ٤٧] بالواقعة، ومن ذلك: ﴿هُؤُلَاءِ﴾، و﴿بَبْنُومَ﴾،
و﴿أَوْزَيْتَكُمُ﴾.

هذه المبتدأة، وهي التي بدأ الناظم بها، وسيأتي ذكر المتوسطة والمتطرفة
- إن شاء الله -.

فقوله: «فأول بألف يصور» البيت، «وبمراد الوصل بالياء لثن»
فالهمز الأول يصور ألفاً، ولا يعتبر ما قبل الهمزة، ولا ما بعدها، إلا في
المواضع التي ذكر في قوله: «وبمراد الوصل بالياء لثن» إلى آخر
الفصل^(٢)، فإنها رسمت على مراد الوصل كما قال، فتصير الهمزة بالحرف
الزائد الداخل عليها متوسطة، فأعطيت حكم المتوسطة، فأشبهه ﴿لَيْنَ﴾
وشبهه^(٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أي آخر البيت رقم: (٢٩٦)، (١٣٩٥/٣).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي (المخطوط): [١/٩٦]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٨٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٠ - ١٦١).

فالهزمة فيه مكسورة نحو قوله: ﴿يَيْسَ﴾، وأشبهه ﴿رَيْثًا﴾ قوله: ﴿حَاطِيَةٍ﴾، وأشبهه قوله ﴿هَوَآءٍ﴾: ﴿مَأْوُكُ﴾، و﴿نَسَاؤُكُمْ﴾، وأشبهه ﴿بَبْنُومَ﴾ و﴿أَنْبَيْتُكُمْ﴾: قوله: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾.

ويصح أن يقال: إن الهزمة أول الكلام تصور ألفاً كما وقعت؛ لأن الحرف الواقع قبلها زائد [٨٩/ب] في تقدير كلمة أخرى، وعلى هذا التقدير كتب ﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾، و﴿لَأَصْلِبَنَّكُمْ﴾، و﴿سَأُورِيكُمْ﴾، و﴿يَأَنَّ﴾، و﴿فَإِنَّ﴾، و﴿سَأَلْتِي﴾، و﴿سَأَنْبِتُكَ﴾ ألفاً؛ لأنها وقعت في أول الكلام، والسين من ﴿سَأَلْتِي﴾، و﴿سَأُورِيكُمْ﴾ والباء ﴿يَأَنَّ﴾، والفاء ﴿فَإِنَّ﴾ في تقدير كلمة أخرى.

ويمكن أن يقال: إن الفاء في ﴿فَإِنَّ﴾ هي أخت «ثم» من حيث اشتركتا في العطف، و«ثم» كلمة منفصلة، يصح الوقف عليها دون ما بعدها، فحملت الفاء عليها كما حملت «ثم» على الفاء في إسكان الهاء في ﴿ثُمَّ هُوَ لَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الآية: ٦١] في القصص^(١) [٢].

وأن السين في ﴿سَأَلْتِي﴾، و﴿سَأَنْبِتُكَ﴾ في معنى: «سوف»؛ إذ

(١) وهذا الذي ذكره هنا من إسكان الهاء في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ ومثيلاتها هو قراءة: قالون، والكسائي، وأبي جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥١)، والتيسير للداني: (ص ٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٠٩).

(٢) سقطت من الأصل.

كلاهما للاستقبال^(١)، و«سوف» كلمة منفصلة، يصح الوقف عليها دون ما بعدها، [وحملت]^(٢) السين عليها.

وحرف الجر في ﴿يَأَنَّ﴾ محمول على ما كان من حروف الجر كلمةً يصح الوقف عليها دون ما بعدها؛ ك: «عن»، و«على»، و«في»، و«من»، وإن افرقت هذه الحروف في المعاني، فقد اتفقت في الجر بها، وهذه طريقة حسنة لها وجه.

فقوله: «وبمراد الوصل بالياء لثن» يريد: أنهم رسموا هذه المواضع المذكورة التي أولها ﴿لَيْنَ﴾^(٣) على مراد الوصل، وأن الكلمة كلها متصلة، لا يمكن انفصال بعضها من بعض، فتصير الهمزة متوسطة، فمن ذلك ﴿لَيْنَ﴾ حيث وقع، وذلك أن ﴿لَيْنَ﴾ هي: «إن» الشرطية واللام الداخلة عليها لام القسم، فعلى الأصل المتقدم كان يجب أن يكتب لام ألف،

(١) انظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٣٢١)، والجنى الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٥٩ و ٤٥٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هذه الكلمة إحدى الكلمات الأربعة - وهي: ﴿لئن﴾ و﴿لئلاً﴾ و﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾ - التي ذكر أبو عمرو الداني أنها رسمت بالياء على مراد الوصل والتلين بإجماع، وذكر أبو داود: أن المصاحف اجتمعت على ذلك، ولم تختلف.

انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ٢٢٠)، والبيت رقم (٢٠٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

ولا تعتبر اللام الداخلة عليه، لكنهم اعتدوا بدخول لام القسم، وصارت الهمزة كأنها متوسطة؛ كالهمزة في ﴿يَسْ﴾ يوجب أن تكتب ياء؛ لأنها لو سهلت، سهلت بين الهمزة والياء.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٩٤] ثُمَّ لَيْلًا مَعَ أُنْفُكَأَ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ مَعَ أَيْنُكُمْ وَحِينَئِذٍ

هذا - أيضاً - مما خرج عن القاعدة، وأما ﴿لَيْلًا﴾^(١)، فهي ثلاث كلمات:

أن الناصبة، وبعدها لام النافية، وقبلها لام التعليل، فلو كتبت على الأصل المتقدم، لكتبت: [لام ألف، ونون معرق^(٢)] ^(٣) ولام ألف؛ مثل: ﴿لَا هَبَ لَكِ﴾ [مریم: ١٩].

فلما اعتدوا بلام التعليل الداخلة على «أن» الناصبة، صارت الهمزة متوسطة، فوجب أن تكتب «ياء»؛ لأنك لو خففتها، لأبدلتها ياء؛ لانفتاحها وانكسار ما قبلها؛ إذ صارت كالهمزة في: «مائة» و«فئة»، ولما وجب إدغام النون من «أن» في اللام من «لا» لفظاً، حذفت خطأ؛ ليكون الخط مطابقاً للفظ.

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢ / ٢٢٠).

(٢) «مُعَرَّق»؛ أي: ممدود وطويل كعروق الأشجار ونحوها، والحروف المعركة هي

التي ينزل بعضها على مستوى السطر مثل: «ر ز س ش ص ض ق ل ن ي و».

(٣) سقطت من الأصل.

وقوله: «مع أنفك»، وأما ﴿أَيْفَكَ﴾^(١)، فقد دخلت على الهمزة المكسورة همزة الاستفهام، فاعتدوا بهمزة الاستفهام؛ إذ هي حرف واحد لا يمكن الوقف عليها، ولانفصالها مما بعدها، فصارت الهمزة الأصلية المكسورة متوسطة؛ كالهمزة في ﴿يَيْسَ﴾، فوجب أن تكتب ياء؛ لأنك لو سهلتها، لسهلتها بين الهمزة.

ولقائل أن يقول: إن ﴿أَيْفَكَ﴾، و﴿أَيْمَةَ﴾، و﴿أَيْدَا﴾، و﴿أَوْئَيْتَكُمْ﴾ إنما اعتدوا بالهمزة الزائدة، وصيروا الثانية متوسطة؛ لأنهم لو لم يعتدوا [بها، لوجب كتب الأولى ألفاً، والثانية ألفاً، فيؤدي إلى اجتماع مثلين، وذلك مما يكرهونه في الكتب، فهم - لو لم يعتدوا]^(٢) بالهمزة - بين أحد أمرين:

إما كتب الهمزتين ألفين، وذلك مكروه، أو حذف إحداهما، والحذف على خلاف الأصل، فرأوا أن الاعتداد بالهمزة، وجعل الثانية متوسطة حتى كتبوها ياء فيما ذكرناه، وواوًا في ﴿أَوْئَيْتَكُمْ﴾^(٣)، وهذا أولى، وأحق وأبين مما ذكرناه أولاً، وهذا هو الفرق بين هذه المواضع وبين [١/٩٠] ﴿سَاصْرَفُ﴾

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٧٤)، والبيت رقم (٢٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٠).

(٢) سقطت من «ت».

(٣) انظر كيفية ضبطها: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٥٢ - ١٥٨)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١٦٣ و ١٩٠).

ونظائره؛ إذ لم يعتدوا بتلك الحروف هناك، واعتدوا بالهمزة في هذه المواضع .
 وقوله: «يومئذ» يريد: «ويومئذ»^(١) [بحذف واو العطف، وأما ﴿يَوْمئِذٍ﴾^(٢) فكتبه بياء على مراد الأصل أبعد من كتب ما تقدم على مراد الوصل؛ لأن «يوم» كلمة مستقلة يمكن الوقف عليها وانفصالها مما بعدها، فلو كتبوها على القياس المتقدم، لكتب «يوم» منقطعاً، و«إِذٍ» بألف وذال، لكنهم لما بنوا الكلمتين على الوصل، صارت الهمزة من «إِذٍ» متوسطة، كالهمزة من قوله: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ٦٩].

وقوله: «أئن» أراد: قوله تعالى: ﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرٌ﴾ [الشعراء: ٤١]^(٣)، و﴿أَيِّنَّكُمْ﴾، هذه الكلمة أتت في القرآن في أربعة مواضع^(٤):

في سورة الأنعام: ﴿أَيِّنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ١٩]، وفي سورة النمل: ﴿أَيِّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ [الآية: ٥٥]، وفي سورة العنكبوت: ﴿أَيِّنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ [الآية: ٢٩]، وفي سورة حم السجدة^(٥): ﴿أَيِّنَّكُمْ

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٢٠)، والبيت رقم (٢٠٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥١ - ٥٢ و ٨٧)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩٢٣)، والبيت رقم (٢٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٨).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٥١)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٧٣ - ٣٧٤ و ٣/ ٦١٤)، والبيت رقم (٢٠٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٨).

(٥) أي: سورة فصلت.

لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي ﴿[الآية: ٩].

فهاتان الكلمتان أعني: ﴿أَيْنَ﴾ و﴿أَيْتَكُمْ﴾ الكلامُ فيهما واحد؛ لأن ﴿أَيْنَ﴾ للتأكيد دخلت عليها همزة الاستفهام، فاعتدوا بهمزة الاستفهام، فصارت الهمزة متوسطة كما تقدم [أولاً]^(١)، والوجه الآخر الذي قدمناه في ﴿أَيْفَا﴾.

وقوله: «وحيثذ» وأما ﴿حِينَذِرْ﴾^(٢)، فالكلام فيه كـ «يومئذ»؛ لأن «حين» كلمة مستقلة، وهو ظرف لما مضى من الزمان.

ثم قال ﷺ:

[٢٩٥] أَيْنُ، أَيْنَا الْأَوْلَانِ، وَكَذَا أَيْتَمَةٌ، وَالْمُزْنُ فِيهَا: أَيْذَا

«أئن» أراد: قوله تعالى في سورة يس: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [الآية: ١٩]^(٣).

وقوله: «أئنا الأولان» يعني: قوله تعالى في سورة النمل: ﴿أَيْنَا

لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧]، وفي سورة: والصفات: ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوا إِلَهَيْنَا﴾

[الآية: ٣٦]، وهذان هما [الأولان]^(٤) [٥].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ٢٢٠)، والبيت رقم (٢٠٦)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٣/ ٦١٤)، والبيت رقم (٢٠٥)

من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٠).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٥١ و ٨٨ - ٨٩)، ومختصر التبيين: (٤/ ٩٥٦ - ٩٥٧)،

والبيت رقم (٢٠٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٩).

(٥) سقطت من الأصل.

واحترز بذلك من الثالث الذي في سورة: والنازعات: ﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ
فِي الْخَافِرَةِ﴾ [الآية: ١٠] ^(١).

والكلام في هذه المواضع الثلاثة كما تقدم في: ﴿أَيْفَكَا﴾، و﴿أَيْنَ لَنَا
لَأَجْرًا﴾ ^(٢).

وقوله: «وكذا أئمة»؛ أي: مثل ما قبله ^(٣)، وأما ﴿أَيْمَةَ﴾ مثل:
﴿أَيْفَكَا﴾، غير أن الهمزة الأولى في ﴿أَيْمَةَ﴾ للجمع، والهمزة الأولى
في ﴿أَيْفَكَا﴾ للاستفهام، فكتب ﴿أَيْمَةَ﴾ بالياء أقرب وأيسر من كتب
﴿أَيْفَكَا﴾ بالياء؛ لأن الهمزة في ﴿أَيْمَةَ﴾ عليها بُنيت الكلمة، فليس زيادتها
فيها كزيادة الهمزة في ﴿أَيْفَكَا﴾.

فالهمزة في ﴿أَيْمَةَ﴾ كأنها متوسطة حقيقة، وأما ﴿أَيْفَكَا﴾، فدخلت
همزة الاستفهام بعد أن لم تكن ^(٤).

وقوله: «والمزن فيها أئمة»، فقيده بسورة المزن، وهي سورة

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٥/ ١٢٦٣ - ١٢٦٤).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٧]، وفتح المنان لابن عاشر:
(ص ٩٠١ - ٩٠٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٢ - ١٦٣).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٣/ ٦١٢ - ٦١٥)، والبيت رقم
(٢٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٠).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/٩٧]، وفتح المنان لابن عاشر:
(ص ٩٠٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٣).

الواقعة، احترازاً مما وقع في غيرها مما كتب بغير ياء^(١)، وهي كثيرة، والكلام فيها كالكلام في ﴿أَيْفَاكَ﴾، و﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ سواء؛ لأن همزة الاستفهام دخلت على «إذا» الظرفية.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٢٩٦] وَهَلْؤَلَاءِ لَمْ يَبْنُؤُمْ وَأَوْنَيْتُ بِوَاوٍ حَتَّمَا

أما «هلؤلأء»، فهاء التنبيه دخلت على «أولأء» فصارت الهمزة مع ما قبلها كالهمزة في ﴿أَبْنَاءَكُمْ﴾، و﴿أَحْبَبُوهُ﴾، فهذه الكلمة كلمتان، هاء التنبيه دخلت على اسم الإشارة، وهو: «أولأء» كما دخلت الهاء في «هذا»، و«هذه»، فلما رسموا هذه الكلمة متصلة، فإن الهمزة وقعت فيها متوسطة، فرسمت واواً كما رسمت فيما قدمناه^(٢).

وأما «يَبْنُؤُمْ»، فهي - أيضاً - ثلاث كلمات: الياء التي للنداء وهي حرفان؛ لأن «يا» كلمة، و«ابن» كلمة أخرى، وهي ثلاثة أحرف، وألف الوصل من «ابن»، فوصلت الياء بالباء من «ابن»، ثم وصلوا «ابن» بـ «أم»،

(١) وأراد: قوله تعالى: ﴿أَيْدَا مَيْتَنَا وَكُنَّا تُرَاكِبًا﴾ [الواقعة: ٤٧]، فهو مكتوب بالياء صورة للهمزة المكسورة على لفظ التلين.

انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٣/ ٧٣٥ - ٧٣٦)، والبيت رقم (٢٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٨).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٢٥)، والمحكم في نطق المصاحف للداني: (ص ١٥٦ - ١٥٧)، ومختصر التبيين: (٢/ ١١٧).

وصيروا الكلمتين كالكلمة الواحدة - كما تقدم في «يومئذ» و«حينئذ» - ،
 [٩٠/ب] فصارت الهمزة متوسطة؛ كما هي في ﴿يَكَلِّفُكُمْ﴾، و﴿يَذَرُوكُمْ﴾،
 ورسموها وأوا لانضمامها وانفتاح ما قبلها؛ لأنك لو سهلتها، لسهلتها
 بين الهمزة والواو^(١).

وقال أبو الحسن السخاوي: «ورأيت في المصحف الشامي ﴿يَابْتُؤُمُ﴾
 موصولاً، إلا أنه أثبت فيه الألف التي بعد الياء، وحذف الوصل من
 «ابن»^(٢).

قال الشيخ: وكذا في «الكشف» لأبي العاصي^(٣) قال فيها: «وكتب
 في طه: ﴿قَالَ يَبْتُؤُمُ﴾ [الآية: ٩٤] حرفاً واحداً موصولاً، وبعضهم يكتب بعد

(١) قال أبو عمرو الداني في المقنع (ص ٧٦): «وكتبوا في كل المصاحف في
 الأعراف ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ﴾ [الآية: ١٥٠] بالقطع على مراد الانفصال، وكتبوا في طه
 ﴿يَبْتُؤُمُ﴾ [الآية: ٩٤] بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال؛ وذكر نحوه أبو
 داود.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٨١ - ١٨٢)، ومختصر التبيين:
 (٣/ ٥٧٦ و ٤/ ٨٥٢)، والبيت رقم (٢٠١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
 (ص ٣٦٧).

(٢) الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٧).

(٣) لم أتبين من هو، ولا كتابه الكشف، نقل عنه الشارح في عدة مواضع من كتابه
 هذا، وذكر أنه طالع منه نسخاً تنيف على العشر، وكذلك نقل عنه الرجراجي.
 انظر: شرح الأبيات رقم: (٣٦٣ و ٤٠٨ و ٤٢١) من هذا النظم، ومختصر التبيين:
 (٣/ ٥٧٦)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٢٩).

الياء ألفاً، وبعضهم لا يكتبها، وكتب في الأعراف ﴿أَبْنُ أُمٍّ﴾ [الآية: ١٥٠] مقطوعاً حرفين، فيه الهمزة ألفاً كغيرها من المبتدأة بلا خلاف.

قال بعض المؤلفين^(١): «إن قال قائل: لأي شيء كتب ﴿أَبْنُ أُمٍّ﴾ الذي في الأعراف مقطوعة في جميع المصاحف، وكتب ﴿رَبَّنَا نُؤْمِرُ﴾ في طه متصلة في جميع المصاحف من غير خلاف؟

فالجواب عن ذلك: أن التي في الأعراف كتبت كلمتين على مراد الانفصال؛ لأن ألف الوصل من ﴿أَبْنُ أُمٍّ﴾ لم يتصل بها حرف، والذي في طه كلمة واحدة على مراد الاتصال، والواو في طه بدل من الألف؛ لأن التي في طه حذفت منها ثلاث ألفات: الألف التي بعد ياء النداء، وألف «ابن»، وألف «أم».

فأما الألف التي بعد ياء النداء فلا بد من إثباتها بالحمراء في المصاحف^(٢)، وذكر أبو العاصي أنها ثابتة [بالسواد]^(٣)، وأما «ابن» فإنها ذهبت رأساً، وبذهابها وجب الاتصال، وأما ألف «أم» فإنها أبدلت واواً^(٤).

-
- (١) وهو أبو بكر بن عبد الغني الشهير بالليبي ذكر هذا النص في شرحه على العقيلة.
 (٢) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٧٥ - ١٧٨)، والطرز في ضبط الخراز للنسبي: (ص ٢٩١ - ٢٩٢).
 (٣) في «س»: «بالكحلاء».
 (٤) الدرّة الصقيلة لليبي (مخطوط): [٧٤/ب - ١/٧٥].

وقوله: «وأونبئ بواو حتما» أراد: ﴿أُوْنِبِّئُكُمْ﴾ مرسوم بواو حقيق، وأراد قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿قُلْ أُوْنِبِّئُكُمْ﴾ [الآية: ١٥]^(١).

الهمزة الأولى فيها هي همزة الاستفهام دخلت على ﴿أُوْنِبِّئُكُمْ﴾، والهمزة [الثانية]^(٢) فيه همزة المتكلم، ضمت لأن الفعل رباعي، فلو كتب على الأصل وعدم الاعتداد بهمزة الاستفهام لكتب بألفين، لكنهم اعتدوا بالهمزة فصارت مع ما بعدها كالكلمة الواحدة، وصارت الهمزة في ﴿أُوْنِبِّئُكُمْ﴾ متوسطة فرسموها [واوا]^(٣)، ويحتمل أن يكونوا رسموها واوا كراهية اجتماع مثلين كما قدمنا في ﴿أَيْفُكَا﴾، لأنهم لم يعتدوا بهمزة الاستفهام لما خلا من أحد أمرين: إما الهمزتين ألفين أو حذف إحداهما، فالجمع مكروه

(١) قال أبو عمرو الداني في المقنع (ص ٥٩): «وكذلك اتفقت - أي: المصاحف - على رسم الواو بعد الهمزة في آل عمران في قوله: ﴿قُلْ أُوْنِبِّئُكُمْ﴾ [الآية: ١٥]، وذلك على مراد التليين، ولم يرسموها في نظائر ذلك»؛ وذكر الإمام أبو داود نحوه، ووافقهما الشاطبي وغيره.

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٣٣٢)، والبيت رقم (٢٠٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

والحذف على خلاف الأصل^(١).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٩٠٥ - ٩٠٧): «ظاهر عبارة الناظم التسوية بين هذه الكلم في أن الياء والواو فيها صورة للهمزة، وهو كذلك، إلا أن الشيخين فرقا في الضبط بين ما اجتمع فيه مرة واحدة، فقالا: في ذي الهمزتين؛ نحو: ﴿أَيْفَكَ﴾، و﴿أَوْيَيْشُكُر﴾ عند من سهّل ثانيتهما، وهم: الحرميان، وأبو عمرو، وجهان:

أحدهما: وهو المختار عندهما: تعرية الياء والواو من النقطة. ثانيهما: جعل دارة فوق الياء والواو؛ دلالة على أن حركة الهمزة غير خالصة، ونقطة تحت الياء، وأمام الواو علامة لحركة الهمزة المسهّلة... ثم قال: وأما ما فيه همزة واحدة، فليس فيه عندهما إلا جعل نقطة صفراء تحت الياء في: ﴿لَيْنَ﴾، و﴿يَوْمَيْذٍ﴾، و﴿جِنْدِرٍ﴾، وفوقها في ﴿لَيْلًا﴾، وفوق الواو في: ﴿هَوْلَاءَ﴾، و﴿بَبَنْوَمَ﴾، وجعل نقطة حمراء على الياء من: ﴿لَيْلًا﴾ عند من أبدلها».

وذكر الوجهين اللذين ذكرهما ابن عاشر الإمام الداني، واستحسن ما اختاره ابن عاشر، واقتصر عليه في المقنع، وذكر الإمام أبو داود تعرية الواو من الدارة والنقطة، واستحسنه؛ فنخلص من ذلك: أن الشيوخ استحسنوا وجه التعرية، ولذلك قال الرجراجي: «وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة: أبي عمرو، وأبي داود والتجيبى».

وقد أشار الإمام أبو عبدالله القيسي إلى الوجه المختار عند الشيوخ بقوله:

فَعَرَّهَا مِنْ شَكْلِهَا، إِذْ كَانَ لَيْسَ بِضَمِّ مَشْبَعٍ فَبَانَا =

أو اجعل النقطة في أمامه حمراء قل: علامة انضمامه
 ودارة علامة التليين فوق، وإذا وجه فخذ تبيين
 والأحسن الأول قال الحافظ واختاره الشيخ فنعم اللافظ

ونظم ابن القاضي مذاهب العلماء في نقطها وضبطها، فقال:

وأؤنبئ بوأو قد رُسم وخُلف أهل الضبط في الشكل عُلْم
 فعرّه لابن نجاح مسجلا والنقط للتجيسي فوقه جلا
 ودارة من فوق قال الداني ونقطة أمام خذ بيان
 فدارة علامة التليين والنقط شكل الهمز باليقين
 وقيل بل علامة الزيادة والنقط شكل الهمز خذ إفادة
 ونقطة الشكل فويق البدل أمام واوها للداني فادر
 وقولة الطراز للتسهيل تجعل في السطر فخذ تفصيل
 لا بد من فوق لمن حاد النظر واتقى الحكم وجاء بالخير

واضطرب المتأخرون في مختار الداني: فذكر ابن القاضي المارغني، والضباع،
 وأبو زيتحار: أن الداني استحسّن جعل الدارة والنقطة، وذلك خطأ منهم، وعلى
 ذلك جرى العمل في المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع.

انظر: المقنع: (ص ١٣٥ - ١٣٦)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٠٧ -
 ١٠٨)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٦٢ - ١٦٤)، وبيان الخلاف =

الفصل الثاني

أحكام رسم الهمزة المتوسطة والمنطرفة

ثم قال ﷺ :

[٢٩٧] فَضْلٌ: وَمَا بَعْدَ سُكُونِ حَذْفًا مَا لَمْ يَكِ السَّاكِنُ وَسَطًا أَلْفًا

لما فرغ من ذكر الهمزة إذا كانت أولاً، شرع هنا في الهمزة إذا كانت متوسطة، أو منطرفة .

ويريد بقوله: «وما بعد سكون حذفاً»: أن الهمزة إذا وقعت بعد ساكن، فإنها لا تجعل لها صورة، سواء كانت متوسطة، أو منطرفة، فإن كلامه يشمل النوعين: المنطرفة، والمتوسطة، يدل على ذلك: مثوله، ف ﴿مَلْءُ﴾، و﴿قُرُوءِ﴾، و﴿النَّبِيِّ﴾ [مثال^(١)] للمتطرفة، و﴿شَيْئًا﴾، و﴿يَسْتَلُونَ﴾، و﴿سُوءًا﴾ [مثال^(٢)] للمتوسطة .

وسواء كان الساكن حرفاً صحيحاً، أو واواً، أو حرف علة، وقد مثل الناظم بالنوعين جميعاً؛ فمثال ما كان بعد الساكن الصحيح: ﴿يَسْتَلُ﴾،

= لابن القاضي (مخطوط): [٧/ ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٨٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ١٥٤).

(١) في «س»: «أمثال».

(٢) في «س» - أيضاً -: «أمثال».

و﴿بَلِّغْ﴾، ومثال ما كان بعد الواو والياء: ﴿قُرُوءٌ﴾، و﴿النَّبِيءِ﴾، و﴿شَيْئًا﴾^(١).

ثم استثنى من المتوسطة ما كان الساكن فيه قبل الهمزة ألفاً، وبقيت المتطرفة على الإطلاق.

ثم ذكر المواضع التي خرجت عن هذا القياس، فذكر منها ما يرسم بالألف، وهي الخمسة التي ذكر؛ وهي: ﴿نَبَّأُ﴾ [الزمر: ٧٤]، و﴿السُّوَّءِ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠]، و﴿النَّشَاءُ﴾ في الثلاثة مواضع^(٢).

وذكر ما يرسم بالياء، وهو: ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

ثم ذكر حكم المتوسطة إذا كان قبلها ألف، فإن صورتها [أ/٩١] تثبت كما تثبت [صورتها]^(٣) إذا كانت بعد المتحرك، وذلك نحو: ﴿أَلْمَلَيْكَةِ﴾ و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ و﴿وَأَجَبْتُوهُ﴾.

فإن كانت الهمزة مفتوحة بعد الألف، فإنها لا ترسم لها صورة؛ كراهة اجتماع مثلين؛ نحو: ﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]. وقد تقدم لنا - أول الباب - تقسيم الهمزة إذا كانت أولاً، ونذكر هنا تقسيم المتوسطة، فنقول:

(١) سقطت من «س»، وكتب بدلها: ﴿سُوءًا﴾.

(٢) في [العنكبوت: ٢٠]، و[النجم: ٤٧]، و[الواقعة: ٦٢].

(٣) سقطت من الأصل.

المتوسطة على قسمين: ساكنة، ومتحركة.

فالساكنة تصور مما قبلها كالمتطرفة سواء؛ نحو: ﴿أَنْشَأْتُمْ﴾،
 و﴿جِئْتُمْ﴾، و﴿مُؤْمِنُونَ﴾، و﴿تَسْوَكُمْ﴾، وشبهه، إلا قوله: ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾،
 ولفظ ﴿الزُّبْيَا﴾ كيف وقع؛ فإنها لا تجعل لها صورة، وكذلك:
 ﴿أَمْتَلَاتِ﴾، و﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ على خلاف فيها^(١).

وإن كانت متحركة، فإما أن يكون قبلها ساكن، أو متحرك:

فإن كان قبلها ساكن، لا يخلو إما أن يكون ألفاً، أو غيره: فإن كان
 ألفاً، فإنها تصور من حركة نفسها: المضمومة واواً؛ نحو: ﴿مَأْزُكْرٌ﴾،
 و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾^(٢)، والمكسورة ياء؛ نحو: ﴿أَوْلِيَاءِهِمْ﴾^(٣)، و﴿نِسَائِهِمْ﴾،
 وشبهه، إلا المفتوحة، فإنها لا تصور؛ لما يؤدي لاجتماع ألفين.

فإن كان الساكن غير ألف، فإنها لا تجعل لها صورة، صحيحاً كان أو
 معتلاً نحو: ﴿يَسْأَلُونَ﴾، و﴿لَا يُسْأَلُ﴾، و﴿شَيْئًا﴾، و﴿سُوءًا﴾، و﴿نَبِيْنَا﴾،
 وشبهه، إلا مواضع خرجت عن هذا الأصل، فرسمت من حركة نفسها،
 وهي: ﴿النَّشَاءُ﴾ في الثلاثة مواضع، وعن خلاف^(٤) في: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٦)، ومختصر التبيين (٢/ ٤١٥)، والطرز في ضبط

الخرز للتنسي: (ص ٣٠٣-٣٠٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت «س»، وكتب بدلها: ﴿أَبْنَائِهِمْ﴾.

(٤) انظر: المقنع: (ص ٩٧)، ومختصر التبيين: (٤/ ١٠٠٠-١٠٠١).

﴿أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، هذا من الصحيح، و﴿مُؤَيَّلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿السَّوَاءِ﴾
 أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] من المعتل.

وإن كان قبلها متحرك، فإما أن تفتح هي أولاً، فإن فتحت، فإنها
 تصور بعد الضمة واواً، وبعد الكسرة ياء؛ نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾، و﴿هَزُورًا﴾،
 و﴿كُفُوا﴾، و﴿مُلِينَت﴾، و﴿بِأْتَةٌ﴾ و﴿فِنَةٌ﴾^(١) وشبه ذلك، وكذلك
 إن انضمت وانكسر ما قبلها في مواضع معلومة، وهي: ﴿أَوْثِنْتُمْ﴾
 [آل عمران: ١٥]، و﴿أَتَيْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿سُقْرِيَّتَكَ﴾ [الأعلى: ٦]،
 و﴿سَأَيْتُكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، وشبه ذلك من لفظه.

وما سوى ما ذكرت، فرسمه من نفسه، بأي حركة تحركت؛ نحو:
 ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾، و﴿يَكَلُوكُمْ﴾، و﴿بَارِكُمْ﴾، و﴿يَسُورًا﴾، و﴿سَأَلُوا﴾،
 و﴿سُيِّلَتْ﴾، وشبهه.

وبعضهم يحذفها في قوله: ﴿وَاطْمَأَنَّنُوْا بِهَا﴾ [يونس: ٧]، و﴿أَسْمَأَزَّتْ﴾
 [الزمر: ٤٥]، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، ولا خلاف في حذفها إذا أدى
 [رسمها]^(٣) لجمع مثلين؛ نحو: ﴿جَاءَكُمْ﴾، و﴿أَبْنَاءَكُمْ﴾، و﴿مَلَجْنَا﴾،
 و﴿مَنَارِبُ﴾، و﴿خَسْبَيْنَ﴾، و﴿فَمَالِئُونَ﴾، و﴿مُسْتَهزِئُونَ﴾، و﴿ءَابَاءِي﴾،
 و﴿دَعَايَ﴾، و﴿أَنْ تَبَوْا لِلْقَوْمِ كَمَا﴾، و﴿السَّيَّاتِ﴾، و﴿وَرِيَا﴾، و﴿وَتَوَيَّ﴾،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

﴿أَلْتَقَى﴾ وبابه، و﴿أَيَّنَّاكَ﴾، و﴿أَيَّذَا﴾ وبابه مما ألحقت فيه الياء والواو، فإن قياس ذلك [أن يكتب] ^(١) بالفتين فحذفت إحداهما، وإنما ألحقت فيه الواو والياء بالحمراء؛ حملاً على ما رسم من ذلك بالواو والياء؛ نحو: ﴿أَوْزَيْتُكُمْ﴾، و﴿أَيَّنَّاكُمْ﴾، و﴿أَيَّفَكَا﴾ وشبهه ^(٢).

وأثبتت في مواضع معلومة، وقد أدت لجمع مثلين، وهي: ﴿سَيَّنَّةُ﴾، و﴿السَّيِّئُ﴾، وسيأتي ذكره حيث ذكره الناظم - إن شاء الله تعالى - ^(٣).

قوله: «وما بعد سكون حذفاً الألف في قوله: «حذفاً للإطلاق، ومعناه: أن الهمزة إذا أتت بعد ساكن، فإنها محذوفة الصورة.

وقوله: «ما لم يكن الساكن وسطاً ألفاً» فإن كان الساكن ألفاً، فإنها ترسم صورتها، سواء كانت مضمومة، أو مكسورة، فإن كانت مفتوحة، فلا ترسم لها صورة؛ كراهة اجتماع مثلين.

وجدت بخط الناظم على قوله: «وما بعد سكون حذفاً البيت استثنى من المتوسطة ما كان الساكن فيه ألفاً، وبقيت المتطرفة على الإطلاق.

ثم ذكر المواضع التي خرجت عن هذا القياس، فذكر منها ما يرسم بألف، وهي الخمسة [ب/٩١] التي ذكر، وذكر ما يرسم بالياء، وهو: ﴿مَوْبِلًا﴾، ثم ذكر حكم المتوسطة إذا كان قبلها ألف، ثم قال: «وما بعد

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٣٩ و ١٥٥ - ١٥٨).

(٣) انظر: البيت رقم (٣٣٦) وشرحه: (٤/١٥١١).

الألف... إلخ^(١).

ثم قال ﷺ:

[٢٩٨] كَ: مِلْءٌ يَسْأَلُونَ وَالنَّبِيِّ شَيْئًا وَسُوءًا سَاءَ مَعَ قُرُوءِ

فذكر في هذا البيت سبعة أمثلة: أربعة منها من المتطرفة وقبلها ساكن؛ وهي ﴿مِلْءٌ﴾ من الصحيح، و﴿النبي﴾، و﴿سَاءَ﴾، و﴿قُرُوءِ﴾ من المعتل، وثلاثة أمثلة من المتوسطة: ﴿يَسْأَلُونَ﴾، و﴿شَيْئًا﴾، و﴿سُوءًا﴾.

ثم استثنى من ذلك خمسة أحرف، وذكر الخلاف في السادس، خرجت عن هذا الحكم الذي ذكرنا، فصورت بألف، وكان القياس ألا ترسم لها صورة.

فقال ﷺ:

[٢٩٩] إِلَّا حُرُوفًا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِهَا فَصُورَتْ بِأَلْفٍ فِي رَسْمِهَا

فقوله: «خرجت عن حكمها» يريد: عن حكم الهمزة إذا تقدم قبلها ساكن، فالحكم ألا ترسم لها صورة، فخرجت هذه الأحرف عن حكم تلك، فصورت لها صورة.

ثم قال ﷺ:

[٣٠٠] وَهِيَ تَنْوَعُ مَعَ حَرْفِ السُّوَايِ أَنْ كَذَبُوا وَمِثْلَهَا تَبَوَّأُ

قوله: «وهي» يعود على الحروف الخارجة عن الحكم المذكور.

(١) البيت رقم: (٣٠٢)، (١٤١٦/٣).

قوله: «تنوء» يريد: قوله تعالى في سورة القصص: ﴿لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [الآية: ٧٦]^(١)، كان القياس ألا ترسم لها صورة، لكنهم رسموها بالألف، وحركتها ضمة، فكان حقه أن يرسم واوًا.

وقيل: إنما لم يرسموها واوًا؛ هرباً من اجتماع مثلين؛ إذ قبلها واو.

فإن قيل: هلاً رسموها ياء، ويذهب ما اعتلتم به من اجتماع مثلين؟

قيل: إنما اختاروا الألف؛ للخفة؛ لأنه يشبه الهمزة في المخرج.

وقوله: «مع حرف الشؤأى» يريد: مع كلمة: ﴿الشؤأى أن كذبوا﴾،

(١) قال أبو عمرو الداني: «واتفق كتاب المصاحف على رسم ألف بعد الواو صورة للهمزة في قوله في المائدة: ﴿أَن تَبَوَّأُ يَأْتِي﴾ [الآية: ٢٩]، وفي القصص: ﴿لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [الآية: ٧٦]، ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن، صورت خطأ في المصحف إلا في هذين الموضعين لا غير»، وقال المهدي: «هكذا هما في جميع المصاحف»، وذكر أبو داود مثل قولهما، ووافقهم على ذلك الشاطبي، فجعلها مما خرج عن القياس، وردّه ابن الجزري قائلاً: «وليس كذلك؛ فإن الهمزة من ﴿لَتَنُوأُ﴾ مضمومة، فلو صورت، لكانت واوًا... وهذه الألف وقعت زائدة، كما كتبت في: ﴿يعبوا﴾، و﴿تفتوا﴾، و﴿لؤلؤا﴾».

انظر: المقنع: (ص ٤٣)، ومختصر التبيين: (٢/ ٥٣ و ٤/ ٩٧٢)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدي: (ص ٩٣)، والبيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٦)، والنشر لابن الجزري: (١/ ٤٤٩)، ونثر المرجان للناظي: (٥/ ٢٠٩).

فقيده بـ «أن كذبوا»، ولم يتهيأ له بالسورة، فقيده بالحرف، وأراد: قوله تعالى في سورة الروم: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوْأَىٰ ۖ أَن كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠]؛ احترازاً بذلك مما وقع في غيره من السور مثله، ففي سورة النحل: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ﴾ [الآية: ٢٧]؛ وهو من المستثنى، فرسمت الهمزة فيه ألفاً من حركة نفسها؛ إذ ليس قبلها حركة ترسم بها، وكان القياس ألا ترسم لها صورة^(١).

وقوله: «ومثلها تبوأ» يريد: ومثل ﴿السُّوْأَىٰ﴾: ﴿أَن تَبُوءَ يَأْتِي﴾ [الآية: ٢٩] في سورة العقود رسمت بألف من حركة نفسها - أيضاً - إذ ليس قبلها حركة ترسم بها إلا ضمة الباء، وهي لا ترسم بها، فهي خارجة على القياس، والله درُّ الإمام الشاطبي في قوله:

وَأَنَّ تَبُوءَ مَعَ السُّوْأَىٰ تَبُوءُ بِهَا

قَدْ صُوِّرَتْ أَلْفًا مِنْهُ الْقِيَاسُ بَرًّا^(٢)

يريد: أن القياس قال: أنا بريء من رسم هذه المواضع بالألف^(٣).

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٥)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٨٥)، والبيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٦).

(٢) البيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٦).

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٦)، والدرة الصقيلة لليب (مخطوط): [٧٧/ب -

[١/٧٨]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١١٣/١-ب].

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٣٠١] وَالنَّشْأَةُ الثَّلَاثَةُ أَيْضاً، وَاخْتِلَافٌ

فِي رَسْمِ يَسْتَلُونَ عَنِ السَّلْفِ^(١)

«النشأة الثلاثة»^(٢) يريد: الثلاثة المواضع رسمت الهمزة فيها ألفاً

على غير قياس، وكان القياس فيها لا ترسم لها صورة؛ لأنها همزة مفتوحة متوسطة قبلها ساكن صحيح.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «واتفقوا على أن يرسموا ألفاً بعد الشين

في قوله: ﴿النَّشْأَةُ﴾ في العنكبوت [الآية: ٢٠]، والنجم [الآية: ٤٧]، والواقعة [الآية: ٦٢].

قال: ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن صحيح رسمت في

المصحف ألفاً إلا في هذه الكلمة، وفي قوله: ﴿مَوْبِلًا﴾ [الآية: ٥٨] في الكهف لا غير.

ويجوز عندي أن يكون رسموا هاهنا على قراءة من فتح الشين^(٣)،

(١) في «س وت» هذا البيت مقدم مع الذي قبله.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وقرأ الباقون: ﴿النشأة﴾.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٩٨)، والتيسير للداني: (ص ١٧٣)، والنشر لابن

الجزري: (٢/ ٣٤٣).

ومدها؛ فتصير الألف حرف مدّ [ولين^(١)]، وتأخر الهمزة بعد الألف^(٢).
 الشيخ: فإن كان رسم [على^(٣)] هذه القراءة^(٤)، فلا يكون خارجاً عن
 القياس؛ إذ ذاك حقيقة رسمه، ويحتمل أن يكون رسم على القراءة الأخرى
 التي هي قراءة نافع^(٥)، وعليها فيكون رسمه كذلك خارجاً على القياس^(٦).
 ومثل هذا الذي ذكر أبو عمرو ذكر صاحب «الدر المنظوم في معرفة
 المرسوم»^(٧):

«اتفق كتاب المصاحف على أن كتبوا ﴿النَّشَاءُ﴾ [١/٩٢] في العنكبوت،
 والنجم، والواقعة بألف بعد الشين، ولا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن

(١) سقطت من «س».

(٢) المقنع: (ص ٤٣)؛ وذكر نحو هذا الإمام أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.
 انظر: مختصر التبيين (٤/ ٩٧٨ و ٤/ ١١٨٢)، والبيت رقم (٢٠٨) من العقيلة
 في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أي: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو البصري.

(٥) وهي - أيضاً - قراءة: عاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر،
 ويعقوب، وخلف العاشر.

(٦) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (٢/ ٤٤٥ وما بعدها).

(٧) هو عطاء بن يسار الأندلسي، ذكره له اللبيب في شرحه على العقيلة. انظر: الدرّة
 الصقيلة (مخطوط): [٣/ ب].

رسمت ألفاً في جميع المصاحف إلا هذه الكلمة خاصة، وكذلك هي مرسومة في الإمام مصحف عثمان، أخبرني بذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في حرم مكة - شرفها الله تعالى -، وذلك لأجل قراءة من فتح الشين ومدّ، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو؛ ولا تخلو من أحد أمرين:

- إما أن تكون صورة للهمزة المفتوحة على قراءة من سكن الشين وقصر.

- وإما أن تكون الألف حرف مدّ وقعت الهمزة بعدها لا صورة لها على الأصل والقياس.

وقال أبو بكر بن أشته^(١) في كتاب «علم المصاحف»: إنما كتبوا الألف في ﴿النَّشَأَ﴾ صورة للهمزة المفتوحة، ويدلّ على ذلك: كتابتهم ﴿مَوْبِلًا﴾ بالياء صورة للهمزة المكسورة^(٢).

(١) هو: محمد بن عبدالله بن أشته الأصبهاني أبو بكر، مقرئ نحوي ضابط ثقة، قرأ القرآن على ابن مجاهد، ومحمد بن يعقوب المعدل، ومحمد بن أحمد بن الحسن الكسائي، وطائفة، وقرأ عليه: عبد المنعم بن غلبون، وخلف بن إبراهيم، وعبدالله بن محمد بن أسد الأندلسي، وآخرون، له: كتاب المحجر، وكتاب المفيد في الشاذ، وكتاب علم المصاحف، توفي سنة ستين وثلاث مئة. معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢/ ٣٢١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ١٦٢).

(٢) ذكر هذا النصّ بتمامه اللبيب في شرحه على العقيلة. انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٧٧-ب].

وقوله: «واختلف في رسمِ يَسْتُلُونُ عَنْ عَنِ السَّلْفِ» يريد: متقدمي هذه الأمة من النقاط والرواة عن المصاحف.

قال أبو عمرو في باب: ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار: «في الأحزاب في بعض المصاحف ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] بألف، وفي بعضها بغير ألف.

قال أبو عمرو: ولم يقرأ به أحد من العامة، وإنما روينا من طريق محمد بن المتوكل^(١) عن يعقوب الحضرمي^(٢)؛ يعني: أن يقرأ ﴿يَسْأَلُونَ﴾^(٣).

قال السخاوي: «وهذه القراءة المروية عن [رويس]^(٤) عن يعقوب قد رويت عن أبي، والحسن البصري، وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق^(٥)، وغيرهم.

(١) أي: رويس الراوي عن يعقوب.

(٢) المقنع: (ص ٩٧)؛ وذكر نحو هذا الإمام أبو داود، وكذا الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين (٤ / ١٠٠٠ - ١٠٠١)، والبيت رقم (١٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣).

(٣) أي: بتشديد السين وفتحها وألف بعدها، وقرأ الباقون: ﴿يَسْأَلُونَ﴾.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥١١)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢٣٤)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٣٠).

(٤) في الأصل: «محمد»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في الوسيلة.

(٥) سبقت ترجمتهم جميعاً.

قال أبو الحسن السخاوي: وقول أبي عمرو: إنه لم يقرأ بذلك إلا يعقوب، يدل على أنه ليس الحامل له على رسمه بالألف إلا قراءة يعقوب، وليس الأمر كذلك؛ ولكن الألف في ﴿يَسْأَلُونَ﴾ إنما كتبها من كتبها صورة للهمزة، وإن كانت لا تصور غالبا إذا كان قبلها ساكن، ولكن رسم الألف صورة للهمزة في هذه ونحوه جائز.

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب^(١) في ذلك: أكثر ما يكتب بالهمزة؛ لأنه قد سكن ما قبله، [مثل: ﴿يُنْسِي﴾]^(٢)، و﴿يَنْتَلُ﴾ ترك الهمزة أكثر، ويجوز أن يكتب بألف على الأصل.

ثم قال: وهكذا الهمزة إذا سكن ما قبلها، إن شئت حذفتها، وإن شئت أثبتتها، وكذلك «مَسْئَلَةٌ» تكتب بالألف، وبغير الألف؛ لأن ما قبلها ساكن.

قال: وكذلك «أَفْعَلٌ» ما [كان عين]^(٣) الفعل منه همزة؛ نحو قولهم: [«أَرَأَيْتُ»]^(٤) إن شئت كتبه بألف، وإن شئت كتبه بغير ألف؛ لأن ما قبلها ساكن.

قال أبو الحسن السخاوي: والذي أقطع به: أن الكاتب إنما قصد

(١) سبقت ترجمته.

(٢) في الأصل: «مثل: ﴿يَسْمُ﴾»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في الوسيلة.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في كل النسخ: «أَرَأَيْتُ» بالشين، وفي الوسيلة «أَرَأْسُ» بالسين.

بالألف في ﴿يَسْأَلُونَ﴾ صورة الهمزة، والله أعلم^(١).

ومثل هذا الذي ذكر السخاوي رأيت لبعض النحاة المتأخرين^(٢)؛

قال :

«قد تقدر أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن صحيح، فالقياس ألا تثبت صورة، سواء كانت متطرفة أو متوسطة؛ لأن الكُتْب إنما هو تابع للفظ بتخفيف الهمزة، ولا شك أن الهمزة إذا وقع قبلها ساكن صحيح، فإنما تخفيفُها بحذفها وإبقاء حركتها على الساكن قبلها، ولما وجب حذفها عند التخفيف لفظاً، وجب حذف صورته خطأً، ولهذا تكتب: ﴿الْخَبَاءُ﴾ و﴿رِفٌّ﴾ و﴿جُرْزٌ﴾ شكلة دون صورة، وكذلك: ﴿سَنَمٌ﴾، و﴿السَّمْعَةُ﴾، و﴿سَطَنَةٌ﴾.

وأما ﴿النَّشَاءُ﴾، فيحتمل أن يكون إنما كتبت الألف على قراءة من قرأ ﴿النَّشَاءُ﴾، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو.

ومن الناس من قال: إن الهمزة إذا كانت متوسطة، وقبلها ساكن صحيح، فإنها تكتب واو إذا انضمت، وألفاً إذا انفتحت، وياء إذا انكسرت.

قال: [حدثنا]^(٣) الأستاذ أبو الحسن بن [أبي]^(٤).....

(١) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) لم أتبين من هو، ولم أعر على مصدر هذا النص.

(٣) سقطت من «س».

(٤) سقطت من الأصل.

الربيع^(١): «وهذا - والله أعلم - على مذهب من يبدل من الهمزة بعد النقل حرفاً من جنس الحركة المنقولة، وهي لغة لبعض العرب».

إذا ثبت هذا، فاعلم أن بهذا المذهب ينحلُّ الإشكال من أحرف جاءت في القرآن:

منها: كَتَبُ ﴿النَّشَاءُ﴾ بالألف، و﴿يَسْأَلُونَ﴾ عن أحد المذهبين؛ [٩٢/ب] إذ قد اختلفت في كتابته، واختار بعض الناس كتبه بغير ألف؛ لكثرة استعماله، ولأنه القياس على ما قد تقرر^(٢).

(١) هو: عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي أبو الحسين، أديب نحوي مقرر، أخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون، وأجازه أبو القاسم بن بقي، قرأ عليه: أبو عبدالله القصري، له: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، توفي سنة ثمان وثمانين وست مئة.

غاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٤٣١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢ / ١٢٥).

(٢) قال ابن جابر في إصلاحاته على المورد:

والنشأة الثلاث أيضاً واختلف في رسم يسألون عن السلف واختار بعض الناس فيه الحذفاً لكون رسمه به أخفوا

وجرى العمل في ﴿يسألون﴾ على الحذف كما قال ابن القاضي: «العمل بحذف الصورة، وهو القياس، وهو مختار التنزيل».

انظر: إصلاحات ابن جابر على المورد ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢ / ٤٤٩)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/٦]، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٦٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٨٢).

ومنها: كتب ﴿مَوْبِلًا﴾ بالياء^(١).

ومنها: ما قاله الحافظ أبو عمرو فيما حذف [منه إحدى]^(٢) الواوين لاجتماع المثلين، وذكر في جملتها: ﴿مَسْئُولًا﴾^(٣)؛ إذ لا يصح ذكر ﴿مَسْئُولًا﴾ فيما حذف منه إحدى الواوين لاجتماع المثلين، إلا على هذا الذي قدرنا أن حقَّ هذه الهمزة أن تكتب من جنس حركتها المنقولة.

ثم قال:

[٣٠٢] وَمَوْبِلًا بِالْيَاءِ، وَمَا بَعْدَ الْأَلْفِ فَرَسْمُهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا أُصِفَ^(٤)

قوله: «وما بعد الألف» مبتدأ، و«فرسمه» مبتدأ ثان، و«من نفسه» خبر ثان، والكل خبر الأول، وذكر في هذا البيت ﴿مَوْبِلًا﴾، وهو الحرف الخامس من الحروف المستثناة في قوله: «إلا حروفاً»^(٥)، وذكر الخلاف في الحرف السادس في البيت الذي قبل هذا.

وقوله: «وما بعد الألف» هذا - أيضاً - هو المستثنى في أول الفصل في قوله: «ما لم يكن الساكن وسطاً ألفاً»^(٦)، فإن كان الساكن ألفاً،

(١) انظر: المقنع: (ص ٤٣)، ومختصر التبيين: (٤ / ٩٧٢ - ٩٧٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني (ص ١٧٢).

(٤) في «ت» هذا البيت ذكر مع البيتين قبله، وكرره مرة أخرى في هذا الموضع.

(٥) البيت رقم (٢٩٩)، (٣ / ١٤٠٦).

(٦) البيت رقم: (٢٩٧)، (٣ / ١٤٠١).

«فرسمه»؛ أي: كتبه، يريد: الهمزة الآتية بعد الألف.

وقوله: «من نفسه»؛ أي: من حركة نفسه؛ كما مثل به.

ثم مثل بما كانت الهمزة فيه مضمومة، أو مكسورة، وسكت عمًا إذا كانت مفتوحة، لكونها مستثناة من ذلك لا ترسم لها صورة؛ كراهة اجتماع مثلين، ونبه عليه الناظم في آخر هذا الباب في قوله:

وَمَا يُؤَدِّي لِاجْتِمَاعِ الصُّورَتَيْنِ فَالْحَذْفُ عَنْ كُلِّ بِذَلِكَ دُونَ مَيْنِ^(١) [٣٠٣]

ثم قال:

[٣٠٣] كَقَوْلِهِ: دَعَاؤُكُمْ وَمَاؤُكُمْ وَنَخَوٍ: أَبْنَائِهِمْ نَسَاؤُكُمْ

هذه أمثلة، وتفسير لما يرسم من حركة نفسه كما قال: «فرسمه من نفسه كما أصف»^(٣)، وكل هذا مذكور بكلام شاف بليغ^(٤).

ثم قال ﷺ:

[٣٠٤] وَحَذَفَ الْبَعْضُ مِنْ أَوْلِيَاءِ مَعَ مُضْمَرٍ وَأَلْفَ الْبِنَاءِ

(١) البيت رقم: (٣٣١)، (١٤٨٠/٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: البيت السابق. (٣٣١)، (١٤٨٠/٣).

(٤) انظر: البيت رقم (٢٩٧) وشرحه: (١٤٠١/٣).

وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): (٩٨/ب)، وفتح المنان لابن

عاشر: (ص ٩١٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٧).

يريد: بعض الرواة الناقلين عن المصاحف، والمفعول المحذوف مضمّر تقديره: «وحذف البعض صورة الهمزة».

«من اولياء مع مضمّر»؛ [أي: مع المضمّر إذا اتصل بقوله: «أولياء» مثل: ﴿أَوْلِيَاؤُهُمْ﴾^(١)].

وقوله: «وألف البناء» وهي الألف التي بعد الياء في «أولياء» بقوله: «مع المضمّر»؛ أي: إذا اتصل.

وقوله: «وألف البناء» معطوف على المحذوف المقدر بصورة الهمزة، فهو من باب حذف المعطوف عليه، كما قال عبدالله بن الزبير للأعرابي الذي قال: «لعن الله ناقةً أوصلتني إليك». فقال له ابن الزبير: «إنَّ صاحبها»، يريد: أنها ملعونة هي وصاحبها^(٢).

وقوله: «وحذف البعض» يقتضي: أن البعض الآخرين أثبتوا ذلك، ولم يحذفوه.

قال في «التنزيل» في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [الآية: ٢٥٧]: «اختلفت [الرواية]^(٣) في قوله هنا:

(١) في «س»: تقديم وتأخير.

(٢) انظر: النكت والعيون للماوردي: (٣/ ٤١١)، والبحر المحيط لأبي حيان:

(١/ ٤٣١)، ومعالم التنزيل للبغوي: (٥/ ٢٨٢)؛ وقد تقدم ذكر هذا عند شرح

البيت رقم (١٧٥): (٣/ ١٠٧٥).

(٣) في الأصل: «الرواة»، وما أثبتته من «س وت»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

[أُولِيَاؤُهُمْ] ^(١)، وفي قوله: ﴿أُولِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الآية: ١٢٨] في سورة الأنعام، وفي الأنفال: ﴿إِنَّ أُولِيَاؤَهُ، إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الآية: ٣٤]، وفي فصلت: ﴿نَحْنُ أُولِيَاؤُكُمْ﴾ [الآية: ٣١]، وفي الأنعام: ﴿لِيُحْسِنَ إِلَىٰ أُولِيَايِهِمْ﴾ [الآية: ١٢١]، وفي الأحزاب: ﴿إِلَىٰ أُولِيَايِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الآية: ٦]، هذه الستة مواضع، فرويهاها بواو صورة للهمزة المضمومة، وبياء صورة للهمزة المكسورة مع إثبات الألف قبلها، ورويهاها بحذف الألف، وحذف صورة الهمزة في الحالتين من الضم والكسر.

قال: والأول أختارُ في هذه الستة؛ إذ لم تختلف فيما يضاهاها، ولا أمتنع من الوجه الثاني المحذوف ^(٢).

ومثل هذا في «المقنع» ^(٣)، [إلا أنه لم يذكر في المقنع] ^(٤): ﴿إِنَّ أُولِيَاؤَهُ، إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ [الآية: ٣٤] في سورة الأنفال، وذكره صاحب «العقيلة»، حكاه عن غير «المقنع» في قوله: ﴿وَقِيلَ أُولِيَاؤُهُ﴾ ^(٥).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٢/٣٠١ - ٣٠٢).

(٣) انظر: المقنع (ص ٣٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) من البيت رقم (٢٢١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٩) وتمامه:

وقيل إن أولياؤه وفي ألف ال بناء في الكل حذف ثابتٌ جديراً

وهو من زيادة «العقيلة على» المقنع»^(١).

هذا معنى قول الناظم: «وحذف البعض من اولياء مع مضمرة البيت.

ثم قال ﷺ:

[٣٠٥] رَفَعًا وَجَرًّا، وَجَزْؤُ يُوْسُفَا فِي الْمُقْنَعِ الْهَمْزٌ قَلِيلاً حُذِفَا

قوله: «رفعاً وجرأ» عائد لما تقدم، يعني: أن بعض الرواة حذف

صورة الهمزة وألف البناء، مرفوعاً كان أو مخفوضاً، فالمرفوع نحو:

﴿أَوْلِيَآؤُهُمْ﴾، و﴿أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾، والمخفوض نحو: ﴿إِلَىٰ أَوْلِيَآئِكُمْ﴾، و﴿إِلَىٰ

أَوْلِيَآئِهِمْ﴾.

وقوله: «وجزاء يوسف» يريد الثلاثة الألفاظ من لفظ ﴿جَزْؤُهُ﴾ في

سورة يوسف، وأراد: قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ﴾^(٦)

قَالُوا جَزْؤُهُ مِنْ وُجْدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزْؤُهُ. [يوسف: ٧٤-٧٥]. [٩٣/١]

وقوله: «في المقنع» أي: في الكتاب المسمى بـ: «المقنع».

«الهمز قليلاً حذفاً» يريد: صورة الهمز حذفها قليل؛ اعتماداً على

قول الحافظ في «المقنع»:

(١) ورواه أبو عمرو الداني عن ابن المنادي في كتابه المحكم في نقط المصاحف

(ص ١٨٥)؛ وجرى العمل في الألفاظ الستة على اختيار أبي داود بإثبات

الألف، وإثبات صورة الهمزة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

«وفي كتاب «هجاء السنة»: في عامة مصاحفنا القديمة: . . . في يوسف: ﴿جَزَّوُهُ﴾ الثلاثة كلم بغير واو فيها»^(١).

وقال أبو عمرو في موضع آخر في «المقنع»، وذكر سنداً أوقفه على نافع: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَّوُهُ﴾، ﴿قَالُوا جَزَّوُهُ مِنْ وُجْدٍ فِي رَحْلِهِ. فَهُوَ جَزَّوُهُ﴾، كلهن فيه واو؛ يعني: في الرسم.

ثم قال: وهذا الإسناد صحيح يؤذن بإطلاق القياس، ويرد ما خرج عنه»^(٢).

فهذا الذي حمل الناظم على قوله: «قليلاً حذفاً».

والألف في قوله: «يوسفًا» و«حذفًا» لإطلاق القافية.

ثم قال ﷺ:

[٣٠٦] وَنَصُّ تَنْزِيلٍ بِهَذِي الْأَحْرَفِ أَعْنِي جَزَّوُهُ بِغَيْرِ أَلْفٍ

يريد: أن صاحب «التنزيل» إنما ذكر حذف الألف في ﴿جَزَّوُهُ﴾ في الثلاثة مواضع، ولم يتعرض لذكر صورة الهمزة التي هي الواو كما ذكر في «المقنع»^(٣).

(١) المقنع: (ص ٣٧).

(٢) المقنع: (ص ٣٧ - ٣٨).

(٣) قال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد:

ونص تنزيل بهذي الأحرف أعني جزاؤه بغير ألف =

قال في «التنزيل»: «﴿جَزْؤُهُ﴾ بحذف الألف بين الزاي والواو التي هي صورة للهمزة المضمومة في الثلاثة مواضع»^(١).

ثم قال ﷺ:

[٣٠٧] فَصْلٌ: وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صُوِّرَتْ سَاكِنَةٌ، أَوْ طَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ

هذا الفصل يتكلم فيه على الهمزة إذا كانت ساكنة، فهو يقول: إذا وقعت الهمزة ساكنة كتبت من جنس حركة ما قبلها؛ لأنك كذلك تفعل بها في البدل، إذا أبدلتها إنما تبدلها من جنس حركة ما قبلها، وسواء كانت متوسطة؛ نحو: ﴿يُؤْتُونَ﴾، ﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ﴾، أو متطرفة نحو: ﴿نَبِيَّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩].

ويلتحق بالهمزة الساكنة المتطرفة الهمزة المتحركة المتطرفة، فإنها - أيضاً - تصوّر من جنس حركة ما قبلها؛ نحو: ﴿آمِرِي﴾ و﴿أَمْرُوا﴾، و«يقرأ»،

= وحيثما أضيف أولياء لمضمّر أطلقه الهجاء بصورة الهمز وإثبات الألف هذا اختيار ابن نجاح وألف

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني على مورد الظمان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٩).

(١) مختصر التبيين: (٣/٧٢٤)؛ وبه جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): (١/٩٩ - ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٣ - ٩٢٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٨ - ١٦٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

و«قرأ»، و«برأ»، و«بدأ».

وإنما ألحقت الهمزة المتحركة المتطرفة بالهمزة الساكنة المتطرفة؛ لأنك لا تقف عليها إلا بالسكون، والسكون حالة لازمة للوقف، فإذا أسكنت وقفاً، اعتبر في تخفيفها ما قبلها.

وفي كلام الناظم [قلق^(١)]^(٢)؛ لأن قوله: «ومما قبلها قد صورت ساكنة أو طرفاً»، كان حقه أن يقول: «وإن حركت - أعني: المتطرفة - فإن حكمها كذلك»، فيكون كلامه شاملاً للنوعين: الساكنة المتطرفة، [والمتحركة المتطرفة]^(٣).

وإلا، فكلامه يتضمن الساكنة المتوسطة، والمتطرفة المتحركة، ولا ذكر للساكنة المتطرفة في^(٤) كلامه في قوله: «ساكنة أو طرفاً إن حركت» لو لم يكن إلا هذا البيت، لما كان للمتطرفة المتحركة ذكر، لولا مثوله في البيت الذي بعده، فإنه ذكر فيها المتطرفة الساكنة والمتحركة.

(١) أي: اضطراب وتناقض.

(٢) في «ت»: «قولان».

(٣) ولذلك أضحَ البيْتُ فقيل: «ساكنة وطرفاً كيف أنت»؛ وأصلحه أبو الحسن التروالي بزيادة واو، فقال: «وإن حركت».

انظر: تنبيه العطشان للرجرجي (المخطوط): [١٩٩/ب]، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٧١/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٦).

(٤) سقطت من «ت».

ثم قال ﷺ: [وغفر لنا وله]:

[٣٠٨] ك: بَدَأَ الخَلْقَ وَبَنَى يَدِيْ جِئْتُمْ وَأَنْشَأْتُمْ يَشَأُ وَاللُّؤْلُؤُ

هذه المواضع المذكورة [صورت] ^(١) الهمزة فيها من جنس حركة ما قبلها.

فإن قيل: لعلها صورت في ﴿بَدَأَ﴾ و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ من جنس حركة نفسها، إذ الحركة في ذلك سواء؟

فجوابه: أنها لما صورت في ﴿بَدَأَ﴾ ياء من حركة ما قبلها دل ذلك أنها صورت في الموضعين مما قبلها أيضا لتجري كلها على سنن واحد. ثم قال ﷺ:

[٣٠٩] وَالْحَذْفُ فِي الرُّءْيَا وَفِي إِدْرَاتُمْ وَالْخُلْفُ فِي امْتَلَاتِ وَأَطْمَأْنَنْتُمْ

ذكر في هذا البيت هذه الأربعة مواضع، واستثناها من الهمزة الساكنة المتوسطة، وأن الموضعين منها لم ترسم للهمزة فيهما صورة بلا خلاف، والموضعين الآخرين بالخلاف هل ترسم للهمزة صورة أو لا ترسم؟

فقال: «والحذف في الرؤيا»، وكذلك في: [«رؤيا»] ^(٢) بغير ألف ولا لام،

(١) في الأصل: «صورة».

(٢) في الأصل: «رؤيى» وهو خطأ لأنه سيذكرها بعدها مباشرة، وما أثبتته من «س»، وهو أيضاً فيه نظر: لأنه لم يأت في القرآن هكذا منكرا.

وكذلك: ﴿رُءِيَّتِي﴾ و﴿رُءِيَّاكَ﴾ [يوسف: ٥]^(١)، فحذفت صورة الهمزة من ﴿الرُّءِيَّا﴾^(٢) على غير قياس^(٣)، وكان حقه أن يرسم بواو؛ لأنها همزة ساكنة قبلها ضمة، فكان قياسها أن ترسم واواً كما رسمت ﴿سَوَّوْهُم﴾^(٤)، و﴿سَوَّلَكَ﴾ [طه: ٣٦].

وكذلك ﴿أَدْرَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] - أيضاً - كان القياس أن ترسم ألفاً؛ لأنها همزة ساكنة [ب/٩٣] قبلها فتحة؛ مثل قوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ﴾ [الإسراء: ٧]^(٥).

(١) قال أبو عمرو الداني في المقنع (ص ٣٦): «واتفقت المصاحف على حذف الواو التي هي صورة للهمزة دلالة على تحقيقها في قوله: ﴿الرُّءِيَّا﴾ و﴿رُءِيَّاكَ﴾ و﴿رُءِيَّتِي﴾ في جميع القرآن».

وقال أبو داود في مختصر التبيين (٣/٧٠٦): «وكتبوا ﴿رُءِيَّاكَ﴾ بغير صورة للهمزة حيث ما وقع».

وكذلك ذكر مثلهما الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢٠٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٣).

(٢) في: [الإسراء: ٦٠] و[الصفات: ١٠٥] و[الفتح: ٢٧].

(٣) قال الجعبري: «ووجه حذفها - أي: الواو - في ﴿الرُّءِيَّا﴾ رسمها على أحد التخفيفين؛ لأنها إذا أبدلت واواً، صارت من باب: «لي»، وفيها وجهان: الإظهار والإدغام كقراءة يزيد باب ﴿الرُّءِيَّا﴾، والصورة تتبع التخفيف فتذهب حيث يذهب». الجميلة للجعبري (مخطوط): [ب/١١٢].

(٤) في: [آل عمران: ١٢٠] و[التوبة: ٥٠].

(٥) قال أبو عمرو: «واتفق جميعها - أي: المصاحف - على حذف الألف التي هي صورة للهمزة في قوله في البقرة: ﴿فَأَدْرَأْتُمْ﴾ لا غير؛ وذكر مثله الإمام أبو داود، ووافقهما الشاطبي.

قال في «المحكم» في رسم ﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾: «بالحاق الألفين بالحمراء، وتجعل الهمزة على الألف الحمراء التي هي لام الكلمة»^(١).

ولم يذكر في [﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾]^(٢) [٣] إلا وجهين: إما الألف ثابتة صورة للهمزة، أو لا صورة للهمزة البتة^(٤).

وقوله: «والخلف في امتلأت واطمأنتم» أي: والخلف في الهمزة في هاتين الكلمتين هل ترسم لها صورة، أو لا ترسم لها صورة؟

وكان حق الناظم أن يذكر ﴿أَمَلَّاتٍ﴾ [ق: ٣٠] مع أخواتها كما ذكرها في «المقنع» و«العقيلة»، وهي: ﴿إِشْمَزَّتْ﴾، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، و﴿وَاطْمَأْنَوْا﴾، كذلك ذكرها في «المقنع»^(٥).

وقال صاحب «العقيلة»:

لَأَمْلَأَنَّ إِشْمَزَّتْ وَإِمْتَأَسَتْ لَدَى جُلِّ الْعِرَاقِ وَاطْمَأْنَوْا لَمْ تَنْلِ صُورًا^(٦)

قال: وإنما ذكرها الناظم هنا دون أخواتها؛ لكونها همزة ساكنة،

= انظر: المقنع (ص ٢٦ و ٨٤)، ومختصر التبيين: (٢ / ١٦٣)، والبيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦).

(١) المحكم: (ص ١٨١)؛ وانظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢١٥).

(٢) في [الأعراف: ١٨] و[هود: ١١٩] و[السجدة: ١٣] و[ص: ٨٥].

(٣) بياض في «ت».

(٤) انظر: مختصر التبيين (٣ / ٥٣٥).

(٥) انظر: المقنع (ص ٢٥ - ٢٦)؛ وسيذكر الشارح نصه قريباً.

(٦) البيت رقم (١٥٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٦).

فذكرها مع الساكنة، وذكر أخواتها بعد هذا في قوله: «وإن حذف فاطمًا نوا فحسن» البيت^(١).

وقوله: «والخلف في امتلأت واطمأننتم» والخلف الذي في «امتَلَأَتْ» ما قال في «المقنع»، قال: «ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأهل العراق - يريد: وأكثر مصاحف أهل العراق - قد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة للهمزة في أصل مطرد، وهو قوله: «لَأَمْلَأَنَّ» حيث وقع في ثلاثة أحرف...»^(٢)، وذكر في الحروف: «امتَلَأَتْ»^(٣).

ومفهوم كلامه: أن أقلَّ مصاحف أهل المدينة، وأقلَّ مصاحف أهل العراق على إثبات الألف، وهو القياس فيه؛ لأن كل همزة ساكنة وقعت

(١) البيت رقم: (٣٢٩) وشرحه، (١٤٧٨/٣).

(٢) المقنع: (ص ٢٥ - ٢٦).

(٣) وتام قول الإمام الداني في المقنع (ص ٢٦): «وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَاطْمَأْنِنُوا إِلَيْهَا﴾ [الآية: ٧]، وفي الزمر: ﴿إِسْمَعَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٤٥]، وفي ق: ﴿هَلْ أُمْتَلَتْ﴾ [الآية: ٣٠]، ورأيت في بعضها الألف في ذلك مثبتة، وهو القياس»، وذكر مثل هذا أبو داود، وكذلك الشاطبي كما سبق ذكره، وجرى العمل فيها على إثبات الألف كما قال ابن القاضي: «وهو المشهور؛ لأنه قياسها».

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٥٣٥ و ٤/ ١١٣٧)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٧)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/٦]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٧ - ٩٢٨)، ونثر المرجان للنائطي: (٢/ ٢٩٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩).

وسطاً قبلها فتححة، فإنها تصوّر من جنس حركة ما قبلها، فقياس هذا أن ترسم بألف؛ مثل: «الكأس»، و«الرأس»، و«البأس»^(١).

ولهذا قال بعضُ شيوخنا - رحمهم الله -: «الخلاف في ﴿أُمَّتَلَّاتِ﴾ وأخواته على التساوي من غير ترجيح، بل هما وجهان مشهوران؛ لأن القياس في مقابلة أكثر المصاحف مع بقاء أقل المصاحف مع القياس».

وأما الخلاف الذي في ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]، فهو ما ذكر في «التنزيل»؛ قال: «وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾^(٢) بألف بعد الميم صورة للهمزة الساكنة؛ لانفتاح ما قبلها، وفي بعضها ﴿أَطْمُنْتُمْ﴾ بغير ألف.

قال: والأول أختار»^(٣).

وفي «المقنع»: «وفي كتاب الغازي بن قيس ﴿أَطْمُنْتُمْ﴾ في النساء بغير ألف، وهو في جميع المصاحف بألف»^(٤).

وأغفل الناظم عن ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [الآية: ٢٨٦] في سورة البقرة؛ فإن أبا داود ذكره كما ذكر ﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ عن الغازي بن قيس؛ فقال في سورة البقرة:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل و«ت».

(٣) مختصر التبيين: (٢/٤١٥).

(٤) المقنع: (ص٢٦)؛ وجرى العمل فيها على الإثبات.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص١٧١)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص٧٩).

«أَخْطَأَنَا» كتب بألف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمه الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا «أَطْمُنُنْتُمْ» في النساء، ولم أروه عن غيره. والكاتب مخير في إثبات الألف فيها، وفي حذفها، وإلى إثبات الألف أميل^(١)، موافقةً للمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك، لأنه من باب الهمزة لا من باب الياء^(٢).

ثم قال ﷺ: [ونفعنا به]:

[٣١٠] فَضُلٌّ: وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا

فِي الرَّفْعِ وَأَوْ نُمَّ زَادُوا أَلِفًا

قوله: «واو» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «ورسم الهمزة في بعض الذي تطرف في الرفع واو».

هذا الفصل يذكر فيه ما خرج عن القياس من الفصلين المتقدمين، أعني: الهمزة المتطرفة إذا كان قبلها ساكن، وهو قوله فيما تقدم: «فصل وما بعد سكون حذفاً»^(٣)؛ والهمزة المتطرفة إذا كان قبلها متحرك، وهو

(١) وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض لها الإمام الداني، ولا الإمام الشاطبي.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/٤]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩).

(٢) مختصر التبيين: (٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٣) البيت رقم: (٢٩٧)، (٣/ ١٤٠١).

قوله: «وطرفاً إن حركت»^(١).

فقوله: ﴿الْعَلَمَتَوُا﴾، و﴿الصُّعْفَتَوُا﴾، ونظائره مما كان فيه قبل الهمزة ألفٌ مستثنى من قوله: «وما بعد سكون حذفاً»، و﴿بَيْدِي﴾، و﴿وَيَدْرُوَا﴾ مستثنى من قوله: «وطرفاً إن حُرِّكت».

وكان حقه أن يذكر كل نوع من هذين النوعين بإثر ما يليق به، ووجه ما ذكره - والله أعلم - إما اجتماع هذين النوعين في خروجهما عن القياس جمعهما في فصل واحد.

فقوله: «وفي بعض الذي تطرفاً» يريد: في بعض الهمز المتطرف «واو ثم زادوا ألفاً» بعد الواو.

وهذا الذي يذكر هنا إلى قوله: «فصل: وإن من بعد ضمة أتت»^(٢) هو مما صورت فيه الهمزة [١/٩٤] واواً، وهي متطرفة؛ كما قال، وذلك على قسمين:

إما أن يكون قبل الهمزة ألفٌ، أو لا ألف قبلها؛ أو تقول: إما أن يكون قبلها ساكن، أو متحرك.

فالتي قبلها متحرك مثل: ﴿سِنْفِيَوُا﴾، و﴿يَعْبُوَا﴾، و﴿وَيَدْرُوَا﴾، و﴿تَظْمُوَا﴾ [﴿يَبُوَا﴾]^(٣)، إلى غير ذلك.

(١) البيت رقم: (٣٠٧)، (١٤٢٢/٣).

(٢) البيت رقم: (٣٢٣)، (١٤٧١/٣).

(٣) سقطت من الأصل.

والتي قبلها ساكن مثل: ﴿دُعَتْوُا﴾، و﴿شَفَعَتْوُا﴾ و﴿نَشَتْوُا﴾، إلى غير ذلك.

وكلا القسمين خارج عن القياس.

[وأما ما ليس قبل الهمزة فيه ألف، فهو خارج عن القياس]^(١)، من كونهم رسموا الهمزة فيه واواً، وكان القياس فيها أن ترسم ألفاً؛ لأن الهمزة المتطرفة إذا تحرك ما قبلها، ترسم بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة بأي حركة تحركت هي؛ لأنها به تخفف؛ لقوته.

فإن كانت الحركة فتحة، رسمت الهمزة ألفاً؛ نحو: ﴿بَدَأُ﴾، و﴿أَنشَأُ﴾، و﴿قَرَأُ﴾، و﴿مِن سَيِّئٍ﴾، و﴿نَبِّئُ﴾، و﴿وَيُسْتَهْزَأُ﴾، و﴿أَلْمَلَأُ﴾، و﴿يَتَّبِعُوا﴾، و﴿مَنْ يَشِئَا اللَّهَ﴾، كانت حركة الهمزة لازمة أو عارضة.

وإن كانت كسرة، رسمت ياء نحو: ﴿قُرِئُ﴾، و﴿أَسْتَهْزِئُ﴾، و﴿يَكْلُ﴾، و﴿أَمْرِي﴾، و﴿مِن شَطِطِي﴾، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾، و﴿يَبْدِئُ﴾، وشبهه.

وإن كانت ضمة، رسمت واواً؛ نحو: ﴿أَمْرُوا﴾، و﴿اللؤلؤا﴾، وشبهه^(٢).

وأما التي قبلها ألف، فخرجت عن القياس في تصويرهم إياها واواً من وجهين:

أحدهما: كونهم جعلوا الهاء صورة، والقياس ألا ترسم لها صورة؛

(١) في «س» ملحق بالحاشية.

(٢) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (٢ / ٤٤٨ وما بعدها).

لأن الهمزة متطرفة إذا سكن ما قبلها، سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً، لم ترسم لها صورة؛ لذهابها من اللفظ إذا خففت، وذلك نحو: ﴿الْحَبْءِ﴾، و﴿النَّزِيءِ﴾، و﴿رِفْءِ﴾، و﴿مِلْءِ الْأَرْضِ﴾، و﴿جَزَاءِ﴾، و﴿السُّوءِ﴾، و﴿السُّوءِ﴾، و﴿قُرُوءِ﴾، و﴿شَاءِ﴾، و﴿جَاءِ﴾، و﴿يَشَاءِ﴾، و﴿الْمَاءِ﴾.

والوجه الثاني: كونهم صوروها واواً من حركة نفسها، والمتطرفة إنما تصوّر بحركة ما قبلها.

فإن قيل: هلاً صوروها بحركة ما قبلها؛ لأن المتطرفة كذلك يفعل بها؟ فالجواب: أن هذه ليس قبلها حركة تدبر فيها؛ لأن الذي قبلها ساكن، وهو الألف.

فإن قيل: إن الألف غير حاجز حصين، وما قبل الألف مفتوح، فكان الأولى أن تدبر من حركة ما قبل الألف، وحيلولة الألف كلا حيلولة؟ فالجواب: أنها لو دبّرت من حركة ما قبل الألف، لدبّرت ألفاً، فكان فيه الجمع بين ألفين في موضع واحد، وهم يكرهون اجتماع مثلين، فكان الأولى أن تدبر من حركة نفسها؛ لأن به تسهل.

وإنما صوروا الهمزة واواً في هذه المواضع التي ذكرها على مراد الاتصال؛ كما قدمنا في أول الباب: «ويمراد الوصل بالياء لثن»^(١) إلى هذا الموضع؛ أعني: وصل الكلمة التي آخرها الهمزة بالكلمة المتصلة بها،

(١) البيت رقم (٢٩٣): (١٣٨٥/٣).

وجعل [المنفصلة كالمتصلة] ^(١).

فكان قوله: ﴿يَمْجُؤُا يَكُرُ﴾ [الفرقان: ٧٧]، و﴿يَنْفِيؤُا ظِلَّةً﴾ [النحل: ٤٨]، و﴿عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] كلمة واحدة، فصارت الهمزة متوسطة مضمومة، فأعطيت حكمها، وعلى هذا فقس.

وإنما زيدت الألف [بعد الواو] ^(٢) في هذه المواضع كما قال الناظم: «زادوا ألفاً؛ لشبهها بواو الجمع، ووجه الشبه بينهما: وقوعها طرفاً، فإنها لما وقعت طرفاً، أشبهت واو الجمع في نحو: ﴿قَالُوا﴾، و﴿أَمْتُوا﴾ ^(٣) ^(٤).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٣١١] فَعَلَمَؤُا الْعُلَمَؤُا يَبْدُؤُا وَالضُّعْفَؤُا الْمَوْضِعِينَ يَنْشُؤُا

[٣١٢] وَشَفَعَؤُا يَعْجُؤُا الْبَلَّؤُا ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعَا أَنْبَؤُا

«فَعَلَمَؤُا» مبتدأ، وخبره في الجار والمجرور المحذوف تقديره:

«منها علموا»، ويحتمل أن يكون خبر ابتداء محذوف تقديره: «أحدها»،

وهذا مثل قوله تعالى: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فقوله: «عَلَمَؤُا» يريد: قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿عَلَّمُوا بَنِي

إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ١٩٧]، و﴿الْعُلَمَؤُا﴾ [الآية: ٢٨] في سورة فاطر.

(١) في «س»: «المنفصل كالم متصل».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧ وما بعدها).

(٤) سقطت من «س».

وأطلق ولم يقيدهما بسور؛ إذ ليس في القرآن غيرهما.

قال في «المقنع»: «وفي مصاحف أهل العراق وفي الشعراء: ﴿عَلَّمْتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ١٩٧]، وفي فاطر: ﴿مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمْتُوا﴾ [الآية: ٢٨] بالواو والألف، وكذلك رسمت في كتاب «هجاء السنة»^(١). [ب/٩٤]

وفي «التنزيل» في الشعراء: «وكتبوا هنا: ﴿عَلَّمْتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وفي فاطر: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ عَلَّمْتُوا﴾ بواو بعد الميم، صورة للهمزة المضمومة، والألف بعدها، تأكيداً للهمزة لخفائها، دون ألف قبلها، استغناءً عنها بفتحة ما قبلها، ودلالاتها عليها، ونيابتها عنها، اختصاراً وتقليلاً لحروف المد، ليس في القرآن غيرهما»^(٢).

وقوله: «يَبْدُوًا» أراد: «ويبدوًا» بحذف واو العطف.

قال في المقنع في باب: ذكر ما رسمت فيه الواو صورة للهمزة على

(١) المقنع: (ص ٥٧)؛ وانظر - أيضاً - (ص ١٠٠)؛ وتابعه الإمام الشاطبي في العقيلة، وذكر السخاوي: أنه رأى في المصحف الشامي: «علماء بني إسرائيل» بالألف لا غير كما تكتب اليوم، وذكر أبو بكر بن أشته: أنه رآه في الإمام بواو وألف، وجرى العمل على رسمه كذلك.

انظر: البيتين رقم (٢١٣ و ٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٠ و ٣٨٤)، والدرة الصقيلة (مخطوط): [٧٩/ب - ٨٠/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالين للضباع: (ص ٨٢).

(٢) مختصر التبيين: (٤/ ٩٣٨ - ٩٣٩)؛ وانظر - أيضاً - (٤/ ١٠١٧ - ١٠١٨).

مراد الاتصال والتسهيل: «وَيَبْدُوا الْخَلْقَ» حيث وقع ^(١) «^(٢)» يريد: بالواو والألف بعدها ^(٣).

وقوله: «وَالضُّعْفَلُ» احترازٌ من الذي في سورة البقرة، وهو قوله: «وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ» [الآية: ٢٦٦].

قال في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: **«الضُّعْفَتُو»** في موضع الرفع واو حيث وقع.

قال أبو عمرو: فيدخل في ذلك الحرف الذي في إبراهيم ^(٤)، والذي في المؤمن ^(٥)، وقد خالفه [أبو حفص الخزاز] ^(٦)، فقال: **«الضُّعْفَتُو»** بالواو حرف في إبراهيم: **«فَقَالَ الضُّعْفَتُو»** [الآية: ٢١]، وفي كتاب الغازي

(١) في خمس مواضع: [يونس: ٣٤ و ٤٤]، و[النمل: ٦٤]، و[الروم: ١١ و ٢٨].

(٢) المقنع: (ص ٥٦).

(٣) وذكر مثله أبو داود، وبه جرى العمل.

انظر: مختصر التبیین: (٤/ ٩٥٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

(٤) وهو قوله تعالى: **«وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعْفَتُو»** [الآية: ٢١].

(٥) أي: في سورة غافر، وهو قوله تعالى: **«فَيَقُولُ الضُّعْفَتُو لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا»** [الآية: ٤٧]

(٦) في كل النسخ هكذا، والذي ورد في المقنع: «أبو جعفر»، وهي كنيته - أيضاً -، وقد تقدمت ترجمته.

ابن قيس الحرفان بالواو والألف»^(١).

وقوله: «يَنْشَوُا» يريد: «وَيَنْشَوُا» بحذف واو العطف.

قال في «المقنع»: «وفي الزخرف: ﴿أَوْ مَن يُنَشَوُا فِي الْحَلِيَّةِ﴾ [الآية: ١٨] بالواو والألف»^(٢).

وفي «التنزيل»: «﴿يَنْشَوُا﴾» بواو بعد الشين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، تقوية لها لخفائها»^(٣).

(١) المقنع: (ص ٥٨)، وذكر مثله أبو داود، وتابعهما الإمام الشاطبي، وعلى ما قال الغازي بن قيس جرى العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٣/ ٧٤٩ - ٧٥٠)، والبيت رقم (٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١/١١٦]، وتبيين العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/١٠٠ - ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١ - ٨٢).

(٢) انظر: المقنع (ص ٥٦ و ١٠١).

(٣) مختصر التبيين: (٤/ ١٠٩٩).

وأغفل الناظم ذكر الخلاف في: «يَنْشَوُا» عن الإمام الشاطبي، إذ قال في العقيلة في البيت رقم (٢١٨):

وفي بُبْأ الإنسان الخلافُ ومن يَنْشَوُا في المقنع بالواو مُسْتَطَرَا

قال الجعبري: «فالألف زائد عليه - أي: على المقنع -»، وقال السخاوي: «ولم يذكر محمد بن عيسى خلافاً في أنه بالواو والألف، ثم قال: ولم أقف في «يَنْشَوُا» على غير ذلك»؛ وجرى العمل فيه على رسمه بالواو والألف =

وقوله: «وَشَفَعَتْوَا»؛ قال في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: وكل شيء في القرآن من ﴿شفعاء﴾ ليس في شيء منه واو إلا الذي في الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِّنْ شُرَكَائِبِهِمْ شُفَعَاتُو﴾ [الآية: ١٣]»^(١).

[وفي التنزيل في سورة الروم: «﴿شُفَعَتْوَا﴾»^(٢) كتبوه هنا خاصة بواو بعد العين صورة للهمزة المضمومة، وألف؛ تأكيداً للهمزة؛ لخفائها، من غير ألف قبلها على الاختصار، ليس في القرآن غيرها»^(٣).

وقوله: «يَعْبُوَا» أراد: «وَيَعْبُوَا» بحذف واو العطف.

قال في «المقنع»: «وفي الفرقان: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُنَا بِكُرْبِي﴾ [الآية: ٧٧] بواو وألف بعدها»^(٤).

= انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧)، والجميلة للجعبري (مخطوط): (١١٦/ب)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

(١) المقنع: (ص ٥٨)؛ وانظر - أيضاً - (ص ١٠٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٤/ ٩٨٦).

وأيضاً: ذكره الشاطبي مثلهما في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧).

(٤) المقنع: (ص ٥٦)؛ وقال بعد قوله هذا: «وقد تبعت ذلك في مصاحف أهل العراق، فرأيته لا تختلف في رسم ذلك كذلك».

وفي «التنزيل»: ﴿يَمْبُؤًا﴾ بواو صورة للهمزة المضمومة وألف بعدها تقوية لها^(١).

وقوله: «الْبَلَّؤَا» يريد: «والبللؤا» بحذف واو العطف، أتى به بالألف واللام قيداً له؛ لأنه متحد اللفظ في القرآن، وليس في القرآن بالألف واللام إلا هو، ولذلك أطلق، ولم يقيده بسورة.

قال في «التنزيل» في سورة: والصفات: ﴿الْبَلَّؤَا أَلْمِينُ﴾ [الآية: ١٠٦] بواو بعد اللام صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تأكيداً للهمزة؛ لخفائها، دون ألف قبلها؛ استغناءً عنها بحركة اللام على الاختصار^(٢).

وقوله: «ثم بلا لام معاً أَنْبِؤًا» احترازاً بقوله: «بلا لام» مما فيه اللام، وهو [الذي]^(٣) في سورة القصص: ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [الآية: ٦٦]؛ فإن ذلك مرسوم على القياس.

وقوله: «معاً» يريد الموضعين: في سورة الأنعام: ﴿أَنْبِؤًا مَا كَانُوا بِهِ

(١) مختصر التبيين: (٤ / ٩١٩).

وتابعهما - أيضاً - الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٤١)، وذكر الإمام الداني مثله، وكذلك الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ٥٨)، والبيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٣) في «س»: «وهو قوله تعالى».

يَسْتَهْرَهُونَ ﴿ [الآية: ٥] ، ومثله في سورة الشعراء [الآية: ٦].

قال في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: في الأنعام: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبُؤًا﴾ ، وفي الشعراء: ﴿أَنْبُؤًا مَا كَانُوا﴾ بالواو والألف»^(١).

ولو كان أكثر من حرفين، لدخل في قوله: «معاً»؛ لأنه لفظ يحتمل أكثر من اثنين.

ومثل هذا الذي ذكر في «المقنع» ذكره في «التنزيل»^(٢)، إلا أنه حكى الخلاف في الذي في الشعراء، وسنذكره حيث يذكره الناظم بعد هذا في قوله:

وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا ذَكَرًا فِي لَفْظِ أَنْبُؤًا الَّذِي فِي الشُّعْرَا^(٣)
ثم قال ﷺ:

[٣١٣] جَزَاؤُا الْاَوَّلَانِ^(٤) فِي الْعُقُودِ وَسُورَةُ الشُّورَى مِنْ الْمَعْهُودِ
أراد: «وجَزَاؤًا» بحذف واو العطف، واحتترز بقوله: «الاولان» مما في سورة العقود غيرهما، ففي حزب لتجدن^(٥): ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾

(١) المقنع: (ص ٥٨)؛ وانظر - أيضاً -: (ص ١٠٠).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٤٦٩ - ٤٧٠ و ٤/ ٩٢١).

(٣) البيت رقم (٣٢١): (٣/ ١٤٦١).

(٤) في الأصل: «الاولين» في النظم وشرحه.

(٥) أي: رأس الحزب الثالث عشر من أحزاب القرآن.

[الآية: ٨٥]، وبعده: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [الآية: ٩٥].

الأولان وهما قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٢٩]، [٩٥/١]

وبعده: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الآية: ٣٣].

وقوله: «سورة الشورى» والذي في سورة الشورى [الآية: ٤٠]، «من

المعهود»؛ أي: من المؤلف المعروف بالواو والألف مثل الذي في سورة العقود من غير خلاف^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٣١٤] وَمِثْلَهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ ذُكِرَا فِي الْعَشْرِ وَالِدَّانِي خِلَافٌ^(٢) أُسْرَا

قوله: «ومثلها» يريد: ومثل المواضع الثلاثة المتقدمة ذكر لأبي

داود الذي في سورة الحشر^(٣).....

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٤٠ و ٤/ ١٠٩٥).

وقال الإمام الشاطبي في العقيلة مشيراً إلى هذا الخلاف:

جَزَاؤُا حَشِرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعَا فِي الْأَوَّلَيْنِ وَوَالَى خُلْفَهُ الزُّمَرَا
طَهَ عِرَاقٌ وَمَعَهَا كَهْفُهَا.....

انظر: البيتين رقم (٢١٢ و ٢١٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧ و ٣٨٠).

(٢) في «س»: «خِلَافًا».

(٣) وهو قوله: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٧].

من غير خلاف له فيه^(١).

ثم قال: «والداني خلاف» مفعول مقدم بـ «أثرا» ومعناه: روي؛ أي: والداني روى خلافا فيه، يريد: في الذي في سورة الحشر [الآية: ١٧].

والخلاف الذي فيه ما حكى في «المقنع» بعد ذكره أربعة مواضع ذكر فيها اللذين في العقود«[الآيتين: ٢٩ و٣٣]، والذي في «حم عسق»^(٢)، والذي في الحشر، وذكر كلاماً، ثم قال: «وقال عاصم الجحدري: في الإمام ﴿جَزَوْا﴾ بالواو في ثلاثة حرف: الحرفان اللذان في المائة، والحرف الذي في «حم عسق»^(٣).

وفي «التزليل» في سورة العقود: «﴿جَزَوْا﴾ كتبه بواو بعد الزاي وألف بعدها من غير ألف قبلها استغناء عنها بدلالة الفتحة عليها، وذلك في أربعة أحرف: هذا أولها^(٤)، والثاني هنا: ﴿إِنَّمَا جَزَوْا الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الآية: ٣٣]، وفي حم عسق: ﴿وَجَزَوْا سِنِينَ سَنَيْتُهَا﴾ [الآية: ٤٠]،

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٤٠).

(٢) أي: في سورة الشورى.

(٣) المقنع: (ص ٥٧).

(٤) يعني: الذي في: [الآية: ٢٩].

والحشر: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٧] ^(١).

فلم يذكر فيه خلافا.

ثم قال ﷻ:

[٣١٥] وَعَنْهُمَا أَيْضاً خِلَافٌ مُشْتَهَرٌ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَطَهَ وَالزُّمَرِ

ذكر أن في هذا البيت أن الشيخين حكيا الخلاف في هذه الثلاثة مواضع

الذي ذكر في البيت، وهي: ﴿جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٤] في سورة الزمر،

و﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الآية: ٧٦] في سورة طه، و﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الآية: ٨٨]

في سورة الكهف.

ف ﴿جَزَاءُ﴾ بالواو والألف في العقود موضعان، وفي حم عسق،

وفي الزمر، وفي الحشر، وذلك خمسة أحرف، قالوا ^(٢): «ومن زعم أنها

أربعة أحرف ألغى الذي في الزمر» ^(٣).

قال في «المقنع»: «وفي الكهف كتب في مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَهُ

جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾ يعني: بالواو، وفي مصاحف أهل المدينة بغير واو» ^(٤).

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٤٤٠).

(٢) أي: الداني وأبو داود.

(٣) المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٤٤٠)؛ وجرى العمل على رسم هذه

الخمسة بالواو والألف؛ كما سيأتي ذكره.

(٤) المقنع: (ص ٥٧).

قال في «التنزيل»: «وكذلك رسمه الغازي، وحكم، وعطاء»^(١).

قال في «المقنع»: «وكتبوا في مصاحف [أهل]^(٢) العراق في طه:

﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾ يعني: بالواو»^(٣).

وقال أبو داود: «وكذلك رسمه الغازي، وحكم، وعطاء الخراساني،

إلا أنهم رسموا فيه الألف قبل الواو، ولم يرسموها بعدها، فاعلمه»^(٤).

وهذا قول الناظم: «وعنهما أيضاً خلاف مشتهر»؛ أي: خلاف معروف

مشهور^(٥).

(١) مختصر التبيين: (٣ / ٤٤١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٥٧)؛ وانظر - أيضاً -: (ص ١٠٠).

(٤) مختصر التبيين: (٣ / ٤٤١)؛ وانظر أيضاً: (٤ / ٨٤٩ - ٨٥٠).

(٥) قال ابن عاشر: في فتح المنان (ص ٩٣٨):

«فتلخص من كلام الشيخين:

أن الأولين في العقود، والذي في الشورى لا خلاف في رسمها بالواو، وحذف

الألف قبلها، وزيادة أخرى بعدها، والواقع في الحشر كذلك لأبي داود، وفيه

لأبي عمرو خلاف، ويترجح فيه ما عند أبي داود؛ لتصديره في المقنع بذلك،

والواقع في الكهف بالخلاف لهما، ويترجح فيه لأبي عمرو رسمه على خلاف

القياس من عزوه لأهل العراق، ومقابلته إياه ببعض المصاحف المدنية المقتضي

بمفهومه أن البعض الآخر كالعراقية، ويترجح لأبي داود رسمه على القياس من

قوله: «وبالأول أكتب». والواقع في طه لا يظهر فيه لأحد الشيخين ترجيح. =

في هذا الشطر كسر الحرف الذي قبل حرف الروي، وفي الثاني فتحه^(١)،

= أما أبو عمرو، فمن حيث ذكر عن مصاحف أهل العراق رسمه على خلاف القياس، وذلك مقتضٍ بمفهومه أن غيرهم أو بعضاً من غيرهم رسمه على القياس.

وأما أبو داود، فقد نص أن كلاً منهما حسن، وزاد وجهاً ثالثاً جعله غير معروف، وهو تقديم الألف على الواو.

والواقع في الزمر يترجح فيه من عبارة أبي عمرو، وأبي داود في العقود مخالفة القياس.

والحاصل: أنه يترجح في الكهف القياس؛ لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابله؛ لأن النص مقدم، ويترجح في طه القياس؛ حملاً على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتاً بضبط ذلك، وهو: ورَّجَّحْنِ فِي الْكَهْفِ مَعَ طه الْقِيَّاسِ وَاَعْكَسَهُ فِي الزَّمْرِ تَحْظُ بِالْأَسَاسِ. انتهى كلامه.

وجرى العمل على تصوير الهمزة واواً بعد الألف في: لَفْظِي ﴿جَزَّوُأُ﴾ الأولان في المائدة، والذي في الشورى، والذي في الحشر، والذي في الزمر؛ وعلى حذف صورة الهمزة فيما عدا ذلك من لفظ ﴿جَزَاءُ﴾ الذي همزته متطرفة.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [هـ / ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٣)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٨٢).

(١) وهو ما يسمى: «سِنَادُ التَّوْجِيهِ»، وهو عيب من عيوب القافية. =

[والأفصح غير هذا]^(١).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به آمين]:

[٣١٦] وَمَعَ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ الْمَلُؤَا فِي النَّمْلِ عَنْ كُلِّ وَلَفْظُ تَفْتَوْأ

يريد: ﴿الْمَلُؤَا﴾ بالواو والألف «في النمل» مع «أولى المؤمنين» فأطلق ما في النمل، وقيد ما في المؤمنين بالأولى، وأنت في قوله: «أولى» ملاحظة للكلمة؛ أي: مع الكلمة الأولى من لفظ ﴿الْمَلُؤَا﴾ في سورة المؤمنين، وما في النمل بالواو^(٢).

= انظر: قواعد الشعر لثعلب: (ص ٦٤)، والعقد الفريد لابن عبد ربه: (٦ / ٣٥٣)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١ / ٩).

(١) في الأصل: «ولا يصح غير هذا»، وهو خطأ.

(٢) قال أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع في القراءات السبع (٢ / ٤٤٩ - ٤٥٠):

«كتبهم في المصحف ﴿الْمَلُؤَا﴾ ونحوه بالواو يحتمل أن يكون على رعاية حكم التخفيف في الوصل، ويحتمل أن يكون على ما حكى سيبويه: أن من العرب من يُبدل الهمزة واواً في الرفع، لأن ذلك أبين من الهمزة فيقول: «هُوَ الْكَلُؤُ»، وياء في الجر، وألفاً في النصب، فيقول: من الكلى، ورَعَيْتُ الْكَلَا. قال: وهذا وقف الذين يحققون الهمزة، وعلى هذه اللغة يتوجه الوقف عليه بالواو، وهو وإن كان على وفق الخط، ففيه خلاف لعقد مذهب حمزة؛ لأنه يأخذ في الوقف بمذهب من يخفف في الوصل. ولعله أراد التصرف في وقفه بالجمع بين مذهب من حَقَّقَ ومن خَفَّفَ. وذكر الأهوازي: أنه قرأ في الفصل =

«وعن كل» أي: عن جميع الرواة.

قال أبو عمرو: «قال محمد بن عيسى الأصبهاني: وكتبوا الحرف الأول الذي في سورة المؤمنين: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُوا﴾ [الآية: ٢٤] بالواو والألف، وكذلك الثلاثة مواضع في النمل: ﴿يَتَأَيَّأُ الْمَلَأُوا فِي الْفَيْ إِلَى كِتَابٍ كَرِيمٍ﴾ [الآية: ٢٩]، و﴿يَتَأَيَّأُ الْمَلَأُوا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ﴾ [الآية: ٣٢]، و﴿يَتَأَيَّأُ الْمَلَأُوا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [الآية: ٣٨] وما سوى ذلك بالألف من غير واو.

وحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا ابن الأنباري، قال: كتبوا الحرف الأول: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُوا﴾ لا غير بالواو والألف.

قال أبو عمرو: والصواب ما قال محمد بن عيسى، وقد روى بشر بن عمرو عن هارون عن عاصم [٩٥/ب] الجحدري: أن الأربعة في الإمام بالواو^(١).

وقوله: «ولفظ تَفْتَوًا» و«اللفظ» بضم الظاء معطوف على قوله: «الْمَلَأُوا»

= كله بإبدال الهمزة واوًا أبدأ، وإن كانت صورتها في الخط ألفاً؛ وهذا لا يؤخذ به.

(١) المقنع: (ص ٥٦ - ٥٧)؛ وذكر مثل هذا الإمام أبو داود، وكذلك الشاطبي، وبه جرى العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٤ / ٨٨٩ و ٤ / ٩٤٧)، والبيت رقم (٢١٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٤)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٨٠ - ٨١).

ويريد: أن ﴿تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥] بالواو والألف عن كل كمثل: ﴿أَلْمَلُؤُا﴾ .
قال في «التنزيل»: «﴿تَفْتَوُا﴾ بواو صورة للهمزة المضمومة، وألف
بعدها تقوية لها لخفائها»^(١).

وفي «المقنع»: «وكذلك رسموا في كلِّ المصاحف في يوسف
﴿تَفْتَوُا﴾»^(٢)؛ يريد: بالواو والألف.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به]:

[٣١٧] «وَبُرِّءُوا مَعَهُ دَعْوًا فِي الطَّوْلِ وَالذُّخَانِ قُلْ بَلَّوْا

قوله: «وَبُرِّءُوا» يريد: بالواو والألف، وأراد: قوله تعالى في
سورة الممتحنة: ﴿إِنَّا بُرِّءُوا مِنْكُمْ﴾ [الآية: ٤]^(٣).

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٧٢٦).

(٢) المقنع: (ص ٥٥)؛ وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة، وبه جرى العمل في
المصاحف.

انظر: البيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤)، ودليل
الحيران للمارغني: (ص ١٧٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

(٣) سكت الناظم هنا عن حذف صورة الهمزة الأولى منه، وقد نص عليه الشيخان.

قال ابن عاشر: «وأجيب عنه بأخذه من قوله بعد: «وليس قبل الواو فيهن
ألف»؛ إذ لو صورت الهمزة، لصورت ألفاً، فلا يصدق فيه سلب وجود
الألف قبل الواو، ولكن هذا الجواب ضعيف؛ إذ المراد بالألف هناك: الألف
الهاوي، لا صورة الهمزة، و- أيضاً - فإن المراد بتلك الألف المباشرة للهمز، =

[قال في «المقنع» واتفقت المصاحف على رسم واو وألف بعدها في قوله في الممتحنة: ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا مِنْكُمْ﴾^(١)][^(٢)].

وفي «التنزيل»: «وكتبوا ﴿بَرَاءُؤُا﴾ بواو صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية لها لخفائها من غير ألف قبلها، وهمزة أخرى بعد الواو في السطر بألف بالحمراء بينهما»^(٣).

وقوله: «معه دُعَاؤُا» يريد: مع ﴿بَرَاءُؤُا﴾، وقيد «دُعَاؤُا» بسورة الطَّوْلِ^(٤) احترازاً من الذي في سورة إبراهيم «[الآية: ٤٠] الذي كتب من غير واو على القياس».

= وإلا، اتسع الظرف، ودخلت همزة الوصل من نحو: ﴿الْعَلَمَؤُا﴾، وهمزة القطع من نحو: ﴿أَنْبِؤُا﴾، وهما غير داخلتين قطعاً.

ويمكن الجواب عن الأول: بإعمال عموم اللفظ، وعن الثاني: بأن المراد القبلي المباشر خطأ للواو، فيدخل: ﴿بَرَاءُؤُا﴾، ويخرج غيره مما أورد في البحث.

انظر: المقنع: (ص ٥٩)، ومختصر التبيين: (٤ / ١١٩٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٢).

(١) المقنع: (ص ٥٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١١٩٨ - ١١٩٩).

ومثلها ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٨).

(٤) وهي: سورة غافر.

«قال محمد بن عيسى عن أبي حفص الخرازي: ﴿دُعَتُوا﴾ بالواو ليس في القرآن غيره في سورة المؤمن^(١)، وهو قوله: ﴿وَمَا دُعَتُوا الْكٰفِرِيْنَ اِلَّا فِيْ ضَلٰلٍ﴾ [الآية: ٥٠]»^(٢).

وفي «التنزيل» في سورة غافر: «وكتبوا هنا ﴿دُعَتُوا﴾ بالواو بعد العين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية للهمزة؛ لخفائها، من غير ألف قبلها؛ استغناءً بالفتحة عنها، ليس في القرآن غيره»^(٣).

وقوله: «والدخان» بضم النون على القطع؛ أي: وسورة الدخان فيها «بَلِّغُوا» بالواو والألف، وأراد: قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿مَا فِيْهٖ بَلٰغًا مُّبِيْنًا﴾ [الآية: ٣٣].

«قال محمد بن عيسى عن نصير: ﴿بَلِّغُوا مُّبِيْنًا﴾ في الدخان بالواو والألف في جميع المصاحف»^(٤).

وفي «التنزيل»: «﴿بَلِّغُوا مُّبِيْنًا﴾ بالواو بعد اللام صورة للهمزة المضمومة المؤنثة وألف بعدها تقوية للهمزة؛ لخفائها، دون ألف مظفرة

(١) أي: سورة غافر.

(٢) المقنع: (ص ٨٥).

(٣) مختصر التبيين: (٤ / ١٠٧٥ - ١٠٧٦).

وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧).

(٤) المقنع: (ص ٥٨)؛ وانظر - أيضاً - (ص ٨٩).

باللام؛ استغناءً عنها بحركة اللام على الاختصار^(١).

وإنما قيد الناظم ﷺ بسورة الدخان؛ احترازاً مما أتى من لفظه، وهو مرسوم بالهمزة من غير صورة على القياس، وهو قوله تعالى: ﴿وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ في سورة البقرة [الآية: ٤٩]، والأعراف [الآية: ١٤١]، وإبراهيم [الآية: ٦].

ثم قال ﷺ:

[٣١٨] وَيَنْفَيُّوْا كَذَا يُنَبِّؤُا وَفِي سِوَى التَّوْبَةِ جَاءَ: نَبَّؤُا

«وَيَنْفَيُّوْا» يريد: بالواو والألف كمثل الألفاظ التي تقدمت قبله.

قال في «التنزيل» في سورة النحل: «وَيَنْفَيُّوْا» [الآية: ٤٨] بواو وألف مثل ما قبله^(٢).

[وفي «المقنع»: «وفي النحل»: «وَيَنْفَيُّوْا»^(٣)؛ يريد: بالواو وألف

(١) مختصر التبيين: (٤ / ١١١٠).

وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٢) مختصر التبيين: (٣ / ٧٧٢)؛ ومثله ذكر الداني، وتابعهما الإمام الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ٥٥)، والبيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٣) المقنع: (ص ٥٦).

في كل المصاحف] ^(١).

وقوله: «كذا يُنبؤُا»، وأراد: قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿يُنَبِّئُوكُمُ الْإِنسَنُ﴾ [الآية: ١٣].

ولم يذكر في «المقنع» فيه إلا الواو لا غير، ولم يذكر فيه خلافاً، لأنه قال في آخر ما ذكر من الحروف المرسومة بالواو: «وفي القيامة: ﴿يُنَبِّئُوكُمُ الْإِنسَنُ﴾ - ثم قال: - جميع هذه المواضع بالواو والألف، وقد تتبع ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك» ^(٢).

ومثله في «التزليل» ^(٣)؛ لأنه قال: ﴿يُنَبِّئُوكُمُ الْإِنسَنُ﴾ بواو صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية لها، فلم يذكر فيها خلافاً ^(٤).

وذكر الإمام الشاطبي فيه الخلاف ^(٥)، نذكره حيث يذكره الناظم في قوله: «وفي يُنبؤُا في العقيلة ألف» ^(٦).

وقوله: «وفي سوى التوبة جاء نبؤُا» يريد: في غير سورة براءة جاء

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٥٦).

(٣) أي: أنه لم يذكر فيه خلافاً - أيضاً -.

(٤) مختصر التبيين: (٥/ ١٢٤٤ - ١٢٤٥).

(٥) انظر: البيت رقم (٢١٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

(٦) البيت رقم (٣٢٢): (٣/ ١٤٦٣).

﴿يَنْفَعِيوُا﴾ بالواو والألف، فاستثنى الذي في سورة براءة^(١)، [واستثناؤه له يقتضي أنه بغير واو].

قال في «التنزيل» في سورة براءة^(٢): «﴿نَبَأُ﴾ بالألف صورة للهمزة المضمومة»^(٣).

وفي «المقنع»: «أخبرني الخاقاني، قال: حدثنا الأصبهاني، قال: حدثنا ابن الكسائي، قال: حدثنا [ابن]^(٤) الصباح، قال: [قال]^(٥) محمد ابن عيسى الأصبهاني: في إبراهيم: ﴿نَبُؤُا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الآية: ٩]، وفي ص: ﴿قُلْ هُوَ نَبُؤُا عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٦٧]، وفي التغابن: ﴿نَبُؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٥] [١/٩٦]، كلها بالواو والألف»^(٦).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠].

(٢) سقطت من «ت».

(٣) مختصر التبيين: (٣/ ٦٣١)؛ وقال في موضع سورة إبراهيم (٣/ ٧٤٧-٧٤٨):

«وكتبوا ﴿نَبُؤُا﴾ بالواو وألف بعدها، وجملتها أربعة مواضع هذا أولها، والثاني في ص: ﴿نَبُؤُا الْحَصَمِ﴾ [الآية: ٢١]، وفيها: ﴿نَبُؤُا عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٦٧]، وفي التغابن: ﴿نَبُؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التغابن: ٥] بواو بعد الباء صورة للهمزة وألف بعدها تقوية للهمزة لخفائها، وسائرهما بباء وألف على ثلاثة أحرف».

(٤) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٥) في الأصل: «حدثنا»، وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٦) المقنع: (ص ٥٥).

وسكت عن الذي في سورة براءة فيقتضي أنه بغير واو.

ثم قال أبو عمرو: «وكل ما في القرآن على وجه الرفع فالواو فيه مثبتة، وكل ما كان على غير وجه الرفع، فليست فيه واو، إنما ﴿نَبَأُ﴾^(١).

فيقتضي هذا الكلام: أن الذي في سورة براءة بالواو؛ لأنه في موضع رفع.

ففي كلام الحافظ إشكال^(٢) على ما ذكر؛ لأن كلامه الأول مناقض للأخير، تأمل هذا الذي قلت لك.

«وقال [أبو عمر أحمد]^(٣) بن محمد الطلمنكي: رأيت في كتاب «اللطائف في [رسم]^(٤) علم المصاحف» لعطاء بن يسار^(٥): ﴿نَبَأُ﴾

(١) المقنع: (ص ٥٥).

(٢) انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [١/٧٩]، وتنبیه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١٠٠/١ - ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٥).

(٣) في النسختين الأصل و«س»: «أبو عمرو وأحمد بن محمد الطلمنكي» بزيادة واوين، وهو تصحيف، وفي «ت»: «قال اللبيب»، وما أثبتته من الدرّة.

(٤) غير موجودة في الدرّة.

(٥) هو: عطاء بن يسار الهلالي المدني القاص أبو محمد مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، أدرك زمن عثمان وهو صغير، وروى عن =

[الآية: ٧٠] في براءة بألف على الأصل، وما عداه بالواو إذا كان في موضع رفع، فإن كان في موضع نصب فهو بالألف مثل: ﴿نَبَأَ آبَتَيْ عَادَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَهُ ءَايَاتِنَا﴾ [الاعراف: ١٧٥]، وما أشبههما.

وقال ابن أخته: جميع ما في القرآن من ذكر ﴿نَبَأُ﴾ فهو بالواو إذا كان في موضع رفع، إلا الذي في سورة التوبة، فإنه بالألف^(١) «(٢)».

= مولاته، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وروى عنه: زيد بن أسلم، وشريك، مات سنة ثلاث أو اثنتين ومئة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٧٣ / ٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٧ / ٢١٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١ / ٤٥٥).

(١) قال اللبيب بعد هذا: «قال الشارح عفا الله عنه - يعني: السخاوي -: وبالألف رأيته في مصحف أهل الشام، [ومصاحف أهل اليمن، ومصاحف أهل مصر، ودخلت في جامع بني أمية موضعاً يقال له: مسجد علي بن أبي طالب، وفيه مصحف بخط كوفي يقال: إنه بخط علي عليه السلام، فرأيت فيه ﴿نَبَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في براءة بالألف، و﴿نَبَأَ الْخَصْمِ﴾ في ص بالألف، وما عداهما بالواو، فما كتب بالواو على الأصل]، وما كتب بالواو فيه صورة للهمزة، أو لما ذكرته قبل من شبههما بواو الجمع وتقوية للهمزة في الخط ليقع التناسب».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨١ - ٣٨٢)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): (١/٧٩-ب).

(٢) الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): (١/٧٩).

ثم قال ﷻ :

[٣١٩] **ثُمَّتَ: فِيكُمْ شُرَكَؤُا يَدْرُؤُا وَشُرَكَؤُا شَرَعُوا، وَتَنَظَّمُوا**
 قوله: «ثُمَّتَ» أراد: «ثم» العاطفة عطفًا على ما تقدم بالواو والألف، فأدخل عليها تاء التانيث؛ ليتهيأ له النظم ويتزن البيت، وليس في الحروف كلها ما يؤنث هكذا إلا «ثم»، و«رب»، و«بلى» على أحد القولين فيها^(١).

وقوله: «ثُمَّتَ فِيكُمْ شُرَكَؤُا» قيده بقوله: «فيكم»، واحترز بذلك من قوله: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩]، وأراد: قوله في سورة الأنعام: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَؤُا﴾ [الآية: ٩٤].

قال في «التنزيل» في سورة الأنعام: «وكتبوا هنا^(٢)، وفي الشورى^(٣) ﴿شُرَكَؤُا﴾ بواو بعد الكاف صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها، تقوية للهمزة لخفائها، من غير ألف قبلها؛ اجتزأ بفتحة الكاف منها؛ لدالتها عليها، وتقليلاً لحروف المد؛ لكثرة دورها، وكتبوا سائر ما ورد من ذلك

= وجرى عليه العمل على ما ذكر أبو داود من رسمه بالواو والألف في المواضع الأربعة، ورسم موضع براءة بالألف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

(١) سبق بيان ذلك عند شرح البيت رقم (٩٣): (٢/ ٨٧٦).

(٢) أي: في سورة الأنعام.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَؤُا شَرَعُوا لَهُمْ﴾ [الشورى: ٢١].

في كتاب الله ﷻ ﴿شُرَكَاءُ﴾ بالألف بعد الكاف، دون صورة للهمزة؛ لوقوعها طرفاً، وسكون الألف قبلها على الأصل^(١).

وذكر في «المقنع» هذين الموضعين كذلك بواو وألف عن محمد بن عيسى الأصبهاني^(٢).

وقوله: «يَدْرُؤًا» أراد: «وَيَدْرُؤًا» بحذف واو العطف، وأراد: قوله تعالى في سورة النور: ﴿وَيَدْرُؤُاَ عَنهَا الْعَذَابَ﴾ [الآية: ٨]، وهو لفظ متحد ليس في القرآن غيره^(٣).

[قال في «المقنع»: «وفي النور: ﴿وَيَدْرُؤُاَ﴾»^(٤)؛ يريد: بالواو والألف، ومثله في التنزيل^(٥).

وقوله: «وَشُرَكَاءُ شَرَعُوا»: يريد بالواو والألف^(٦)، وقيده بقوله:

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٥٠٣ - ٥٠٤)؛ وانظر - أيضاً -: (٤/ ١٠٩٠).

(٢) المقنع: (ص ٥٧ و ١٠١)؛ وكذلك ذكر الإمام الشاطبي، ونقل اللبيب: أن ابن أشته ذكرهما في كتاب علم المصاحف، وعزاهما إلى المصحف الإمام.

انظر: البيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٠/ ب].

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٥)، ومختصر التبيين: (٢/ ٨٤ و ٤/ ٩٠١)، والبيت رقم (٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٤) المقنع: (ص ٥٥).

(٥) انظر: مختصر التبيين (٢/ ٨٤ و ٤/ ٩٠١).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/ ٥٠٣)، والبيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦).

«شرعوا» احترازاً مما شابهه، وكتب بغير واو على الأصل؛ مثل قوله: ﴿أَمْ هُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ﴾ [الفلم: ٤١] (١).

وقوله: «وتَظْمَوُا» أعني: فعلاً هكذا، وأما قوله تعالى في سورة براءة: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ [الآية: ١٢٠]، فهو بالألف صورة للهمزة على الأصل. والواو في قوله: «وتَظْمَوُا» للعطف.

قال في «المقنع»: «وفي طه: ﴿لَا تَظْمَوُا﴾ [الآية: ١١٩]» (٢)، ومثله في «التنزيل» (٣).

ثم قال ﷺ:

[٣٢٠] وَأَتَوَكَّوْا، وَمَا نَشَأُوْا فِي هُوْدٍ، وَالْخِلَافُ فِي: أُنْبِئُوْا
قوله: «وَأَتَوَكَّوْا» أراد قوله تعالى في سورة طه: ﴿أَتَوَكَّوْا
عَلَيْهَا﴾ [الآية: ١٨]، فالواو في «وَأَتَوَكَّوْا» للعطف.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٥٥)؛ وانظر - أيضاً - : (ص ١٠٠).

وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٣) لم يذكره بلفظه، واكتفى بذكر نظائره، وقال في موضعه: «وسائر ذلك مذكور كله».

انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٨٤ - ٨٥ و ٤/ ٨٥٤ - ٨٥٥).

قال في «المقنع»: «وفي طه: ﴿أَتَوَكَّأُوا﴾»^(١).

وفي «التنزيل»: «و﴿أَتَوَكَّأُوا﴾ بواو بعد الكاف صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية لها»^(٢).

وقوله: «وما نَشَأُوا في هود» [قيد هذا - أيضاً - بالسورة؛ احترازاً مما جاء مرسوماً على القياس؛ أي: في غير سورة هود]^(٣)؛ مثل قوله: ﴿رَفَعُ دَرَجَتِي مَن نَّشَأَ﴾^(٤) وقوله: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَأَ﴾ [يوسف: ٥٦]، ومثل: ﴿نَتَّبِعُوا مَنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَأَ﴾ [الزمر: ٧٤]، وغير ذلك.

قال في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: ليس في القرآن ﴿نَشَأُوا﴾ بالواو والألف إلا الذي في هود في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَن تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَأُوا﴾ [الآية: ٨٧]»^(٥).

وفي «التنزيل» في سورة هود: «وكتبوا هنا خاصة في جميع المصاحف ﴿مَا نَشَأُوا﴾ بواو بعد الشين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية

(١) المقنع: (ص ٥٥)؛ وانظر - أيضاً - : (ص ١٠٠).

(٢) مختصر التبيين: (٤ / ٨٤٢).

وكذلك ذكرها الإمام الشاطبي في العقيلة . انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في [الأنعام: ٨٣] و[يوسف: ٧٦].

(٥) المقنع: (ص ٥٨).

لها، دون ألف قبلها؛ كما قدمنا على الاختصار، ونيابة الفتحة عليها»^(١).
 وقوله: «والخلاف في أَبْنَتُوا» هل يكتب بالواو والألف مثل ما تقدم
 من الحروف، أو بالألف والهمزة بعدها من غير صورة الأصل والقياس؟
 وأراد: قوله في سورة العنود: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَتُوا
 لِلَّهِ وَأَحِبُّنَاهُ﴾ [الآية: ١٨]. [٩٦/ب]

قال في «المقنع» في باب: ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار:
 «وفي المائدة في بعض المصاحف ﴿أَبْنَتُوا لِلَّهِ﴾ بالواو والألف، وفي بعضها
 ﴿أبناء﴾ بغير واو»^(٢).

ولم يذكر ترجيح أحدهما على الآخر.

وفي «التنزيل» في سورة العنود: ﴿أَبْنَتُوا لِلَّهِ﴾ كتبه في بعض المصاحف
 بواو بعد النون، صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها دون ألف قبلها؛
 استغناء بفتحة النون عنها على خمسة أحرف، وفي بعضها ﴿أبناء﴾ بألف
 بعد النون من غير صورة للهمزة المضمومة، على مثل: ﴿أَعْدَاءَ اللَّهِ﴾
 [فصلت: ٢٧]، و﴿أَهْوَاءَ الَّذِينَ﴾ [الجاثية: ١٧]، وشبهه على أربعة أحرف.

(١) مختصر التبيين: (٣/٦٩٧).

وكذلك ذكره الإمام الشاطبي مثلهما. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة
 للسخاوي: (ص٣٧٧).

(٢) المقنع: (ص٩٣).

ثم قال: وأختار الوجه الأول، ولا أمنع من الثاني»^(١).

وهذا مثل قول صاحب «العقيلة»:

[«وَأَبْنَوْا فِيهِ الْخُلْفُ قَدْ خَطَرَ»^(٢)][^(٣)

(١) مختصر التبيين: (٣/٤٣٦).

(٢) البيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٨٦).

لكن الذي ذكر في الوسيلة للسخاوي في البيت ﴿أَنْبَاء﴾ - النون قبل الباء - وعلى ذلك شرحه السخاوي، وكذلك اللبيب في الدرّة، والقفال، وكذلك الجعبري، لكنه نَبّهَ عَلَى ﴿أَبْنَوْا اللهُ وَأَحْبَاؤُهُ﴾، وقال: «وهو ناقص من النظم»، وشرحه ابن القاصح على أنه ﴿أَبْنَوْا﴾، ومطبوع في البيت ﴿أَنْبَاء﴾، فرميا فيه تصحيف من المطبعة.

قلت: لو تأملوا - رحمهم الله -، لوجدوا أن الإمام الشاطبي قد ذكر ﴿أَبْنَوْا﴾ قبله في البيت رقم (٢١١)، وأن هذه ﴿أَبْنَوْا﴾ - الباء قبل النون - هي التي فيها الخلاف، وأنه - والله أعلم - قد وقع فيها تصحيف فقط، وربما أوهمهم شرح الإمام السخاوي لها بناء على أنها ﴿أَنْبَاء﴾ - النون قبل الباء - فتبعوه على ذلك، والله أعلم.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص٣٧٧ و٣٨٦)، والدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٧٨/١٨٠ و١/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١١٣/ب و١١٧/أ]، وشرح القفال على العقيلة (مخطوط): [٢٤/ب]، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص٧٥).

(٣) في الأصل: «وَأَبْنَوْا بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ فِيهِ أَرْجَحُ بِذَلِكَ كَتَبَهُ الْخُلْفُ قَدْ خَطَرَ» لم أجد هذا في العقيلة.

أي: قد عظم، يريد: أن الخلف فيه عظم قدره، قوي خطره غير ضعيف^(١).

قال الشيخ: المشهور فيه الواو^(٢)؛ لكونه مذكوراً في ترجمة ما رسم بالواو والألف على ما ذكر أبو القاسم الشاطبي: أن الخلاف في كتبه عظيم القدر، قوي الخطر.

ثم قال ﷺ:

[٣٢١] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً ذُكِرَا فِي لَفْظِ أَنْبَسُوا الَّذِي فِي الشُّعْرَا
قوله: «وعن أبي داود أيضاً ذكراً» يريد: الخلاف، والألف في قوله: «ذكراً» لإطلاق القافية.

فخصَّ ذَكَرَ الخلاف في الحرف الذي في سورة الشعراء بالشيخ أبي داود دون أبي عمرو؛ لأنه لم يذكر في «المقنع» فيه خلافاً^(٣)؛ بل قال: «قال محمد بن عيسى: وفي الأنعام: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتًا مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾»

(١) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦).

(٢) وهو الذي جرى العمل به. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢).

(٣) وممن غفل - أيضاً - عن ذكر الخلاف في موضع الشعراء: المهدي، وابن معاذ الجهني.

انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمهدي: (ص ١٠٩)، والبديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان لابن معاذ الجهني: (ص ٣٩).

[الأنعام: ٥]، وفي الشعراء: ﴿أَنْبَتُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الآية: ٦] بالواو والألف^(١).

إنما ذكره بالخلاف أبو داود كما قال الناظم.

قال في «التنزيل» في سورة الأنعام: ﴿أَنْبَتُوا﴾ كتبوه هنا بواو بعد الباء صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها؛ تقوية لها لخفائها، دون ألف قبلها اجتزاء بالفتحة التي قبلها عنها.

واختلفت المصاحف في الذي في الشعراء؛ ففي بعضها: بالواو والألف بعدها، دون ألف قبلها، مثل الذي هنا، وفي بعضها: ﴿أَنْبَاء﴾ بالألف لا غير...

وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني، عن نصير بن يوسف النحوي صاحب الكسائي، قال: ومما [اجتمعت عليه]^(٢) مصاحف أهل العراق: ﴿أَنْبَتُوا﴾ في الشعراء بواو بعد الباء وألف بعدها.

وروينا عن الغازي، وحكم، وعطاء: أنها بألف دون واو، يدل على ما حكيناه عن نصير: أن مصاحف المدينة على الألف دون الواو مثل سائرهما، حاشا الموضوع الواقع هنا - يعني: في سورة الأنعام - قال: وهو الذي تدل

(١) المقنع: (ص ٥٧).

(٢) في الأصل: «ومما اختلفت فيه» وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

عليه روايتنا عن نصير؛ لقوله: إن مصاحف أهل العراق اجتمعت عليه^(١).

ثم قال ﷺ:

[٣٢٢] وَفِي يُنْبِئُوا فِي الْعَقِيلَةِ أَلْفٌ وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ فِيهِنَّ أَلْفٌ

هذا من التجنيس، وهو من بديع الكلام، ومعنى «التجنيس»: هو اتحاد اللفظ، واختلاف المعنى^(٢)؛ لأنه قال في الشطر الأول: «ألف» بضم الهمزة وكسر اللام على ما لم يسم فاعله، ومعناه: وجد وعهد، وقال في الشطر الثاني: «ألف» بفتح الهمزة وكسر اللام، يريد: الحرف الذي هو الألف.

ومعنى البيت: أنه لما ذكر الخلاف عن أبي داود في ﴿أُنْبِئُوا﴾ في سورة الشعراء، قال - أيضاً -: أن ﴿يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ﴾ [الآية: ١٣] في سورة القيامة. وقيد فيه الخلاف في «العقيلة»، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله

(١) مختصر التبيين: (٣/ ٤٦٩ - ٤٧٠ و ٤/ ٩٢١)؛ وجرى العمل على رسمه بواو وألف بعدها.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢). وذكر الشاطبي في العقيلة في البيت رقم (٢١١) بلا خلاف مثل الداني، وفي البيت رقم (٢١٧) على اعتبار أنها «أبناء» وليست «أبناء» كما شرحها السخاوي وغيره - كما نبهنا عليه منذ قليل -.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧ و ٣٨٦).

(٢) تقدم الكلام عليه عند شرح البيت رقم (٢٢): (٢/ ٦٥٩).

بقوله: «ألف» أي: وفي ﴿يُنْبِئُوا﴾ في الشاطبية أُلْفُ الخلاف فيه، هل يكتب بالواو والألف مثل الحروف المتقدمة؟ أو بالألف صورة للهمزة؛ مثل: ﴿نَبَّأُوا مِنْ الْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]، و﴿يَنْبِئُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] على الأصل والقياس؟

قَالَ فِي الْعَقِيلَةِ: «وَفِي يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ الْخِلَافُ»^(١).

قال الشيخ: وهذا من زيادة العقيلة على ما في «المقنع»؛ فإن الحافظ لم يذكره في «المقنع» إلا بالواو خاصة؛ لأنه ذكره مع ﴿نَبَّأُوا﴾، و﴿يَنْفَعِيئُوا﴾، و﴿أَنْوَكَّؤُوا﴾، و﴿نَظَّمُوا﴾، و﴿وَيَدْرؤُوا﴾، و﴿يَعْبُؤُوا﴾.

ثم قال: [١/٩٧] «وفي القيامة: ﴿يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ﴾ جميع هذه المواضع بالواو والألف.

ثم قال: وقد تتبعت في ذلك مصاحف أهل العراق، فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك»^(٢).

وهذا من الوجه الذي نبه عليه الناظم في الصدر في قوله:

وَأَذْكَرُ النَّسِيِّ بِهِنَّ أَنْفَرَدَا لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا^(٣)

(١) البيت رقم (٢١٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

(٢) المقنع: (ص ٥٦)؛ ومثله ذكر أبو داود في مختصر التبيين: (٥ / ١٢٤٤ - ١٢٤٥)؛ حيث قال: «﴿يُنْبِئُوا﴾ بواو صورة للهمزة المضمومة وألف بعدها تقوية لها».

(٣) البيت رقم (٣٩): (٢ / ٦٩٨).

وظاهر ما في «العقيلة» الخلاف من غير ترجيح.

وقال أبو الحسن السخاوي في «شرح العقيلة»: «وقال محمد بن عيسى في كتابه: ﴿يَبْنُوا الْإِنْسَانَ﴾ بالواو والألف: [الواو قبل] ^(١) الألف لأهل الكوفة، وإسقاط الواو لأهل المدينة.

ثم قال: ورأيت في المصحف الشامي: ﴿يَبْنَا الْإِنْسَانَ﴾ بغير واو ^(٢).

فظاهر كلامه أن الألف من غير واو، وهو الراجح فيه عملاً على مصاحف أهل المدينة، مع أنه قوى ذلك برؤيته ذلك بغير واو في المصحف الشامي ^(٣)، انظر ذلك وتأمله.

هذا معنى قول الناظم: «في العقيلة ألف» يريد: الخلاف.

(١) في الأصل: «وقيل»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في الوسيلة.

(٢) الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

(٣) وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بالواو وألف بعدها؛ جرياً على أصولهم، وهو الصواب، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب بروايتي ورش وقالون، بواو وألف بعدها، وهو مخالف لأصولهم المدنية التي تنص على أنه بالألف دون الواو بعدها، وكذلك هو مرسوم في المصحف الإمام كما ذكر ابن أشته في كتاب علم المصاحف.

انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٠/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٨١).

وقوله: «وليس قبل الواو فيهن ألف» يريد: في جميع ما تقدم مما قبله ألف قبل الهمزة مثل: ﴿جَزَوُا﴾ و﴿شُرَكَّوُا﴾ و﴿عَلَمَتَوُا﴾، وأن الألف محذوفة في جميع ذلك، وأنها لا ترسم بالكحلاء إجماعاً^(١).

قال أبو داود: «وأما حذف الألف قبل الهمزة فعلى وجه الاختصار كما قدمنا، وإن شاء [الناقط]^(٢) رسمها بالحمراء، وإن شاء تركها لدلالة الفتحة عليها مع مجيء الهمزة بعدها، والذي أختره من ذلك رسمها على كل حال»^(٣).

قال الحافظ في كتاب «المحكم» له^(٤): «فأما الواو الذي صورتها في جميع المصاحف وأتبعوها الألف في نحو قوله: ﴿جَزَوُا﴾ و﴿شُرَكَّوُا﴾ و﴿أَبْتَوُا﴾ و﴿شَفَعَتَوُا﴾ و﴿الضَّمَعَتَوُا﴾، و﴿الْعَلَمَتَوُا﴾، و﴿أَبْتَوُا﴾، و﴿بَلَتَوُا﴾، و﴿مَانَشَتَوُا﴾، و﴿وَمَادَعَتَوُا﴾، وشبهه مما قبل الهمزة فيه ألف في اللفظ.

(١) أي: أنها لا ترسم بالسواد؛ أي: أنها لا ترسم من أصول الكلمة.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧ - ٢٤٤)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٦٤ وما بعدها).

(٢) في الأصل: «الكاتب»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في أصول الضبط.

(٣) أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٩).

(٤) هذا النص من الجزء المفقود من كتاب المحكم المطبوع الذي بين يدي، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً، وانظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص ٤٣١ وما بعدها لغانم قدوري الحمد.

من حيث أريد بها الوصل .

ومن هذه الخمسة الأوجه كون الألف بعدها زائدة لأجل المعنيين

المذكورين :

إما لشبه الواو بواو الجمع التي تلحق الألف بعدها حيث وقعت طرفا

مثلها، وهو قول أبي عمرو بن العلاء .

وإما تقوية للهمزة وبيانا لها، وهو قول الكسائي .

والسادس : أن تكون الواو والألف معاً صورتين للهمزة، يراد بهما

وصلها، والوقف عليها، فالواو صورة الوصل ؛ لأن الهمزة إذا توسطت

خطاً أو تقديراً، أو تحركت بالضم، صُورت بالحرف الذي حركتها منه ؛

لأنها عليه تسهل، ومنه تقرب في تلك الحال، وهو الواو، والألف صورة

الوقف ؛ لأن الهمزة إذا تطرفت، بأي حركة تحركت، وانفتح ما قبلها،

صُورت بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف ؛ سواء أريد به التحقيق، أو

التلين .

= وهكذا قرّر أبو داود هذا التوجيه في القسم الثاني، وهو ما لم يتقدم الهمزة فيه

ألف، وهذا المعنى هو الذي يصح في النظر؛ لأن الهمزة المضمومة بعد الألف

إنما يكون قياس تصويرها بالواو بتقدير توسطها، واتصالها بما بعدها، لا بتقدير

تطرفها وانفصالها عنه؛ إذ قياسها على هذا التقدير عدم التصوير» .

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٩٥٢ - ٩٥٣) .

فإذا نقطت هذا الضرب، جعلت الهمزة على الأربعة الأوجه: الأول: نقطة بالصفراء قبل الواو وبعد الألف الممدودة، التي ترسم بالحمراء في بياض السطر، وجعلت حركتها نقطة بالحمراء في الواو نفسها إذا جعلت الواو صورة للحركة، وأعربتها منها إذا جعلت الواو هي نفس الحركة، وجعلت على الواو والألف [بعدها]^(١) دارة صغيرة علامة لزيادتها في الخط واللفظ...، وإذا جعلت الواو تقوية للهمزة، أو علامة لإشباع تلك الحركة كما قدمنا...

والناقط مخير [٩٧/ب] في رسم الألف المحذوفة بالحمراء قبل الهمزة في جميع ما تقدم، وفي ترك رسمها، وجعل نقطة في موضعها فقط^(٢). هكذا قال الحافظ.

وقال أبو داود مثله^(٣)؛ إلا أنه اختار رسمها على كل حال^(٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) كلام الإمام الداني هذا نقله الإمام ابن عاشر بتمامه. انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٩ وما بعدها) وانظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص ٤٣٣ لغانم قدوري الحمد.

(٣) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧ - ٢٤٢).

(٤) وجرى العمل على جعل الهمزة على الواو صورة لها، ودارة على الألف علامة لزيادتها.

انظر: الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٦٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٣٢٥)، وسير الطالبين للضباع: (ص ١٦٩ - ١٧٠).

قال أبو عمرو^(١): «فأما ما تحتمله الواو إذا لم تقع بعد ألف، ووقعت بعد متحرك، فوجهين لا غير:

أحدهما: أن تكون صورة للهمزة على مراد وصل الكلمة التي هي آخرها بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصلة كالمتصلة، وتكون الألف بعدها زائدة.

والثاني: أن تكون هي والألف صورتين للهمزة، على ما بيناه: أن الواو صورة للوصل، والألف صورة للوقف.

فإذا نقطت ذلك، جعلت الهمزة في الواو، وجعلت حركتها أمامها، وجعلت على الألف دارة علامة لزيادتها في الوجه الأول، وأعريتها من ذلك في الوجه الثاني.

قال الحافظ: فإن قيل: من أين خصت حروف [المد] ^(٢) بأن تزداد فيما ذكرت من الكلم للمعاني التي شرحتها؛ هلا زيدت غيرها من الحروف لذلك؟ فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أنه لما كُنَّ إنما يزدن مع الهمزة، إما قبلها، وإما بعدها في

(١) هذا النصُّ - أيضاً - من الجزء المفقود من كتاب المحكم، وذكر الإمام أبو داود مثله، وكذلك نقله ابن عاشر بتمامه. انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٥١) وانظر أوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص ٤٣٣ - ٤٣٥ لغانم قدوري الحمد.

(٢) سقطت من الأصل.

ذلك، وكانت الهمزة قد شاركتهم في أشياء؛ منها: أنها حرف علة كهنّ، وأنها تقلب في التخفيف إليهن، وأنها تصور بصورتهم، وأن الألف من مخرجها، وأن مد الياء والواو ينقطع عندها، تؤكد [بذلك]^(١) ما بينها وبينهنّ، فوجب تخصيصهنّ بالزيادة معها بذلك؛ [إذهن]^(٢) أولى من غيرهن من سائر الحروف.

والثاني: أنهم لما خصصن بالحذف الاختصار، وجب أن يختصن بالزيادة للبيان^(٣).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٣٢٣] فَضَلُّ: وَإِنْ مِنْ بَعْدِ ضَمَّةٍ أَنْتَ أَوْ كَسْرَةٍ: فَمِنْهُمَا إِنْ فِتْحَتْ

[٣٢٤] كَ: مِائَةٌ وَفِئَةٌ وَهَزُؤًا وَمُلَيْتٌ مُؤَجَّلًا وَكُفُؤًا

يريد: أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، فإنها ترسم من حركة ما قبلها؛ فإن كان قبلها كسرة، رسمت ياء؛ ك: «مِائَةٌ»، و«فِئَةٌ»، و«مُلَيْتٌ» كما قال،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هنا انتهى كلام الداني من كتابه المحكم في نطق المصاحف، والنص كما أسلفنا مفقود في المطبوع الذي بين يدي، وهو ضمن العشر الورقات التي ذكر المحقق أنها مفقودة من النسخ التي عنده. انظر: (ص ١٧٩) وأوراق غير منشورة من كتاب المحكم للداني ص ٤٣٣ - ٤٣٥ لغانم قدوري الحمد.

وإن كان قبلها ضمة، رسمت واو؛ مثل: «هُزُوا» و«كُفُوا»، و«مُوجَلًا» كما قال الناظم.

وذلك أن الهمزة إذا انفتحت، وانكسر ما قبلها، أو انضم، فإنها لا تُصور بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة دون حركتها؛ لأنها به تبدل في التخفيف، فترسم مع الكسرة ياء، ومع الضمة واواً.

فالمفتوحة التي قبلها كسرة مثل ما ذكر الناظم: «مَائَةٌ» و«فَيْتَةٌ»، وكذلك: «خَاطِنَةٌ» [العلق: ١٦]، و«الخَاطِنَةُ» [الحاقة: ٩] (١) و«نَاشِئَةُ آلِيلٍ» [المزمل: ٦]، و«خَاسِبَاتٌ» [الملك: ٤]، وشبهه (٢).

والذي قبله ضمة مثل ما مثل به - أيضاً - من: «هُزُوا» (٣)، و«كُفُوا» [الإخلاص: ٤] (٤)،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤٦/٢).

(٣) وهو في عشرة مواضع؛ قرأه حفص: «هُزُوا» بإبدال همزتها واواً في الحالين، وسكّن الزاي حمزةً وخلف العاشر: «هُزُوا»، ويوقف عليها لحمزة بالنقل على القياس، وبالإبدال واواً مفتوحة أتباعاً للخط، وتقديراً لضمة الحرف المسكن قبلها، والباقون بالضم والهمز.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٥ و ١/٤٨٢ و ٢/٢١٦).

(٤) قرأ حفص: «كُفُوا» بضم الفاء وفتح الواو من غير همز، وحمزة، وخلف، ويعقوب: «كُفُوا» بإسكان الفاء مع الهمزة في الوصل، فإذا وقف حمزة، أبدل =

وكذلك: ﴿الْفُؤَادُ﴾^(١)، و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣]^(٢)، [﴿يُؤِيدُ﴾ [آل عمران: ١٣]^(٣) وشبهه؛ هذا هو القياس^(٤).

ثم قال ﷺ [ونفعنا به، وغفر لنا وله]:

[٣٢٥] وَيَعْدُ كَسْرٍ إِنْ آتَتْ مَضْمُومَةٌ كَذَلِكَ أَيْضاً أَحْرَفَ مَعْلُومَةٌ
[٣٢٦] نَحْوُ: نَبَّيْنُهُمْ أُنْبَيْتُكَ وَبَابُ هُ، وَقَوْلُهُ: سَنُنْقِرُتُكَ

= الهمزة واواً مفتوحة اتباعاً للخط، والقياس أن يلقي حركتها على الفاء، والباقون بضم الفاء مع الهمز. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٧٠١)، والتيسير للداني: (ص ٢٢٦)، والنشر لابن الجزري: (٢ / ٢١٥).

(١) اختص الأصبهاني بإبدال همزة: ﴿الفؤاد﴾ و﴿فؤاد﴾ وهو في خمسة مواضع: [هود: ١٢٠]، و[الإسراء: ٣٦]، و[الفرقان: ٣٢]، و[القصص: ١٠]، و[النجم: ١١]؛ وقرأه الباقر بالتحقيق في ذلك كله.

انظر: النشر لابن الجزري: (١ / ٣٩٥)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ١٠٦).

(٢) اتفق ورش وأبو جعفر على إبدالها واواً.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٥٧)، وتحرير التيسير لابن الجزري: (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (١ / ٣٩٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢ / ٤٦)، وتنبية العطشان للرجراجي (المخطوط): [١٠٢ / ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٥٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٧ - ١٧٨).

ذكر في هذين البيتين أن الهمزة إذا كانت مضمومة، وكان ما قبلها مكسوراً، فإنها ترسم من حركة ما قبلها؛ فترسم ياء؛ لأن قبلها كسرة، ولا عبرة بحركتها هي - كما قال الناظم في البيتين اللذين قبل هذين -: إن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها ضمة أو كسرة، فإنها - أيضاً - ترسم من حركة ما قبلها، ولا ترسم من حركة نفسها، واتفقت المصاحف وكتابها على هذا، ولم ترسم في المصاحف إلا كما قال .

وقوله: ﴿نَحْوِ نَبْتُهُمْ أُنْبُتُكَ وَبَابِهِ﴾، يريد: ما يأتي من هذه اللفظة مثل قوله: ﴿أَوْزَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، [١/٩٨] وقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلَ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤].
وقوله: ﴿وقوله سَنُقْرِئُكَ﴾ أراد: قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]^(١).

هذا كله اتفقت المصاحف على رسمه ياء من حركة ما قبلها، هذا مذهب أهل المصاحف .

واختلفت النحاة فيه^(٢)، ولما اختلفت النحاة، اختلفت لغات أهل العربية في ذلك، فللعرب في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها لغتان فصيحتان: منهم من يديرها ياء كما في المصحف في هذه المواضع المذكورة،

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤٧/٢).

(٢) انظر: المقضب للمبرد: (١/٢٩٢)، والخصائص لابن جني: (٣/١٤٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٤٤٧)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٩٠)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٨٤ - ٤٨٥).

وهو قياس مذهب الأخفش^(١) في التسهيل؛ لأنه يخفف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها بالواو، فوقع رسم هذا النوع في القرآن على أحد اللغتين، وعلى قياس مذهب الأخفش دون اللغة الأخرى، وهو قياس رسم مذهب سيويه^(٢).

ولكنه لم يرسم على هذا المذهب إلا فيما لم يتصل به ضمير جمع، أو كان جمع المذكر السالم؛ مثل: ﴿لِيُؤَاطُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿مُتَكُونًا﴾ [يس: ٥٦]، و﴿فَمَا لُونٌ﴾^(٣)، و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، فلم يرسم على قياس مذهب الأخفش، وإنما رسم على قياس مذهب سيويه؛ لأنه يسهل هذا النوع بين الهمزة والواو، فقياس هذا المذهب أن تكتب الهمزة واوًا، فتقع بعدها واوٌ أخرى، فتحذف [إحدى الواوين]^(٤)؛ كراهة اجتماع مثلين، [فجمع]^(٥) الصحابة رضي الله عنهم.....

(١) وكذلك هو مذهب عامة الكوفيين، والأخفش هو: سعيد بن مسعدة، وقد تقدمت ترجمته.

(٢) وهو - أيضاً - مذهب عامة البصريين.

انظر: الكتاب لسيويه: (٣ / ٥٤١ - ٥٤٤)، والمحكم في نطق المصاحف للداني: (ص ١٤٠)، وشرح الأبيات رقم (٢٤٢ و ٢٤٥) من حرز الأمانى (الشاطبية) مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ١٧٠ و ص ١٧٣).

(٣) في: [الصفات: ٦٦]، و[الواقعة: ٥٣].

(٤) في «س»: «إحداهما».

(٥) في الأصل: «لجمع».

[في المصحف] ^(١) بين اللغتين، وإلا، فلا فرق بين ﴿سَنْقَرِيكَ﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿بَيْتِكَ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿مُسْتَهْرَؤُونَ﴾، [﴿فَمَالِئُونَ﴾] ^(٢)، وشبهه، رسمت هاهنا ياء، وهاهنا واو، لكنهم رسموها واواً في جمع المذكر السالم، وياء في غيره كما قدمنا.

وإنما فرق الصحابة رضي الله عنهم بالمفرد والجمع - والله أعلم -؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فأرادوا تخفيف الجمع، فكتبوا الهمزة واواً من جنس حركة نفسها؛ ليجدوا للتخفيف سبيلاً بالحذف، ولو رسموها ياء على اللغة الأخرى، وقياس مذهب الأخفش، لم يجدوا للحذف سبيلاً؛ إذ لا يجتمع حينئذ في الكلمة مثلان، وإن كانا حرفي علة؛ لأن اجتماعهما موجب لاختلافهما.

ومراد الصحابة رضي الله عنهم إنما هو تخفيف الجمع؛ لثقله، وتخفيفه إنما يكون برسمه واواً حيث تكون بعدها واو أخرى، على أنهما لغتان - كما قدمنا - ^(٣).

ثم قال رضي الله عنه [ونفعنا به]:

[٣٢٧] وَكَيْفَ مَا حُرِّكَتْ أَوْ مَا قَبَلَهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ فَلَا حِظَّ شَكْلَهَا

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): (١/١٠٣-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٥٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٨ - ١٧٩).

[٣٢٨] ك: يَسُوا وَسُئِلَتْ يَذَرُوكُمْ وَسَأَلُوا بَارِيكُمْ يَكَلُّوكُمْ

ذكر في هذين البيتين - ما عدا المواضع المذكورة قبل هذا - يعتبر في الهمزة حركة ما قبلها؛ فإنك تعتبر فيها حركة نفسها لا غير، ولا تعتبر حركة ما قبلها؛ سواء كانت مكسورة؛ ك: ﴿يَسُوا﴾^(١)، و﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]، أو مضمومة؛ ك: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿يَكَلُّوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢]؛ كما مثل به، وهو قوله: «وكيف ما حركت»، فإنك تراعي حركتها؛ سواء كانت حركتها ضمة، أو كسرة.

«أو ما قبلها»؛ أي: كيف كانت حركة ما قبلها؛ سواء كان - أيضاً - مضموماً، أو مكسوراً، أو مفتوحاً، فإن المعتبر حركة الهمزة، لا حركة ما قبلها، وهو قوله: «فلاحظ شكلها»؛ أي: اعتبر حركة الهمزة، لا حركة ما قبلها.

والملاحظة: هي الالتفات باللحظ؛ واللَّحْظُ: هو مؤخر العين^(٢)، كأنه يقول: ما عدا ما ذكرت لك انظره واعتبره بحركته.

فإن كان مفتوحاً، صُورت ألفاً؛ ك: ﴿سَأَلُوا﴾، وإن كان مضموماً، صُورت واواً؛ ك: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾، و﴿يَكَلُّوكُمْ﴾، وإن كان مكسوراً، صورت

(١) في: [العنكبوت: ٢٣] و[المتحنة: ١٣].

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة لحظ»: (٣/ ١١٧٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة لحظ»: (٧/ ٤٥٨)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ل ح ظ»:

ياء، ك: ﴿يَيْسُوا﴾ و﴿سَيْلَتْ﴾.

إلا أن قوله: ﴿سَيْلَتْ﴾، و﴿سَيْلَ﴾ أتى على اللغة الأخرى؛ إذ فيه لغتان مشهورتان - أعني: الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها -:

فمن العرب من يخففها [ب / ٩٨ / واو]؛ وبه أخذ الأخفش، ومن العرب من يخففها ياء؛ وبه أخذ سيويه^(١)؛ وعلى هذه اللغة رسمت الصحابة رضي الله عنهم، ولو رسموه على اللغة التي أخذ بها الأخفش، لرسمته واو، إلا أن الأخفش إنما يرى ذلك فيما كان من كلمة واحدة؛ [نحو: «مررت بأكموك»^(٢)، والقراء يجرون ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة]^(٣)؛ لوجود العلة في المكانين، وهي الضمة؛ لأنهم يرون أنها وإن كانت من كلمتين لاتصال الكلام كأنه كلمة واحدة^(٤).

ثم قال رضي الله عنه:

[٣٢٩] وَإِنْ حَذَفَتْ فِي أَطْمَأَنُّوا فَحَسَنٌ وَفِي اشْمَأَزَّتْ ثُمَّ فِي لَأْمَلَانٌ

يريد: وإن حذفت صورة الهمزة في هذه الثلاثة المواضع المذكورة في البيت، ورسمت همزة بغير ألف، فذلك حسن، يريد: وإن جعلت لها

(١) انظر: التيسير للداني: (ص ٤٠ - ٤١)، والنشر لابن الجزري: (١ / ٤٨٦).

(٢) انظر: عقود الهمز لابن جني: (ص ٦٢).

(٣) سقطت من «س».

(٤) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [١/١٠٣ - ١/١٠٤ / ب]، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٩٦٠)، ودليل الحيران للمازني: (ص ١٨٠).

صورة، وصورّتها ألفاً، فذلك حسن - أيضاً -، لأنهما مذهبان مشهوران.
 [قال أبو عمرو في «المقنع»: «ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة،
 وأكثر مصاحف أهل العراق، وقد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة
 للهمزة في أصل مطرد، وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ حيث وقع، وفي ثلاثة
 أحرف: وهي قوله في سورة يونس: ﴿وَأَطْمَأَنُّوا﴾ [الآية: ٧]، وفي الزمر:
 ﴿أَسْمَأَزَّتْ﴾ [الآية: ٤٥]، وفي ق: ﴿أَمْتَلَأَتْ﴾ [الآية: ٣٠]، ورأيت في بعضها
 الألف في ذلك مثبتة وهو القياس»^(١).

فالواجب على هذا عند أبي عمرو الداني حذف الصورة؛ لأنه رآه في
 أكثر المصاحف، واختار أبو داود في هذه المواضع إثبات الصورة على
 القياس^(٢)[^(٣).

وبقي موضع رابع، وهو: ﴿أَمْتَلَأَتْ﴾ [ق: ٣٠]، وقد تقدم ذكره مع
 هذه المواضع في الهمزة الساكنة بما أغنى عن ذكر ذلك هنا^(٤).

(١) المقنع: (ص ٢٥ - ٢٦). وقد تقدم قول الإمام الداني هذا عند شرح البيت رقم
 (٣٠٩): (ص ٩٠٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٣/ ٥٣٥ و ٣/ ٦٤٦ و ٤/ ١١٣٧).

(٣) سقطت من الأصل، وفي «س» كتب في الحاشية.

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٣٠٩): (٣/ ١٤٢٦)؛ وتنبه العطشان للرجاعي
 (المخطوط): [١/ ١٠٤]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٦١).

ثم قال:

[٣٣٠] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً أُثِرَا أَطْفَاهَا وَاخْتَارَ أَنْ يُصَوِّرَا
قوله: «أثرا»؛ أي: روي الحذف المذكور في قوله: «وإن حذف
فاطمأنا فحسن»، فقال هنا: وروي - أيضاً - حذف صورة الهمزة في قوله
تعالى في سورة العقود: ﴿كَلِمًا أَوْ قَدْوًا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَاهَا اللَّهُ﴾ [الآية: ٦٤].
واختار أبو داود فيه «أن يُصَوِّرَا»؛ أي: الألف، فتجعل للهمزة
صورة. والألف في قوله: «أثرا» و«بصورا» لإطلاق القافية.

قال في «التنزيل»: «اختلفت المصاحف في قوله: ﴿أَطْفَاهَا اللَّهُ﴾، فكتبوه
في بعض المصاحف [بالف بين الفاء والهاء صورة للهمزة المفتوحة، وفي
بعض المصاحف: ﴿أَطْفَهَا﴾] كتبوه^(١) بغير ألف، واختياري في أن يكتب
بالألف»^(٢).

ثم قال:

[٣٣١] وَمَا يُؤَدِّي لِاجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ فَالْحَذْفُ عَنْ كُلِّ بِيْدَاكَ دُونَ مَيِّنِ
قوله: «وما يؤدي»؛ أي: يوصل ويبلغ، ويكون سبباً لاجتماع صورتين
في موضع واحد من غير حاجز بينهما، وهو رسم الكلمة على الأصل.

(١) سقطت من «ت».

(٢) مختصر التبيين: (٣/ ٤٥٣)؛ لم يتعرض له الإمام الداني، وجرى العمل فيه
على رسمه بالألف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٨١)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٨٠).

«فالحذف عن كل»؛ أي: عن جميع المصاحف كلها في إحدى صورتين.

«دون مَيِّن»؛ أي: دون كذب؛ لأن «المَيِّن»: الكذب، [كقول الشاعر^(١)]:

فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا^(٢)

وكرره لاختلاف اللفظين، وهذا مثل قول أبي القاسم الشاطبي رحمته في «عقيلته»:

وَكُلُّ مَا زَادَ أَوْلَاهُ عَلَى أَلْفٍ بِوَاحِدٍ فَاعْتَمِدْ مِنْ بَرَقِهِ الْمَطْرًا^(٣)

ثم أخذ الناظم يمثل ما إنه لو رسمت الهمزة فيه صورة، أدى ذلك إلى اجتماع صورتين، فقال:

(١) وهو: عدي بن زيد العبادي.

(٢) في «س»: «وعليه».

(٣) هذا عجز البيت، والبيت بتمامه:

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِإِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/ ٢٢٧)، والصحاح للجوهري «مادة

مين»: (٦/ ٢٢١٠)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (١/ ٢٤٣)،

ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤/ ٣٦٦)، ولسان العرب لابن منظور

«مادة مين»: (١٣/ ٤٢٥).

(٤) البيت رقم (١٥٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٢).

[٣٣٢] كَقَوْلِهِ: ءَأَمَنْتُمْ ءَأَبَاءَكُمْ وَعَإِلَٰهَ خَالِسِينَ جَاءَكُمْ
 [٣٣٣] رِيًّا أَلْقِي فِي ءَابَائِيَا تُثْوِي مَثَابٌ وَكَذَا دُعَاءِيَا
 [٣٣٤] مُسْتَهْزِئُونَ السَّيِّئَاتِ مَلَجْنَا مَثَارِبُ نَثَارَةً تَبَوَّءَا

﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾^(١) أراد: الثلاثة مواضع: في الأعراف [الآية: ١٢٣]، وفي طه [الآية: ٧١]، وفي الشعراء [الآية: ٤٩]، وكان القياس فيه أن ترسم بثلاث ألفات: أَلْف الاستفهام، وأَلْف القطع الداخلة في بناء «أفعل»، والهمزة الساكنة الأصلية، فكرهوا اجتماع ثلاثة أمثلة في موضع واحد من غير فصل بينها، فرسمه بألف واحدة^(٢).

ومثله: ﴿ءَأَمَنَ﴾ و﴿ءَأَمَنُوا﴾ حيث وقع؛ لأنه لو رسم على الأصل،

(١) وأراد: لمن قرأها بالاستفهام.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٩٠ - ٢٩١ و ٤٢١)، والتيسير للداني: (ص ١١٢)، وشرح البيتين رقم (١٨٩ - ١٩٠) من حرز الأمانى مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ١٣١ - ١٣٣)، وتحيير التيسير للابن الجزري: (ص ٣٧٦)، والنشر لابن الجزري: (١/ ٣٦٨ وما بعدها)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٨٨ و ٤٠٤).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٢٤)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٩٨ - ١٠١)، ومختصر التبيين: (٢/ ٨٦ - ٨٧ و ٣/ ٥٦٢ - ٥٦٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٤٤ - ١٤٨)، والبيت رقم (١٥٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٢).

لرسم بالفتن، ومثله: ﴿ءَادُمُ﴾ حيث وقع، وأشباه ذلك كثيرة.

و﴿ءَابَاءَكُمْ﴾^(١) لو رسم على الأصل، لرسمت الهمزة ألفاً، فاجتمع ألفان في موضع واحد.

و﴿ءَأَلُّهُ﴾^(٢) كذلك؛ لأنه لو رسم على الأصل، لرسم بالفتن؛ إذ كان أصله: [١/٩٩] «إله»، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام، فصار: «أإله»، فحذفت الثانية؛ لأن الأولى همزة الاستفهام دخلت لمعنى.

و﴿خَيْبَتِ﴾^(٣) - أيضاً - لو رسم على الأصل، لرسم بياءين: ياء صورة للهمزة، وياء الجمع المتولدة عنها.

و﴿جَاءَكُمْ﴾ كذلك كان على الأصل أن يرسم بالفتن.

و﴿رِءْيَا﴾ كذلك - أيضاً -، وأراد: قوله تعالى في سورة مريم: ﴿أَتَيْنَا وَرِءْيَا﴾ [الآية: ٧٤].

قال أبو عمرو: «ولا أعلم همزة ساكنة قبلها كسرة حذفت صورتها إلا في هذا الموضع خاصة، وذلك لكراهة اجتماع ياءين في الخط»^(٤).

(١) وردت في: [البقرة: ٢٠٠] و[التوبة: ٢٣] و[الزخرف: ٢٤].

(٢) وردت خمس مرات في سورة النَّهْلِ [الآيات: ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤].

(٣) [البقرة: ٦٥] و[التوبة: ١٦٦].

(٤) المقنع: (ص ٤٩)؛ وذكر مثله أبو داود والشاطبي.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٧)، ومختصر التبيين: (٤/

٨٣٦ - ٨٣٧)، والبيت رقم (٢٠٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٣).

وقال [أبو عمر أحمد]^(١) بن محمد الظلمنكي: «إنما حذفت الهمزة من ﴿رِئِيًّا﴾ في سورة مريم؛ لأجل قراءة قالون وابن ذكوان: ﴿وَرِيًّا﴾ بتشديد الياء^(٢)، وهو عندهما من: ري الشراب^(٣).



(١) في النسخ: «أبو عمرو أحمد»، وهو تصحيف كما مر معنا سابقاً.

(٢) وقرأ الباقون: ﴿رِئِيًّا﴾ بالهمز من غير إذغام.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤١١)، والتيسير للدانسي: (ص ٣٩ و ١٤٩)، والنشر لابن الجزري: (١ / ٣٩٣ و ١ / ٤٧١).

(٣) لم أعثر على مصدره، وذكر أبو داود هذا المعنى - أيضاً -، فقال في مختصر التبيين (٤ / ٨٣٧): «يحتمل أن يكون من «روي الشارب: إذا امتلأ»، أي: منظرهم مرتوٍ من النعمة، ويجوز أن يكون من رأي العين؛ أي: ما رأيت عليه من بشارة وهيئة حسنة».

وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤٤٦ - ٤٤٧)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٢ / ٩١).

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة للأم ﴿غلام - كلٌ حلاف -
 ١٠٠٥ غلاظ - لاهية﴾
- المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة للأم ﴿التلاق - علانية -
 ١٠٠٧ فلاناً﴾
- المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة للأم ﴿لائم - لازب﴾
 ١٠٠٨
- إطلاق الحذف فيها جميعا في كتاب المنصف
 ١٠٠٨
- حكم حذف الألف المفردة عند الداني ﴿خلانف﴾
 ١٠١١
- حكم حذف الألف المفردة عند الداني ﴿ثلاثون - ثلاثة - ثلاثٌ - سلاسل﴾
 ١٠١١
- حكم حذف الألف المفردة في لفظ ﴿ثلاثٌ﴾ في سورة النساء
 ١٠١٢
- حكم حذف الألف المفردة في لفظ ﴿مقدم خلاف﴾
 ١٠١٣
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿لكن - أولئك﴾ كيفما تصرف
 ١٠١٤
- حكم حذف الألف المفردة في لفظ ﴿لأمتنم﴾ وفي ألفاظ الملافاة كيفما
 ١٠١٥
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿غلامين﴾
 ١٠١٦
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿الخلأق﴾
 ١٠١٧
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿الملائكة - اللات﴾
 ١٠١٨
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿اللائي - التي - إله كيف جاءت﴾
 ١٠١٩
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿بلاغ - غلام﴾
 ١٠٢٠
- حكم حذف الألف المفردة في ﴿الآن - إيلاف - سلام﴾
 ١٠٢١

الصفحة	الموضوع
١٠٢٢	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿الآن﴾ في سورة الجن
١٠٢٣	الاختلاف في حذف الألف في لفظ ﴿أو كلاهما﴾ واختلاف النحاة في معناها
١٠٢٥	الاتفاق على حذف الألف الواقعة بين لامين نحو ﴿كلالة﴾
١٠٢٦	حذف الألف الواقعة بعد هاء تنبيه نحو ﴿هؤلاء﴾ أو بعد ياء نداء نحو ﴿يا نساء﴾
١٠٢٨	التنبيه على أن لفظي ﴿هآؤم - هاتوا﴾ ليسا من هاء التنبيه المشار إليها
١٠٢٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿سبحان﴾
١٠٣٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كاتب﴾
١٠٣٤	خلاصة الكلام في لفظ ﴿كاتب﴾ عند أبي داود
١٠٣٥	حكم حذف الألف من ألفاظ المضاعفة وخلاف العلماء فيها
١٠٤٣	* الفصل الثالث: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى الأعراف
١٠٤٣	أقسام الحذف الغير مطرد عند الناظم
١٠٤٥	معنى الوفاق والخلاف
١٠٤٦	حذف الداني لألف لفظ ﴿ضعافا﴾ وأبي داود لألف لفظ ﴿أضعافا﴾
١٠٤٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يصالحا﴾
١٠٤٩	حكم حذف الألف من ﴿أفواهم﴾
١٠٥٠	حكم حذف الألف من ﴿رضوان﴾
١٠٥١	حكم حذف الألف في: ﴿مراغما - سلطان﴾
١٠٥٢	حكم حذف الألف في لفظ البركة وما تصرف منه نحو ﴿مباركة - تبارك - بارك - باركنا﴾

الصفحة	الموضوع
١٠٥٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مضاعفة﴾
١٠٥٧	حكم حذف الألف من ﴿ثمانين - ثمانية - ثماني﴾
١٠٥٨	حكم حذف الألف من لفظي ﴿قناطير - أعقابكم﴾
١٠٥٩	حكم حذف الألف من ﴿بالغة - أساطير﴾
١٠٦٠	حكم حذف الألف من فعل نزاع أو تنازع وفعل الجدل وما تصرف منه نحو ﴿تجادل - جادلتنا - يجادل - تجادل﴾
١٠٦٢	حكم حذف الألف من ﴿فاحشة - أكابر﴾
١٠٦٣	حكم حذف الألف في لفظ ﴿طائر﴾ وما تصرف منه
١٠٦٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿إناناً - رباعاً﴾
١٠٧١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قياماً﴾
١٠٧٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بالغ الكعبة﴾
١٠٧٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يسارعون﴾
١٠٧٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قاسية﴾
١٠٧٧	حكم حذف الألف من ﴿فرادى﴾
١٠٧٨	حكم حذف الألف من ﴿ربائب﴾
١٠٧٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿كفارة﴾
١٠٨١	حكم حذف الألف من ﴿يواري - ميراث - الأنعام﴾
١٠٨٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أواري﴾
١٠٨٤	حكم حذف الألف من ﴿أنايبكم - أنايبهم - واسعة - الموالي﴾
١٠٨٥	حكم حذف الألف من ﴿الموالي﴾
١٠٨٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أحباؤه - عاقبة﴾
١٠٨٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أتحاجوني﴾

الصفحة	الموضوع
١٠٨٨	حكم حذف الألف من ﴿حاججتهم - صاحبة﴾
١٠٨٨	حكم حذف الألف من ﴿جهالة - فواحش - الإيثار﴾
١٠٩١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عداوة﴾
١٠٩٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مقاعد﴾
١٠٩٤	حكم حذف الألف من لفظي ﴿تراضيتهم - آثارهم﴾
١٠٩٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تعالى﴾
١٠٩٧	حكم حذف الألف من ﴿عاقدت - أرايت وما تصرف منه﴾
١١٠٠	حكم حذف الألف من ﴿جاعل﴾
١١٠١	حكم حذف الألف من ﴿فالتى الأولى منهما﴾
١١٠٣	حكم حذف الألف من ﴿حسبانا - خالق﴾
١١٠٤	حكم حذف الألف من ﴿عامل - الإنسان﴾
١١٠٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿البهتان﴾
١١٠٧	حكم حذف الألف من لفظي ﴿فالتق الإصباح - سكارى﴾
١١٠٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الرضاعة﴾
١١١٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عالم الغيب﴾
	* الفصل الرابع: ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من الأعراف
١١١٣	إلى مريم
١١١٣	معنى قول الناظم: «من أعرافها لمريما»
١١١٥	حكم حذف الألف من ﴿بياتا - تشاقون﴾
١١١٦	حكم حذف الألف من ﴿رفاتا - تخاطبني﴾
١١١٧	حكم حذف الألف من ﴿دراهم - استقاموا - بائع﴾
١١١٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عاصم﴾

الصفحة	الموضوع
١١١٩	حكم حذف الألف من ﴿ يتوارى - أوَاه ﴾
١١٢٠	حكم حذف الألف من ﴿ بضاعة - صاحِبِي ﴾
١١٢١	حكم حذف الألف من ﴿ أسمائه - رهبانهم ﴾
١١٢٢	حكم حذف الألف من ﴿ موازين - صاحب - يضاهاثون ﴾
١١٢٤	حكم حذف الألف من ﴿ كاذب - ميقات ﴾
١٠٢٥	حكم حذف الألف من ﴿ مشارق - مغارب ﴾
١١٢٧	حكم حذف الألف من ﴿ كاذب ﴾ في الزمر
١١٢٨	حكم حذف الألف من ﴿ كافر ﴾ في الرعد
١١٣٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ مساكن ﴾
١١٣١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ تَزَاوَر ﴾
١١٣٣	حكم حذف الألف من ﴿ أدبارُهُم ﴾
١١٣٤	حكم حذف الألف من ﴿ أعناقهم ﴾
١١٣٥	حذف الألف مطلقا في لفظي ﴿ الأدبار - أعناقُهُم ﴾ في كتاب المنصف
١١٣٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ بآيَام ﴾
١١٣٩	حكم حذف الألف من ﴿ الميعاد - الأشهاد ﴾
١١٤٠	حكم حذف الألف من ﴿ باسط ﴾
١١٤١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ القهار ﴾
١١٤٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ سراييل ﴾
١١٤٣	حكم حذف الألف من لفظي ﴿ أنكائنا - جدالنا ﴾
١١٤٤	حكم حذف الألف من ﴿ اسطاعوا ﴾
١١٤٥	حكم حذف الألف من ﴿ أئانا - لواقع ﴾
١١٤٦	حكم حذف الألف من ﴿ إماميهم - أَدَان - عَالِيهَا ﴾

الصفحة	الموضوع
١١٤٧	حكم حذف الألف من ﴿الألوان - غضبان﴾
١١٤٨	حكم حذف الألف من ﴿جاوزنا - صلصال﴾
١١٤٩	حكم حذف الألف من ﴿شفعاًؤنا - تلاها﴾
١١٥٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تراب﴾ وما تصرف منه
١١٥١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تصاحبي﴾
١١٥٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿طائف﴾
١١٥٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قرآنا﴾
١١٥٩	حكم حذف النون الساكنة من لفظ ﴿نتجي﴾ وعلته
١١٩١	العلة في حذف النون من ﴿لننصر - لننظر﴾
١١٦٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الخبائث﴾
١١٦٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿زاكية﴾
١١٦٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿غاشية﴾
١١٦٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿يستأخرون وتستأخرون﴾
١١٧٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ساحر والساحر﴾
١١٧٣	حكم حذف الألف من لفظي ﴿لساحران - ساحران﴾
١١٧٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿حاش﴾
١١٧٧	حكم حذف الألف من ﴿تبياناً﴾
١١٧٨	حكم حذف الألف من ﴿معايش - أضغاث﴾
١١٧٩	حكم حذف الألف من ﴿أكتانا - رواسي﴾
١١٨٠	حكم حذف الألف من ﴿الاستئذان وما تصرف منه - فعل المرادة - بُيان﴾

الموضوع	الصفحة
حكم حذف الألف من الألفاظ التي على وزن فُعْلان ك ﴿عدوان وكفران﴾، وفعَّال ك ﴿عذاب﴾، وفعَّال ك ﴿نياب﴾، وفعَّال ك ﴿ظالم﴾، وفعَّال ك ﴿صَبَّار﴾، وفعَّال ك ﴿صنوان﴾	١١٨١
حكم حذف الألف من لفظ ﴿ليواطنوا﴾	١١٨٣
حكم حذف الألف من لفظ ﴿فأذاقها﴾	١١٨٤
الفصل الخامس: ما اطرده حذف ألفه ونظائره أو لم يطرده من مريم إلى صاد	١١٨٧
حكم حذف الألف من لفظ ﴿تساقط﴾	١١٨٨
حكم حذف الألف من لفظ ﴿سامرا﴾	١١٨٩
حكم حذف الألف من لفظ ﴿باعد﴾	١١٩٠
حكم حذف الألف من لفظي ﴿القواعد﴾	١١٩١
حكم حذف الألف من ﴿فواكه - أعمامكم﴾	١١٩٢
حكم حذف الألف من ﴿أفواهكم - أصنامكم﴾	١١٩٣
حكم حذف الألف من ﴿الأطفال - أمثال﴾	١١٩٤
حكم حذف الألف من ﴿امتازوا - الأحوال﴾	١١٩٥
حكم حذف الألف من ﴿شاخصة - خامسة - مقامع﴾	١١٩٦
حكم حذف الألف من ﴿إكراههن - شاطيء - صوامع﴾	١١٩٧
حكم حذف الألف من ﴿أصوات - استاجره﴾	١١٩٨
حكم حذف الألف من ﴿استاجرت - كادت﴾	١١٩٩
حكم حذف الألف من ﴿شاهداً - ياسامري﴾	١٢٠٠
حكم حذف الألف من ﴿تمائيل - مغاضبا﴾	١٢٠١
حكم حذف الألف من ﴿العاكف - الأوثان﴾	١٢٠٢

الصفحة	الموضوع
١٢٠٣	حكم حذف الألف من ﴿محاريب - أدعيائهم - فاكهة﴾
١٢٠٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أساءوا﴾
١٢٠٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يتخافتون﴾ وذكر معنى الامتراء وأصله
١٢٠٧	حكم حذف الألف من لفظي ﴿فاستغائه - عبادته﴾
١٢٠٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿فصاله﴾
١٢١١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تخاف دركاً﴾
١٢١٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يدافع﴾
١٢١٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ناظرة﴾
١٢١٧	حكم حذف الألف من لفظي ﴿بهادي﴾
١٢١٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿سراجاً﴾
١٢٢١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿لثيكة﴾ وذكر الخلاف بين النحويين في أصله
١٢٢٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بقادر﴾
١٢٢٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تصاعر﴾
١٢٢٩	حذف لفظ ﴿بقادر﴾ لأبي داود ومعنى الاستيفاء ووزنه
١٢٣٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿حرام﴾
١٢٣١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يجازي﴾
١٢٣٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مهاده﴾
١٢٣٥	حكم حذف الألف من لفظي ﴿فارغا - اذارك﴾
١٢٣٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿جذاذا﴾
١٢٣٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿آيه﴾
١٢٣٨	علة حذف ألف ﴿أيه﴾

الموضوع	الصفحة
حكم حذف الألف من لفظي ﴿جاءانا - تراءا﴾ وذكر أقوال العلماء في أصلهما وأيهما الألف المحذوفة منهما وكيفية نقطهما	١٢٤٠
الفصل السادس: القول في الألفات المحذوفة أو الثابتة من سورة صاد إلى آخر القرآن	١٢٥١
معنى قول الناظم: «في المرسوم» و«من صاد» و«مختتم»	١٢٥١
حكم حذف الألف من ﴿مصاييح - إدارا﴾	١٢٥٣
حكم حذف الألف من لفظ ﴿خاشعما﴾	١٢٥٤
حكم حذف الألف من لفظ ﴿الغفار﴾	١٢٥٥
حكم حذف الألف من لفظ ﴿كذأبا﴾ الأخير	١٢٥٦
حكم حذف الألف من لفظ ﴿أساوره - أساور﴾	١٢٥٨
حكم رسم الألف في لفظي ﴿أثارة﴾	١٢٦٠
حكم حذف الألف من ﴿أن تداركه﴾	١٢٦٢
حكم حذف الألف من ﴿في عبادي﴾	١٢٦٣
حكم حذف الألف من لفظ ﴿عبادنا في ص - أضغان﴾	١٢٦٤
حكم حذف الألف من ﴿ألواح - لواقع﴾	١٢٦٥
حكم حذف الألف من ﴿مواقع﴾	١٢٦٦
إثبات الألف في لفظ ﴿ولا كذأبا﴾ في سورة النبأ للداني	١٢٦٧
حكم حذف الألف من لفظ ﴿عالهم﴾	١٢٦٩
حكم حذف الألف من لفظ ﴿ختامه﴾	١٢٧٠
حكم حذف الألف من لفظ ﴿كباثر﴾	١٢٧٢
حكم حذف الألف من ﴿واعية - بصائر﴾	١٢٧٣

الصفحة	الموضوع
١٢٧٥	حكم حذف الألف من فعل المناجاة نحو ﴿تناجيتم - تناجوا...﴾ ولفظ ﴿ريحان﴾
١٢٧٦	حكم حذف الألف من لفظي ﴿مرجان﴾
١٢٧٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أقواتها - النواصي﴾
١٢٧٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿خاشعة﴾
١٢٧٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تمارونه﴾
١٢٨٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كاذبة﴾
١٢٨١	حكم حذف الألف من ﴿أهانن - الألقاب - تفاوت﴾
١٢٨٢	حكم حذف الألف من ﴿ينابيع - حطاما﴾
١٢٨٣	ذكر حكم حذف الألف من (قانت) وما جاء على وزن فَعَالٍ كـ ﴿الخلاَق﴾ وفَاعِلٍ كـ ﴿كاذب﴾ عند الداني

البياءُ الشَّائِنَةُ

حذف البياءات

١٢٨٨	* الفصل الأول: حذف البياء المفردة
١٢٨٨	معنى سلبوه
١٢٨٩	تقسيم البياءات المحذوفة عند الناظم والشارح
١٢٩١	حكم البياء المفردة الأصلية الواقعة في الأسماء والأفعال: ﴿يؤت الله﴾
١٢٩٢	﴿المتعالي - الداعي﴾
١٢٩٣	﴿يوم يأت لا - صال﴾
١٢٩٤	﴿المهتد - فيه والباد - يسري﴾
١٢٩٥	﴿فما تغن - وإد النمل - الواد﴾
١٢٩٦	﴿كالجواب - التلاق - التناد - الجوار - يناد - المناد﴾

الصفحة	الموضوع
١٢٩٨	﴿نَجِحَ - هَادٍ - نَجِحَ﴾ حكم الياء المفردة الزائدة للإضافة الواقعة في الأسماء والأفعال:
١٣٠٠	﴿فَخَافُونَ﴾
١٣٠١	﴿فَارْهَبُونَ - فَاتَّقُونَ - فَاسْمَعُونَ - أَطِيعُونَ﴾
١٣٠٢	﴿أَطِيعُونَ﴾
١٣٠٣	﴿تَكْلُمُونَ - مَتَابٍ - يَسْقِينِ - تَكْفُرُونَ﴾
١٣٠٤	﴿يَهْدِينِ - يَشْفِينِ﴾
١٣٠٥	﴿يُكْذِبُونَ - تَوْتُونَ - يَحْيِينِ - كَذَّبُونَ﴾
١٣٠٦	﴿أَخْشَوْنَ - تَسْتَعْجِلُونَ وَيَسْتَعْجِلُونَ﴾
١٣٠٧	﴿عَقَابٍ - يَقْتُلُونَ﴾
١٣٠٨	﴿دَعَاءٍ - تَبْشُرُونَ - تَشَاقُقُونَ - دَعَانٍ﴾
١٣٠٩	﴿تُنْظِرُونَ - أَشْرَكْتُمُونَ﴾
١٣١٠	﴿فَاعْتَرَلُونَ - تَقْرِبُونَ - لِيَعْبُدُونَ - تَفْضَحُونَ﴾
١٣١١	﴿تَرْجُمُونَ - اَعْبُدُونَ فِي غَيْرِيسٍ﴾
١٣١٢	﴿يَخْضُرُونَ - آتَانٍ - اِرْجَعُونَ - يُطْعَمُونَ﴾
١٣١٣	﴿تَرْدِينِ - يَرْدِنِ - اِنْ تَرْنَ - اَتَّبَعُونَ﴾
١٣١٤	﴿اَتَّبَعُونَ﴾
١٣١٥	﴿مَنْ اَتَّبَعَنِ﴾
١٣١٦	﴿اُرْسَلُونَ - فَلَ تَسْئَلْنِ مَا - يَنْقُدُونَ﴾
١٣١٧	﴿تَمْدُونِنِ - تَتَّبِعْنَ يَهْدِينِ﴾
١٣١٨	﴿اَنْ تَعْلَمْنَ - لَشْنِ اٰخِرَتِنِ﴾

الصفحة	الموضوع
١٣١٩	﴿وعيد - مثاب - كيدون﴾
١٣٢٠	﴿بشر عباد - لي دين﴾
١٣٢١	﴿يؤتين - نذر﴾
١٣٢٢	﴿أهانن - أكرمن - نذير - نكير﴾
١٣٢٣	﴿تشهدون - تخزون - قد هدان﴾
١٣٢٤	(تفتنون) ﴿إيلفهم﴾
١٣٢٥	﴿عذاب﴾ بصاد وحكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو ﴿يقوم - يعباد...﴾
١٣٢٥	* الفصل الثاني: حذف إحدى الياءين
١٣٢٥	حذف إحدى الياءين من ﴿الحواريين - الأميمين﴾
١٣٣٦	حذف إحدى الياءين من ﴿النبيين - الربانيين﴾ وإثباتها في ﴿عليين﴾
١٣٣٨	الاختلاف بين الداني وأبي داود في أيهما المحذوفة الأولى أم الثانية
١٣٤١	ترجيح حذف الياء الأخيرة من نحو ﴿يستحي - يحي - ولي...﴾ وذكر علته
١٣٤٢	ترجيح حذف الأولى منهما فيما إذا تغيرت بالحذف إذا أدمت نحو ﴿وليي - حي - يحيي - لنحيي﴾
١٣٤٥	حذف الياء الأولى للشاطبي في ﴿يحيي﴾ لإطلاقه الحذف في العقيلة
١٣٤٨	ذكر أبو العباس بن حرب وكتابه

حذف الواو

حذف الواوات

١٣٤٩	* الفصل الأول: حذف الواو المفردة
١٣٥٠	أقسام حذف الواو عند الشارح

الموضوع الصفحة

فصل حذف الواو المفردة اكتفاء بالضمة التي قبلها ﴿يدع الإنسان - يوم يدع - سندع﴾	١٣٥١
حذف الواو من ﴿ويمحُ - وصالحُ المؤمنين﴾ وعلته	١٣٥٣
* الفصل الثاني: حذف الواو إذا كانت مع واو أخرى	١٣٥٧
حذفها في ﴿ووري - يستون - موءودة - داوود - الغاؤون﴾	١٣٥٨
ترجيح رسم الأولى في جميع الألفاظ إلا في ﴿يُسْتُوا﴾ فالعكس	١٣٥٩
كيفية نقط لفظ ﴿الموءودة﴾	١٣٦١
كيفية نقط لفظ ﴿يُسْتُوا﴾	١٣٦٣

رَبَابُ الرَّابِعِ

حذف إحدى اللامين

اجتماع المصاحف على حذف إحدى اللامين من كل ما اجتمع فيه لامان وكثر دوره واستعماله ﴿الذي - الذين - اللذين﴾	١٣٦٦
﴿اللدان - الليل - اللاتي﴾	١٣٦٧
﴿التي - اللاتي﴾ - المفرد والجمع - وذكر علة حذفها	١٣٦٨

رَبَابُ الرَّابِعِ

أحكام رسم الهمز في المصحف

معنى كلمة «هاك» ومعنى «الهمز»	١٣٧٣
ذكر باب الهمز وأهميته وأن الهمزة حرف من الحروف	١٣٧٥
* الفصل الأول: أحكام رسم الهمزة المبتدأة	١٣٧٩
أقوال العلماء في تصوير الهمزة ومواقعها وتسميتها	١٣٧٩
أقسام الهمزة	١٣٨٦

الصفحة	الموضوع
١٣٨٦	حكم رسم الهمزة المبتدأة وصورها وأمثلتها وما خرج عن قاعدتها
١٣٨٧	﴿لئن﴾
١٣٩٠	﴿لئلا - أفكا - يومئذ﴾
١٣٩٢	﴿أئن - أنتم - حينئذ﴾
١٣٩٣	﴿أتنا - أئمة - أنذا﴾
١٣٩٥	﴿هؤلاء - بينوم﴾ وعله كتب هذا الأخير مرة مقطوعا وأخرى موصولا
١٣٩٨	﴿أوئبكم﴾
١٤٠١	* الفصل الثاني : أحكام رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة
١٤٠٣	تقسيم الهمزة المتوسطة إلى قسمين : ساكنة ومتحركة وذكر أحكام رسمهما
١٤٠٦	﴿ملء - النبيء - ساء - قروء - يسألون - شيئا - سوء﴾
١٤٠٧	استثناء في ﴿تنوء - السواى أن كذبوا﴾
١٤٠٨	و﴿تبوء﴾
١٤٠٩	﴿النشأة﴾
١٤١٢	الاختلاف في رسم ﴿يسئلون﴾ وعلته
١٤١٦	رسم ﴿موتلا﴾ بالياء
١٤١٧	ما يرسم من حركة نفسه كـ ﴿دعاؤكم - ماؤكم - أبناؤهم - نساؤكم﴾
١٤١٨	حذف صورة الهمزة وألف البناء في نحو ﴿أولياؤهم - أولياؤكم - أولياتهم - أولياتكم﴾ رفعا وجرأ
١٤٢٠	﴿جزاؤه﴾
١٤٢٢	حكم الهمزة المتوسطة أو المتطرفة إذا وقعت ساكنة نحو ﴿يؤمنون - نبىء﴾ ...
١٤٢٤	﴿بدأ الخلق - نبىء - يبدىء - جئتم - أنشأكم - يشأ - اللؤلؤ﴾

الموضوع	الصفحة
المستثنيات من حكم الهمزة الساكنة المتوسطة ﴿الرءءيا - اءآراتم - امتلات - اطمأنتم﴾	١٤٢٤
إغفال الناظم لفظ ﴿أخطأنا﴾	١٤٢٨
فصل يذكر فيه ما خرج عن القياس في الفصلين السابقين	١٤٢٩
﴿علمأوا﴾	١٤٣٣
﴿ينءءوا﴾	١٤٣٤
﴿الضعفأوا﴾	١٤٣٥
﴿ينشأوا﴾	١٤٣٦
﴿شفعأوا - يععبأوا﴾	١٤٣٧
﴿البلاأوا - أنبأوا﴾	١٤٣٨
﴿جزأوا﴾	١٤٣٩
﴿الملأوا﴾	١٤٤٥
﴿تفتأوا﴾	١٤٤٦
﴿يرءأوا﴾	١٤٤٧
﴿ءعأوا﴾	١٤٤٨
﴿تلأوا﴾ في سورة الدخان	١٤٤٩
﴿يتفأوا﴾	١٤٥٠
﴿ينبأوا﴾	١٤٥١
﴿تبأوا﴾	١٤٥٢
﴿فيكم شركأوا﴾	١٤٥٥
﴿ينءرأوا﴾	١٤٥٦

الصفحة	الموضوع
١٤٥٧	﴿تَظْمَرُوا - أْتُكَّرُوا﴾
١٤٥٨	﴿ما نشأوا﴾
١٤٥٩	﴿نحن أبنأوا﴾
١٤٦١	الخلاف في ﴿أبنأوا﴾ الذي في الشعراء لأبي داود
١٤٦٣	معنى التجنيس وذكر الخلاف في ﴿يُنْبَأُ﴾ الذي في القيامة للشاطبي في العقيلة
١٤٦٦	كيفية ضبط ونقط الكلمات السابقة وعلّة رسمها بالواو والألف
١٤٧١	حكم رسم الهمزة المفتوحة نحو ﴿مائة - فنة - هزوا - كفوا - موجلا - خاطئة - ناشئة - الفؤاد . . .﴾
١٤٧٣	حكم الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها نحو ﴿ننبئهم - أنبئك - سنقرئك﴾
١٤٧٤	اختلاف النحاة في رسم الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها
١٤٧٧	اعتبار حركة الهمزة لا حركة ما قبلها فيما سوى ما ذكر
١٤٧٧	تعريف الملاحظة
١٤٧٧	﴿سألوا - يذرؤكم - يكلؤكم﴾
١٤٧٨	اللغات في ﴿سُئِلت - سئِل﴾
١٤٧٨	حذف صورة الهمزة في ﴿اطمانوا - اشمازت - لأملآن - امتلات﴾
١٤٨٠	حذف صورة الهمزة وفي ﴿أطفأها﴾ عن أبي داود وحكم ما يؤدي لاجتماع صورتين
١٤٨٢	﴿ءامنتم - ءامن - ءامنوا - ءاباءكم - ءءلء - خاسئين - جاءكم - رءءيا﴾

هذا الكتاب دراسة وتحقيق لأثر نفيس يخرج إلى عالم المطبوعات لأول مرة، وهو أول شرح لأهم منظومة من منظومات علمي الرسم والضبط، وهي منظومة 'مورد الظمان في رسم أحرف القرآن' للإمام الخراز رحمه الله، التي تضمنت خلاصة أمهات كتب الرسم، بأسلوب سلس، وألفاظ واضحة، وعبارات دقيقة.

ويزيد من قيمة هذا الشرح كون الشارح من تلاميذ الناظم الذين تلقوا عنه نظمه "المورد" مباشرة، قراءة وضبطاً، وشرحاً وتفهماً، فكان بذلك من أعلم الناس بمراد الناظم وقصده، وأقدرهم على معرفة ما يُشكلُ منه ويستغلق، ولهذا صار شرحه مرجعاً ومصدراً لكل من جاء بعده من شراح 'المورد'، وغيرهم من علماء الرسم والضبط.

وقد بذل المحقق جهداً علمياً مشكوراً في إخراج النص، وتحقيقه تحقيقاً علمياً، وقيد عليه تعليقات مفيدة نافعة، ليخرج هذا الكتاب النفيس محققاً مدققاً على نحو مرضي.

ISBN 978-9948-24-428-8

